أوراق في تاريخ مصر

د. عبدالعظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٩٥

أوراق فى تاريخ مصر

الغلاف

أحمد عبدالغفار

الإخراج الفنى

صبرى عبد الواحد

تقديم

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات في تاريخ مصر الحديث، تمتد على مساحة القرنين التاسع عشر والعشرين، وقد نشرتها لى بعض المجلات العلمية والثقافية، أو ألقيت فى بعض الندوات المصرية والعربية، وتتناول موضوعات لم تسبق معالجتها علمياً من قبل، أو عولجت من زاوية مختلفة، وبالتالى فهى تعد دراسات غير مسبوقة.

وإذا كان هناك ما يميز هذه الدراسات، غير المنهج العلمى الذى هو أمر مفترض وبديهى فى أية دراسة علمية، فهو المنطلق الفكرى الذى تنطلق منه. وفكرة وجود منطلق فكرى ـ أى أيديولوچى ـ لأية دراسة علمية تاريخية ـ هى فكرة جديدة بالنسبة للبحث العلمى التاريخى فى مصر، الذى لايعترف إلا بما قدمه المؤرخان الفرنسيان «لانجلوا وسنيوبوس فى كتابهما: «مقدمة للدراسات التاريخية» الذى صدر فى أواخر القرن التاسع عشر (١٨٩٨)، ويتعلق بكيفية استرداد الحدث التاريخى من الماضى، دون تفاعل معه، ودون ارتباط بقوانين الحركة التاريخية. وهو أمر نعتقد أننا

تجاوزناه فى دراساتنا، لاعتقادنا بأنه لايمكن فصل التاريخ عن المؤرخ، أو فصل المؤرخ عن التاريخ.

فالدراسة التاريخية عبارة عن تفاعل بين التاريخ والمؤرخ، يتمخض عن رؤية المؤرخ للحدث التاريخى، الذى يجب أن يلتزم فى كتابته بالأمانة العلمية وقواعد منهج البحث العلمى التاريخى بكل دقة وصرامة. وفى الوقت نفسه، وكما أنه لايمكن فصل التاريخ عن المؤرخ، فكذلك لايمكن فصل الحدث التاريخى عن القوانين العامة للتاريخ غير المتعلقة بزمان أو مكان. فمعرفة قوانين الحركة التاريخية تفيد فى تفسير وتأويل الحدث التاريخى لدرجة أنه لايمكن الاستغناء عن هذا التفسير والتأويل.

والدراسة الأولى فى هذا الكتاب، تتناول نشأة الطبقة الرأسمالية المصرية فى القرن التاسع عشر، وتأثيرها فى البناء السياسى. وقد قدمتها فى مؤتمر تاريخى دولى عقد بتونس عن الحياة الاقتصادية للولايات العثمانية. وتمثل وجهة نظر ترى أن الطبقة الرأسمالية فى مصر نشأت على يد محمد على فى عام ١٨٣٧ و١٨٤٢ عندما أعطى الطبقة التى كانت فى يدها الأرض حق التصرف، بعد أن كانت ملكيتها ناقصة وقاصرة على حق الانتفاع. ولكن وجهة النظر هذه كانت توجد أمامها وجهة نظر مخالفة تتمثل فى رؤية «بيتر جران»، الباحث الأمريكى، الذى يرى أن الرأسمالية المصرية نشأت فى أواخر القرن الثامن عشر فى عهد على بيك الكبير ومحمد بيك أبو الدهب. والفارق بين الرؤيتين هو الفرق فى الرؤية الأيديولوچية.

أما الدراسة الثانية فتتناول فكرة محاكمة أحمد عرابى كما عالجتها الوثائق البريطانية. وكنت فى أثناء وجودى فى لندن كأستاذ زائر بمعهد الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن قد حصلت على هذه الوثائق (وهى مطبوعة) وصورتُها، وقمت بعمل هذه الدراسة للاشتراك بها فى ندوة الثورة العرابية، التى عقدها مركز بحوث الشرق الأوسط بمناسبة مرور مائة عام على الثورة العرابية، وقد عقدت الندوة فيما بين ٧و٩ ديسمبر١٩٨١.

أما الدراسة الثالثة، فتتناول التجربة الليبرالية فى مصر قبل ثورة يوليو. وكنت قد كتبت هذه الدراسة فى الأصل لمجلة الطليعة، ونُشرت فيها، ثم طلب منى صديقى الأستاذ السيد ياسين تطوير هذه الدراسة لنشرها فى مجلة عربية مهتمة بهذه الدراسات، فانتهزت الفرصة للقيام بهذا التطوير. وأهمية هذه الدراسة أنها تقيم التجربة الليبرالية منذ ظهورها فى عهد اسماعيل حتى عهد عبدالناصر، مرتبطة بأصولها الاجتماعية والاقتصادية.

أما الدراسة الرابعة، فهى عن الفكر الثورى فى مصر قبل ثورة يوليو. وهى فى الأصل محاضرة ألقيت فى الجمعية التاريخية المصرية مساء الاثنين ١٢إبريل ١٩٧٦. وقد شرفنى بالاستماع إلى هذه المحاضرة الكاتب الصحفى الكبير الراحل فكرى أباظة، ودار بينى وبينه حوار شائق بعدها، لأن الجانب الذى عرضت منه فكر أحمد لطفى السيد كان غائباً عنه، وقلت له إن السبب فى ذلك هو اختلاف الرؤية، فرؤيتى من خلال المادية التاريخية تختلف عن

رؤيته البورجوازية التى لا تعنى نفسها برؤية هذا الجانب. والدراسة تتناول الفكر الليبرالى، والاسلامى التجديدى، والفكر القومى العربى، والفكر الاشتراكى.

أما الدراسة الخامسة فهى عن اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وهى ليست دراسة لحدث بقدر ما هى دراسة لمقالات المفكر اليسارى المرحوم صادق سعد التى نشرها فى مجلة الفجر الجديد، وقد نشرنا هذه الدراسة كمقدمة لكتاب صادق سعد، الذى صدر فى عام ١٩٧٦ تحت عنوان: «صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ ـ ١٩٤٦)». وقد رأيت أن نشرها يفيد فى إحاطة القارئ علماً بكتابات اليسار فى تلك الفترة واهتماماته، وأن حبس هذه الدراسة فى كتاب صادق سعد ـ الذى نفدت طبعته ـ يخفى تلك الصفحة من صفحات اليسار المصرى، بما له وما عليه.

أما الدراسة السادسة فتتناول الصراعات العربية فى أثناء حرب فلسطين (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩) فى ضوء وثائق وزارة الخارجية المصرية وأرشيف رئاسة الوزراء. وقد نشرتها على عدة مقالات فى مجلة أكتوبر،وأثارت بعض الاهتمام لدى الرأى العام المصرى، الذى نسى وقائع وملابسات هذه الحرب، إذ عرف من خلالها لماذا ضاعت فلسطين. وكان المخطط الأول لى هو أن أمضى بهذه الدراسة على مدى الحروب العربية الاسرائيلية التالية، ولكن الاجتياح العراقى للكويت فى ٢أغسطس١٩٩٠ نقل الاهتمام ـ سواء من جانبى أو من جانب القراء ـ إلى مستوى جديد.

أما الدراسة السابعة، فهى عن «البحر الأحمر فى الصراع بين مصر واسرائيل (١٩٦٧ ـ ١٩٧٨)»، وهى فى الأصل محاضرة ألقيتها فى ندوة «البحر الأحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة» التى عقدها سمنار الدراسات العليا للتاريخ الحديث بجامعة عين شمس فى مارس١٩٧٩. ومما يذكر أن هذه الدراسة اتخذتُها بعد ذلك نواة لدراسة أوسع عن المواجهة المصرية الإسرائيلية فى البحر الأحمر، وقد نفدت طبعة هذا الكتاب.

أما الدراسة الثامنة، فهى عن «ثورة ٢٣ يوليو فى الميزان التاريخى»، وقد كتبتها لتنشر فى جريدة «أخبار اليوم»، ونشرت الحلقة الأولى والثانية منها، ولم تنشر الثالثة، فضممت المقالات الثلاثة إلى الكتاب. والدراسة تقدم رؤية لثورة يوليو بسلبياتها وايجابياتها، فتتحدث المقالة الأولى عن «ثورة يوليو فى الميزان التاريخى»، وتتحدث المقالة الثانية عن «ثورة يوليو بين أهل الثقة وأهل الخبرة» أما المقالة الثالثة فتتحدث عن «مراكز القوى».

أما الدراسة التاسعة، فهى عن «سياسة مصر الخارجية بعد كامب ديفيد»، وهى بالتالى دراسة معاصرة جداً، ولكنها تلقى الضوء على منطلقات السياسة المصرية الخارجية، وتطبيقاتها على الدوائر الأربع الرئيسية: الدائرة العربية، والدائرة الأفريقية، والدائرة الاسلامية، والدائرة اللا انحيازية. وقد اشتركت بهذه الدراسة فى مؤتمر علمى عقد بتركيا.

أما الدراسة العاشرة، فهى عن «العلاقات المصرية المغربية فى العصر الحديث». وقد اشتركت بها فى مؤتمر

عقد بالمغرب. وقد أثارت بعض الجدل عند عرضها نظراً لما أوردته عن دور الملك الحسن فى مبادرة القدس، التى سبقتها مباحثات فى المغرب فى ٤ سبتمبر١٩٧٧ بين الملك الحسن وموشيه ديان. وكان ردى أنه ليس فى هذه المباحثات مايجب اخفاؤه، بل فيه مايجب اعلانه، لأنه يشرف سياسة الملك الحسن. وهذا هو رأيى الذى أعلنه، فلولا مبادرة القدس لكان وضع سيناء اليوم هو نفس وضع الجولان والضفة الغربية وغزة.

أما الدراسة الحادية عشرة، فهى عن «الفكر الدينى السياسى المعاصر»، وتتناول الحوار الذى دار بين المفكرين المصريين حول كتاب «الاسلام السياسى» للمستشار محمد سعيد العشماوى فى يناير وفبراير ١٩٨٨، وقد اشترك فيه صاحب هذا القلم. وقد طلبت منى مجلة «الأزمنة» التى تصدر فى باريس تقديم دراسة لهذا الحوار، ونشرت هذه الدراسة فى عدد أغسطس ١٩٨٨. ومن هنا فانى أنبه القارئ الكريم إلى أنى أحد محاور هذا الحوار، وكنت طرفاً فيه، حتى يأخذ الحذر المطلوب، ويكون لنفسه مايشاء من رأى. فصحيح أنى راعيت الدقة فى نقل وجهات نظر الأطراف الأخرى، ولكن الانتقاء فى حد ذاته مرتبط باتجاهى الفكرى. ومن هنا فإنى فى هذه الدراسة كنت كاتباً سياسياً أكثر منى مؤرخاً، ولكن الدراسة ـ مع ذلك ـ مفيدة من حيث أنها تعرض معركة من معارك الفكر الدينى السياسى المعاصر.

أما الدراسة الثانية عشرة، فهى عن «التطور الاقتصادى والسياسى فى مصر واليابان»، وتتناول الفرق

بين المسيرتين اللتين بدأتا متقاربتين زمنياً وانتهتا متباعدتين! وكنت قد بدأت هذه الدراسة فى مجلة أكتوبر، ابتداء من ١٢/٣/١٩٨٩ بمناسبة زيارة الرئيس مبارك لليابان ولقيت بعض الاهتمام من الرأى العام المصرى، ولكن الأحداث الجارية عطلت استمرارى فى الدراسة إلى نهايتها، فاكتفيت بعرض المقالات الثلاث التى تعرضت لعصر اسماعيل وامبراطوريته الأفريقية وانتهت بنهاية القرن التاسع عشر.

وأخيراً فإنى آمل بتقديم هذه الأوراق المتناثرة من تاريخ مصر أن أكون قد أضأت بعض جوانب هذه الفترة الزمنية التى مازالت فى حاجة إلى تكاتف جهود الباحثين. والله الموفق.

الهرم فى أول مارس١٩٩٥

أ.د. عبدالعظيم رمضان

نشأة الرأسمالية المصرية
فى القرن التاسع عشر
وأثرها فى البناء السياسى

نشأة الرأسمالية المصرية فى القرن التاسع عشر وأثرها فى البناء السياسى

يمكن اعتبار تغير علاقات الانتاج على يد محمد على وما ترتب على ذلك من ظهور الطبقة البورجوازية المصرية فى مابين عامى ١٨٣٧ ـ ١٨٤٢ بداية تاريخ مصرالحديث. ونحن نعرف أن أى تغير فى علاقات الانتاج يتلوه تغير حتمى فى البناء الفوقى الحضارى، الذى يتمثل فى نظام الحكم والدساتير والقوانين والفكر والدين وغير ذلك. وما حدث فى الفترة من ١٨٣٧ إلى ١٨٤٢ من تغير أحدث تأثيراته فى المائة عام التالية.

ففى عام ١٨٣٧ قرر محمد على ايجاد طبقة أرستقراطية زراعية تحصر فى نفسها نسب الغنى العقارى، فأمر بأن تورث الأراضى التى أنعم بها على كبار رجال الدولة، بعد مسح أراضى القطر المصرى عام ١٨١٣، لأولادهم وأولاد أولادهم.

وكانت هذه الأراضى تتكون على النحو الآتى:ـ

أولاً: الاقطاعيات الكبيرة، وتتكون من الآتى: -

١ - الجفالك، وتتكون من «مقادير جسيمة من الأطيان» أقطعها محمد على لأفراد أسرته، (وأقطع عباس فيما بعد بعضاً منها كبار الذوات)[١]. وقد بلغت مساحة هذه الجفالك فى عام ١٨٤٤، أى فى عهد محمد على، ٣٧١,٠٠٠ فدان[٢]، وكانت معفاة من الضرائب.

٢ - الأبعاديات، وكانت تتكون من مساحات واسعة من الأراضى التى لم تدخل فى مساحة أطيان الفلاحة والأوسية عند مسح أراضى القطر المصرى ١٨١٣. وقد أنعم بها محمد على على بعض كبار رجال الادارة والجيش والأعيان والأعراب وبعض الأجانب أيضاً، باسم «رزقة بلامال»، معفاة من الضريبة اعفاء دائماً لاصلاحها وزراعتها. وكانت مساحة هذه الأبعاديات فى أول الأمر ٢٠٠,٠٠٠ فدان، ولكنها ارتفعت فى عام ١٨٤٤ إلى ٧٢٣,٦٨٥ فداناً.

وفى فبراير سنة ١٨٣٧ أعطى محمد على المُنعَم عليهم بالأبعاديات الحق فى توريثها لأولادهم وأولاد أولادهم. وكان قصده من وراء اصدار هذا الأمر، ايجاد أرستقراطية زراعية، أو طبقة تحصر فى نفسها نسب الغنى العقارى. وبذلك أصبحت الأبعاديات وقفاً على المنعم عليهم وعلى ورثتهم فقط بدون جواز انتقالها لآخرين[٣].

٣ - الأواسى، وتتكون من مساحات الأرض التى كانت فى يد الملتزمين السابقين على عهد محمد على. ولما ألغى محمد على نظام الالتزام، ترك لهؤلاء أطيان الأوسية معفاة من

المال للانتفاع بها طول حياتهم بالزراعة أو بالتأجير، وصرح لهم فيها بالفراغ (التنازل) والهبة، ومنحهم حق بيعها للحكومة فقط.. وكانت هذه الاقطاعيات تؤول إلى الحكومة عند وفاة الملتزم.

ولكن فى عام ١٨٥٥ صدر أمر عال يقضى بأن كل من يتوفى من أرباب الأواسى وتكون لهٍ ذرية، تقيد بأسمائهم. ولكن عدد الأوسية حينذاك كان قليلاً[٤].

٤ ـ العهد، وقد أنشأ محمد على نظام العهد فى أواخر عهده بسبب عجز كثير من القرى عن دفع ضرائب أطيانها، وتراكم هذه الضرائب عليها إلى الحد الذى أعجزها عن دفعها وترك بعض الأراضى بها بدون زراعة. وتبعاً لذلك النظام كان المتعهد يلتزم للحكومة بدفع ما على القرية من الأموال، ويترك للأهالى أطياناً على حسب قدرتهم، يزرعونها ويدفعون له مايخصها من الأموال، أما هو فيزرع مابقى من الأطيان لحسابه الخاص بدون أن يدفع عنها ضريبة، بواسطة الفلاحين غير المقتدرين مقابل اعطائهم أجراً على العمل فى زراعته[٥]. وكانت العهد تتراوح بين ثلثمائة وثمانمائة فدان فى مديرية كمديرية الفيوم، وبعضها كان يبلغ ١٠٠٠ فدان. وبلغت جملة الأراضى التى منحت عهداً ٢٠٠,٠٠٠ فدان[٦]. ولم يكن المتعهدون من طبقة واحدة، فقد كان بعضهم من العائلة المالكة، والبعض الآخر من كبار الموظفين المدنيين والعسكريين والأعيان ومشايخ القرى والفلاحين والأجانب[٧]. وفى عام ١٨٤٤ بلغت مساحة العهد التى كانت فى يد محمد على وأسرته

٢٩٣,٠٠٠ فدان، كان منها ١٢٠ ألفاً فى يد محمد على نفسه، و٩٨ ألفاً فى يد إبراهيم، والباقى فى يد بقية أفراد الأسرة[٨].

ثانياً: الاقطاعيات المتوسطة:

وتتكون مما يسمى مسموح المصطبة أو مسموح المشايخ. وهى الأراضى التى منحها محمد على لمشايخ القرى وبعض الأهالى مقابل الخدمات التى كانوا يقومون بتأديتها للحكومة. وكان لهم أن يشاركوا عليها أو يؤجروها، كما كانت معفاة من الخراج، أى الضريبة، ولأولادهم حق وراثتها. وكانت مساحة كل مسموح بنسبة خمسة أفدنة من كل مائة فدان من المعمور، وهو الأطيان التى أثبتت فى دفاتر المساحة حينذاك[٩]. وإذا عرفنا أن عدد القرى والأفدنة التى فرض عليها الخراج فى عام ١٨٢١ قد بلغ - كما أورد الأمير عمر طوسون - ٣,٤٧٥ قرية، تبلغ مساحتها من الأفدنة المفروض عليها الخراج ٩٧٠,٦٤٠ فداناً للوجه البحرى، ١,٠٦١,٢٦٥ فداناً للوجه القبلى[١٠] فإننا نجد أن مساحة كل قرية كانت تبلغ ٥٧١ فداناً فى المتوسط فى الوجه البحرى، و٦٠٣ فدادين فى المتوسط فى الوجه القبلى - وبمعنى آخر أن متوسط مساحة مسموح المشايخ كان يبلغ لكل فرد حوالى ٣٠ فداناً.

ثالثاً: الأراضى الخراجية:

وكانت موزعة على الفلاحين حسب مساحة زمام كل قرية وتعداد سكانها من الشبان القادرين على العمل. فكان كل فلاح يصيبه فيما بين ثلاثة وخمسة أفدنة، ولم يكن لهؤلاء حق الرقبة فيها، أى ملكيتها. كما ألغى حق الانتفاع الذى كان لهم قبل الحملة

الفرنسية، والذى كان يبيح انتقال الأرض إلى أولادهم أو بيعها لغيرهم، وأصبح هذا الحق قاصراً على الفلاح طول حياته مقابل دفع الضرائب المفروضة، وإذا مات حبست حصته وأضيفت إلى الديوان ولوكان له أولاد أو ورثة[١١]. وكانت مساحة الأراضى الخراجية التى فى يد الفلاحين فى عام ١٨٤٤ تبلغ ٢,٠١٣,٩١٤ فداناً[١٢].

هذه هى صورة ملكية الأرض قبل عام ١٨٤٢، وقد حدث التطور الأول فى عهد محمد على نفسه حين أصدر أمراً عالياً فى ١٦ فبراير ١٨٤٢ أعطى فيه أصحاب الأبعاديات والجفالك ملكيتها المطلقة وكافة التصرفات الشرعية من بيع ووقف وهبة وما إلى ذلك بدون قيد ولا شرط، ونبه على الروزنامة بإبطال شرط عدم التصرف من التقاسيط، وإعطاء تقاسيط غيرها مندرجاً بها هذا التصريح[١٣] فكان هذا الأمر العالى هو الميلاد الحقيقى أو الرسمى للبورجوازية الزراعية المصرية المكونة فى ذلك الحين من كبار الأعيان ورجال الجيش والموظفين.

وعلى كل حال فيمكننا الآن، وقبل أن ننتقل إلى التغيرات التى أصابت حيازة الأرض الخراجية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، أن نتعرف على ملامح البورجوازية المصرية الجديدة التى ظهرت منذ أواخر عهد محمد على مع تطور حيازة الأرض من نظام الاحتكار إلى نظام الملكية.

وكنا قد ذكرنا كيف أنعم محمد على بالأبعاديات على كبار رجال الادارة وضباط الجيش والأعيان. وفيما يتصل بكبار رجال الادارة فلا نعتقد أن عددهم بين المصريين كان كبيراً، لسبب جوهرى، هو أن هذا العنصر من بين المصريين فى عهد محمد على كان قليلاً وغالبيتهم من الأقباط، فمع أن محمد على قام بتدريب

المصريين فى مصر والخارج، إلا أنه استمر يعتمد على الأجانب والأقباط والأتراك فى شغل الوظائف الفنية والادارية العليا.

فقد كتب إنجليزى معاصر وهو جون باورنج John Bowring فى سنة ١٨٣٩ يقول: «إنه باستثناء المراكز التى شغلها المسيحيون، فقد احتكر الأتراك جميع الوظائف العليا فى مصر تقريباً». على أنه قرر أنه «فى السنوات الأخيرة حدث تغير تدريجى فى صالح الموظفين المصريين المسلمين. فبينما كان المصريون لاوجود لهم فى الوظائف. أصبحوا يشغلون الوظائف المدنية والحربية»[١٤].

على أن هذا التغير لصالح العنصر المصرى أصيب بنكسة فى عهد عباس، الذى قام بفصل جميع المستشارين الأجانب والمصريين، حتى إنه لم يبق فى عام ١٨٥٦ من بين المصريين الذين علمهم محمد على فى مصر وفرنسا وإنجلترا من يشغل وظيفة كبيرة، «بل أسدل عليهم جميعاً الستار»!. وكان السبب فى ذلك بالدرجة الأولى تكاتف الأتراك الشديد فى محاولتهم الحيلولة دون اقتحام المصريين الوظائف الحكومية وشغلها بغيرهم[١٥].

يتبين من ذلك أن العنصر المصرى القح من كبار الموظفين بين أصحاب الأبعاديات كان قليلاً، لأن الغلبة ظلت للعنصر التركى والشركسى طوال الفترة التى كانت تمنح فيها الأبعاديات بواسطة الحكام لكبار رجال الادارة. وقد توقف هذا المصدر من مصادر الملكية فى أواخر عهد اسماعيل، «فمنذ سنة ١٨٧٦ كف الخديويون عن إعطاء أطيان تكرماً وإنعاماً» ـ حسبما يقول أرتين[١٦].

أما ضباط الجيش من العنصر المصرى، فقد كان حالهم فى عهد محمد على نفس حال ذوى المناصب العليا الادارية. ففى الواقع

أن هذا العنصر لم ينتعش إلا فى عهد سعيد الذى قرر تجنيد أولاد العمد والمشايخ. ومع ذلك فحين ولى اسماعيل الحكم، لم يأخذ بسنة خلفه فى العطف على الضباط الوطنيين، فعادت الحظوة فى الجيش إلى الضباط الشراكسة والترك والأرناؤوط رغم مابدا من عجزهم فى حرب الحبشة. ثم سار توفيق على سنة إسماعيل على النحو الذى فجر حركة عرابى(١٧). ومن ثم فيمكننا أن نستبعد وجود ملاك زراعيين كثيرين من عناصر ضباط الجيش المصريين.

وفى الحقيقة أن العناصر الغالبة بين كبار الملاك المصريين من رجال الادارة والجيش كانت عناصر تختلط فيها الأصول التركية والشركسية والألبانية وغيرها بالأصول المصرية القحة اختلاطاً شديداً. وهذه العناصر لامفر لنا من اعتبارها عناصر مصرية، وإلا اعتبرنا محمد شريف باشا ومحمد فريد وقاسم أمين مثلاً، من الأتراك وليسوا من المصريين، لأنهم ينتمون إلى أصل تركى(١٨).

لقد كان خورشيد باشا، مدير الدقهلية من جورجينا. وكان يملك أكثر من خمس القرى فى منطقة الدقهلية. وكان محمد شريف باشا ابن قاض تركى، وكانت له ابعادية فى مراغة. وكان مصطفى بهجت باشا المهندس من أصل ألبانى، وكان يملك زمام قريتين ١٨٠٠ فدان.

ومن هذه الفئة التركية المتمصرة ثاقب باشا، وهو مهندس تركى ساعد بهجت باشا فى تصميم القناطر الخيرية. وحسن باشا المانسترلى الذى كان يملك قصراً وأرضاً فى الجيزة، وعزبة فى البحيرة وأوقافاً فى الجيزة والمنيا والقليوبية بلغت مساحتها ٢٥٠٠ فدان. ومن الضباط الذين من أصل تركى، والذين أصبحوا ملاكاً كباراً بهذه الصفة، إبراهيم باشا الفريق قائد السوارى، وعثمان

غالب باشا، وسردار راتب باشا قائد الحملة على الحبشة ووزير الحربية فى وزارة نوبار.

ومن أبرز كبار الموظفين المصريين الأقحاح الذين أصبحوا ملاكاً، حامد أبوستيت، الذى كان مديراً لجرجا، ثم قنا، وبلغت مساحة الأراضى التى يملكها ٧ آلاف فدان حتى أواخر عهد إسماعيل. وفى أواخر القرن التاسع عشر كانت عائلة محمد سلطان من أغنى زراعى القصب فى مصر. ومنهم أيضاً على البدراوى بك الذى تولى عهدة سمنود فى عهد محمد على ومنحه سعيد ٤٠٠فدان، وفى يوم وفاته كان يملك ٤٠٠٠فدان. ثم رفاعة الطهطاوى الذى منحه محمد على ٢٥٠فداناً، ومنحه سعيد ٢٠٠، ومنحه اسماعيل ٢٥٠، بالاضافة إلى ٩٠٠فدان اشتراها فى حياته[١٩].

فإذا انتقلنا إلى أعيان الريف من رؤساء العائلات والعمد، فقد رأينا كيف منح محمد على هؤلاء ما كان يسمى بمسموح المشايخ. وقد قدرنا متوسط مساحة كل مسموح بنحو ٣٠فداناً، وكان لهؤلاء أن يشاركوا عليها أو يؤجروها، على أنهم كانوا يزرعونها على نحو ما كان يفعل الملتزمون بطريق السخرة بواسطة فلاحى القرية. ولهذا أصدر سعيد سنة ١٨٥٨ أمراً باعطاء منفعة هذه الأراضى لواضعى اليد عليها من الفلاحين وقيدت خراجية بأسمائهم.

على أن هذا الاجراء لم يكن له أثر كبير فى ملكيات هؤلاء المشايخ، لأن السلطة الممنوحة لهم كانت تتيح لهم توسيع مساحة أراضيهم. فكما يقول كرومر: «كان شيخ البلد مسئولاً عن تقدير الضرائب، وعن جلب جماعات السخرة، وكذلك عن تجنيد الأفراد للجيش»[٢٠].

وبناء على رأى الشيخ كانت تنزع الأرض للمنفعة العامة، وكانت فى يده السلطة فى تقرير من تؤول إليه الأرض بعد موت الفلاح الذى لم يترك وريثاً. وفى أحيان كثيرة لم يكن الشيخ يبلغ عن موت الفلاح الذى لم يترك وريثاً، لتؤول إليه الأرض بدلاً من الدولة. وقد وقعت أراض كثيرة من التى هجرها أصحابها من الفلاحين فى يد مشايخ القرى عن هذا الطريق[٢١].

وعندما أصدر إسماعيل قانون المقابلة سنة ١٨٧١، أعطى المشايخ والمزارعين الذين يدفعون المقابلة أو تعهدوا بدفعها، الحق فى أخذ الأطيان الزائدة فى الجفالك والأبعاديات التى لم يدفع أربابها المقابلة عنها، مع فرض العشور عليها[٢٢].

وعلى كل حال فإن بعض المشايخ قد امتلكوا مساحات شاسعة من الأراضى. فتحدثنا الوثائق عن البدراوى أحمد، عمدة إحدى قرى الغربية، الذى اشترى ١١٥٣ فداناً من أطيان الميرى، وسدد ثمنها دفعة واحدة[٢٣]. وكان والد سعد زغلول، وكان شيخاً لبلدته، يملك نيفاً ومائتى فدان، ويذكر العقاد أنه كان يتحدى الترك فى مظهره وأبهة مسيرته، فكان يمشى فى ركب من العبيد الذين يلازمونه، ويجرى على سنة العصور الاقطاعية فى زعامته على أبناء بلده بتكفله بهم وأدائه الضرائب عنهم اذا أجدبوا[٢٤]. ويذكر أحمد لطفى السيد أن والده السيد باشا أبو على،كان «عمدة كوالده»![٢٥]. كما يذكر عبدالعزيز فهمى أن والده كان عمدة أيضاً، وأن العمدية آلت إليه عن أسلافه، ولم تنقطع إلا فترة قصيرة فى عهد الخديو اسماعيل[٢٦].

وفى الحقيقة أن وظيفة العمدة لم تنشأ إلا فى عصر اسماعيل، أما قبل ذلك فكانت تعرف بوظيفة «شيخ البلد». وعندما جاء اسماعيل

جعل إلى جانب المشايخ فئة جديدة من الملاك الكبار تسمى بالعمد، تضطلع بنفس الغرض وبالرئاسة عليهم. ولم يكن العمد يتميزون عن المشايخ إلا فى انتخابهم وتخيرهم من بين أكثر الملاك ثراء ونفوذاً فى الريف، وكانوا يمثلون عصب النظام الادارى. وكانت بداية التعيين ترشيحاً من الحكومة ونهايته انتخابا يجرى تحت اشراف ناظر كل قسم[٢٧]. وقد حرصت كثير من الأسر على أن تبقى العمدية بين أيديها، وقد استطاع بعضها فعلاً الاحتفاظ بها على مدى أجيال، مثل عائلة الشريف فى أبيار بالغربية، وعائلة الهوارى فى الفيوم، وعائلة الجيار فى البحيرة، وعائلة عبدالحق فى أسيوط، وعائلة شعير فى المنوفية. وقد ظلت العمدية فى بعض هذه العائلات من القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، مثل عائلة الوكيل فى البحيرة[٢٨]، وعائلة الاتربى فى أخطاب بالدقهلية وعائلة الشريعى فى سمالوط بالمنيا[٢٩].

ومع ذلك، فنحن نعرف مكانة العمد بالنسبة للحكام الأتراك والشراكسة، ويكفى أن نذكر أن ضرب العمد والأعيان كان مباحاً فى ذلك الوقت! وقد روى أحمد لطفى السيد أنه كان يشاهد بنفسه «ضرب العمد الذين يتأخر أهالى قراهم فى دفع الايجار![٣٠]. ويذكر العقاد أنه حدث باقليم الغربية أن عمدة اجترأ على ناظر القسم التركى بالإهانة فجوزى بالموت شنقاً، وأمروا بتعليق جثته ثلاثة أيام فى ساحة الديوان زجراً لغيره[٣١].

وقد أشرنا إلى مشايخ البدو الذين منحهم محمد على الابعاديات لتوطينهم ومنع إغاراتهم على الأراضى الزراعية. وقد تكونت لهؤلاء المشايخ ملكيات شاسعة، ساعدهم فى الحصول عليها توليهم العهد والوظائف العامة. فقد ترك حسن أغا أباظة بعد وفاته ٤٠٠٠فدان، وترك أحد أبنائه وهو السيد باشا أباظة ٦٠٠٠فدان، وخلف الابن

الثانى، سليمان باشا أباظة، ٢٠٠٠ فدان، هذا علاوة على أطيان أخرى كثيرة تملكها أفراد العائلة الآخرون.

وإلى جانب العائلة الأباظية كانت عائلة الشواربى تملك أربعة أسباع مساحة الأرض فى قليوب، كما كانت عائلة لملوم من بين أكبر أصحاب الأراضى فى المنيا خلال النصف الأول من هذا القرن(٣٢).

وعلى كل حال فإن هذا العرض يبين مدى خطأ بعض الباحثين الذين اعتقدوا أن هذه الطبقة البوجوازية التى تكونت فى تلك الفترة كانت«طبقة أجنبية تماماً عن شعب البلاد»!

ولم يلبث هذا التركيب الذى عرضناه للبورجوازية المصرية الجديدة أن أخذ يتغير وتدخل عليه عناصر جديدة مع التطورات التى تعرضت لها حيازة «الأراضى الخراجية» خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر. ففى الفترة بين عامى ١٨٤٦ و١٨٩٠ أخذت صفة الحيازة فى هذه الأراضى، التى كانت فى حوزة الفلاحين بصفة أساسية، تنتقل من حق المنفعة المقيدة بدفع الضريبة وبعدم التصرف بالبيع أو التوريث، إلى حق الملكية المطلقة، وذلك لتثبيت أقدام الفلاحين فى الأرض بعد أن تزايد تركهم لها، وتعرضت هذه الوسيلة الانتاجية الرئيسية للخطر.

وعام ١٨٤٦ هو العام الذى صدرت فيه أول لائحة من لوائح التمليك بالنسبة للفلاحين، وقد أعادت للفلاح حقوقه القديمة المكتسبة فى حق الانتفاع، وأباحت له حرية التصرف فى الأرض بالرهن أو التنازل للغير. وفى عهد سعيد صدرت لائحتان فى عامى ١٨٥٤و١٨٥٨ أضافتا حقوقاً جديدة للفلاح، فقد أقرتا له بحق أن يورث أبناءه أرضه ذكوراً وإناثاً، وأن تقسم بينهم وفق أحكام الميراث

الشرعى، وبألا تنزع منه أرضه إلا «لمصلحة عامة» إذا كان قد وضع يده عليها لمدة خمس سنوات. وإذا أقام على أرضه أبنية أو حفر سواقى أو غرس أشجاراً، أصبح له ولورثته من بعده حق التصرف فيها بسائر التصرفات الشرعية من بيع وهبه وغير ذلك من سائر التمليكات.

وفى عهد اسماعيل، حين أشير عليه بأن الديون التى ترزح تحتها مصر تساوى مجموع الضرائب العقارية فى ست سنوات، سن قانون المقابلة فى أغسطس ١٨٧١ الذى قضى بأن من يدفع للحكومة مايساوى ستة أمثال الضريبة السنوية المقدرة على أطيانه «الخراجية»، يرخص له فى الهبة والتوارث والاسقاط والوصاية وإعطاء ثمن أو بدل مايؤخذ منها للمنافع العمومية، وكذا الايقاف بعد الاستئذان واستحصال الأمر العالى، ويعفى من نصف ضرائبها مستقبلاً.

أما بالنسبة للأراضى «العشورية» المملوكة لأصحابها بتقاسيط ديوانية، وهى الأبعاديات والجفالك، فإن من يدفع ستة أمثال عشورها فى السنة تخفض عشورها إلى النصف بصفة مستديمة ويؤشر بذلك على تقاسيطها[٣٣].

وبهذا القانون الذى كان اختياريا فى أول الأمر،ثم أصبح إجباريا، أصبحت غالبية الأراضى الزراعية ملكاً مطلقاً لأصحابها. كما اختفت الفروق بين الأراضى العشورية والأراضى الخراجية بالنسبة لحقوق الملكية، إلا فيما يختص بالوقف، فإن الأراضى الخراجية لايجوز ايقافها إلا بتصريح من الخديو.

وفى ١٨٨٠ صدر قانون التصفية، فأبطل العمل بقانون المقابلة، ولكنه أجبر الدولة على الاعتراف بحق من دفع المقابلة بتمامها أو

جزءاً منها. وقد أضيف إلى القانون المدنى الأهلى سنة ١٨٨٣ مايفيد اعتراف الدولة بهذا الحق.

وفى ١٥أبريل ١٨٩١ صدر الأمر العالى بمنح أرباب الأطيان الخراجية التى لم تدفع عنها المقابلة، حقوق الملكية المطلقة أسوة بأرباب الأطيان التى دفعت عنها المقابلة.

ثم عدل القانون المدنى الأهلى سنة ١٨٩٦ حتى يكفل الناحية التطبيقية فيما رسمته الدولة لاستقرار الملكية الفردية، فأصبحت المادة ٦ منه بالكيفية الآتية. «تسمى ملكاً العقارات التى يكون للناس فيها حق الملك التام بما فى ذلك الأطيان الخراجية»[٣٤].

على هذا النحو، أخذت حيازة الأرض الخراجية تتعرض، على طول النصف الثانى من القرن التاسع عشر، لتطورات كبيرة نقلتها من حق المنفعة المقيدة بدفع الضريبة وبعدم التصرف بالبيع أو التوريث، إلى حق الملكية المطلقة. وقد كان نتيجة لذلك أن أخذت تدخل فى التركيب الاجتماعى للبورجوازية الزراعية الكبيرة عناصر أخرى، هى عناصر التجار والمهنيين والمقاولين وغيرهم، وهى عناصر ثرية قامت ملكيتها للأراضى الزراعية على أساس الشراء والبيع.

وفى الوقت نفسه، حدث تحول فى النشاط الاقتصادى للبورجوازية الزراعية. فقد أخذت تتطلع لوراثة النشاط الاقتصادى الأجنبى المتمركز فى ميدان المال والصناعة والتجارة، فأخذت على طول نصف قرن تقريباً، تكافح من أجل انشاء بنك وطنى ينافس البنوك الأجنبية، وأفلحت فى إنشاء بنك مصر فى ظل المناخ القومى الذى أوجدته ثورة١٩١٩. وفى الوقت نفسه، نزلت إلى الميدان الصناعى فى ظروف الحروب العالمية الأولى. وقد ظهرت بوادر

اهتمامها بهذا الميدان فى انشاء الحكومة لجنة التجارة والصناعة سنة ١٩١٦، من فحول الرأسماليين المصريين وبرياسة اسماعيل صدقى باشا. ثم أخذ بنك مصر يتحول إلى تكوين الشركات الصناعية والتجارية، مسجلاً بذلك التاريخ ميلاد الرأسمالية الصناعية المصرية الصحيح.

وعلى طول الثلاثينيات والأربعينيات، كانت البورجوازية المصرية تمر بتحولات هامة مع تعديل النظام الجمركى عام ١٩٣٠ واستعادة البلاد سلطتها التشريعية بابرام معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات عام ١٩٣٧.

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية، نما نشاط البورجوازية المصرية الكبيرة نموا سريعاً على حساب المصالح الأجنبية، وفى الوقت نفسه أخذ تركيبها الاجتماعى يشهد تحولاً هاماً آخر، وذلك عندما دخلت فيه عناصر مغامرة جديدة نشأت من بين الطبقات الدنيا فى المجتمع، وهى عناصر البورجوازية التى تتشابه أصولها مع أصول البورجوازية الأوروبية التى بدأت حياتها الاقتصادية ونزلت إلى السوق دون أن تكون وراءها ثروة خاصة.

ومن الجانب الآخر، فقد اقتضى نمو البورجوازية المصرية وتطورها ضرورة استيلائها على السلطة. سواء أكانت فى يد الحاكم الأوتوقراطى أم فى يد الغاصب الأجنبى. وقد اتخذ ذلك شكل الكفاح من أجل الدستور والكفاح من أجل الاستقلال. وحول هذين المطلبين دارت حياة مصر السياسية.

وقد اقتضى الكفاح من أجل الدستور والاستقلال ضرورة أن تنظم البورجوازية المصرية صفوفها، وهذا هو أساس نشأة الأحزاب السياسية فى مصر!. وكانت أول محاولة من البورجوازية المصرية

لتنظيم صفوفها تلك التى تمثلت فى تأليف «جمعية حلوان»، أو«الحزب الوطنى» القديم فى أواخر عهد اسماعيل. وقد تألف هذا الحزب على يد كل من شريف باشا وشاهين باشا وراغب باشا وعمر لطفى باشا ومحمد سلطان باشا ومحمود سامى البارودى، «وعدد من العظماء والكبراء والعلماء والنبهاء»[٣٥]. فلما وقع الاحتلال البريطانى، اقتضى الكفاح ضده ظهور «الحزب الوطنى» الذى ألفه مصطفى كامل، وظهر حزب الأمة من كبار الملاك. وبعد الحرب العالمية الأولى، ظهر «الوفد المصرى» الذى قام على أساس فريد فى التاريخ المصرى الحديث، وهو التوكيل الشعبى. ومن الوفد انشقت الأحزاب التى اصطلح تسميتها بأحزاب الأقلية.

وقد اقتضى ظهور الأحزاب ظهور المؤسسات الاعلامية اللازمة للدفاع عن وجهة النظر. وكان ذلك أساس نشأة الصحف الحزبية البورجوازية، وظهور الأقلام البورجوازية، وظهور الفكرالبورجوازى. فقد اقتضى تأليف الحزب الوطنى القديم ظهورجريدة تعبر عن رأيه ومصالحه، فكلف الحزب أديب اسحق، صاحب جريدتى «مصر» و«التجارة» اللتين أبطلهما رياض باشا،بإنشاء جريدة فى باريس اسمها «القاهرة»، حملت على رياض حملات شعواء ورمته بالظلم والاستبداد والرغبة فى بيع البلاد للأجانب، وأطلقت عليه اسم: «رياضستون»![٣٦].

وعندما أخذ مصطفى كامل يباشر نضاله ضد الإنجليز، أسس «اللواء» فى يناير ١٩٠٠[٣٧]. كما أسس أقطاب حزب الأمة أشهر الجرائد التى حملت فكر البورجوازية المصرية، وهى «الجريدة»، التى كان يحررها فيلسوف البورجوازية المصرية الأكبر أحمد لطفى السيد، وقد بلغ من فاعلية هاتين الصحيفتين وغيرهما من صحف ماقبل

الحرب العالمية الأولى، فى مناوأة الأنجليز وتعبئة الجماهير المصرية ضدهم، أن أطلق على هذا الطور من أطوار الحركة الوطنية اسم «الطور الصحافى»!.

وبعد الحرب العظمى ومع انتعاش الحركة الوطنية على يد الوفد المصرى، ظهرت الصحف التى تعبر عن وجهات نظر فرق البورجوازية المصرية المختلفة. وكانت «السياسة» ومحررها الدكتور محمد حسين هيكل، تعبر عن وجهات نظر حزب الأحرار الدستوريين، بينما كانت «الأخبار» لأمين الرافعى تدافع عن وجهة نظر الحزب الوطنى. أما الوفد، فكانت تتبنى وجهة نظره صحف عديدة، أهمها «البلاغ» و«كوكب الشرق» و«المصرى» و«روزاليوسف»[٣٨]. وبرزت الأقلام الوفدية الكبيرة: مكرم عبيد، وعبدالقادر حمزة، وأحمد حافظ عوض، وفاطمة اليوسف، وعباس محمود العقاد، ومحمد صبرى أبوعلم، ومحمود سليمان غنام، ومحمد التابعى، وأحمد نجيب الهلالى وغيرهم.

وقد اقتضى نجاح البورجوازية المصرية (عن طريق تعبئة الطبقات الجماهيرية) فى انتزاع جزء من السلطة من يد الاحتلال الأجنبى بصدور تصريح ٢٨ فبراير، أن تنظم عملية الحكم بينها وبين العرش من جهة، وبينها وبين سواد الشعب من جهة أخرى، وذلك عن طريق صياغة دستور ينظم هذه القواعد. وقد أقامت البورجوازية المصرية فوق أعمدة هذا الدستور مؤسساتها التشريعية والسياسية التى أخذت تمارس من خلالها عملية الحكم وادارة شئون البلاد واصدار التشريعات والقوانين. وكان مجلسا البرلمان والحكومة أدوات البورجوازية لتحقيق وحماية مصالحها وإسباغ الشرعية على تصرفاتها.

ونستطيع هنا أن نوضح كيف صاغت البورجوازية المصرية مواد الدستور بحيث تكفل تحقيق وتدعيم نفوذها وسيطرتها على السياسة والاقتصاد. فقد نصت المادة التاسعة على أن «للملكية حرمة، فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة فى الأحوال المبينة فى القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه، وبشرط تعويضه عنها تعويضاً عادلاً»(٣٩). وبهذه المادة ضمنت هذه الطبقة الاحتفاظ بممتلكاتها الزراعية والتجارية والصناعية وعدم المساس بها كمبدأ أساسى فى الدستور، وأصبح الدستور بذلك وسيلة لمناهضة الدعوات الاشتراكية التى تنادى بتأميم الخدمات العامة والصناعات التى تمس مصالح الجماهير!

وحماية للأساس الاقتصادى البورجوازى من غزو الفكر الاشتراكى، عدلت المادتان ١٥، ٢٠ فى أصل مشروع الدستور، وهما الخاصتان بحرية الصحافة وحرية الاجتماع، لينص فيهما على اباحة انذار الصحف أو وقفها أو الغائها بالطريق الادارى، واباحة اتخاذ أية تدابير ضد الاجتماعات العامة، اذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى(٤٠). وقد اعترفت المذكرة التفسيرية، التى صدرت فى هذا الشأن، بارتباط هذا التعديل بالحركة الاشتراكية والشيوعية، التى كانت تجتاح البلاد فى ذلك الحين، وجاء بها: «إن بعضا من الحرية الدستورية لايمكن تطبيقه على حملات تحمل على أساس الهيئة الاجتماعية، كخطر الدعوة البلشفية الموجودة الآن، فإنه يضطر جميع الحكومات إلى اتخاذ تدابير قد تكون مناقضة للمبادئ المقررة بالدستور لأجل ضمان حرية أهل البلاد المسالمين والموالين للقانون»(٤١).

وحرصاً على إقامة العقبات فى وجه الطبقات العمالية والفلاحين للوصول إلى البرلمان، اشترط فيمن يرشح نفسه للبرلمان

أن يدفع مبلغاً مالياً كبيراً عند الترشيح. ونلاحظ أن قانون الانتخابات رقم ١١ الصادر فى عام ١٩٢٣، قد خلا من هذه المسألة(٤٢)، ولكن صدقى باشا تدراكها عند وضع دستوره المشهور عام ١٩٣٠!، فصدر قانون الانتخاب رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٠، متضمناً أن يدفع المرشح لمجلس النواب مبلغ ٥٠جنيها، أما المرشح لمجلس الشيوخ فيدفع ١٠٠جنيه(٤٣). ومع ذلك فلم يلبث قانون الانتخابات الصادر فى عام ١٩٣٥ أن تصاعد بهذا المبلغ، فاشترط فيمن يرشح نفسه لمجلس النواب أو الشيوخ أن يدفع ١٥٠جنيهاً(٤٤). وواضح أن الهدف من هذا التأمين هو صد الطبقات الجماهيرية عن الاقتراب من مقاعد البرلمان، على الرغم من أن نفقات المعارك الانتخابية الفادحة فى ذلك العهد كانت كافية فى حد ذاتها لتحقيق هذا الغرض!.

وكان من الطبيعى أن ينعكس كل ذلك على التركيب الطبقى لممثلى الأمة فى البرلمان. فبفضل ما كان يتمتع به أفراد الطبقة البورجوازية من نفوذ اقتصادى واجتماعى فى الريف وفى المدن، صار فى وسعهم أن يدفعوا بأنفسهم وبأنصارهم إلى البرلمان، وأن يحتلوا كل ركن فيه. فقد لاحظ باير Baer أن حوالى الثلاثين من العائلات الزراعية الكبيرة كان يمثلها واحد أو أكثر فى أحد مجلسى البرلمان فيما بين عامى ١٩٤٢ و١٩٥٢. وكان معظم هؤلاء النواب يمثلون دوائر تقع فيها ملكياتهم الزراعية (٤٥).

وفى عام ١٩١٣ كتب «كتشنر» الى حكومته تقريره عن المالية والادارة فى مصر والسودان، وقد ضمنه وصفا للتركيب الطبقى للجمعية التشريعية الجديدة، وكان على النحو الآتى:

الملاك	٤٩
المحامون	٨
التجار	٤

العلماء والاباء الروحيون	٣	
المهندسون	١	[٤٦].

ويمكن معرفة التركيب الطبقى لمجلس الشيوخ من الشروط التى قررها قانون الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣ والمرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٠ فيمن يكون عضوا فى مجلس الشيوخ. فقد نص على ضرورة أن ينتمى هذا العضو إلى احدى الفئات الآتية وهى:

١ ـ الوزراء، الممثلون السياسيون، رؤساء مجلس النواب، وكلاء الوزارات، رؤساء ومستشارو محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها، النواب، نقباء المحامين، موظفو الحكومة ممن هم فى درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك. سواء فى كل ذلك الحاليون أو السابقون.

٢ ـ أمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها بطريق التعيين لا الانتخاب، كبار العلماء والرؤساء الروحيون، الضباط المتقاعدون من رتبة لواء فصاعداً، أعضاء مجلس النواب الذين قضوا مرتين فى النيابة، الملاك الذين يؤدون ضريبة لاتقل عن المائة وخمسين جنيهاً فى العام، المشتغلون بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة ممن لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى[٤٧].

ويتضح الطابع البورجوازى لمجالس النواب فى الفترة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو من القصة الطريفة الآتية: ففى عام ١٩٤١ قدم النحاس باشا للملك فاروق شروطه لتأليف وزارة قومية، وكان أول هذه الشروط حل مجلس النواب القائم الذى يمثل أحزاب الأقلية.

ولكن عبدالعزيز فهمى باشا، قطب الأحرار الدستوريين، رفض هذا الشرط بحجة جريئة هى: ـ كما قال ـ أن مجلس النواب القائم يعتبر ممثلاً للبلاد تمام التمثيل، «فأعضاؤه جميعاً من أعيان البلاد أو من الرجال المثقفين من أطباء ومحامين ومهندسين وغيرهم»، وهم على هذا النحو: «أخوة أو أولاد عم أو أنداد لغيرهم ممن لم يكن لهم حظ فى الانتخابات سنة ١٩٣٨، (يقصد الوفدين)، وأنت إذا أخذت الموجودين واحداً واحداً، فلا تخرج من المقارنة إلا صفر اليدين، لتساويهم فى الكفاءة والمؤهلات»! [٤٨].

وقد صعقت جريدة الوفد المصرى لهذا التعليل الخطير من قطب الأحرار الدستوريين، والعضو الكبير فى لجنة الثلاثين، التى صاغت مشروع الدستور، وصاحب الخطابات المفتوحة المشهورة إلى الملك فؤاد اعتراضاً على تعديل الدستور ـ فكتبت تقول: «إذا كان هذا كلام مواطن فى بلد له دستور وقانون انتخاب وتقاليد ديموقراطية، فكيف يكون كلام النازى الجستابو أو الفاشست؟»[٤٩]. على أن عبدالعزيز فهمى باشا كان فى الحقيقة يقول بلغة أخرى: إن البرلمان القائم، مثله فى ذلك مثل جميع البرلمانات، ومنها البرلمانات الوفدية، إنما هو يمثل الطبقة البورجوازية بقسميها: الكبيرة والصغيرة!.

حواشي البحث

١ ـ دكتور **محمد كامل مرسى**: الملكية العقارية فى مصر وتطورها التاريخى فى عهد الفراعنة حتى الآن ص ٨٤ (مطبعة نورى ١٩٣٦).

٢ ـ Helen Anne Rivilin, The Agricultural Policy of Muhammad Ali in Egypt (Harvard Unversity Press) PP. 7 - 75

٣ ـ دكتور **محمد كامل مرسى**: المرجع المذكور ص ٨٣ ـ ٨٤، ١١٩، ريفلن: المرجع المذكور ص ٢٥٦، دكتور **أحمد محمد الحتة**: تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر ص ٧١، ٨٣، ٨٤، ٩٩ (مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٧) باير: المرجع المذكور ص٧، **يعقوب أرتين**: الأحكام المرعية فى شأن الأراضى المصرية، تعريب سعيد عمون ص ٥٤ (المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق ١٣٠٦هـ).

٤ ـ دكتور **أحمد الحتة**: المرجع المذكور ص ٨٦، دكتور **محمد كامل مرسى**: المرجع المذكور ص ٧٩، ٩٣

٥ ـ الدكتور **أحمد الحتة**: المرجع المذكور ص ٨١.

٦ ـ باير: المرجع المذكر ص ١٣، ١٤.

٧ ـ الدكتور **أحمد الحتة**: المرجع المذكور ص ٨٢، ٨٣.

٨ ـ Rivilin, op.cit. P. 276

٩ ـ الدكتور **محمد كامل مرسى**: المرجع المذكور ص ٨٦ ـ ٨٨، دكتور **أحمد الحتة**: المرجع المذكور ص ٨٥، ٩٨.

١٠ ـ **الأمير طوسون**: مالية مصر من عهد الفراعنة إلى الآن، ص ٢٩٣ ـ ٢٩٦ (مطبعة صلاح الدين الكبرى بالأسكندرية ١٩٣١).

١١ ـ دكتور **الحتة**: المرجع المذكور ص ٧٥ ـ ٧٦.

١٢ ـ Rivilin, op.cit. P. 276

١٣ ـ دكتور **أحمد كامل مرسى**: المرجع المذكور ص ٨٤، دكتور الحتة: المرجع المذكور ص ٨٥.

١٤ ـ موروبيرجر: البيروقراطية والمجتمع فى مصر الحديثة، ترجمة وتقديم الدكتور محمد توفيق رمزى ص ٣٧ ـ ٣٨ (مكتبة النهضة المصرية ١٩٥٩) انظر تقرير جون باروخ فى كتاب الدكاتره: محمد فؤاد شكرى ومحمد أحمد أنيس والسيد رجب حراز: نصوص ووثائق فى التاريخ الحديث والمعاصر ص ١٦٣.

١٥ ـ نفس المصدر ص ٣٩.

١٦ ـ **يعقوب أرتين**: الأحكام المرعية ص ٨٤.

١٧ ـ **عبدالرحمن الرافعى**: الزعيم أحمد عرابى ص ١٤ ـ ١٧ (كتاب الهلال عدد مارس ١٩٥٢)

١٨ ـ **عبدالرحمن الرافعى**: محمد فريد، رمز الاخلاص والتضحية ص٩ (مصطفى البابى الحلبى وأولاده مصر ١٩٤١)، دكتور ماهر حسن فهمى، قاسم أمين ص ٢٨ ـ ٢٩ (أعلام العرب عدد٢٠)، ابراهيم مصطفى وليلى: مفاخر الأجيال فى سير أعاظم الرجال ص٥٧)، (المطبعة المحمودية ١٩٣٤)، صبحى وحيدة: فى أصول المسألة المصرية ص ١٧٣ (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٠).

١٩ ـ Baer, History of Landownership in Egypt 1800 - 1953. P.44 - 41.

٢٠ ـ Cromer, The Earl of. Modern Egypt. P. 607 (London 1938)

٢١ ـ **يعقوب أرتين**: المرجع المذكور ص ١٧١ ـ ١٧٣.

٢٢ ـ دكتور **أحمد الحتة**: المذكور ص ١٠٢.

٢٣ ـ دكتور **رءوف عباس**: النظام الاجتماعى فى مصر فى ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ١٨٣٧ ـ ١٩١٤ ص ٨٨ (دار الفكر الحديث).

٢٤ ـ **عباس محمود العقاد**: سعد زغلول، سيرة وتحية، ص ٥٩ ـ ٥٥ (مطبعة حجازى بالقاهرة ١٩٣٦).

٢٥ ـ **أحمد لطفى السيد**: قصة حياتى ص ١٨ ـ ١٩ (كتاب الهلال فبراير ١٩٦٢).

٢٦ ـ **عبدالعزيز فهمى**: هذه حياتى ص ٣٠ ـ ٣١ (كتاب الهلال ابريل ١٩٦٣).

٢٧ ـ دكتور **عبدالعزيز الرفاعى**: فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة ١٨٦٦ ـ ١٨٨٢ ص ١ ـ ١١ (المؤسسة المصرية للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ١٩٦٤).

٢٨ ـ هى عائلة حرم النحاس باشا (زينب الوكيل) بسموخراط البحيرة. وكان يبلغ زمام أراضيها سنة ١٩٣١ ألف وخمسمائة فدان ..

٢٩ ـ **باير**: المرجع المذكور ص ٥١. وكان سلطان باشا عمدة زاوية الأموات ثم عين ناظر قسم محل الشريعى باشا، ورقى هذا إلى وظيفة وكيل مديرية بنى سويف (مذكرات قلينى فهمى باشا ص ٦٥ ـ ٦٦.

٣٠ ـ **أحمد لطفى السيد**: المرجع المذكور ص ١٩ ـ ٢٠

٣١ ـ **العقاد**: المرجع المذكور ص ٥١.

٣٢ ـ Baer, op. crt. PP. 58 - 70

٣٣ ـ دكتور **محمد كامل مرسى**: المرجع المذكور ص ٨٩ ـ ٩٣، دكتور أحمد الحتة: المرجع المذكور ص ٦٥.

٣٤ ـ باير: المرجع المذكور ص ١١، دكتور محمد كامل مرسى: المرجع المذكور ص ٩٢، دكتور/ أحمد الحتة: المرجع المذكور ص ٩٦.

٣٥ ـ محمد رشيد رضا: تاريخ الامام الشيخ محمد عبده جـ١ ص ١٨٦. ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

٣٦ ـ نفس المصدر.

٣٧ ـ الدكتور ابراهيم عبده: تطور الصحافة المصرية وأثرها فى النهضتين الفكرية والاجتماعية ص ١٥٩ (القاهرة: مطبعة التوكل ١٩٤٠).

٣٨ ـ نفس المصدر ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩ .

٣٩ ـ مجلس الشيوخ: المرجع المذكور ص٦ .

٤٠ ـ نفس المصدر ص ٧ .

٤١ ـ مذكرة أحمد باشا ذوالفقار وزير الحقانية عن الدستور المصرى (البرت شقير: الدستور المصرى والحكم النيابى فى مصر، وتاريخ ذلك من سنة ١٨٦٦ إلى الآن، ص ٥٨ ـ ٦٦) أنظر أيضاً مقالات محمود عزمى فى نقد الدستور المصرى المنشورة فى جريدة الأهرام من ٢٣ إلى ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٣) .

٤٢ ـ قانون الانتخاب رقم (١١) لسنة ١٩٢٣ (انظر ألبرت شقير: المرجع المذكور) .

٤٣ ـ الدستور المصرى وقانون الانتخاب، ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠ ص ٨٩,٨١ (المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٠) .

٤٤ ـ مرسوم رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ بقانون الانتخاب (مجلس الشيوخ: المرجع المذكور ص٤٠ ، ٤٩) .

٤٥ ـ Baer, op. cit. pp. 142 - 144

٤٦ ـ **فيكونت كنشنر**: تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩١٣ ص ٧ (القاهرة: مطبعة المقطم ١٩٢٤) .

٤٧ ـ مجلس الشيوخ: المرجع المذكور ص٤٨ ، البرت شقير: المرجع المذكور ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩ .

٤٨ ـ الأهرام فى ٥مايو ١٩٤١ .

٤٩ ـ الوفد المصرى ٦مايو ١٩٤١ .

فكرة محاكمة عرابى باشا
فى الوثائق البريطانية



فكرة محاكمة عرابى باشا
فى الوثائق البريطانية

بدأت فكرة محاكمة عرابى تظهر فى الوثائق البريطانية بعد القبض عليه بقليل. ففى يوم ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ أرسل ماليت SIR E. MALET (المعتمد البريطانى بمصر) إلى وزير الخارجية البريطانية اللورد جرانفيل Earl Granville يبلغه أنه أرسل برقية من القاهرة إلى الخديو يخبره فيها أن «قواتنا قد احتلت القلعة هذا الصباح، وألقت القبض على عرابى وطلبه». وأنه أرسل صورة من هذه البرقية إلى الآستانة[1].

وكانت القوات البريطانية قد وصلت إلى القاهرة يوم ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ قادمة من بلبيس، بينما كان عرابى وصحبه مجتمعين فى دار على فهمى باشا، الذى أصيب فى معركة القصاصين. وقد تلقى فى نحو الساعة السادسة مساء برقية من قائد العباسية بوصول طلائع القوات البريطانية، فأمره عرابى بالتسليم للقائد البريطانى.

وقد حصلت مناقشات حول كيفية تسليم عرابى، فأشار المسيو جون نينيه عليه وعلى كل من طلبه باشا عصمت ومحمود

سامى البارودى بأن يسلموا أنفسهم للقائد البريطانى الجنرال دروري لو Drury Lowe كأسرى حرب. فقبل كل من عرابى وطلبة النصيحة، بينما رفض البارودى قائلاً: «إنهم يعرفون أين يجدوننى إذا أرادونى». وذهب إلى بيته. أما عرابى، فقد لبس رداءه العسكرى، وأخذ سيفه، وتوجه مع طلبه باشا إلى ثكنات الجيش بالعباسية فى نحو التاسعة مساء، حيث سلما سيفهما للجنرال دروري لو، وتم اعتقالهما. وسارت كتيبة من الفرسان البريطانيين إلى القلعة ليلاً فاحتلتها، واستسلمت الحامية المصرية[٢].

وفيما يبدو أن الحكومة العثمانية طلبت تسليم عرابى إليها، لأننا نقرأ برقية للورد دفرين Earl of Dufferin، سفير بريطانيا فى القسطنطينية فى اليوم التالى مباشرة (١٦ سبتمبر ١٨٨٢) ينصح فيها حكومته بعدم تسليم عرابى إلى القسطنطينية، «على الرغم من أن بعض الحكومات الأخرى سوف توصى بذلك»![٣]. وفى الواقع أن الحكومة العثمانية كانت قد أصدرت فى يوم ٦سبتمبر قبل احتلال الانجليز القاهرة، منشورا نشر فى الصحافة التركية تعلن فيه عرابى متمرداً، وتتهمه بأنه تسبب بسلوكه وتصرفاته ضد سلطة الخديو فى كل ماجرى من أحداث[٤].

ولم يلبث الخديو توفيق أن أعلن عن عزمه على محاكمة عرابى. ففى يوم ١٧ سبتمبر ١٨٨٢ وقع مرسوماً بحل الجيش المصرى، وتقديم الضباط «من كل الرتب» الذين اشتركوا فى جريمة التمرد إلى المحاكمة لمعاقبتهم وفقاً للقانون.

على أن ماليت اعترض على المادة الثانية الخاصة بتقديم الضباط إلى المحاكمة، وطلب تأجيل اصدار المرسوم على أساس أنه سوف يتعذر على الحكومة معاقبة ثلاثة آلاف ضابط ممن ثبت

اشتراكهم فى العصيان، لأن هذا يقتضى أولا القبض على هؤلاء الضباط، وهو أمر خارج عن استطاعة الحكومة!

وقد أنكر شريف باشا فى أثناء مناقشة ماليت له أن الحكومة تنوى إلقاء القبض على كل هؤلاء الضباط، أو حتى تنوى محاكمتهم[٥] - الأمر الذى يشير إلى أن المادة كان مقصوداً بها عرابى وصحبه فقط. وفى لقاء ماليت مرة أخرى بشريف باشا ورياض باشا أوضح الاثنان أنهما سوف يخمدان Suppress هذه المادة كلية[٦]. وبالفعل صدر مرسوم آخر بحل الجيش المصرى فقط يوم ١٩ سبتمبر ١٨٨٢[٧].

ولم يخف الخديو أو حكومته عزمهما على اعدام المتمردين. فقد كتبت جريدة «التايمز» البريطانية، نقلاً عن مراسلها فى القاهرة، «أن الخديو وشريف ورياض يصر كل منهم كل الاصرار على ضرورة الحكم بالاعدام على الجناه الكبار. وأنه لايوجد من يخالف هذا الرأى سوى القليلين، إذا كان مثل هؤلاء موجودين! وقال المراسل إن شريف باشا الذى عرف برقته قد ذكر له أنه لايصر على هذا الرأى لضغينة يحملها لأى أحد من هؤلاء، وإنما لأنه أمر ضرورى لأمن كل الذين يريدون العيش فى هذا البلد. إن الحملة الانجليزية شىء عظيم، ولكن لا أنت ولا نحن نريد أن يتكرر ذلك كل اثنى عشر شهراً[٨]!

وهذه النية المبيتة على اعدام عرابى كانت موجودة أيضاً فى الجانب البريطانى على المستوى العسكرى والسياسى. فيذكر بلنت أن لديه من الأسباب مايدعوه إلى الاعتقاد بأنه لوكان عرابى قد سقط فى يد الجنرال ولزلى لأعدمه فوراً. وأن هذه النية كانت أيضاً موجودة لدى المستر جلادستون واللورد جرانفل وسائر لوردات الأحرار فى الوزارة، الذين كانوا مصممين على أن يدفع عرابى حياته ثمناً لأخطائه السياسية!

وعندما جاء النبأ بتسليم القاهرة وأسر عرابى، أرسل «وبرلى بل»، مراسل التايمز فى القاهرة، الذى كان يعبر عن وجهة النظر الرسمية للخديو والانجليز، يطالب بتوقيع عقوبة رادعة على أحد عشر من الزعماء الوطنيين ومن بينهم عرابى، ليكونوا عبرة لغيرهم[٩].

ولم يفتأ الخديو توفيق نفسه يعلن ذلك. ففى برقية أرسلها اللورد جرانفل إلى السير ماليت يوم ٢٩ سبتمبر أخبره بأن المستر سينادينو Sinadino قد عرض عليه منذ أيام برقية وردت له من الخديو، يعرب فيها عن «ضرورة أخذ عرابى وغيره من الضباط الذين اشتركوا فى العصيان بالقسوة»[١٠].

على أنه فى ذلك الحين كانت هناك جهود أخرى تبذل لانقاذ عرابى ورفاقه من هذا المصير. وكان بطل هذه الجهود هو المستر بلنت. وكانت خطة بلنت تقوم على تكليف محامى انجليزى للدفاع عنه، رغم منافاة هذه الفكرة للقوانين التركية المعمول بها فى مصر! فقد قابل برودلى Broadley يوم ١٩ سبتمبر، واتفق معه على الدفاع عن عرابى وسائر المعتقلين السياسيين مقابل مبلغ ثلثمائة جنيه، زيدت إلى ثمانمائة. وكتب إلى جلادستون Gladston، رئيس الوزارة البريطانية، خطابا هاماً فى نفس اليوم يشرح وجهة نظره فى هذا الاجراء، على النحو الآتى:

أولاً ـ أن النية مبيتة فيما يبدو على عقد محكمة عسكرية قريباً لمحاكمة الزعماء العسكريين للثورة، وتأليف محكمة مدنية للتحقيق فى علاقة بعض هؤلاء وبعض المدنيين بأحداث العنف التى وقعت، ومن ثم فإن الظروف الآتية تسترعى اهتمام رئيس الوزراء البريطانى بالآتى:

١ ـ إذا كان أعضاء المحكمة العسكرية مصريين معينين من قبل الخديو، فسوف يكون من الصعب عليهم أن يكونوا أحراراً فى

أحكامهم أو عدم التأثر بمشاعرهم تجاه المسجونين، وسيكونون لذلك مغرضين.

٢ ـ إذا كان الأمر غير ذلك، فإن شهود الزور فى مصر كثيرون، وتزوير المستندات والأدلة سهل إلى الحد الذى يجعل من الصعب الإعتماد على مثل تلك الشهادات.

٣ ـ وإذا كانت الأدلة لصالح المتهمين، فإنها ستقدم تحت عامل الخوف، حيث سيكون لدى أصحابها أسباب قوية لعدم الادلاء بها، بينما تكون المغريات قوية للإدلاء بأدلة فى غير صالح المتهمين لإرضاء القصر. وبالنسبة للخبراء الذين سيكلفون بفحص الأدلة، فإذا كانوا وطنيين، فإنهم سيكونون خاضعين لنفس المؤثرات.

٤ ـ أما بالنسبة للأدلة التى سيقدمها الأوروبيون المقيمون فى مصر، فرغم أنها ستكون متحررة من الخوف، إلا أنها ستكون مصطبغة بصبغة النقمة والاستياء. فهؤلاء الأوروبيون هم طرف فى القضية من أحد جوانبها، لأن كثيرين منهم فقدوا ممتلكاتهم، أوأضيروا فى الأحداث الأخيرة، أو تعرضوا لإهانات شخصية سوف تدفعهم إلى الانتقام. وإن نغمة الانتقام لدى الانجليز المقيمين فى مصر لبادية منذ الآن فيما يكتبونه يومياً من رسائل تنشرها الصحافة الإنجليزية.

٥ ـ ولن يكفى لضمان عدالة المحاكمة وجود ممثل بريطانى يحضر التحقيقات من خلال أحد التراجمة أو نحو ذلك مما يحدث عادة. لأن الشعور السياسى فى مصر قد ارتفع خلال الشهور الستة السابقة إلى الحد الذى لم يعد ممكنا معه لأحد الوقوف موقف عدم الانحياز.

٦ - وإذا ضُم بعض الضباط الانجليز إلى أعضاء المحكمة العسكرية، كما هو مأمول، فسيكونون جاهلين بلغة المسجونين، وسيعجزون بالتالى عن فحص المستندات واستجواب الشهود، وسيقعون بين أيدى المترجمين الذين سيمكنهم تغيير أو تحريف الأقوال لغير صالح المتهمين، خصوصاً وأن جميع مترجمى القنصليات تقريباً من الليفانتيين (السوريين) المسيحيين الذين يكرهون العرب المسلمين كراهية شديدة.

ومن ثم فإنه يبدو أنه ما لم تُتخذ بعض الاحتياطات الخاصة، فإن الخطر كبير ألا يتحقق العدل فى المحاكمة. ولعلاج ذلك فقد قررت وبعض أصدقائى الاستعانة بمحام انجليزى كفء على نفقاتنا الخاصة، للدفاع عن المتهمين الرئيسيين،والسفر إلى القاهرة لجمع الأدلة اللازمة للدفاع. وسأصطحب معى القس صابونجى كمترجم لمتابعة الاجراءات نيابة عن المعتقلين، نظراً لأن معرفتى بالعربية غير كاملة، وصابونجى صديق للمتهمين وقادر على التكلم نيابة عنهم، كما أنه يعرف الانجليزية والفرنسية والتركية والإيطالية، ويثق فيه المتهمون ثقة كاملة. وبهذه الطريقة فقط يمكن للمتهمين الحصول على حقهم فى تحقيق عادل وكامل وودى لحد ما.

ثم طلب بلنت فى النهاية من جلادستون احاطته علماً فى أقرب وقت ممكن بنوع المحاكمة والتهم الرئيسية التى ستوجه للمتهمين، ومنحه فى مصر التسهيلات اللازمه له ولأصدقائه لأداء مهمتهم، على أن يمتنع عن التدخل ومن معه فى الشئون السياسية(١١).

ولما كانت موافقة عرابى ضرورية، فقد كتب بلنت إليه خطاباً يوم ٢٢ سبتمبر يفيده بما يعتزم عمله من الذهاب إلى القاهرة ومعه محام للدفاع عنه، ويطلب منه تفويضه اياه فى القيام بهذا العمل،

وموافاته بالتوكيل فى أقرب فرصة. وقد بعث بهذا الخطاب داخل خطاب إلى ماليت لتوصيله إليه، ومعه صورة منه ليطلع عليها ماليت، وسلمه إلى وزارة الخارجية البريطانية(١٢).

على أن موقف كل من الخارجية البريطانية وقنصلها العام فى مصر لم يكن متعاطفاً. ففى يوم ٣٠ سبتمبر تلقى اللورد جرانفل رسالة من ماليت يخبره فيها بالرسالة التى بعث بها بلنت إلى عرابى، ويستشيره فى تسليمها إليه. وفى الوقت نفسه أوضح له أن الحكومة المصرية لن تسمح لبلنت بالنزول فى الأراضى المصرية، وأن بلنت فى هذه الحالة سوف يلتجئ إليه (ماليت) طالباً التدخل، ولكنه لن يتدخل مالم يتلق تعليمات بالعكس! وقال إنه إذا نزل بلنت فى الأراض المصرية خفية، فستكشف الحكومة المصرية نزوله وستلقى القبض عليه، وعندئذ فلن يعمل على اطلاق سراحه، وإنما سيطلب طرده من البلاد! إلا إذا تلقى تعليمات بعكس ذلك! ثم قال ماليت إنه إذا كان فى نية بلنت أن يأتى معه بمحام انجليزى للدفاع عن عرابى، فعليه أن يعرف أن المحاكمة ستكون باللغة العربية، ولن تسمح الحكومة المصرية بأى دفاع بغير هذه اللغة(١٣).

وقد رد اللورد جرانفل على ماليت يوم ٣ أكتوبر، فوافق على الموقف الذى اقترح ماليت أن يتخذه تجاه بلنت، ثم أمره بعدم تسليم رسالته إلى عرابى، وأن يعيدها إليه!(١٤). وفى نفس الوقت أخطر بلنت عن طريق السير بونسفوت Pauncefote بأنه قد أحيلت إليه الرسالة التى قدمها إلى المستر جلادستون يوم ١٩ سبتمبر بخصوص عزمه على الاستعانة بمحام انجليزى للدفاع عن عرابى، وكذلك رسالة ثانية فى نفس المعنى كتبها بلنت إلى جلادستون يوم ٢٧ سبتمبر، وأن اللورد جرانفل يأسف لأنه يشعر بأنه لايجد أى مبرر للدخول معه فى مراسلات حول هذا الموضوع!(١٥).

وبذا بدا أن الفكرة قد فقدت فرصتها فى النجاح، خصوصاً وأن برودلى كان قد سئم الانتظار، وسافر إلى تونس، وانتهت الدورة البرلمانية، وأخذ الوزراء يغادرون لندن ويوكلون عنهم وكلاءهم فى القيام بأعمالهم، بينما كانت الصحف تتناقش فى مسألة اعدام عرابى، وترتفع النغمة الحربية المطالبة باعدامه.

على أن بلنت لم ييأس. فقد قر رأيه، بعد التشاور مع صديقيه باتون Button، المحرر بجريدة التايمز، ولورد دى لاوار، على الابراق إلى برودلى فى تونس للاستعداد للسفر إلى القاهرة. وقرروا فى نفس الوقت البحث عن محام آخر لإرساله إلى القاهرة على وجه السرعة، ليساعد برودلى عند وصوله، ومواجهة ماتمليه عليه الظروف فى تلك الأثناء ـ مع أن اللورد جرانفل لم يكن قد وافق ـ كما رأينا ـ على فكرة إرسال محامى بريطانى للدفاع عن المسجونين، ولم تكن لديه هذه النية أيضاً ـ كما يقول بلنت. ولكن بلنت وصديقيه اعتمدوا على أن جريدة «التايمز» كانت قد ورطت الحكومة البريطانية فى تصريح يفيد أن عرابى لن يعدم إلا بموافقتها، وأن الدفاع عنه سيتم على أيدى محامين أكفاء. ولم يكن فى وسع الحكومة انكار صدور مثل هذا التصريح.

وقد تمكن عرابى ورفيقيه من العثور على محام انجليزى واسع الحيلة يعرف الأساليب السياسية ويجيد معرفة الفرنسية، وهو مارك نيبيار Mark Napier، وطلبوا إليه التوجه إلى القاهرة، ومقابلة ماليت، وإبلاغه بأنه قد حضر للدفاع عن عرابى، وأن يلح فى مقابله موكله. فإذا رفض ماليت ذلك فعليه أن يحتج، وأن يحيطهم علماً بكل مايجد من أحداث، ليواصلوا المعركة فى وزارة الخارجية والصحافة(١٦).

وقد اصطحب مارك نيبيار معه محامياً آخر هو ريتشارد إيف Richard Eve، لأننا نقرأ فى الوثائق البريطانية برقية لماليت إلى

اللورد جرانفيل يوم ٦أكتوبر، يبلغه فيها بوصول الاثنين إلى القاهرة «بناء على طلب المستر بلنت» ليقودا الدفاع عن عرابى(١٧).

على أن بلنت كتب إلى اللورد جرانفل بعد أربعة أيام يخبره بأنه علم من الحكومة المصرية أنه «وفقا للإجراءات العادية، فإنه لايسمح عادة للمسجونين بالاستعانة بمحامين اطلاقاً، وذلك حسب القانون الذى تألفت بمقتضاه المحكمة العسكرية الحالية. وأكثر من ذلك فإن المحاكمة تكون غير علنية، ولايسمح لأحد من الضباط الأجانب بحضورها، وإن هذه الشروط على كل حال هى التى وضعتها الحكومة البريطانية وقبلتها حكومة الخديو. ولا توجد سوابق يمكن الاسترشاد بها فى تنفيذها.

«وفيما يختص بالسماح للمتهمين بمساعدة محامين، فإن الحكومة المصرية ترى أن الوضع الذى تم الاتفاق عليه مع الحكومة البريطانية يتحقق بالسماح باستخدام محامين وطنيين. على أن المستر مارك نيبيار قد أخبرنى أنه أرسل برقية إلى تونس للإستعانة بخدمات المستر برودلى الذى يعرف العربية.

ثم طلب ماليت من اللورد جرانفل أن يوافيه بتعليماته فيما إذا كانت الحكومة البريطانية ترغب فى السماح للمتهمين بالاستعانة بخدمات محامين أجانب، أو أنها قبلت اقتراح الحكومة المصرية بأن يكون المحامون وطنيين؟ وأكد مرة أخرى أن جميع إجراءات المحاكمة ستتم باللغة العربية(١٨).

على أن ماليت لم يخبر اللورد جرانفل بما كانت الحكومة المصرية تدبره للإنتهاء من محاكمة عرابى على وجه السرعة وإعدامه. فلتصعيب مهمة الدفاع عن عرابى ورفاقه بواسطة محامين انجليز، اختير القانون العسكرى الجنائى الفرنسى للعمل بمقتضاه فى

المحكمة العسكرية، وهو يجيز استجواب المتهمين والشهود قبل رؤية محاميهم. ولإرهاب هؤلاء المتهمين لكيلا يقولوا العكس فى المحاكمة، سلمت السلطات العسكرية البريطانية عرابى ورفاقه إلى سلطات البوليس المصرى لرفع المسئولية عنها، حيث أودعوا السجن معزولين عن العالم الخارجى، وأخذ خصيان الخديو يزورون عرابى ورفاقه فيما بين أوقات التحقيق ويوم المحاكمة المحدد للاعتداء عليهم اعتداء وحشياً، «لتحطيم روحهم المعنوية»[١٩].

على أن بلنت عرف من نيبيار بكل هذه الأخبار، وعرف أنه قد تحدد يوم ١٤ للمحاكمة بينما لم يكن فى وسع برودلى الوصول إلى مصر قبل يوم ١٨ منه! كما عرف أن ماليت كان يسوف فى إجابة طلب نيبيار فى رؤية عرابى، وكان يحيله دائماً على رياض باشا وزير الداخلية، الذى كان يرفض دائماً طلبه! بينما كانت التحقيقات تجرى بسرعة للإنتهاء من المحاكمة قبل أن يبت فى مسألة السماح لمحام انجليزى بالدفاع عن المتهمين. وفى يوم ١٢ أكتوبر وصل إلى بلنت تحذير فجائى من اللورد دى لاوار، الذى كان على صلة واتصال بوزارة الخارجية البريطانية، يخبره بأنه «بناء على ماسمعته هنا، إذا لم تتخذ خطوات جدية، فإن حياة عرابى ستكون فى خطر كبير»! وأنه (بلنت) لابد قد سمع شيئاً عن ذلك من نيبيار.

وعند ذلك، وكما يقول بلنت، فقد توجه فى الحال إلى باتون مراسل التايمز، حيث تم الاتفاق بينهما على التوجه مباشرة إلى الرأى العام بنداء قوى، وفى نفس الوقت شن هجوم على وزارة الخارجية الانجليزية، واجبار جلادستون على اصدار بيان بسياسته. وكتب بلنت إلى جلادستون خطاباً أخيراً أفرغ فيه كل ما فى جعبته من سخط على اللورد جرانفل، ولم ينس أن يصر على علاقة

جلادستون بذلك، ويذكره بتعاطفه السابق مع الزعماء الوطنيين. وقد نشر باتون هذا الخطاب فى «التايمز» فى اليوم التالى مباشرة، حيث وضعه رئيس التحرير فى مكان بارز، ولفت الأنظار إليه بمقال افتتاحى. وكان قد عرف أن المحاكمة سوف تبدأ يوم السبت، ليصدر الحكم يوم الاثنين، وينفذ الاعدام فى عرابى فى أعقاب ذلك مباشرة!

وسرعان ما جاء رد الفعل من جانب جون برايت John Bright، وهو أحد الوزراء فى وزارة جلادستون، الذى استجاب، وتوجه مباشرة إلى جلادستون حيث أوضح له بصفة شخصية وبصراحة تامة أنه سوف يوصم على مدى تاريخه ويعد متنكراً لمبادئه الانسانية إذا هو سمح بارتكاب هذه الجناية العظيمة[٢٠].

وقد كان بناء على ذلك أن أرسل اللورد جرانفل إلى ماليت برقية فى يوم ١٣أكتوبر أوضح فيها أن عرابى «يجب أن يحدد بنفسه محاميه بمحض اختياره، سواء أكان وطنياً أم أجنبياً. وأنه يجب الاستعانة بمترجمين، كما يجب أن تكون المحاكمة علنية». وطلب إليه الاصرار على هذه الشروط، وعلى تأجيل المحاكمة إذا كان ذلك ضرورياً، وأوضح أن الاجراءات التى يقررها القانون المصرى لاتنطبق على الحالة التى نحن بصددها[٢١].

وفى برقيته التفصيلية فى نفس اليوم، أكد رأى الحكومة البريطانية فى هذا الخصوص، وطلب ضرورة السماح لمحامى عرابى بمقابلته، وقال إن أى تدخل فى حرية المتهمين فى اختيار محاميهم من جانب الحكومة المصرية سوف يجعل كل الغيورين على تحقيق العدل وأن يأخذ العدل مجراه سواء فى القضايا السياسية أو غيرها ـ ينظرون إلى نتائج المحاكمة نظرة عدم رضاء[٢٢].

وقد أزعج الحكومة المصرية هذا التحول. ففى برقية أرسلها ماليت إلى اللورد جرانفل يوم ١٥أكتوبر، ذكر أن شريف باشا قد

طلب منه أن يشرح له المقصود بالجملة الأخيرة من برقية جرانفيل (الخاصة بعدم انطباق اجراءات القانون المصرى على حالة عرابى) ؟ وقد رد ماليت بأنه يعتقد أن المقصود هو الاجراءات التى تتعلق بالدفاع وعلنية المحاكمة. وقال ماليت فى رسالته إلى جرانفيل إن قرار الحكومة البريطانية فيا يتصل بالدفاع قد سبب أعظم قلق للحكومة المصرية، لأنه سيترتب عليه إطالة أمد المحاكمة لعدة أشهر، وفى خلالها سوف يتفاقم الهياج السياسى بدرجة كبيرة ويختمر. وسأل اللورد جرانفيل عما إذا كان يرغب فى أن يكون لجميع الضباط المتهمين، وعددهم ١٢٠ ضابطاً، الحق فى استخدام محامين أجانب، أو أن هذا الامتياز سيكون قاصراً على عرابى باشا؟ وأوضح أنه علم أن المستر نيبيار ينوى استدعاء المستر ديلسبس وغيره للشهادة من أوروبا![٢٣].

وقد رد اللورد جرانفيل يوم ١٦ أكتوبر، فأوضح أن رأى الحكومة البريطانية فى عدم انطباق اجراءات القانون المصرى على حالة عرابى، إنما هو مبنى على حقيقة أنها لاتتفق مع شروط المحاكمة العادلة كما أوضحها فى خطابه المؤرخ ٢٩ سبتمبر. وأن الحكومة البريطانية لاترى موجباً لأى تفرقة بين عرابى باشا وغيره من الضباط المسجونين الذين سيقدمون للمحاكمة فيما يختص بحقهم فى اختيار محامين أجانب للدفاع عنهم. وقال إن المحكمة سيكون لها الحق فى مراقبة تصرفات الدفاع، ومنع إطالة المحاكمة دون مبرر. وإن الحكومة البريطانية تفترض أن المتهمين سوف توجه لهم تهم محددة، وإذا طلب الدفاع مزيداً من الوقت لاستدعاء شهود غائبين، فيجب توضيح الحقائق التى يتوقع أن يبرهنوا عليها، بحيث يرفض هذا الطلب إذا كانت هذه الحقائق تتصل بأسباب ودوافع سياسية ولا تتصل بالتهم ذاتها[٢٤].

وهذه الإشارة من جانب جرانفيل إلى خطابه المؤرخ ٢٩ سبتمبر تتيح الفرصة لعرض وجهة نظر الخارجية البريطانية فى مسألة محاكمة عرابى، قبل قرارها بالتدخل لفرض حق المتهمين فى الاستعانة بمحامين أجانب بناء على تعليمات المستر جلادستون.

لقد كانت وجهة نظر الخارجية البريطانية الأولى هى أن حكومة جلالة الملك لايجب أن تتخذ أى إجراء فى هذه المحاكمة «يمكن أن يفسر، إن فعلياً أو ظاهرياً، بأنه يستهدف الحلول محل سلطة الخديو». وأنه لايجب أن «يجلس الضباط الانجليز بين القضاة، فيتحملون تبعاً لذلك نصيباً من المسئولية عن الأحكام التى تصدرها المحاكمة». وأن الحكومة البريطانية يجب أن ينحصر عملها فى اطار الاطمئنان إلى تلقى المسجونين محاكمة عادلة، وعدم فرض قيود غير سليمة من الخارج على الدفاع، مع الاحتفاظ لنفسها بحق الالتجاء إلى نزعة الخديو الانسانية لممارسة حق العفو فى أية حالات قد يبدو لها أن تنفيذ الأحكام فيها يتضمن قسوة لامبرر لها»(٢٥).

واتساقاً مع وجهة النظر هذه، التى تتفق مع وجهة نظر ماليت، فقد وافق اللورد جرانفيل على ماطلبه ماليت من تعيين السير تشارلز ويلسون (المراقب المالى) لحضور التحقيقات مع عرابى وصحبه، نيابة عن الحكومة البريطانية(٢٦).

ومهما تعرضت وجهة النظر هذه من هجوم، من زاوية محاكمة عرابى محاكمة صورية وإعدامه ـ كما كانت تنوى الحكومة المصرية ـ إلا أننا نلاحظ أنها كانت تتفق مع ما كان يجب من عدم التدخل فى الشئون الداخلية المصرية من جانب الحكومة البريطانية. بينما كانت رغبة بلنت فى انقاذ عرابى من شأنها أن تنتهى بتدخل الحكومة البريطانية فى الشئون الداخلية المصرية!

وفى هذا الضوء يمكننا أن نفهم الاتهام الذى وجه فى ذلك الحين إلى جريدة التايمز، بأن تأييدها لبلنت وأصدقائه فى وجوب محاكمة عرابى محاكمة نزيهة، إنما كان يحمل غرضاً خبيثاً استعمارياً، هو أن يقود تحمل الحكومة البريطانية المسئولية إلى سيطرتها على مصر. وهو ما أنكره بلنت بحرارة قائلاً إنه يعتقد أن دوافع التايمز كانت شريفة، وتتفق مع أفضل تقاليد الجريدة وطيبة قلب تشيفرى رئيس التحرير[٢٧].

ومن الواضح أننا لا نبرئ أيضاً دوافع وزارة الخارجية البريطانية، فنزعم أنها كانت تنطلق من الرغبة فى عدم التدخل فى الشئون الداخلية المصرية، لأن الاحتلال البريطانى الجاثم على صدر مصر فى ذلك الحين كان يمثل أكبر تدخل فى شئون مصر الداخلية والخارجية أيضاً! فإذا آثرت الخارجية البريطانية عدم التدخل فى سياسة الحكومة المصرية وقتذاك، التى كانت تهدف إلى محاكمة عرابى محاكمة صورية والحكم باعدامه، وتنفيذ هذا الإعدام فيه وفى رفاقه ـ فلأنها تجد فى هذه السياسة مايتفق مع سياستها. ولذلك فإن جهود بلنت، التى انتهت بالنجاح، فى حمل الحكومة البريطانية على التدخل لتأمين محاكمة عادلة لعرابى ورفاقه، لاتمثل ـ من وجهة نظرنا ـ عاملاً من العوامل التى أدت إلى تدخل الحكومة البريطانية فى الشئون الداخلية المصرية وسيطرتها على السياسة المصرية، حتى ولو كان هذا الدافع هو المحرك للتايمز كما أثير فى ذلك الحين!

على كل حال، فلم تقبل حكومة شريف باشا هذا التدخل بريطانى فى شئونها بسهولة، إذ كانت رغبة الجميع فى إعدام عرابى ورفاقه تختلط بالمصلحة الوطنية فى عدم قبول هذا التدخل! ولذلك فقد أبدت اعتراضها فى مذكرة رسمية قدمها شريف باشا إلى

السير ماليت يوم ١٦أكتوبر ١٨٨٢ . وفيها أوضحت أنه قد سبق لها أن سمحت للمتمردين باختيار محامين للدفاع عنهم بمحض إرادتهم، كما قبلت أن تكون جلسات المحاكمة علنية، وسمحت لمندوب انجليزى بحضور جلسات التحقيق مع مترجم للتحقق من الالتزام بالمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان فى معالجة القضية. ولكن هاهى الحكومة البريطانية اليوم تطلب أن يكون لعرابى الحق فى اختيار محام أجنبى للدفاع عنه، كما وصل بالفعل إلى مصر محامون من انجلترا، على نفقة أفراد معروفين فى أوروبا بعمل دعاية سياسية للمتمردين فيما يقال. كما عرض محامون آخرون ينتمون إلى نقابة المحامين فى باريس تقديم المساعدة!

«إن هذا التدخل فى هذه المسألة القضائية قد أدى بالفعل إلى تأجيل افتتاح جلسات المحكمة العسكرية، وسوف يؤدى بالضرورة إلى إجراءات لاتتفق مع العادات المرعية وتقاليد البلاد.

«إن الحكومة المصرية، حين اعترفت دون صعوبة بوجوب أن يتلقى عرابى مساعدة محام يدافع عنه ويختاره بنفسه ويكون له الحق فى مقابلته، إنما كان بسبب أنها كانت تعتقد أن مثل هذا المحامى سيكون مصرياً، ولأن هذا الامتياز لا ينتهك المبادئ الأساسية للحق والسلطة القضائية أو حق الدولة فى الحكم والتشريع. ولكن الأمر لن يكون كذلك إذا كان المحامى أجنبياً.

«فبالاضافة إلى الصعوبات القانونية والمادية التى سوف تواجه هذا الاقتراح الجديد، فإنه سوف يؤدى إلى نتائج تبدو غير مقبولة. ففى المقام الأول، إذا منح الحق لعرابى لاختيار محام أجنبى، فإن العدل يقضى بأن يمنح بدرجة متساوية لمحمود سامى البارودى وطلبه عصمت وجميع المتمردين الذين سيقدمون إلى المحاكمة

العسكرية. وعندئذ سوف تمتد المحاكمة إلى مالا نهاية، وستثار فيها كل المسائل المتصلة بالثورة فى شكل جديد وعلى أوسع نطاق!

«وتعلم الحكومة البريطانية جيداً ــ فيما يتصل بهذه النقطة ــ أن عدداً كبيراً من هذه المسائل ذا طابع سياسى، ومناقشتها من شأنه إثارة الخصوم السياسيين وانقسام الرأى العام، بل وانتعاش الأخطار والمضاعفات. وأية سلطة عندئذ سيكون فى وسعها إيقاف هذه المناقشات أو الحد منها؟، وأى قواعد يمكن اتباعها؟ وألا يثير هذا الأسلوب غير العادى الذى سيتبع فى اجراءات الدعوى أكبر انتقاد فى الرأى العام، خصوصاً من جانب تلك الصحف التى هى تحت تصرف أشخاص تحولوا إلى الدفاع عن عرابى ورفاقه بفعل مصالحهم أو انخداعهم؟

«ثم إن هيبة الخديو وسلطة الحكومة سوف يتعرضان مرة أخرى للاهتزاز فى عين الرأى العام، إذا بدت السلطات المصرية مجردة من السلطة وفى مركز التابع فى مواجهة ثورة لم يسبق لها مثيل، وإزاء تدخل يبدو فى مصلحة الزعيم الذى قاد الثورة، والذى هو مذنب فى جرائم ارتكبت فى حق شخص الخديو، والمسئول عن كل المصائب التى لحقت بمصر.

«ومن ثم فإن الحكومة المصرية ترى أن يقدم عرابى وصحبه للمحكمة العسكرية، لسماع التهم الموجهة إليهم، وتقديم دفاعهم بأنفسهم أو بواسطة محامين مصريين يختارونهم بأنفسهم وبمحض إرادتهم، ثم يصدر الحكم فى شأنهم.

«فإذا أصرت الحكومة البريطانية على رأيها الذى أعربت عنه فى برقية ١٣ أكتوبر، فإن الحكومة المصرية سوف ترى من المستحيل متابعة اجراءات الدعوى التى بدأت ضد الزعماء المتمردين!»[٢٨].

وقد رد اللورد جرانفيل يوم ١٨ أكتوبر على هذه الاعتراضات التى أثارتها الحكومة المصرية، فأوضح أنه يمكن ملافاتها على النحو الآتى:

أولا - يجب أن يسمح للسجناء بالاستعانة بمحامين أجانب، إذا كان أحد منهم موجوداً فى مصر ويمكن الاتصال به فى خلال أجل معقول يحدد للمحاكمة.

ثانياً - يجب أن تعرض أسماء مثل هؤلاء المحامين على الحكومة المصرية للحصول على موافقتها.

ثالثاً - يسمح للمحامين المصريين فقط بحضور المحكمة والدفاع، أما المحامون الأجانب فيقدمون مشورتهم القانونية فقط.

رابعاً - لايجب السماح بمناقشات أو تقديم أدلة عن الدوافع والأسباب السياسية، لتبرير المخالفات التى يحاكم المتهمون بها. وإنما يسمح فقط بتلك التى تتصل بإثبات أو نفى التهم التى ارتكبت.

خامساً - لايجب السماح بقبول محام لايعترف بالشروط السابقة، التى يجب أن تطبقها المحكمة تطبيقاً صارماً.

وفى النهاية أصر اللورد جرانفيل على ضرورة السماح للمتهمين باختيار محامين أجانب للدفاع عنهم، بالشروط السالفة الذكر(٢٩).

فى تلك الأثناء كانت الحكومة المصرية قد أصدرت مرسوماً بتعيين لجنة تحقيق ومحكمة عسكرية لمحاكمة عرابى ورفاقه، وطلبت من السير ماليت تعيين مندوب للحكومة البريطانية فى اللجنة، فعين لها السير تشارلز ويلسون لتكون مهمته مراقبة اجراءات التحقيق بالنيابة عن الحكومة البريطانية.

وقد أرسل السير ويلسون تقريراً عن مهمته يوم ٧ أكتوبر تناول فيه وقائع التحقيق باختصار شديد. فذكر أن لجنة التحقيق بدأت عملها فور صدور مرسوم ٢٨ سبتمبر بانشائها، وقد طلبت إلى الجنرال ولزلى Sir Grant Wolseloy الإذن بالتحقيق مع عرابى يوم أول أكتوبر، ولم يصل الإذن إلا بعد أن اتخذت الترتيبات لحضور ضابط انجليزى جميع التحقيقات المبدئية. وفى يوم ٣ أكتوبر بدأت مهمة السير ويلسون بحضور اجتماع أولى جلسات التحقيق، حيث تم استجواب كل من على عيسى، وعلى باشا فهمى، وعبد العال حلمى، وقائد المشاة. وفى يوم ٤ أكتوبر تم استجواب اسماعيل صبرى بك، وحسن صديق. وفى يوم ٥ أكتوبر تليت بعض البرقيات التى وجدت فى وزارة الداخلية، واستجوب طلبه عصمت. ثم سلم عرابى وطلبه باشا إلى السلطات المصرية حيث أرسلا إلى السجن الجديد. وفى يوم ٦ أكتوبر تم استجواب طلبه باشا ومحمود سامى البارودى، وحضر المحامى الانجليزى نيبيار كمستشار قانونى لعرابى. وقال السير ويلسون إن رئيس المحكمة كان يساعده بوريللى بك Borelli الذى كان عليه صياغة التهم التى سيحاكم بها المتهمون أمام المحكمة العسكرية.

وأوضح السير تشارلز ويلسون أن المتهمين قد وضعوا فى حبس انفرادى، ولم يسمح لهم بالاتصال ببعضهم البعض. وأنه زار المتهمين فكانت شكاواهم عديمة الأهمية. وقد استجابت السلطات المصرية فوراً لبعض ماقدمه من مقترحات. وقال إن المتهمين يعاملون بتقدير أكبر مما كان يتوقع، سواء فى السجن أو أمام سلطات التحقيق. وإن الاجراءات بوجه عام أفضل مما رآه فى أى محكمة رآها فى تركيا[٣٠].

على كل حال فإن الصيغة التى افترحها اللورد جرانفيل يوم ١٨أكتوبر لمحاكمة عرابى، لقيت موافقة الحكومة المصرية. ففى خطاب أرسلة السير ماليت لحكومته يوم ١٩أكتوبر، أوضح أن الحكومة المصرية سوف توافق غالباً على قبول محامين أجانب للدفاع عن عرابى. وقال إنهم بدءواً يدركون إمكانية اتقاء الأخطار التى كانوا متخوفين منها، وهى إثارة المسائل السياسية، وإطالة أمد المحاكمة أكثر من اللازم.

على أن شريف باشا ـ فى حديث مع ماليت ـ أظهر قلقه من احتمال تدخل الحكومة البريطانية فى أحكام المحكمة العسكرية بعد إعلانها! وقال إنه لايقصد بذلك أن تلجأ إلى رحمة الخديو، وإنما أن تطلب عرض الأحكام عليها لمراجعتها. وطلب من ماليت طرح المسألة على اللورد جرانفيل لتفادى حدوث أى سوء تفاهم قد يترتب على ذلك[٣١].

وفى يوم ٢٠ أكتوبر أعلنت الحكومة المصرية بالفعل موافقتها على السماح لمحامين أجانب بالدفاع عن عرابى. وكتب ماليت إلى اللورد جرانفيل يخبره بأن القواعد يتم رسمها حالياً على يد كل من المستر برودلى وبوريللى بك رئيس قلم قضايا الحكومة ومستشار وزارة الداخلية القانونى[٣٢].

ولم يلبث ماليت أن كتب إلى حكومته يخطرها بأنه قد تم حصر التهم التى ستوجه إلى عرابى وزملائه الخمسة على النحو التالى:

١ ـ اتهام عرابى وأربعة آخرين بإساءة استخدام علم الهدنة، فى سحب القوات، ونهب وحرق الاسكندرية بينما كان مايزال مرفوعاً. (والأربعة هم: طلبه، ومحمود سامى،ومحمود فهمى، وعمر رحمى).

٢ ـ اتهام المسجونين الستة، بمقتضى المادة ٥٥ من قانون العقوبات العثمانى، بتحريض المصريين على رفع السلاح ضد حكومة الخديو.

٣ ـ اتهام عرابى وثلاثة من زملائه بالاستمرار فى الحرب رغم إبرام السلم، وذلك بمقتضى المادة الثالثة من قانون العقوبات العسكرى العثمانى (والثلاثة هم: محمود سامى، ومحمود فهمى، وطلبه).

٤ ـ اتهام الضباط الستة جميعاً بتحريض الشعب على الحرب الأهلية، وارتكاب أعمال التدمير والمذابح والنهب فى الأراضى المصرية، وذلك بمقتضى المادتين ٥٦– ٥٧ من قانون العقوبات العثمانى[٣٣].

وقد ذكر بلنت أن تهمتى سوء استخدام الراية البيضاء وقت إخلاء الاسكندرية، ومذبحة الاسكندرية، كانتا أخطر تهمتين تعرضان عرابى لحكم الاعدام. وكانت التهمة الأخيرة مما يهم الحكومة البريطانية إثباته، لأن هذه المذبحة كانت هى الأساس التى قامت عليه خطة التدخل بالقوة، وبدون هذا الأساس تسقط الذريعة الأدبية للتدخل[٣٤].

وقد كان رأى تشارلز ويلسون فى تهمة إحراق الاسكندرية أنه من الصعب اثباتها، اللهم فيما يتصل بطلبه باشا، الذى كان قائد الاسكندرية[٣٥]. على أن برودلى كان له رأى آخر، فقد كتب إلى عرابى فى ٢٧ نوفمبر يقول له إنه لاتوجد فى دوسيه القضية سوى صعوبة واحدة، هى احراق الاسكندرية. فمع أنه لايوجد مايبرهن على أن عرابى قد أعطى الأمر باحراقها، إلا أنه تبقى مع ذلك بعض الحقائق الكريهة، مثال ذلك أنه لم يبذل جهداً لاطفائها أو إيقاف النهب، واستمرار صداقته الحميمة لسليمان سامى بعد ذلك،

وعدم معاقبته المجرمين، وشراؤه كميات كبيرة من البترول، والطريقة المنظمة التى اتبعها الجنود فى احراقها. هذه هى الصعوبة، فهل لم يكن فى وسع عرابى وقف الحريق؟ ثم إن بعض خطبه السابقة وغيرها كانت تحمل لهجة نارية توحى بالدعوة إلى الاحراق».

ويفهم من هذا الكلام ميل برودلى ونيبيار إلى الاتفاق مع الحكومة على تسوية تنقذ عنق عرابى وتكتفى بنفيه. وقد لعب اللورد دفرين Dufferin دوراً هاماً فى هذا الصدد. إذ كان يمثل مرحلة جديدة فى الاحتلال البريطانى عبر عنها بلنت بحق بقوله: «لم يكن دفرين من طراز ماليت الذى كان رياض باشا وسائر وزراء الخديو يفعلون مايشاءون فى عهده، وإنما كان رجلاً مختلفاً، فسرعان ما أظهر للخديو أن مركزه أثناء وجوده فى مصر، إنما هو مركز السيد وليس مركز المستشار. ولم يعر أقوال الخديو التفاتا، بل فتح أبواب السفارة لكل من يستطيع أن يقدم له معلومات عن الحالة! [٣٦] وقد اعتمد عليه برود لى ونيبيار فى الوصول إلى هذه التسوية.

ففى خطاب أرسله نيبيار إلى بلنت يوم ٢١ نوفمبر كتب يقول: «إننا نكافح قوة الحكومة المصرية كلها وحدنا، ولو أنى أعتقد أن اللورد دفرين سوف يتقدم لانقاذنا. إن الحكومة المصرية تتحرق شوقاً لاغتيال هؤلاء المسجونين، وهى تستهلك كل وقتنا فى إحباط هذه الرغبة. إن دفرين وولسون يساعدانا، ولكن الحكومة المصرية سريعة ولها طرق ملتوية. أما نحن فبالضرورة نسير ببطء وحذر» [٣٧].

وقد عبر تشارلز ويلسون، بحكم وجوده لمراقبة التحقيقات نيابة عن الحكومة الانجليزية، عن أسس هذه التسوية من خلال انطباعاته عن القضية. ففى تقريره لحكومته عن الاتهامات الموجهة إلى

عرابى ورفاقه، المؤرخ ٢٠أكتوبر١٨٨٢ ، ذكر أن الاتهامات «قد صيغت بشكل ردىء، وكان من الممكن أن توفر كثيراً من الوقت والجهد لو أنها اكتفت بتهمة العصيان ضد الخديو! إن القضية تبدو قضية ثورة عسكرية قمعت على يد تدخل أجنبى، وعنصر التعقيد فيها يتمثل فى هذه الحقيقة، وهى أن الجيش بأسره قد اشترك فى هذه الثورة، وأن السكان الوطنيين، فيما عدا استثناءات قليلة، كانوا متعاطفين معها أو غير مبالين.

«إن إحدى السمات المميزة فيها هى الطريقة التى يتكاتف بها الوطنيون المصريون. فإن جميع أدلة الاتهام تقريبا قد تقدم بها أناس من أصل تركى أو سورى فى الحكومة، ولم يقدم أحد الضباط الفلاحين قرينة هامة تتصل بالحركة وتكشف عنها. إن مقدرة بعض الضباط الفلاحين فوق أى تساؤل، وقد أظهروا فى أكثر من مناسبة أنهم أكثر من أنداد لأعضاء لجنة التحقيق، وإن الخط العريض الذى يفصل الطبقة التركية الحاكمة عن أولئك الذين ينتمون إلى أصل فلاحى واضح لحد كبير، فإن المناقشات التى أجراها أعضاء لجنة التحقيق كانت بالتركية، والبعض منهم ظهر أنه لايستطيع التحدث بالعربية بطلاقة! وقد جرى التحقيق بهدف خدمة الادعاء، فقد أغفل النقاط التى هى فى صالح الدفاع، وعلى سبيل المثال فلم يتعرض الاتهام لاجتماع مجلس الوزراء برياسة الخديو فى الرمل، على الرغم من أن المتهمين يبررون الكثير من أعمالهم بالقرارات التى اتخذت فيه!

«وفى النهاية. فإنى أرى من الضرورى الاعراب عن اعتقادى بأنه، وفقاً للأدلة الحالية، فلا توجد محكمة عسكرية انجليزية يمكن أن تدين المتهمين، اللهم فيما عدا طلبه وسعيد قنديل، بأى تهمة خطيرة أكثر من الاشتراك فى ثورة عسكرية ناجحة ضد الخديو»[٣٨].

على هذا النحو وضع ويلسون القضية أمام حكومته فى شكل فتنة عسكرية ذات بعد قومى شملت الجيش المصرى بأسره، وتلقت مساندة الشعب، واتجهت بعدائها إلى الطبقة التركية الحاكمة وعلى رأسها الخديو. وهو تصوير دقيق لحركة الجيش، ولكنه ليس تصويراً للحركة الوطنية بمعناها الشامل العريض الذى التحمت به حركة الجيش.

على كل حال، ففى ذلك الحين كانت تجرى محاولات التسوية. فقد كتب ماليت إلى حكومته يوم ٣٠أكتوبر يخبرها بأن المستر برودلى قد أخبره بأنه يحاول التوصل إلى حل للقضية يقوم على الأسس الآتية:

اعتبار بعض المتهمين، ومنهم عرابى على سبيل المثال، متهمين سياسيين، بحيث لاتوجه إليهم تهم أخرى ذات طابع جنائى. وأن يأمر الخديو باجراء تحقيق للفصل بين هذين النوعين من الاتهامات. فإذا تم ذلك يصدر مرسوم بنفى كبار المتهمين، والعفو عن بعضهم، وإحالة بعضهم إلى المحاكم العادية.

وعلق ماليت على ذلك قائلاً: إنه من غير المحتمل ألا يقابل هذا الاقتراح بترحيب هنا، لأن البديل هومحاكمة طويلة الأجل. ومن الطبيعى أن المستر برودلى يرغب فى انقاذ عرابى مع المتهمين القلائل الآخرين الذين يدافع عنهم، وقصر العقوبة التى توقع عليهم على النفى. وقال إنه رفض إبداء رأيه فى هذا الحل، ولكنه علم أن مراسل جريدة «التايمز» قد أبرق إلى إنجلترا اليوم لإعداد الرأى العام فى هذا الاتجاه.

وقد أرفق ماليت برسالته مشروع الحل كما قدمه إليه برودلى. وفيه ذكر برودلى أنه اتفق مع بوريللى بك (رئيس قلم قضايا

الحكومة) على أن المتهمين السياسيين، من أمثال عرابى، لايجب أن يعاقبوا بأكثر من النفى، على غرار ماحدث لعبد القادر الجزائرى. وبالنسبة لكثيرمن المتهمين الآخرين فيقتصر الاتهام على هذه التهمة، بينما توجه للآخرين التهم الجنائية الأخرى مثل القتل وإحراق المبانى إلى آخره.

واقترح الاتفاق أن يصدر الخديو أمراً بفحص سجلات التحقيق المبدئى لهذا الغرض، ثم اصدار مرسوم بنفى المتهمين الرئيسيين، والعفو عن بعض المتهمين، وإحالة المجرمين إلى المحاكم العادية، وحل اللجنة المخصوصة للتحقيق. ونظراً لأن ذلك سوف يبدأ من فحص التحقيقات المبدئية، فإنه سيكون أمراً عادياً،وسيوفر الكشف عن فضائح وتوجيه الاتهامات المضادة، وسيرضى كل إنسان عاقل فى انجلترا وأوروبا. ثم قال برودلى: إن كل مايرغب فيه عرابى هو مغادرة مصر[٣٩].

وقد ردت الحكومة البريطانية على هذا الاقتراح فى خطاب إلى ماليت يوم ٦ نوفمبر، أى بعد أسبوع كامل، قال فيه اللورد جرانفيل: «إن حكومة جلالة الملك ليس لديها أى رغبة فى التدخل بأكثر مما ذهبت إليه ووجدته ضرورياً. على أنها، وبدون تقديم نصيحة أو التورط فى أى مقترح محدد، ليس لديها اعتراض على أى تعديل فى الترتيبات الحالية يكون من شأنه اختصار الاجراءات دون إخلال بالعدل إزاء المتهمين»[٤٠].

وقد قامت السلطات المصرية فى أعقاب ذلك بإلغاء قائمة التهم الموجهة إلى عرابى ورفاقه، ولكنها كانت تأمل فى أن تحصل على أدلة تدين عرابى فى قضية المذبحة وحريق الاسكندرية، ولذلك تباطأت فى إعلان القائمة الثانية. ولكن الحكومة البريطانية رأت فى

هذا التباطؤ خطورة، وكتب اللورد جرانفيل إلى اللورد دفرين بضرورة الالحاح على إنهاء لجنة التحقيق مهمتها فوراً، والتوصل إلى قرار بشأن ما إذا كانت هناك أدلة تدين عرابى بتهم جنائية غير تهمة العصيان ضد سلطة الخديو، فإذا لم تكن هناك هذه الأدلة، فإن الحكومة البريطانية تدعو الخديو إلى بحث ما إذا كان يمكن معالجة مسألة عرابى بشكل مختصر بدلاً من الإلتجاء إلى محاكمة طويلة[٤١].

وقد بادر اللورد دفرين إلى مقابلة رياض باشا، وزير الداخلية، للتكلم معه فى هذا الصدد، فوعد بأن يحيطه علماً فى خلال أيام قلائل بما إذا كان قد تم التوصل إلى قرائن تدين عرابى فى حادثة مذبحة الاسكندرية وحريق الاسكندرية، فإذا لم يكن، فستتبع الحكومة الاقتراح الذى اقترحه اللورد جرانفيل خاصاً بمعالجة قضية عرابى على نحو مختصر يعفى من المحاكمة الطويلة.

على أن اللورد دفرين أعرب عن اعتقاده بأنه إذا أدين عرابى بتهمة الثورة، فإن العقوبة التى توقع عليه يجب أن تحمل طبيعة القصاص، بمعنى ألا تكون له الحرية للتوجه إلى لندن ليحتفل به أصدقاؤه، فمثل هذه النتيجة ستكون لها نتائج فادحة فى مصر! «والصعوبة هى أنه على الرغم من أنه فى الامكان نفيه بمرسوم يصدر من الخديو، إلا أنه من غير الممكن أن يكون هذا النفى بدون محاكمة وحكم يصدر، فإذا اعترف بأنه مذنب فإن الصعوبة تزول. ولكن لايوجد سبب يحمل على الاعتقاد بأن عرابى سوف يكون ميالاً إلى هذا الاعتراف، وإن كان من المحتمل أن يوافق على الإقامة فى منفى سياسى فى مكان نختاره له»[٤٢].

وقد مضت الأمور خطوة هامة أخرى حين قابل اللورد دفرين الخديو توفيق يوم ١٩ نوفمبر، وحمله على الاعتقاد بأنه لن يظهر فى

المستقبل القريب أى دليل إدانة يسمح بإعدام عرابى أو أى أحد من السجناء السياسيين، واقترح عليه البديل، وهو النفى!

ويقول دفرين مستطرداً: «وكم كنت سعيداً حين وجدت سموه مستعداً لقبول هذا الحل إذا لم يكن منه بد، ولكن على شرط ابعاد عرابى وأسرته كلية من البلاد، ومصادرة ممتلكاته مع عدم المساس بممتلكات زوجته وأولاده الذين لايجب أن يعاقبوا لجناية أبيهم. وفى نفس الوقت فقد طلب الخديو عدم اتخاذ أى قرار قبل مرور المهلة الزمنية التى طلبتها حكومته.

وقد اقترح دفرين نفى عرابى إلى جزيرة ثاسوس Thasos فى بحر إيجة التابعة لمصر، ولكن رياض اقترح مصوع أو سواكن على البحر الأحمر. على أن دفرين أبدى اعتقاده بأنه يمكن الثقة بكلمة عرابى فى البقاء فى ثاسوس، فضلاً عن أن هذا الاجراء سيكون أكثر انسانية[٤٣].

على أن الحكومة المصرية رفضت ثاسوس مكانا للنفى، على أساس أنها تغرى على الهرب. وفى الوقت نفسه كان عرابى يخشى أن تتعرض حياته للخطر فى سواكن! ولذلك اقترح دفرين رأس الرجاء الصالح لتكون منفى لعرابى[٤٤].

وقد رد اللورد جرانفيل يوم ٢٥ نوفمبر بأنه يفضل برمودا أو فيجى Fiji[٤٥].

وفى يوم ٢٨ نوفمبر كتب اللورد دفرين إلى اللورد جرانفيل يخبره بأن الحكومة المصرية «قد وافقت على اقتراح التسوية».

وقال إن المستر برودلى قد تعهد بتسهيل إنهاء المحاكمة على النحو المطلوب، ولكنه طلب عدم الضغط عليه لتقديم رده النهائى

حتى يتصل بأصدقائه فى لندن ويتلقى موافقتهم على التسوية. وأوضح أن موكله على استعداد لاتباع نصيحته» . وقد أكد اللورد دفرين لبرودلى أنه إذا أحبطت النوايا الحسنة للحكومة البريطانية لأسباب تتصل بأطراف خارجية (بلنت وأصدقائه) فسوف تقوى، حجة الحكومة المصرية فى الدفاع عن نفسها ضد رعاياها المتمردين وفى هذه الحالة فسوف يكون موقفه من المحاكمة موقف التحفظ[٤٦] .

ويتضح من ذلك أن التسوية قد فرضت من جانب اللورد دفرين على كل من الحكومة المصرية وبرودلى. وهو مايعترف به برودلى نفسه[٤٦] وكان بلنت يعرف أن دفرين سوف يحاول التوصل إلى مثل هذه التسوية منذ تقرر إرساله إلى مصر. فقد كتب إلى برودلى فى ٢ نوفمبر١٨٨٢ يبلغه بأن اللورد دفرين قد تلقى تعليمات بالسفر إلى مصر، وأن رئيس الوزراء قد أخذ فى فحص الحالة لبحث إمكانية عمل تسوية، وأن هناك مقترحات سوف تقدم قريباً للوصول إلى اتفاق يتجنب الفضائح التى تنتج عن إفشاء الأسرار، وأن دفرين سوف يحاول حمل عرابى على الموافقة على النفى إلى جزر أندمان Andaman (فى خليج البنغال) أو أى مكان آخر من الامبراطورية، ليبقى هناك كسجين سياسى. ولكن يجب ألا ينجح دفرين فى ذلك، فليس من واجبنا أن نحفظ للسلطان أو الخديو شرفه، أو ننقذ لورد جرانفيل من الحرج. فإذا لم يقدم عرابى للمحاكمة، فيجب سحب جميع التهم التى اتهم بها![٤٧] .

لذلك حين كتب برودلى إلى بلنت يوم ٢٧ نوفمبر، يخبره بأن لديه ما يحمله على الاعتقاد بأن الحكومة سوف توافق على نفى عرابى ومحمود سامى وطلبه إلى مدينة الكاب أو أى مكان آخر، إذا اعترفوا بتهمة التمرد أو مواصلة الحرب ضد أمر الخديو، وأنه ونيبيار موافقان على هذه التسوية ـ رد بلنت فى اليوم التالى بالرفض![٤٨] .

وهنا لجأ برودلى إلى الضغط على بلنت، فأفهمه تعذر نفى تهمة احراق الاسكندرية عن عرابى!(٤٩) ـ على الرغم من أننا قد رأينا أن كلا من دفرين ويلسون قد اتفقا فى الرأى على أنه لا يوجد فى الأدلة ما يمكن أن يدين عرابى بهذه التهمة، وأن موافقة الحكومة المصرية على التسوية إنما بنيت على تبينها عجزها عن اثبات هذه التهمة!

ولكن برودلى كتب يقول انه على الرغم من عدم وجود دليل على أن عرابى قد أمر بالاحراق، إلا أنه لم يأمر بالإطفاء، ولم يوقف النهب، واستمر على علاقته الحميمة بسليمان سامى داود، ولم يوقع عقوبات على مرتكبى الحريق.. إلى آخره(٥٠). كما كتب إليه نيبيار يخوفه من الحكم على عرابى بالإعدام إذا لم يقبل التسوية ويعترف بذنبه فى تهمه العصيان، ويقول: «إذا عرضوا علينا شروطاً مقبولة للنفى مع ضمان المعيشة فسوف أؤيد بقوة قبولها»(٥١).

وإزاء هذا التأكيد اضطر بلنت إلى القبول، على شرط النفى إلى مكان آخر فى بلاد اسلامية لكى يؤدى عرابى فرائض دينه. وبعد مجادلات طويلة تم الاتفاق على جزيرة سيلان «التى طرد إليها أبونا آدم من الفردوس، حيث لايوجد مكان أشرف منها!(٥٢).

وفى يوم ٣٠نوفمبر كانت الصيغة النهائية للتسوية قد تمت بين الحكومة المصرية وبرودلى بالنيابة عن عرابى وثمانية من رفاقه. وقد تضمنت - وفقاً لما كتب به اللورد دوفرين إلى جرانفيل ـ أن توجه إليهم أمام المحكمة العسكرية تهمة العصيان، فيردون بأنهم مذنبون. وفى حالة صدور قرار من المحكمة العسكرية بعقوبة الاعدام، فإن هذه العقوبة سوف ترفع إلى الخديو، الذى سوف يخففها إلى النفى المؤبد. وسيتعهد المسجونون بأنهم يقبلون الذهاب إلى أى مكان يحدد لهم، ويبقون فيه مالم يطلب إليهم الانتقال منه. وإذا

عادوا خفية إلى مصر فإن عقوبة الاعدام يمكن أن تنفذ فيهم بدون محاكمة جديدة. وبمقتضى مرسوم خديوى جديد فإن ممتلكاتهم سوف تصادر، ولكن ممتلكات زوجاتهم لن تمس. وتتعهد الحكومة المصرية بتخصيص مرتب لكل مسجون يكفى لمعاشه. ثم يصدرمرسوم آخر بتجريد المتهمين العسكريين من رتبهم.

أما بالنسبة للمتهمين الآخرين، فقد تعهدت الحكومة المصرية بألا تزيد مدة العقوبة على أى واحد منهم على السجن لمدة عامين أو النفى لمدة خمس سنوات. وسيكون من حق الذين يعترفون بذنبهم توقيع أحكام خفيفة عليهم. ومن المتفق عليه أن الأحكام التى تصدر سوف تتحاشى بقدر الامكان الأشغال الشاقة، وسيفرج عن كثير من المسجونين بكفالة أو بدونها(٥٣).

ويلاحظ أن دفرين فى الوثيقة السالفة الذكر قد أورد أن الاتفاق قد شمل عرابى وثمانية من رفاقه الذين كان برودلى يدافع عنهم وعقد الاتفاق بإسمهم. على أن برودلى أورد أسماء ستة فقط هم: محمود سامى البارودى، وطلبه عصمت، وعلى فهمى، وعبدالعال حلمى، ويعقوب سامى، ومحمود فهمى(٥٤). وهو الأصح.

ففى يوم ٣ديسمبر١٨٨٢ أصدرت المحكمة العسكرية حكمها على أحمد عرابى بالاعدام، وتلا ذلك أمر خديوى بابدال الحكم بالنفى المؤبد. وفى يوم ٧ديسمبر أصدرت المحكمة حكمها بالاعدام على كل من طلبة باشا عصمت، وعبدالعال باشاحلمى، ومحمود سامى باشا البارودى، وعلى فهمى باشا. ثم تلا رئيس المحكمة أمر الخديو بتعديله إلى النفى المؤبد أيضاً، من الأقطار المصرية وملحقاتها. وفى ١٠ديسمبر حوكم محمود باشا فهمى ويعقوب سامى باشا، فحكم عليهما بالاعدام، مع تعديل الحكم إلى النفى المؤبد. وأصدر الخديو

فى ١٤ ديسمبر أمراً بمصادرة أملاك الزعماء السبعة وأموالهم، وحرمانهم من حق امتلاك أى ملك فى الديار المصرية بطريق الإرث أو الهبة أو البيع أو بأى طريقة أخرى، مع ترتيب معاش سنوى لهم بقدر الضرورى لمعيشتهم. وقضى هذا المرسوم ببيع أملاكهم، وما ينتج من هذا البيع من صافى الثمن يخصص لسداد التعويضات التى ستعطى لمن أصيبوا فى حوادث الثورة. وفى ٢١ ديسمبر ١٨٨٢ صدر أمر خديوى آخر بتجريد الزعماء السبعة من جميع الرتب والألقاب وعلامات الشرف التى كانوا حائزين لها، ومحو أسمائهم من سجلات ضباط الجيش المصرى محوا مؤبداً[٥٥].

وقد صدرت أحكام أخرى بأوامر خديوية على بقية العرابيين، تتراوح - وفقاً للإحصاء الهام الذى أورده المؤرخ عبدالرحمن الرافعى - بين النفى لمدد مختلفة فى جهات معينة، وإقامة البعض فى بلادهم تحت مراقبة البوليس. وتهمتهم أنهم اشتركوا فى جريمة العصيان. وقد حكم على على باشا الروبى والسيد حسن موسى العقاد بالنفى عشرين سنة فى مصوع تحت الملاحظة، وعلى على حسن وعمر بك رحمى بالنفى ثلاث سنوات بسواكن، وعلى ثلاثة وثلاثين بالنفى خارج القطر لمدد تتراوح بين ثمانى وخمس سنوات وأقلها سنة، مع عزلهم من وظائفهم. وقد نفى ٢٩ منهم إلى بيروت، واثنان إلى الاستانة، وواحد إلى مكة المكرمة. وقد اختار المنفيون منفاهم. كما قضى على بعض المتهمين بالاقامة فى عزبهم أو بلادهم تحت الملاحظة الضبطية مع تجريدهم من الرتب والنياشين والمناصب. وقضى بتجريد عدد كبير من العلماء والموظفين من جميع رتبهم وعلامات شرفهم وامتيازاتهم. كماقضى بفصل أكثر من ٢٥٠ من ضباط الجيش بتهمة اشتراكهم فى جريمة العصيان، فجردوا من رتبهم وامتيازاتهم وحرموا من مرتب الاستيداع ومعاش التقاعد.

وقد كان المذنب الوحيد الذى حكم عليه بالاعدام ونفذ فيه الحكم،هو القائمقام سليمان سامى داود، وذلك بتهمة إحراق الاسكندرية. وكانت محاكمته أمام المحكمة العسكرية بالاسكندرية فى ٧يونيه ١٨٨٣ ، ونفذ فيه الحكم بعد يومين.

وتعتبر حالة الملازم يوسف أبودية، الذى كان ياورا لعبدالعال حلمى باشا قائد موقع دمياط، أمراً مختلفاً. فقد حكم عليه بالإعدام ظلماً باعتباره محرضاً على فتنة طنطا التى حدثت بعد ضرب الاسكندرية. وقد أصدر الخديو أمرأ بالعفو عنه، ولكن بعد أن نفذ الحكم عليه ببضع دقائق(٥٦).

أما عرابى وزملاؤه الستة، فقد غادروا القاهرة إلى السويس يوم ٢٧ديسمبر، وأقلعت بهم الباخرة مريوتس فى اليوم التالى إلى كولومبو، فوصلوها يوم ٩ يناير١٨٨٣ ، ليبدءوا نفيهم الطويل بعيداً عن أرض الوطن، وليختموا صفحة صاخبة من صفحات الحركة الوطنية المصرية.



1. F.o: Further Correspondances Respecting The Affairs of Egypt. Part VI. No, 457- Malet to Granville, September 15, 1882.

٢ - الرافعى، عبد الرحمن: الزعيم الثائر أحمد عرابى ص ١٩٥ - ١٩٦ (الطبعة الثالثة ١٩٦٨)

3. Dufferin to Granville, September 16, 1882, No. 915.

4. Dufferin to Granville, September 12, 1882, No. 897.

5. Malet to Granville, September 18, 1882, No, 635.

6. Ibid.

7. Malet to Granville, September 21, 1882, No 641.

8. F.D. op.cit., part VII, Blunt to Gladstone. September 27, 1882, Inclosur No 3 in No 172.

9. Blunt, W.S., Secret History of the English Occupation of Egypt. p. 431.

10. Granville to Malet, September 29, 1882, No 486, 331.

11. Blunt of Gladstone, September 19, 1882, Inclosur No 1 in 172.

12. Blunt, Secret History... P. 436.

13. Malet to Granville, September 30, 1882 No 497, 654.

14. Granville to Malet. October 3, 1882 No 492, 340.

15. Pauncefote to Blunt, September 28, 1882.

16. Blunt, op. cit, PP. 443 - 444.

17. Malet to Granville, October 6, 1882, No 508.

18. Malet to Granville,October 10, 1882, No 510, 680.

40. Granville to Malet, November 6, 1882. Tel. No 560.

41. Granville to Malet, November 15. 1882. Tel. 6, 13.

42. Dufferin to Granville, November 16, 1882, No 4 Ext. 3

43. Dufferin to Granville, November 19. 1882. Tel. 7

44.Dufferin to Granville, November 21. 1882. No 14 Ext. 14.

45. Granville to Dufferin, November 25, 1882 Tel No 11.

46. Dufferin to Granville, November 30, 1882, No 435.

٤٦م ـ لم يستطع «برودلى» إخفاء هذه الحقيقة. ففى الفصل الرابع والعشرين من كتابه تحدث عن سياسة «اليد الحديدية المغلفة بقفاز من مخمل»، التى اتبعها دفرين مع الحكومة المصرية فى فرض التسوية. وقال: «وقد شعرت أيضا بشكل لا شعورى بهذه اليد الحديدية المغلفة بقفاز من مخمل».

Broadley, A.M., How we defended Arabic and his Friends, pp 310-312 (London 1884).

47. Blund, op. cit. pp. 455-456.

48. Ibid, pp. 467-468.

49. Ibid p. 468.

50. Ibid.

51. Ibid.

52. Ibid, pp. 474,475.

53. Dufferin to Granville, November 30. 1882; Broadlley, op. cit. pp. 315. 316.

54. Broadley: op. cit. p. 315.

٥٥ ـ اعتمدنا فى هذه الأحكام الصادرة على المتهمين على: عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى ص ٤٨٦ ـ ٤٨٨ (الطبعة الأولى ١٩٣٧).

19. Blunt, op. cit., pp. 446-447. وقد ورد فى مذكرات عرابى: «سجن كل منا فى غرفة منفردة أسوة بمن فيها من المسجونين. ثم أغلقوا علينا، وسمروها، ومنعوا عنا السراج ليلا بعد أن فتشونا وأخذوا ما معنا، وأهانوا البعض منا، خصوصا عبد العال باشا حلمى (مذكرات عرابى، الجزء الثانى - كتاب الهلال، عدد مارس ١٩٥٣. وفى ١٠ أكتوبر، كتب السير تشارلز ويلسون إلى ماليت يبلغه أن ابراهيم أغا وآخرون من خصيان الخديو، قد اعتدوا بالضرب والإهانة على عرابى وعبد الغفار، وإنه أخطر إسماعيل باشا أيوب، رئيس قومسيون التحقيق، فأمر بإجراء تحقيق عاجل. انظر فى ذلك:

Malet to Granville, October 17, 1882. No 708. Inclosures No 1-3.

20. Blunt, op. cit., pp. 448-449.

21. Granville to Malet, October 13, 1882, Tel. 512.

22. Granville to Malet, October 13, 1882, No. 335.

23. Malet to Granville, October 15, 1882, No 518, 696.

24. Granville to Malet, October 16, 1882, No 516, 357,

25. Granville to Malet, September 29. 1882, No 332.

26. Granville to Malet, September 29. 1882, No, 487, 332

27. Blunt, op. cit. P. 446.

28. Malet to Granville, October 16, 1882. Tel. 521.

29. Granville to Malet, October 18. 1882. Tel. 519.

مع ذلك سمح لبرودلى بحضور المحكمة بعد إبرام التسوية.

30. Report by sir Charles Wilson of the Proceedings of the Court-Martial. Inclosure in Malet to Granville, October 8, 1882, No. 675.

31. Malet to Granville October 19. 1882. Tel. 530, 719.

32. Malet to Granville October 20. 1882. Tel. 533, 722.

33. Malet to Granville October 24, 1882. No 540. Wilson: Memorandum on the Act d'Acusation" Inclosure in No 262.

34. Blunt. op. cit. pp. 451-452.

35. Wilson, op.cit.

36. Blunt, op.cit. pp. 460-461.

37. Ibid. p. 467.

38. Wilson: op. cit.

39. Malet to Granville October 30, 1882 Tel. No 566,758, Inclosure in No 255, Broadley: Project of Solution of The state Trial question.

التجربة الليبرالية فى مصر

التجربة الليبرالية فى مصر

تعتبر مصر من أقدم البلاد العربية التى خاضت التجربة الليبرالية، بعد أن وفد إليها الفكر الليبرالى من الخارج على يد رفاعة الطهطاوى، الذى أصدر، بعد عودته من بعثته فى باريس، كتابه «تخليص الابريز فى تلخيص باريز»، عام ١٨٣٤، ثم «مناهج الألباب المصرية فى مناهج الآداب العصرية»، عام ١٨٦٩، وعرض فيهما خلاصة الفكرالليبرالى من ناحيتيه النظرية والتطبيقية لأول مرة، وترجم دستور فرنسا الذى كان معمولاً به عندما كان فى باريس، وهو دستور لويس الثامن عشر فى عام١٨١٤ .

وبطبيعة الحال فإن وفود فكر ما إلى مجتمع ما لايقود إلى أى تغييرحقيقى، إلا إذا تهيأت التربة الاقتصادية والاجتماعية فى البناء التحتى لهذا المجتمع، بحيث تساعد على انباته ونموه. وهو ما تحقق منذ عام ١٨٤٢، حين أعطى محمد على حق التصرف فى الملكية الزراعية لطبقة الأعيان وكبار رجال الإدارة والجيش،التى كانت فى يدها الابعاديات والجفالك والأواسى، بعد أن كان فى يدها فقط حق

الانتفاع في هذه الأراضي. فتهيأت بذلك الظروف لنشأة طبقة اجتماعية رأسمالية ثابتة في مصر من كبار ملاك الأرض،على نحو ماهو الحال في أوروبا، وبدأت عجلة التاريخ الاجتماعي تدور في مصر نحو تطبيق الفكر الليبرالي.

وقد أخذت ظروف الغزو الإمبريالي لمصر في أواخر عهد إسماعيل تدفع إلى ذلك منذ ذلك الحين دفعاً حثيثاً، حين أخذت التناقضات المتشعبة بين هذه الطبقة البورجوازية الزراعية الجديدة والحكم الأوتوقراطي لأسرة محمد علي من جهة، وبينها وبين الوصاية الأجنبية والبورجوازية الأوروبية من جهة أخرى، وبين الخديوية والوصاية الأجنبية من جهة ثالثة، تفسح المجال لتحالف مؤقت بين الخديو إسماعيل والبورجوازية المصرية ضد الوصاية الأجنبية، بعد أن أُجبر إسماعيل على قبول «وزارة مسئولة» في أغسطس ١٨٧٨، تمارس الحكم نيابة عن حملة السندات والماليين. وأصحاب المصارف الأوروبيين، وتنتقل بالنظام «شبه النيابي - شبه الاداري»، الذي أقامه إسماعيل في عام ١٨٦٦ إلى نظام نيابي حقيقي في عهد الثورة العرابية.

فقد دعا إسماعيل مجلس شورى النواب للإنعقاد في ٢ يناير ١٨٧٩، وصرح في اجتماع سري عقده قادة الرأي في المجلس، بأنه لن يضيره أن يتصدى الجميع لمعارضة الإدارة الأجنبية التي أرغم هو على قبولها! وبناء على ذلك أخذ أعضاء مجلس النواب والأعيان وضباط الجيش والموظفون والتجار، يعقدون عدة جلسات في دار السيد البكري، نقيب الأشراف، وفي دار إسماعيل راغب باشا، رئيس مجلس شورى النواب السابق، ثم وضعوا مشروع «لائحة وطنية» رفعوها إلى الخديو إسماعيل يوم ٢ أبريل ١٨٧٩، طالبوا فيها بمنح

مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق وتقرير كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جارى فى أوروبا، وتأليف وزارة مصرية مسئولة أمام مجلس النواب عن جميع تصرفاتها، وتكليف الوزارة بتنقيح لائحة النواب الأساسية والنظامية، وعرضها على المجلس عند التئامه لإقرارها.

وفى ١٧ مايو ١٨٧٩، قدمت الوزارة الوطنية برئاسة شريف باشا مشروع الدستور، أو اللائحة الأساسية، وقد خول لمجلس النواب سلطة البرلمانات الحديثة فى إقرار القوانين، وجعل الوزارة مسئولة أمامه، وجعل للنواب الإشراف على المصروفات، وفرض الضرائب وتحصيلها، وتقرير الميزانية العامة، وأوجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء، واعتبر كل نائب وكيلاً عن عموم الأمة المصرية ـ لا عن الجهة التى انتخبته فقط ـ وله الحرية التامة فى ابداء آرائه وقراراته، ومتمتعاً بالحصانة البرلمانية. ثم عبر مشروع الدستور عن طابعه البورجوازى حين قصر عضوية مجلس النواب على الموسرين فقط، وحرم منها الفقراء المحتاجين والأشخاص الذين أعينوا قبل الانتخابات على حالهم قبل الانتخابات بسنة. وحصر عملية الانتخاب فى مشايخ البلد فقط، بحجة أنهم «معينون برغبة الأهالى».

ومع أن مشروع الدستور لم يقرر فى صراحة أن الأمة مصدر السلطات، إلا أن المادة ٢٧ منه تفيد ذلك بصورة أخرى، فهى تنص على ألا يوضع فى البلاد قانون إلا بعد أخذ رأى مجلس النواب ـ أو على حسب نص المادة: «لايكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل، مالم يتل بمجلس النواب بنداً بنداً، ويعطى عنه القرار، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية».

وقد كانت المبادئ التى تضمنها هذا المشروع هى نفسها التى تضمنها المشروع الذى صدر به المرسوم الخديوى فى ٧فبراير ١٨٨٢ إبان الثورة العرابية.

على أن التجربة الدستورية التى حدثت أثناء الثورة العرابية، لم تلبث أن تعرضت لخطرين جسيمين: الأول داخلى، ويتمثل فى دكتاتورية الجيش، والثانى خارجى، ويتمثل فى التدخل الأجنبى.

وبالنسبة للخطر الأول، فإن البورجوازية المصرية كانت حريصة، منذ اليوم الأول لمظاهرة عابدين، على ابداء عزمها وتصميمها على ألا تستبدل بأتوقراطية القصر دكتاتورية الجيش. فقد اشترط شريف باشا لقبوله الوزارة، إنسحاب الآلايات التى اشتركت فى مظاهرة عابدين إلى الجهات التى تحدد لها، وعلى رأسها عرابى. وتعهد عرابى فى بيان مكتوب، بانقياد الجيش للحكومة وعدم التدخل فى السياسة. ووافقت البورجوازية المصرية على تعهد عرابى إلى حد رفع تقرير لشريف باشا تعلن فيه أنها تضمن فيه تعهد عرابى والضباط بعدم الاشتغال بالسياسة!

على أن فكرة السلطة كانت قد تمكنت من رؤوس العرابيين، الذين أخذوا يتصرفون على هذا الأساس، إلى الحد الذى دعا البارودى في يناير ١٨٨٢ إلى أن يقترح على عرابى المناداة باسمه خديويا لمصر إذا رغب فى ذلك! وقد استغلت انجلترا وفرنسا فرصة الصراع على السلطة لتقسم التحالف بين البورجوازية المصرية والجيش بالمذكرتين المشتركتين فى ٦ يناير، و٢٧ مايو ١٨٨٢. وحين قبل الخديو توفيق المذكرة الأخيرة، رأى القادة العرابيون ضرب الخيانة وخلع الخديو.

ولما كانت البورجوازية المصرية لاتريد أن تمضى فى التطرف إلى الحد الذى يعرض البلاد لخطر التدخل الأجنبى المسلح، فقد اقتضى ارغامها على ذلك من جانب القادة العرابيين القيام بمظاهرة عسكرية أخرى فى بيت محمد سلطان باشا، حيث كان يجتمع النواب. فقد حضر عرابى ومعه القادة العرابيون فى شكل مظاهرة عسكرية، ونادى بخلع الخديو. وحين امتنع المدنيون عن الموافقة، هددهم محمد عبيد بالسيف، كما شهر عرابى سيفه فى وجه محمد سلطان باشا فى هذا الاجتماع.

وبذلك أحست البورجوازية المصرية أنها انتقلت من يد أتوقراطية القصر إلى دكتاتورية الجيش، وكان لذلك أثره فى موقفها من الاحتلال البريطانى.

أما بالنسبة للخطر الخارجى، فإن تناقضات الموقف كانت قد أدت إلى وقوع السلطة فى يد القادة العرابيين ـ الأمر الذى هدد المصالح الامبريالية فى مصر تهديداً خطيراً، وجعل التدخل العسكرى أمراً محتوماً. وقد شرح «تريل» Trail هذه المسألة فى كتابه: «انجلترا، مصر، السودان» قائلاً: «عندما انتزعت السلطة من يد الخديو على يد عصيان عسكرى، وظهر كأنما قد صار هناك خطر داهم بأن تنتقل سيطرتنا على مواصلاتنا الهندية إلى يد مجلس ثورى غير مسئول ـ صار فى التو والساعة إدراك أن أزمة قد نشأت ذات طابع يهدد تهديداً خطيراً مصالحنا الامبراطورية، لدرجة أنه ما كان بوسع أية حكومة بريطانية، مهما كان لونها السياسى، أن تقف دون نشاط».

وبوقوع الاحتلال البريطانى، خضعت مصر لاستبداد مشترك من جانب السلطة البريطانية التى أصبحت تمثل السلطة الفعلية، ومن جانب الخديوية التى أصبحت تمثل السلطة الاسمية أوالشرعية.

واختفت الاشراقة الدستورية التى ومضت فى عهد إسماعيل ثم فى عهد الثورة العرابية لوقت قصير.

ولم يكن فى وسع بريطانيا، وهى تنتحل لنفسها صفة الدولة الراعية للمبادئ الليبرالية، أن تحرم مصر من نظام دستورى دون أن تجنى على سمعتها فى هذا الصدد. خصوصاً وقد كان للبلاد دستور ديمقراطى قبل الاحتلال، ولم تعلن بريطانيا أنها تدخل مصر بنية الفتح.

على أنه لم يكن فى وسعها أن تمنح مصر نظاماً دستورياً حقيقياً دون أن تجنى على مركزها فى مصر، وتحكم على مصالحها بالضياع. وقد وجدت الحل فى نظام دستورى صورى، يسلب السلطة من يد القوى الدستورية الوطنية التى كانت تتمثل فى شرائح البورجوازية الزراعية المصرية. واستندت فى ذلك إلى حجة غريبة حقاً من دولة رأسمالية. ففى تقرير اللورد «دفرين» Dufferin الذى رفعه إلى حكومته فى أعقاب الاحتلال، هاجم مجلس النواب الذى انتخب عام ١٨٨٢ بقوله إنه «كان مؤلفا من كبار ملاك الأرض العقارية وأثرياء المدن ومشايخ القرى، وهذه الطبقات الثلاث تختلف، إن لم تتعارض مصالحها مع مصالح الفلاحين»! - أى أن حجة بريطانيا فى سلب السلطة التى وقعت فى يد البورجوازية المصرية دستور ١٨٨٢، هى تناقض مصالح هذه البورجوازية مع مصالح الفلاحين!

وقد قام النظام الدستورى الصورى الذى وضعه اللورد دفرين على إقامة مجلسين: أحدهما مجلس شورى القوانين، ويمثل الهيئة التشريعية فى البلاد. والمجلس الثانى هو الجمعية العمومية.

وبالنسبة لمجلس شورى القوانين، فقد تقرر أن يتألف من ثلاين عضواً، منهم أربعة عشر (النصف تقريباً) تعينهم الحكومة، ومنهم الرئيس وأحد الوكيلين، وعضويتهم دائمة. وستة عشر ينتخبهم الشعب، ومنهم أحد الوكيلين، وعضويتهم لمدة ست سنوات. ومن هؤلاء الأعضاء المنتخبين عضوان: أحدهما ينتخب عن القاهرة، والآخر عن الثغور السبعة جميعاً. أما الأربعة عشر الآخرون، فينتخبون عن الأربع عشرة مديرية. ولم يكن انتخاب هؤلاء جميعاً يتم بطريق مباشر من قبل الشعب، فنائبا القاهرة والثغور ينتخبهما «مندوبو الانتخاب»، الذين يتم انتخابهم أولا من قبل الناخبين (كان الانتخاب على درجتين)، أما بقية الأعضاء فتنتخبهم مجالس المديريات من بين أعضائها، الذين كانوا ينتخبون بواسطة مندوبى الانتخاب (أى على ثلاث درجات).

أما الجمعية العمومية، فكانت تتألف من الوزراء (وعددهم ستة) وأعضاء مجلس شورى القوانين (وعدده ثلاثون) ومن ستة وأربعين عضواً آخرين. ولم يكن الشعب ينتخبهم انتخاباً مباشراً، وإنما على درجتين - أى بواسطة مندوبى الانتخاب. ويشترط فى عضو الجمعية العمومية أن يكون من الملاك الذى يملكون عقاراً أو أطياناً يدفعون عنها عوائد أو أموالاً مقررة قدرها ألف قرش سنوياً على الأقل. وكانت مهمة الجمعية استشارية،فيما عدا تقرير الضرائب الجديدة. وتجتمع مرة واحدة كل سنتين، بأمر يصدره الخديو، وجلساتها سرية، ورئيسها هو رئيس مجلس شورى القوانين. أما مجلس شورى القوانين، فيجتمع ست مرات فى السنة، بواقع مرة كل شهرين.

وفى هذا الاطار الذى حدده الاحتلال لمشاركة البورجوازية المصرية فى الحكم، جرت الانتخابات الأولى فى نوفمبر١٨٨٣،

وظلت تجرى حتى قبيل الحرب العالمية الثانية، دون أن يتدخل الإنجليز فيها لتغليب فريق على فريق. فلم يكونوا فى حاجة إلى ذلك مع تعيين نصف أعضاء مجلس شورى القوانين تقريباً، بما فيهم رئيس المجلس وأحد الوكيلين.

على أنه منذ أوائل القرن العشرين، أخذت التناقضات بين الخديو والاحتلال تلعب نفس الدور الذى كانت تلعبه فى عهد إسماعيل فى إنعاش الحركة الدستورية على يد الحزب الوطنى وحزب الأمة، مع فارق يتصل بتركيب الحزبين الاجتماعى،وبتكتيك كل منهما واستراتيجيته. ومع وقوع الوفاق بين «جورست» وعباس حلمى، ومع انتصار الحركة الدستورية فى تركيا سنة ١٩٠٨ وسقوط الحكم الاستبدادى وإعلان الدستور العثمانى ـ أخذت تشتد المطالبة بالدستور وقيام مجلس نيابى كامل السلطات وحكومة دستورية كاملة. وقد ظهر ذلك فى الصحافة، كما ظهر بصفة خاصة فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية الواقعتين تحت نفوذ البورجوازية المصرية. فقد اتخذ مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية مواقف شديدة ضد الاحتلال أكثر من مرة، وطالب الأعضاء بإيجاد مجلس نيابى ذى رأى قطعى فى إدارة البلاد الداخلية.

وعند ذلك رأى الاحتلال ضرورة استبدال نظام آخر بهذا النظام القديم، فقرر إدماج مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية فى هيئة واحدة جديدة سميت: «الجمعية التشريعية». كما أصدر قانون انتخاب جديداً يتمشى مع قواعد هذا النظام. وكان الانتخاب يتم على درجتين، بمعنى أن كل خمسين ناخباً ينتخبون عنهم مندوباً،وهؤلاء يقومون بانتخاب أعضاء الجمعية التشريعية ـ الأمر الذى يسهل بطبيعة الحال مهمة التأثير والضغط لصالح مرشحى السلطة. وكان

أعضاء الجمعية ينقسمون إلى قسمين: قسم ينتخبه الشعب، وعدد أعضائه ستة وستون، وقسم تعينه الحكومة، وعدد أعضائه سبعة عشر. وتقوم الحكومة بتعيين وكيل للمجلس، وينتخب الأعضاء الوكيل الثانى.

وقد رشح سعد زغلول نفسه فى ثلاث دوائر من دوائر القاهرة هى: السيدة زينب، وبولاق، والدرب الأحمر. وأيده الحزب الوطنى بكل قوته، ففاز فى دائرتين معاً» هما: السيدة زينب وبولاق، فوزاً كبيراً، وتنازل عن دائرة بولاق محتفظاً بدائرة السيدة زينب. وقد نجحت معه عناصر وطنية لعبت أدواراً قيادية هامة بعد الحرب العالمية الأولى، مثل: عبدالعزيز فهمى، وعبداللطيف المكباتى، وحمد الباسل، وعلى شعراوى، وإبراهيم سعيد، وعلى المنزلاوى، ومحمد فتح الله بركات، وحسين هلال وغيرهم.

وبنشوب الحرب العالمية الأولى، ينتهى هذا الدور الثانى من أدوار الحياة النيابية فى مصر ويتميز - كما رأينا - بفرض نظام تمثيلى ضيق من قبل سلطة الاحتلال، يحصر النيابة عن الشعب فى شريحة صغيرة من الطبقة البورجوازية الكبيرة، ويضيق قواعد اشتراكها - مع ذلك - فى الحكم تضييقا شديداً.

وبعد الحرب العالمية الأولى مباشرة، تندلع ثورة ١٩١٩، وتجند البورجوازية المصرية وراءها جماهير العمال والفلاحين والمثقفين. وعندما تضطر انجلترا، تحت الضغط الشعبى، إلى التنازل عن جزء من السلطة بموجب تصريح من جانب واحد، هو تصريح ٢٨ فبراير، تراعى جيداً أن يكون التنازل لحساب القصر لا لحساب الشعب! وبمعنى آخر، لحساب الأوتوقراطية لا لحساب الليبرالية!.

ء فقد أدخلت تعديلاً هاماً على مشروع الكتاب الذى اقترحه اللورد ألنبى يوم ١٢ يناير ١٩٢٢ ليقدم للسلطان فؤاد مع تصريح إنهاء الحماية، وورد فى هذا التعديل أن «إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية، يرجع الأمر فيه إلى عظمتكم وإلى الشعب المصرى». وبذلك قدمت بريطانيا السلطان على الشعب، وجعلت الأمر فى البرلمان شركة بينه وبين شعبه، وهى شركة للسلطان فيها نصيب الأسد!

وكان من الطبيعى أن يتأثر دستور ١٩٢٣ بهذه الحماية التى أسبغها الاحتلال على القصر. ففى بيان ثروت باشا الذى ألقاه فى لجنة الدستور يوم ١١ أبريل ١٩٢٢، أوضح بصريح العبارة أن وضع الدستور مقدم على الاتفاق مع بريطانيا، وإذا كان لاينبنى عليه، فإنه يجب ألا يسد الطريق إليه. وقد استجابت لجنة الدستور لهذا التوجيه، وراعت فى مشروعها ألا يسد الطريق إلى الاتفاق مع انجلترا. ولكن ذلك لم يرض الملك فؤاد لأن البورجوازية لم تنس نفسها فى الدستور بطبيعة الحال، فاستطاع عن طريق استغلال التناقض بين فرق البورجوازية المختلفة، وعن طريق اصطناع الأنصار، والاستفادة من المساندة البريطانية ـ أن يمسخ مشروع الدستور الذى وضعته لجنة الدستور، وأن يستولى لنفسه على صلاحيات كبيرة جعلته يستحق الوصف الذى أطلقه نهرو على الدستور بأنه «لا يشبهه دستور آخر فى الرجعية»!

وقد أدركت البورجوازية المصرية ما يعنيه وضع صلاحيات عظيمة فى يد ملك واقع تحت الحماية البريطانية، من خطر على الديمقراطية وقضية الاستقلال، فكتب عبدالعزيز فهمى، فى أحد

خطابيه المشهورين إلى رئيس الوزراء فى ١٦ مارس و١٥ أبريل١٩٢٣ يقول: «إذا كانت سيادة الأمة وكونها مصدر كل سلطة، هى أهم ماتسعى إليه الشعوب لحمل أمرائها على الاقرار به لها، وهى التى تقوم الثورات وتثل العروش لاستنقاذها من براثن هؤلاء الأمراء - فما معنى أن تكون السيادة آتية لمصر من تحت أنياب الانجليز، ثم يأتى أناس من المصريين أنفسهم، فيهبونها غنيمة باردة لأمراء البيت المالك»؟

أما سعد زغلول، فصرح فى حديث له مع مراسل صحيفة الديلى هرلد يقول:

«إذا كان من الخطر أن توضع سلطة كبيرة فى أيدى الملوك الذين هم بمعزل عن نفوذ أجنبى، فالخطر من ذلك أعظم وأشد فى بلاد يسود فيها النفوذ الأجنبى، ويدعى أن العرش فى سلامة بفضل جنوده! فهذه القوة التى تركت للملك ستصبح فى الواقع حقوقاً فى يد الأجنبى، يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن».

وبصدور دستور ١٩٢٣، أصبحت السلطة فى مصر موزعة بين قوى ثلاث يدور بينها الصراع: الانجليز، والقصر، والبورجوازية المصرية ممثلة فى الوفد بصفة رئيسية والأحزاب الأخرى.

أما الانجليز، فقد احتفظوا لأنفسهم بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير، وبصفة مطلقة، بتولى أمور أربعة تبيح لهم السيطرة على مصر والتدخل فى شئونها الداخلية والخارجية، وهى:

١ - تأمين مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر. (والغرض من ذلك تبرير وجود جيش احتلال فى مصر يتولى هذا التأمين).

٢ ـ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تدخل أجنبى بالذات أو بالواسطة. (والغرض من ذلك ألا تكون هناك حاجة لوجود جيش مصرى قوى).

٣ ـ حماية المصالح الأجنبية فى مصر، وحماية الأقليات. (والغرض من ذلك تبرير التدخل فى شئون مصر الداخلية).

٤ ـ السودان.

وأما القصر، فبمقتضى التعديلات التى أجراها فى مشروع الدستور الذى أعدته لجنة الثلاثين، أصبح هو المسيطر، عن طريق الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ، فى مسألة التصديق على القوانين، وفى مسألة تنقيح الدستور. كما أصبح له حق حل مجلس النواب بصورة مطلقة ودون قيد أوشرط، وكذا إنشاء ومنح الرتب والنياشين، وتولية وعزل الضباط، والتصرف فى شئون المعاهد الدينية والأزهر.

وأما البورجوازية المصرية فقد قرر لها الدستور حقوقاً تمثلت فيما تضمنه من أن شكل الحكم نيابى، والسلطات مصدرها الأمة، ومجلس الوزراء هو المهيمن على مصالح الدولة، وهو مسئول بالتضامن لدى مجلس النواب، ورئيس الدولة غير مسئول (ذاته مصونه لا تمس) ويتولى سلطته بواسطة وزرائه، وتوقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزراء والمختصون، وأوامر الملك شفهية أو كتابية لاتخلى الوزراء من المسئولية بحال. ثم النص على الحريات الآتية:

الحرية الشخصية، والمساواة فى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، وحرمة المنازل، وحرية الاعتقاد،وحرية الرأى، وحرية الصحافة، وحرية الاجتماع، وحق تكوين الجمعيات.

كذلك فقد ضمن الدستور للبورجوازية الكبيرة الاحتفاظ بممتلكاتها الزراعية والصناعية والتجارية والمالية، وعدم المساس بها. فقد نص على أن «للملكية حرمة». وحماية لهذا الأساس الاقتصادى نصت المادتان ١٥، ٢٠ على إباحة انذار الصحف أو وقفها أو إلغائها بالطريق الادارى، واباحة إتخاذ أى تدابير ضد هذه الاجتماعات العامة، إذا كان ذلك ضرورياً لوقاية النظام الاجتماعى.

واشترط الدستور فيمن يعينون أعضاء فى مجلس الشيوخ أن يكونوا من بين الشرائح البورجوازية الآتية:

الوزراء، والممثلون السياسيون، ورؤساء مجلس النواب، ووكلاء الوزارات، ورؤساء ومستشارو محكمة الاستئناف أو أية هيئة قضائية مساوية لها أو أعلى منها، والنواب العموميون، ونقباء المحامين، وموظفو الحكومة ممن هم فى درجة مدير عام أو درجة أعلى من ذلك، وأمراء الأسرة المالكة ونبلاؤها بطريق التعيين لا الانتخاب، وكبار العلماء والرؤساء الروحيين، والضباط المتقاعدون من رتبة لواء فصاعداً، وأعضاء مجلس النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة، والملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيها فى العام، والمشتغلون بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة، ممن لايقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه مصرى.

وفوق أعمدة هذا الدستور، أخذت البورجوازية المصرية فى إقامة المؤسسات التشريعية والسياسية التى تمارس من خلالها عملية الحكم وإدارة شئون البلاد وإصدار التشريعات والقوانين. ففى يوم ١٢يناير١٩٢٤ أجريت الانتخابات لمجلس النواب، وأسفرت عن فوز يكاد يكون تاماً لمرشحى الوفد، إذ لم ينجح من مرشحى الحزب الوطنى سوى أربعة، ومن حزب الأحرار الدستوريين ستة، ثم تألفت

وزارة الوفد الأولى يوم ٢٨ يناير ١٩٢٤، وعلى يد هذه الوزارة تمت الانتخابات لمجلس الشيوخ يوم ٢٣ فبراير ١٩٢٤، وأسفرت عن فوز ساحق للوفد أيضاً. وفى يوم ١٥ مارس ١٩٢٤ افتتح أول برلمان بهيئة مؤتمر، وأقسم الملك أمامه اليمين الدستورية، وألقى سعد زغلول أول خطاب عرش طبقاً للدستور.

وبذلك وُضعت الديمقراطية الليبرالية موضع التطبيق.

على أن السلطات الكبيرة التى استحوذ عليها الملك فى الدستور، لم تلبث أن أصابت النظام الليبرالى بعلل وأمراض أورثته الضعف وأودت به فى النهاية. وعلى رأس هذه العلل والأمراض ماعرف باسم أحزاب الأقلية.

ويطلق هذا المصطلح على الأحزاب المصرية التى اصطنعها القصر أو انشقت على الوفد، مضافا إليها الحزب الوطنى الذى نشأ قبل الحرب العالمية الأولى. وتختلف هذه الأحزاب عن أحزاب الأقلية فى البلدان التى تتمتع بالنظام الليبرالى الصحيح، فى أنه بينما كان على الأحزاب الأخيرة أن تسعى بالطرق الدستورية المشروعة للحصول على التأييد الشعبى، الذى يكفل لها اعتلاء الحكم والدفاع عن مصالح الطبقات التى تمثلها، فإن أحزاب الأقلية فى مصر لم تكن فى حاجة إلى اتباع هذا السبيل، وذلك بسبب السلطات الكبيرة فى يد الملك، التى كانت تهيئ لها، عن طريق التحالف معه، اعتلاء الحكم دون الحاجة للحصول على الثقة الشعبية وتأييد الغالبية!

وفيما عدا حزبى الاتحاد والشعب، اللذين اصطنعهما القصر، واستطاع عن طريقهما أن يحكم البلاد حكماً مباشراً لصالحه، فإن الأحزاب الأخرى كانت تمثل بالفعل مصالح فرق من البورجوازية المصرية كانت ترى فى التحالف مع القصر طريقها الوحيد للحكم وحماية مصالحها.

وأول هذه الأحزاب حزب الأحرار الدستوريين، الذى تألف يوم ٢٩أكتوبر١٩٢٢، وفى مقدمة أغراضه ومبادئه: الدفاع عن الدستور، والعمل على سرعة اصداره! وقد رأينا كيف دافع قطبه الكبير عبدالعزيز فهمى عن مشروع لجنة الثلاثين، فى خطابيه اللذين وجههما إلى رئيس الوزراء، والذى هاجم فيها القصر هجوماً شديداً. لكن الحزب لم يلبث أن انتقض على الدستور انتقاضاً كبيراً بعد سقوطه الفاحش فى أول انتخابات تجرى لمجلس النواب. فقد عاد عبدالعزيز فهمى بك، فطعن على الدستور فى خطاب شهير ألقاه يوم ١٨مارس١٩٢٥ فى غرفة المحامين فى محكمة الاستئناف قائلاً: إنه كان يعتقد أنه مناسب لمصر، «ولكن العمل به أظهر أن ثوبه فضفاض»! أما أحمد لطفى السيد، فيلسوف حزب الأمة، وداعية الفكر الليبرالى الأكبر، فقد قبل الاشتراك فى وزارة محمد محمود باشا ١٩٢٨، التى عطلت الدستور لمدة «ثلاث سنوات قابلة التجديد»! وقد علق الكاتب محمد توفيق دياب على ذلك قائلاً: «عزيز على مصر أن تطعن فى حياتها النيابية مرتين: احداهما بيد المحتلين منذ عشرات السنين، والأخرى بيد وزيرنا وكيل الأحرار الدستوريين، وفيلسوفنا شيخ الديموقراطيين (يقصد أحمد لطفى السيد). وقد ظل حزب الأحرار الدستوريين يشارك فى جميع الانقلابات الدستورية فى مصر حتى قيام ثورة ٢٣يوليو.

أما الحزب الوطنى، فقد انتقض على ماضيه. فقد أقر دستور إسماعيل صدقى باشا الأوتوقراطى سنة ١٩٣٠، واشترك فى الانتخابات التى جرت على أساسه، وكان صدقى باشا يزهو فى أحاديثه بأن نظامه مؤيد من ثلاثة أحزاب هى: حزب الاتحاد، وحزب الشعب، والحزب الوطنى! كما اشترك فى الانقلابات

الدستورية التى جرت بعد ذلك: فاشترك فى انقلاب محمد محمود باشا، رئيس حزب الأحرار الدستوريين، فى ٣٠ديسمبر١٩٣٧، وفى انقلاب أحمد ماهر، رئيس حزب الهيئة السعدية، فى ١٩أكتوبر١٩٤٤، وفى وزارة النقراشى باشا، الذى خلف أحمد ماهر فى رياسة الحزب، فى ٢٤فبراير١٩٤٥، وفى وزارة ابراهيم عبدالهادى، الذى خلف النقراشى فى رياسة الحزب، فى ديسمبر١٩٤٨ وفبراير١٩٤٩.

ومن الغريب، بعد كل ذلك، أن يتحدث المؤرخ عبدالرحمن الرافعى ـ وهو من أقطاب الحزب الوطنى ـ عن عودة الوفد إلى الحكم فى ١٢ يناير ١٩٥٠، تحت عنوان: «عودة الحكم المطلق»! فكأنه اعتبر عهود الإنقلاب التى سبقت تولى الوفد الحكم عهوداً دستورية!

أما الحزب السعدى، فكان قد تألف فى أوائل عام ١٩٣٨ تحت إسم: «الهيئة السعدية»، من الوفديين المنشقين على الوفد، وعلى رأسهم النقراشى وأحمد ماهر. واتجه الحزب إلى القصر على الفور، بدلاً من الشعب، يستمد منه السلطة والتأييد، فاشترك مع الأحرار الدستوريين فى الحكم فى يونية ١٩٣٨ كشريك أصغر، ثم كشريك أكبر فى أكتوبر١٩٤٠، وهو الانقلاب الذى استمر إلى حين عودة الوفد إلى الحكم فى ٤فبراير١٩٤٢.

وفى يوليو١٩٤٢ فصل مكرم عبيد باشا من الوفد ليؤلف حزب الكتلة الوفدية. وبدلاً من أن يتجه إلى الشعب، الذى طالما تلقى منه التأييد، اتجه بدوره إلى القصر، وشارك فى انقلاب أحمد ماهر فى أكتوبر ١٩٤٥ وفى وزارة النقراشى الأولى فى ٢٤فبراير١٩٤٥.

وعلى هذا النحو انقلبت بعض فرق البورجوازية المصرية على مبادئها الليبرالية التى طالما دافعت عنها ودعت إليها، وساهمت فى إفساد الحياة الديموقراطية وإهدار إرادة الشعب ووأد الدستور. وكل ذلك بسبب السلطات الكبيرة التى استولى عليها الملك فى الدستور، وخضوع البلاد للاحتلال البريطانى. وقد أدى ذلك إلى تزييف الحياة النيابية فى مصر.

ويتمثل تزييف الحياة النيابية فى مصر فى تزييف الانتخابات. ومن المعروف أن نظام الانتخابات الصحيح هو أساس الحياة الديموقراطية، وهو وحده الذى يصون المبدأ الدستورى الأول القائل بأن «جميع السلطات مصدرها الأمة». لذلك فقد انتهى الرأى فى أغلب الدول الديموقراطية إلى إحاطة العمليات الانتخابية البرلمانية بسياج محكم من الضمانات والضوابط التشريعية والادارية والقضائية، لايترك منفذاً للتزييف أو التلاعب.

على أن هذه القاعدة لم تطبق فى مصر لسببين:

السبب الأول، أن قانون الانتخاب، كما تضمنه دستور ١٩٢٣، لم يكن يعتبر - من حيث مجرد الصياغة التشريعية - قانون انتخاب بالمعنى المصطلح فى البلاد الديموقراطية. فهو كله - على حد قول الدكتور وايت ابراهيم -: «تعميم فى مجال التخصيص، واقتضاب فى مجال الاسهاب، وهو يكتفى برسم الخطوط الكبرى ولايضع النقط فوق الحروف. وهو يترك فى استرخاء المشكلات على عواهنها،ويتوكل على الادارة فى التنفيذ، والادارة هى بطبيعتها خصم للناخب، لأنها جزء من الحكومة».

أما السبب الثانى،فهو استغلال أحزاب الأقلية، المستندة إلى سلطة القصر،للثغرات التى تضمنها تشريع الانتخابات، فى تزييف الانتخابات وتزييف إرادة الناخبين.

وقد اتبعت الأحزاب السالفة الذكر أسلوب التلاعب فى إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية. فقد استغلت ماكان يقتضيه الدستور من ضرورة إعادة تحديد الدوائر الانتخابية فى أعقاب كل تعداد عشرى، تنفيذاً لحكم الدستور الخاص بأن يكون لكل ستين ألفاً نائب، وحتى يكون للتعداد أثره فى التمثيل النيابى - فى تمزيق الدوائر الأصلية، وإعادة تكوينها طبقاً لرغبة مرشحى الحكومة التى تقوم باجراء الانتخابات، والاستفادة من الأوضاع شبه الاقطاعية والعائلية السائدة فى البلاد فى تحقيق هذا الغرض. وقد صور النحاس باشا، رئيس الوفد، هذا الاستغلال، تعليقاً على انتخابات عام ١٩٣٨، بقوله:

«يأتى المرشح إليهم، فيقول:هذا بلد وفدى، ولا أستطيع أن أنجح وهو(أى البلد) فى الدائرة، فانقلوه إلى دائرة أخرى، وأتونى ببلد فيه أهل وأصحاب ـ وإن لم يمت إلى الدائرة بسبب ـ فيجاب الطلب مع خالص الشكر ووافر الاحترام».

ويعتبر من أساليب تزييف الحياة النيابية تزوير جداول الانتخاب،وهى الأساس فى كل نظام انتخابى،وبقدر مايكون فيها من دقة يكون صدق التعبير عن رأى الشعب، وبقدر مايكون فيها من خلل، يكون تشويه الانتخابات من أساسها، وتحوير رأى الأمة عن حقيقته. وقد استغلت أحزاب الأقلية مانص عليه الدستور من تحرير هذه الجداول بواسطة مأمورى الأقسام والمراكز والعمد، فعمدت فى كل مرة إلى وضع جداول مصنوعة بواسطة رجال الادارة تتضمن أسماء مكررة، وأسماء أشخاص غير موجودين، وأسماء أشخاص متوفين. وعلى أساس هذه الجداول كانت تتم الانتخابات!

كذلك من الأساليب لتزييف الحياة النيابية حجز التذاكر الانتخابية عن أنصار الخصوم. ومن المعروف أن الحصول على تذكرة انتخاب هو فى واقع الأمر حصول على صوت فى الانتخاب.

وقد جرى العرف فى مصر قبل الثورة، دون سواها من الدول، على أن يعاد طبع التذاكر الانتخابية قبيل كل انتخابات تجرى لمجلس النواب. وكان التوزيع يتم بواسطة العمد فى القرى،والبوليس فى العواصم. وكان من اليسير منع تذاكر الانتخاب عن المعارضين، ثم أعطاؤها إلى أنصار السلطة للإستفادة بها فى انتخاب مرشحيها. وكان مما يسهل هذا التلاعب أن تذكرة الانتخاب لم تكن تحوى سوى اسم وسن ورقم وتاريخ، بينما لم يكن نظام البطاقات الشخصية والعائلية قد عمل به.

لذلك فكثيراً ما انقلبت المعركة الانتخابية فى مدن مصر، إلى معركة للحصول على التذاكر الانتخابية! حتى أصبحت الانتخابات العامة لمجلس النواب مصيرها فى قبضة وزير الداخلية فى حكومات أحزاب الأقلية.

كذلك استغلت أحزاب الأقلية أمية الغالبية الكبرى من الناخبين، واضطرارهم ـ من ثم ـ إلى التصويت شفاهة، فى إجبارهم على التصويت لصالح مرشحيها. وكان العرف المتبع هو ضرب الناخب الذى أعطى صوته لمرشح الوفد ضرباً مباحاً أمام بقية الناخبين، ليكون عبرة لمن لا يعتبر! بل لقد جرى فى بعض الانتخابات إجبار المتعلمين على التصويت شفوياً حتى لايعطوا أصواتهم للمرشح المعارض!

وقد جرت الحكومات على رفت العمد والمشايخ المعارضين لها، وتعيين غيرهم قبل الانتخابات، لضمان نجاح مرشحى السلطة، ثم الاستفادة بهم بعد ذلك كأعضاء فى الحزب. وقد لاحظنا فى كشف يحتوى على أسماء أعضاء حزب الاتحاد عام ١٩٢٥ ـ وهو الحزب الذى أنشأه القصر بعد سقوط وزارة سعد زغلول ـ أن الغالبية العظمى من هؤلاء الأعضاء من العمد.

ومن ذلك كله يتضح أن مزاولة الناخب لحقه الانتخابى فى ظل النظام الليبرالى فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو (فى عهد حكومات أحزاب الأقلية) كان مغامرة كبيرة وتجربة قاسية. بل لقد وصفها مكرم عبيد بأنها: «تعد ضرباً من ضروب المستحيل»! وأضاف إلى ذلك قوله: «والدستور بهذا الوضع ـ لايمكن أن يكفل للبلاد حياة ديمقراطية بالمعنى الصحيح».

وقد ترتب على تزييف الحياة النيابية فى مصر عدم استقرار التجربة الليبرالية. فمنذ قيام أول هيئة تشريعية فى عام ١٩٢٤، توالت على مصر عشر هيئات تشريعية حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ـ أى فى مدى ربع قرن فقط ـ ولم يتم مجلس نواب سنواته الخمس قط!

فقد حل مجلس النواب الأول، الذى انعقد فى مارس ١٩٢٤، فى ديسمبر من نفس السنة، ثم أسفرت الانتخابات التى أجرتها وزارة زيور باشا عن مجلس جديد اجتمع يوم ٢٣ مارس ١٩٢٥، ولكنه حل فى اليوم نفسه! ثم ولدت هيئة تشريعية ثالثة فى يوليو ١٩٢٦، وعاشت ثلاث دورات فى عهد الائتلاف. ثم علق محمد محمود باشا الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ولكن وزارته سقطت قبل انتهاء هذه المدة. وولدت هيئة تشريعية رابعة فى يناير ١٩٣٠، ولكن هذه الهيئة حلت فى السنة نفسها. ثم استبدل بدستور ١٩٢٣ دستور جديد فى عهد صدقى باشا فى ٢٢ أكتوبر ١٩٣٠، ووضع قانون انتخاب جديد، وقامت الهيئة التشريعية الخامسة، لتستمر أربع دورات. على أن دستور ١٩٢٣ أعيد من جديد، تحت نضال شعبى مرير، كما أعيد قانون انتخاب سنة ١٩٢٤ فى ديسمبر ١٩٣٥، واجتمعت الهيئة التشريعية السادسة فى مايو ١٩٣٦، وتوالت من هذا

التاريخ الهيئات التشريعية التالية: السابعة فى ابريل ١٩٣٨ ، والثامنة فى مارس ١٩٤٢ ، والتاسعة فى يناير ١٩٤٥ ، والعاشرة فى يناير ١٩٥٠ . كما توالت الوزارات فلم تعمر أى منها فى المتوسط إلا سنة واحدة وشهرين!

ومن الطريف أن كلا من الهيئات التشريعية العشر سالفة الذكر، كانت تختلف عن سابقتها اختلاف النقيض! فالأحزاب أو الهيئات التى كان لها فى البرلمان السابق أغلبية ساحقة، يصبح لها، حتماً ودائماً، فى البرلمان اللاحق مباشرة أقلية هزيلة! على أن تنقلب هذه الأقلية إلى أغلبية ساحقة فى البرلمان اللاحق، وهكذا دواليك. ومن الطبيعى - كما يقول علماء القانون الدستورى - أن تختلف الأغلبية فى البرلمان القديم، فترجح كفة عن كفة، وإلا لما كانت ثمة فائدة فى إجراء الانتخابات العامة، على أن المشاهد فى جميع الديموقراطيات الليبرالية، أن التطور يأتى بالتدريج وعلى مراحل، وله دوافعه وأسبابه ومقدماته.

على أنه لما كانت الانتخابات التى تجريها وزارات أحزاب الأقلية والوفد على السواء تسفر دائماً عن أغلبية للوزارة التى أجرت الانتخابات، فقد تمثل معيار ثبوت غالبية الوفد وصدى تمثله للإرادة الشعبية فى نتائج الانتخابات التى كانت تجريها الوزارات «المحايدة» فى سنى ١٩٢٣ و١٩٢٩، ١٩٣٦، ١٩٥٠ . فقد أسفرت هذه الانتخابات دائماً عن فوز الوفد فوزاً ساحقاً وسقوط خصومه.

فى تلك الأثناء كان القصر قد تحول تدريجياً ليصبح مصدر السلطات. وقد رأينا كيف استلب الملك سلطات عظيمة فى دستور١٩٢٣ ، عن طريق تعديل بعض مواد مشروع لجنة الثلاثين. ومنذ ذلك التاريخ أخذت بقية السلطات تنتقل إلى يديه تدريجياً، حتى أصبح فى النهاية مصدر السلطات من الناحية الفعلية.

على أن ذلك لم يتم عبر طريق ممهد، بل مضى عبر صراع شاق ومرير بينه وبين الوفد، عبأ الوفد فيه جماهيره الشعبية الغفيرة، وجند فيه القصر صنائعه وحلفائه من كبار الاقطاعيين والرأسماليين. وقد اتخذ هذا الصراع من جانب الوفد شكل تفسير المواد التى عدلها الملك، تفسيراً يتفق مع النظام الليبرالى الصحيح، بينما اتخذ من جانب القصر شكل تطبيق هذه المواد تطبيقاً أوتوقراطيا فى عهود وزارات الأقلية وبرلماناتها، ثم مواجهة وزارات الوفد بها، بعد أن تكون قد اتخذت صورة العرف والتقليد.

وقد قاد حركة التصحيح الأولى سعد زغلول فى وزارته التى ألفها فى ٢٨ يناير ١٩٢٤. وكانت أول معركة بينه وبين الملك فؤاد حول حق تعيين الوزراء. فقد اعترض الملك على تعيين وزيرين قبطيين هما: مرقص حنا باشا وواصف غالي باشا، بحجة أن التقاليد جرت على الاكتفاء بوزير قبطى واحد، وأنه لايجب أن يعين وزير قبطى وزيراً للعدل فى بلد إسلامى. وقد رفض سعد زغلول اعتراض الملك على المسألة الأولى بقوله إنه لا يفرق بين مسلم وقبطى، وإنه هو المسئول عن شعور الشعب المصرى. ولكنه استجاب للإعتراض الثانى، وأسند إلى مرقص حنا وزارة الأشغال، ورشح نجيب الغرابلى أفندى وزيرا للعدل. ولما اعترض الملك على اختيار «أفندى» لمنصب ضخم كمنصب الوزارة، لم يقبل سعد هذا الاعتراض، وكان له ما أراد.

أما المعركة الثانية فكانت حول الأساس الدستورى لقيام الوزارات. فقد بنى الملك فؤاد اختياره لسعد زغلول،فى كتابه الذى وجهه إليه بعد فوزه فى الانتخابات، على كل سبب إلا السبب الذى اختاره لأجله، وهو فوزه بثقة الأمة، ولكن سعد رد على ذلك فى جوابه إلى

الملك، فجعل أول سبب لولايته الحكم هو: «ثقة الأمة ونوابها بشخصى الضعيف»!

وكانت المعركة الثالثة حول أهم التعديلات التى أدخلها الملك على الدستور، وهو حق تعيين الشيوخ المعينين. فقد تمسك الملك بأن التعيين من حقه، ارتكاناً إلى ظاهرة المادة ٧٤. ولكن سعد زغلول تمسك بأن حق الملك فى التعيين ليس حقاً خاصاً يستعمله بدون أن يشرك فيه وزراءه، ولكنه حق معلق على نصوص المواد الأخرى، التى تقضى بأن يتولى الملك سلطته بواسطة وزرائه، وأن الوزارة هى المهيمنة على مصالح الدولة، وأن توقيعات الملك فى شئون الدولة يجب لنفاذها أن يوقع عليها رئيس الوزراء والوزراء المختصون، وأن أوامر الملك شفهية أو كتابية لاتخلى الوزراء من المسئولية بحال. ولما كانت المادة ٧٤ مأخوذة من الدستور البلجيكى، فلذلك احتكم الطرفان إلى البارون فان دن بوش، الذى أفتى بصحة رأى سعد زغلول.

ثم المعركة الرابعة فى أواخر عهد سعد زغلول، حين كان القصر يدير المؤامرات لاسقاطه بعد فشل المفاوضات التى جرت بينه وبين رامزى مكدونالد رئيس الوزارة البريطانية. وقد ساق الوفد فيها المظاهرات إلى ميدان عابدين تهتف: «سعد أو الثورة». وانتهت المعركة باتمام عملية تصحيح الدستور، بحيث يصبح الأزهر والمعاهد الدينية فى يد الوزارة لا فى يد الملك. ولا ينفرد الملك بمنح الرتب والنياشين ولا بتعيين موظفى السراى بغير موافقة الوزارة. وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية فعلية، بعد أن كانت صلتهم بالسراى رأساً. وتنظر الوزارة فى مناصب السلك الادارى، وألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول إلا باطلاع الوزارة وموافقتها.

ثم سقط سعد زغلول تحت حادثة مقتل السردار لى ستاك، وأخذ الموج الثورى ينحسر، ورفعت الرجعية رأسها، وبدأت الثورة المضادة. وأخذ القصر يسترد فى عهود: زيور، ومحمد محمود، وإسماعيل صدقى، وعبدالفتاح يحيى، وتوفيق نسيم، ماخسره على يد سعد زغلول. وعندما تولى الوفد الحكم فى عام ١٩٣٦، كان القصر قد كسب، بسكوت تلك الوزارات الضعيفة وبرلماناتها، تقاليد وعادات أصبحت محور الصراع فى حركة التصحيح الثانية التى قادها مصطفى النحاس، والتى انتهت بكارثة دستورية.

وكان مصطفى النحاس قد وقع فى وهم كبير بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ . فقد اعتقد أن القدر الكبير من السلطة الذى استخلصه من الانجليز بمعاهدة ١٩٣٦، قد أضيف لحساب الأمة، بعد أن غيرت المعاهدة من مواقع القوى المتصارعة على السلطة، وتغيرت بالتالى أدوارها. فقد كان القصر قبل معاهدة ١٩٣٦ فى حماية الاحتلال، لأن السلطة التى كانت فى يده تعد فى يد الاحتلال. ولكن بعد معاهدة التحالف والصداقة، وبعد أن انقلبت العلاقة بين الوفد والانجليز من عداء وخصومة إلى مهادنة بحكم المعاهدة، لم تعد بالانجليز حاجة لحماية الملك، بل لم تعد لهم مصلحة فى ذلك، وأصبح الطريق، من ثم، مذللاً لترسى الأمة حقوقها وحرياتها.

على أن النحاس أخطأ فى هذا التقدير، لأن القضية لم تكن حماية الانجليز للقصر فقط، وإنما وجود نفس عناصر الحياة السياسية القديمة المتآمرة، التى لم تكن ترى فرصتها فى اعتلاء الحكم إلا عن طريق التحالف مع القصر ومساعدته على تزييف إرادة الأمة. وفى الوقت نفسه فقد ظهرت فى ذلك الحين عناصر فاشية تمثلت فى جماعة مصر الفتاة وجماعة الاخوان المسلمين، انحازت بحكم أيديولوجيتها

إلى الأوتوقراطية ضد الليبرالية واستطاعت بتطرفها الزائف، وتشكيلاتها شبه العسكرية، أن تجتذب إليها كثيراً من الأنصار والمؤيدين، خصوصاً من بين الشباب، وأن تزود القصر بأداة إرهابية يرفع بها عقيرته ويسكت خصومه. فضلاً عن ذلك، ففى تلك الظروف الدقيقة، التى التفت فيها قوى الأوتوقراطية والفاشية حول القصر، كان الوفد يتعرض لأخطر انشقاق أصابه منذ انشقاق الوفد الكبير عام ١٩٢١، وذلك بانسلاخ النقراشى والدكتور أحمد ماهر منه، فكان من الطبيعى أن تؤثر العوامل فى نتيجة المعركة الدستورية.

وقد بدأت المعركة عندما أراد النحاس أن يقضى على بؤرة من بؤر الفساد السياسى فى مصر وهو «الديوان الملكى»، فأعلن فى كتاب تأليف وزارته فى ١٠ مايو ١٩٣٦ أنه سوف يجعل من أغراض وزارته إنشاء وزارة جديدة باسم القصر. ولكن مجلس الوصاية اعترض على الفكرة مقترحاً ارجاءها إلى أن يبلغ الملك سن الرشد. وفى الوقت نفسه، شنت الصحافة الانجليزية حملة نقد شديدة على هذه الفكرة (لم تكن المعاهدة قد أبرمت بعد وتغيرت الأدوار!). وإزاء ذلك تراجع النحاس تراجعاً جزئياً، إذا اكتفى بتعيين عبدالفتاح الطويل وكيل وزارة برلمانيا لشئون القصر. ثم لم يلبث أن تراجع بصفة نهائية عند إعادة تأليف وزارته بعد أن تولى الملك سلطاته الدستورية، فلم يتمسك بوزارة القصر، كما لم يتمسك أيضاً بوكالة القصر البرلمانية.

وكانت المعركة الثانية حول ترشيح يوسف الجندى وزيراً فى وزارة النحاس الثانية. فقد رفض فاروق، بإيعاز من على ماهر باشا، قبول هذا الترشيح، بحجة أن نزاهة يوسف الجندى إبان وكالته البرلمانية لوزارة الداخلية، لم تكن فوق الشبهات. وقد نزل النحاس

على اعتراض الملك بصفة مؤقتة، نظراً للظروف الدقيقة التى كان يمر بها الوفد، بعد استبعاد النقراشى وزملائه من الوزارة الجديدة، ولأنه كان فى ذلك الحين قد قدم استقالة وزارته الأولى إلى الملك بمناسبة مباشرته سلطاته الدستورية، وقبلت الاستقالة فعلاً، وكان إصراره على تعيين الجندى يعرضه للإطاحة به بأسهل السبل وبدون إقالة!

أما الجولة الثالثة، فكانت حول حق الملك فى تعيين رئيس ديوانه. فقد اعترض فاروق على جميع الأسماء التى رشحها النحاس، ثم فاجأه بتعيين على ماهر باشا رئيساً للديوان فى يوم ٢٠أكتوبر١٩٣٧. وقد عقد النحاس اجتماعاً لوزارته، ونوقشت فيه فكرة تقديم استقالة الوزارة، ولكن عدل عنها لأنها تحقق غرض القصر. وقدم النحاس بدلاً من ذلك طلبات لتنظيم العلاقة بين الوزارة والقصر، تضمنت ضرورة إنشاء وزارة قصر، وأن يقتصر حق الملك فى تعيين الموظفين الذى يعينون بمراسيم، على التوقيع فقط.

ثم كانت الجولة الرابعة حول تعيين الشيوخ. وهذه المسألة كانت قد انتهت فى عهد سعد زغلول برضوخ الملك فؤاد، بعد تحكيم البارون فان دن بوش، إلا أنها عادت فى عهد النحاس عندما خلا مقعدان فى المجلس، فرشحت الوزارة محمود فهمى وحسن نافع، ولكن القصراعترض على الثانى، ورشح بدلاً منه عبدالعزيز فهمى،فاعترض النحاس على تعيينه لأنه هوالذى قال عن دستور الأمة إنه «ثوب فضفاض».

وفى تلك الأثناء كانت أقلام القصر وأحزاب الأقلية تدافع عن وجهة نظر على ماهر باشا التى أعلنها بحق الملك فى تعيين كبار

الموظفين، وفى إحالة الموظفين المعينيين بمرسوم إلى المعاش، وفى تقديم مشروعات القوانين للبرلمان، وفى الرتب والنياشين لرجال الدولة، وفى تعيينات رجال السراى.

وقد بلغ الأمر بالدكتور محمد حسين هيكل، قطب الأحرار الدستوريين، أن أخذ يسوق الأسانيد على أن حق الملك فى تعيين رئيس ديوانه «حق طبيعى»! أما عباس محمود العقاد، فجند كل مايملك من بلاغة وقوة حجة فى الدفاع عن حقوق الملك، وقد ذهب فى خداع الشعب إلى منطق دستورى عجيب، فقد ادعى أن «حقوق الملك هى حقوق الأمة، «تغار عليها كما تغار على أعز الحقوق الدستورية، لتوطيد الأمور وحماية الناس من أغلاط الوزارات على توالى القيام والسقوط». ثم قال: «هنا يتجلى لنا أن الأمة تحمى حق الملك لأنه يحميها، وتضمن حق الملك لأنه يضمنها، وترفع حق الملك على حقوق أخرى لأنه الحق الباقى لها على تعاقب العهود وتتابع الأحزاب، واختلاف الميول والأحوال»!

وقد أراد الوفد فى ذلك الحين أن يكرر ما حدث فى عهد سعد زغلول، حين انطلقت المظاهرات فى ميدان عابدين وهى تهتف: «سعد أوالثورة»، وذلك للحصول على نفس النتائج التى حققتها هذه المظاهرات، فانطلقت المظاهرات مرة أخرى فى شوارع القاهرة وهى تهتف. «النحاس أو الثورة»،ولكن ظروف عام ١٩٣٧ كانت تختلف من كل الوجوه عن ظروف عام ١٩٢٤. ففى عهد سعد زغلول، كانت الكتلة الوطنية سليمة لم تتفتت، والمد الثورى ضد القصر والاحتلال كان عالياً. أما فى عام ١٩٣٧، فكانت الحركة الوطنية قد تجاذبتها التيارات الفكرية والسياسية المختلفة، وكانت ثورة ١٩١٩ قد انتهت بابرام معاهدة ١٩٣٦، وحل التهادن بين الوفد والانجليز محل

الخصومة والعداء. ولذلك فشلت هذه المظاهرات فى تحقيق النتائج التى حققتها سابقتها. ثم جاءت إقالة الملك للنحاس فى أعقابها لتكون إعلاناً بأن القصر قد أصبح مصدر السلطات.

وفى عهد محمد محمود باشا، أخذت خيوط السلطة التى بقيت فى يد وزارته، تنتقل شيئاً فشيئاً إلى يد القصر، لتصبح الحكومة فى نهاية الأمر بلا حول ولا قوة، حتى فى أقل الأمور. حتى إذا ماكان صيف عام ١٩٣٩ كتبت «المصور» تصف كيف أصبح الملك صاحب السلطان النافذ فى البلاد، يلجأ إليه رجال المال والسياسة والحكم، وتلجأ إليه المفوضات والسفارات الأجنبية! لذلك لاعجب إذا استشرى نفوذ القصر فى السنوات التالية حتى أصبحت أمور الحكم فى أيدى رجال الحاشية من الخدم والسائقين والحلاقين وغيرهم، وأن أصبحت البلاد بمثابة ضيعة كبرى للملك يتصرف فيها كما يشاء.

على هذا النحو يتبين فى وضوح أن الليبرالية لم تمنح فرصتها الكاملة للتطبيق قبل ثورة ٢٣ يوليو، وأن الحكم كان فى الحقيقة فى يد القصر، وفى يد أقلية هزيلة من البورجوازية الكبيرة كانت ترى مصلحتها فى التحالف معه. ويتضح هذا من مقارنة عدد السنوات التى حكم فيها القصر وأحزاب الأقلية من جهة، بعدد السنوات التى حكم فيها حزب الأغلبية وهو الوفد. ففى الفترة من تاريخ تأليف أول وزارة دستورية فى ٢٨ يناير ١٩٢٤، إلى قيام ثورة ٢٣ يوليو، أى فى خلال ثمانية وعشرين عاماً ونصف تقريباً، حكم القصر مدة تقرب من ١٩ عاماً (١٨ عاماً و٩ أشهر)، بينما حكم حزب الأغلبية البرلمانية أقل من ٨ سنوات (٧ سنوات و٩ أشهر)، وحكم مع الأحرار الدستوريين لمدة سنتين. فكأن الليبرالية لم تطبق فى مصر إلا لمدة تقل عن عشر سنوات.

ومع ذلك، ففي خلال السنوات العشر، تحققت انجازات لايستهان بها في المجالات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية. فقد استردت البلاد جزءاً كبيراً من استقلالها بمعاهدة ١٩٣٦، كما أزيلت وصمة الامتيازات الأجنبية من مصر، وترتب على إلغائها استرداد البلاد سيادتها المالية والقضائية، وإلغاء المحكمة المختلطة وجهات القضاء القنصلى، وإلغاء صندوق الدين العام. وبرزت هوية مصر العربية بتأسيس جامعة الدول العربية على يد حكومة الوفد ـ وهى الصيغة التى مازالت تجمع حولها كل الحكومات العربية حتى الآن.

كذلك صدرت أهم القوانين الاجتماعية والسياسية والدستورية، كقانون الاجراءات الجنائية الذى يحمى الحرية الشخصية للأفراد، وقانون استقلال القضاء، وقانون هيئات البوليس، وقانون التوظف، وقانون استقلال الجامعة، وقانون منع الأجانب من تملك الأراضى الزراعية، ثم قانون التعويض عن إصابات العمل، والتأمين الاجبارى ضدها، وقانون العمل الفردى، وقانون العمل المشترك،وقانون الاعتراف بنقابات العمال، وقانون استعمال اللغة العربية، وقانون الضمان الاجتماعى. كما أنشئ ديوان المحاسبة، وديوان الموظفين. وتقررت المجانية للتعليم الابتدائى والثانوى والمتوسط. وفى ظل النظام الليبرالى بصفة عامة، استطاعت البورجوازية المصرية أن تفك القبضة الأجنبية المستحكمة على وسائل الانتاج، كما استطاعت البروليتاريا أن تؤسس أكثر من ٥٦٠ نقابة، وأن تستقل بحركتها عن وصاية البورجوازية.

على أن هذه الإنجازات لاتمثل إلا جانباً واحداً من جوانب الليبرالية. أما الجانب الآخر فيتمثل فى المناخ الليبرالى، أو فى الحريات السياسية والدستورية التى أطلقتها للأفراد والجماعات، والتى نؤثر أن نقدم هنا نماذج منها تعبر عن روح العصر

ففى عهد وزارة سعد زغلول، كان يعارض الوزارة حزب الأحرار الدستوريين فى جريدة السياسة، وأمين بك الرافعى فى جريدة الأخبار، وكانت تعارضه كذلك ـ على صورة هزلية ـ صحيفتا الكشكول والصاعقة. وقد بلغت المعارضة ـ كما يعترف الدكتور محمد حسين هيكل ـ حداً من العنف دعا عدلى باشا رئيس حزب الأحرار إلى الاستقالة «لأن عنف الخصومة لا يتفق مع هدوء طبعه وسكينة نفسه». وقد واجه سعد زغلول هذا العنف باللجوء إلى النيابة للتحقيق فيما ينشر من مقالات حافلة بالطعن عليه. فلما كان الصيف، أراد الدكتور هيكل السفر إلى لبنان، ولما كان متهماً فى خمس قضايا سترفع ضده، فقد وسط صهره عبدالرحمن باشا رضا، وكيل وزارة الخارجية ليسمح له بالسفر دون أن تعيده النيابة للتحقيق. وقابل عبد الرحمن رضا باشا سعد زغلول لهذا الغرض، وقال سعد: «كيف يسافر هيكل وهو متهم فى خمس قضايا سترفع ضده؟. وقد رد عبدالرحمن باشا بأن فصل الأجازات القضائية قد بدأ، فإذا رفعت هذه القضايا فسيكون الدكتور هيكل قد عاد من سفره. ثم سأل سعد زغلول: «وما ضرورة هذا الانتقام؟». ورد سعد زغلول غاضباً: «انتقام ياعبدالرحمن؟. أنا ألجأ إلى النيابة كما يلجأ إليها أضعف الناس رجالاً ونساء، وتسمى هذا انتقاماً؟ ومع ذلك فمن أجل خاطرك أنا مستعد لحفظ هذه القضايا جميعاً إذا كذب هيكل أننى تدخلت فى انتخابات محمد محمود!». على أن الدكتور هيكل رفض الإعتذار، وفى الوقت نفسه تقدم لإدارة الجوازات لطلب جواز سفر له ولزوجته وابنه، فأعطته إياه إدارة الجوازات فى أقل من ثمان وأربعين ساعة ـ حسبما يقول هيكل!

ومن الغريب أنه ساق هذه القصة للتدليل بها على طغيان سعد! فكأنه أراد بالفعل أن يحرمه، وهو رئيس الوزراء، مما يتمتع به أى فرد من أفراد الشعب!

وفى عهد ائتلاف الوفد مع الأحرار الدستوريين، اعتزم الملك فؤاد القيام برحلة إلى أوروبا، وأرادها ـ كما يقول الرافعى ـ «رحلة ملك مطلق لا ملك دستورى». فلم يدع أى وزير لاصطحابه، على حين أن المألوف فى النظم الدستورية أن يصطحب الملك وزير الخارجية فى مثل هذه الرحلات، ولكن الملك أبدى رغبته فى ألا يصحبه أحد الوزراء! وهنا هبت قوى الائتلاف تساند ثروت باشا فى وجه الملك. فقد أعلن سعد زغلول وقوفه إلى جانب ثروت باشا، واشترط أن يصطحب الملك فى رحلته. كما أحجم البرلمان عن فتح اعتماد لنفقات الرحلة الملكية. ولما أدرك الملك أنه لن يستطيع اختراق هذه الجبهة، أذعن فى النهاية. وعند ذلك وافق البرلمان على اعتمادات الرحلة.

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية، وعلى الرغم من ظلام الأحكام العرفية، التى تم اعلانها بناء على طلب السلطات البريطانية،إلا أن مناقشات البرلمان كانت تنشر فى الصحف. وكانت هذه المناقشات بمثابة شعاع قوى من الضوء أضاء لجماهير الشعب ماكان للسلطات العسكرية من دور فى الأزمات التموينية التى كانت تأخذ بخناقها،وجعلها تحيط بجميع المسائل التى تتعلق بمشاكلها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وكان لما نشر فى ذلك الحين أثره فى انتعاش الحركة الوطنية بعد الحرب، وبداية مرحلة جديدة فى تاريخ كفاح الشعب المصرى.

وفى يوم ٢٣ يوليو١٩٥٢ ، قاد جمال عبدالناصر الثورة ضد طغيان القصر، وأسقط فاروق عن عرشه، وتهيأت بهذا الحدث التاريخى الكبير أول فرصة كبرى لليبرالية لتأخذ طريقها إلى التطبيق الصحيح، ولكن الثورة آثرت الدكتاتورية فى أول اجتماع لمجلس قيادة الثورة بعد نجاحها. ولم تكد تمضى ستة أشهر حتى أصدرت

قراراً بحل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها. وقبل شهر من هذا القرار، أى فى أواخر ديسمبر ١٩٥٢، أعلنت عن تكوين تنظيمها السياسى، الذى أطلقت عليه اسم «هيئة التحرير»، فأصبحت هى التنظيم السياسى الوحيد فى البلاد، وأذاعت أول بيان عن ميثاقها وأهدافها القومية ومنهاجها فى السياسة الداخلية والخارجية فى يوم ١٥ يناير١٩٥٢. ثم تحولت هذه الهيئة إلى «الاتحاد القومى» بدستور١٩٥٦، ثم تحول الاتحاد القومى «الاتحاد الاشتراكى» بعد قرارات يوليو الاشتراكية وإعلان الميثاق.

وقد كان الغرض المعلن من هيئة التحرير والاتحاد القومى هو «جمع المصريين جميعاً فى وعاء سياسى واحد». أما الهدف من الاتحاد الاشتراكى فكان أكثر خصوصية، وهو أن يكون «تجمعاً لقوى الشعب العاملة» وحدها، بعد استبعاد قوى الرأسمالية المستغلة التى ضربتها قوانين التأميم.

على أن كلا من هيئة التحرير والاتحاد القومى لم يقدر له أن يحقق الغرض من وجوده، أو أن ينجح فى أن يصبح تنظيماً يضم كافة القوى السياسية فى مصر. واستطاعت أن تستولى عليه عناصر الرجعية فى محاولتها احتواء الثورة. أما تنظيم الاتحاد الاشتراكى، فقد استطاع بالفعل فى بداية الأمر أن يحقق نوعاً من الوحدة الوطنية المبنية على أسس اجتماعية، بعد استبعاد عناصر الرجعية منه، ولكنه مالبث أن فقد فاعليته مع ظهور عجزه عن ممارسة أى دور مؤثر فى وجود الزعامة الشعبية لعبدالناصر، ومع سيطرة مراكز القوى عليه.

وفى كل مراحل التطور السالفة الذكر، لم يكن التنظيم السياسى جهازاً شعبياً حقيقياً يستمد نموه وفاعليته من الجماهير، بل كان جهازاً من أجهزة الدولة، يعتمد عليها فى تمويله وفى نشاطه، ويتلقى

منها - لا من الجماهير - قراراته، ويتغير بناؤه التنظيمي بارادتها لا بارادته، ويتلقى شرعية وجوده منها. وأكثر من ذلك أن أهم القرارات السياسية ذات الأثر المصيرى فى حياة البلاد، مثل تأميم قناة السويس، وإجراءات التأميم فى يوليو ١٩٦١، وحرب اليمن وغيرها، كانت تتم دون مشاركته!

ولما كان التنظيم السياسى على هذا النحو لا يعدو أن يكون جهازاً من أجهزة الدولة كما ذكرنا، فقد كان من الطبيعى أن يكون بوقاً للدولة، لا للجماهير، تعبر من خلاله عن ارادتها ومشيئتها. كما كان من الطبيعى ألا يكون فى الساحة غير صوت واحد هو صوت الدولة، دون مشاركة حقيقية من القوى الشعبية. ومن ثم فقد انصرفت عنه الجماهير.

أما عن الحياة الدستورية والبرلمانية فى عهد الثورة، فقد عرفت عدة دساتير:

الدستور المؤقت فى ١٠فبراير١٩٥٣، وقد قام على مبدأ دمج السلطات لحساب السلطة التنفيذية، ولم يتمخض عنه برلمان ما.

ثم صدر دستور ١٦يناير١٩٥٦، وقد تمخض عنه مجلس أمة فى ٢٢يوليو١٩٥٧، وتم الترشيح له بواسطة الاتحاد القومى حسب نص الدستور. وقد حاول هذا المجلس استخدام سلطاته فى سحب الثقة من وزير التربية والتعليم، كمال الدين حسين، سنة ١٩٥٧، ولكن رئيس الجمهورية حطم هذه المحاولة. ولم تتكرر بعد ذلك!

ثم ألغى دستور ١٩٥٦ بمناسبة اتمام الوحدة بين مصر وسوريا، وصدر دستور مؤقت آخر فى ٥مارس ١٩٥٨، نص على أن يتم اختيار أعضاء مجلس الأمة بقرار من رئيس الجمهورية. وقد تمخض عن هذا الدستور المؤقت مجلس أمة فى ٢يوليو١٩٦٠.

ولكن هذا الدستور المؤقت سقط بعد انفصال سوريا في سبتمبر ١٩٦١، وصدر دستور مؤقت آخر في ٢٤ مارس ١٩٦٤، وقد تمخض عنه مجلس أمة في ٢٥ مارس١٩٦٤. وعقد مجلس الأمة في اليوم التالي ٢٦ مارس١٩٦٤، وكان أول مجلس منتخب في ظل التطبيق الاشتراكي. ولكن لم يكن في وسع هذا المجلس مساءلة الحكومة، نظراً لعدم وجود حدود فاصلة في الدستور بين مسئولية الحكومة ومسئولية رئيس الجمهورية، حيث كان نص المادة ١٠٢ منه يقضي بأن يضع رئيس الجمهورية «بالاشتراك مع الحكومة» السياسة العامة للدولة في جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية، ويشرف على تنفيذها.

وقد قام رئيس الجمهورية بحل هذا المجلس في ٧ نوفمبر ١٩٦٨، وأجريت انتخابات جديدة في ٩ يناير١٩٦٩، تمخضت عن مجلس جديد ابتداء من ٢٠ يناير١٩٦٩.

على أنه في يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ مات عبدالناصر، وانتخب محمد أنور السادات رئيساً للجمهورية في ١٥ أكتوبر ١٩٧٠، وحدث صراع على السلطة في مايو ١٩٧١ سقطت فيه العناصر المعارضة للسادات، واقتضى الوضع الجديد وضع دستور جديد صدر في ١١ سبتمبر١٩٧١، وتمخض عنه مجلس شعب جديد افتتح دورته الأولى في ١١ نوفمبر١٩٧١.

ولم يلبث تنظيم الاتحاد الاشتراكي أن أخلى مكانه لثلاثة منابر منذ أكتوبر١٩٧٥، وفي نوفمبر١٩٧٦ أعلن السادات تحويل هذه المنابر إلى أحزاب سياسية لليمين واليسار والوسط.

ثم جرت انتخابات في أكتوبر ١٩٧٦ فاز فيها الوسط. ولكن المجلس الجديد بدت فيه معارضة قوية حتى من داخل حزب الوسط،

الذى أطلق عليه اسم حزب مصر الاشتراكى، فقرر السادات تأليف حزب آخر باسم الحزب الوطنى الديموقراطى، انتقلت إليه غالبية أعضاء حزب مصر، وجرت انتخابات مزورة فى عام يونية ١٩٧٩ أسفرت عن مجلس جديد ظل فى الحكم حتى اغتيال السادات فى ٦أكتوبر١٩٨١.

وقد جرى تكوين كل مجالس الشعب فى عهد ثورة ٢٣يولية ـ فيما عدا مجلسى ١٩٧١ و١٩٧٦ بدرجة كبيرة ـ بمقتضى انتخابات صورية تخضع لتدخل الادارة تارة فى الترشيح، وتارة فى الانتخاب بناء على تعليمات مراكز القوى المختلفة. فكانت هذه المجالس ـ بالتالى ـ تدين بوجودها لهذه المراكز، وكان دورها فى صياغة الحياة السياسية فى البلاد محدوداً، بل معدوماً. فضلاً عن أنها تكونت فى غالبيتها من عناصر رجعية، رغم نسبة الـ٥٠ فى المائة للعمال والفلاحين، بعد أن انفصل ممثلو هذه الجماهير عنها طبقياً بفعل المغريات التى أسبغتها عليهم الدولة، دون أية رقابة من التنظيم السياسى الذى يتبعون. ومن ثم فقد عاشت الحياة الدستورية والبرلمانية على هامش الحياة السياسية.



- د. **عبدالعظيم رمضان**: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦

: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ - ١٩٤٥ (جزءان)

: الجيش المصرى فى السياسة

: عبدالناصر وأزمة مارس

- **محمد زكى عبدالقادر**: محنة الدستور ١٩٢٣ - ١٩٥٢

- **وايت إبراهيم، وتوفيق حبيب**: نظامنا الانتخابى كما هو، وكما يجب أن يكون.

- د. **السيد صبرى**: مبادئ القانون الدستورى.

- **طارق البشرى**: الديموقراطية والناصرية.

- **عبدالرحمن الرافعى**: مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال.

الفكر الثورى فى مصر

قبل ثورة ٢٣ يوليو



الفكر الثورى فى مصر

قبل ثورة ٢٣ يوليو

قد يكون من الضرورى قبل البدء فى حديث عن الفكر الثورى قبل ثورة ٢٣ يوليو، أن نحدد أولاً، ماهو الفكر الثورى؟، وما هوالمقياس الذى يساعدنا على التمييز بين مختلف الأفكار، فنقول: هذا فكر ثورى، وهذا فكر راديكالى، وهذا فكر إصلاحى؟

فى الحق أنه لا يوجد مقياس واحد، بل مقياسان:

ـ المقياس الأول، مقياس فلسفى.

ـ والمقياس الثانى، مقياس نسبى، بمعنى نسبته إلى الأفكار السائدة.

وبالنسبة للمقياس الفلسفى، فإن الفكر الثورى يطلق على الفكر الذى يتعلق بتغيير البناء التحتى للمجتمع، وهو الذى يتمثل فى العلاقات الإنتاجية. ومثل هذا الفكر يعتبر ثورياً، لأن تغيير البناء التحتى سوف يتبعه بالحتم تغيير البناء الفوقى السياسى والفكرى

والدينى والقانونى وغيره، وبالتالى فإن هذا الفكر يكون قد غيرالمجتمع تغييراً شاملاً، ويكون فكراً ثورياً.

أما الفكرالراديكالى، فإنه يطلق على الفكر الذى يتعلق بالبناء الفوقى للمجتمع، ويسعى لتغييره تغييراً جذرياً. فالفكر الذى يسعى لتغيير نظام الحكم الملكى إلى نظام جمهورى، يعتبر فكراً راديكالياً. والفكر الفاشى يعتبر فكراً راديكالياً، لأنه يسعى إلى نظام دكتاتورى شمولى مع بقاء العلاقات الانتاجية الرأسمالية كما هى. وفكر الاصلاح الدينى فى أوروبا فى أوائل العصور الحديثة، يعتبر فكراً راديكالياً لأنه يستهدف تغييراً أو إصلاحاً فى أحد أسس البناء الفوقى، وهو الدين، والفكر الليبرالى الذى يسعى لحماية مصالح جميع الطبقات بدلاً من مصالح الطبقة البورجوازية وحدها ــ كذلك الذى قام على أفكار بنتام ــ يعتبر فكراً راديكالياً.

وربما كانت هذه الأمثلة من الفكر الثورى والفكر الراديكالى، تساعد على تحديد مضمون الفكر الاصلاحى، فهو فكر يستهدف التغيير فى البناء الفوقى فى إطار نظمه السياسية والقانونية والدينية السائدة. ومن هنا فهو تغيير إصلاحى،لاجذرى (أو راديكالى). والمثال على ذلك فكر الاصلاح الكاثوليكى فى أوربا.

على كل حال، فلما كان الفكر الذى تتوافر فيه صفة الثورية، من حيث استهدافه تغيير البناء التحتى والبناء الفوقى، هو الفكر الاشتراكى، فهل يترتب على ذلك أن نعالج موضوعنا على أساس أن الفكر الثورى هو الفكر الاشتراكى؟

فى الواقع أننا إذا فعلنا ذلك نكون قد وقعنا فى خطأ كبير، لأن معناه تلقائياً أنه ليس ثمة من ثورة إلا الثورة الاشتراكية، وأنه ليس

ثمة من فكر ثورى سوى الفكر الاشتراكى. ولكن الفكر الثورى الاشتراكى قد سبقه فكر ثورى بورجوازى استهدف تحطيم العلاقات الانتاجية الاقطاعية فى المجتمع الاقطاعى. ولذلك من الضرورى لتحديد ثورية فكر ما، تحديد نوع العلاقات الانتاجية السائدة وقت ظهوره، فإذا كانت علاقات إقطاعية فإن الفكر البرجوازى يعتبر ثورياً، وإذا كانت رأسمالية، فإن الفكر الاشتراكى يكون هو الفكر الثورى.

هذا على كل حال فيما يتصل بالمقياس الفلسفى، أما المقياس النسبى، فهو ليس مرتبطاً بالضرورة بالبناء التحتى بقدر ما هو مرتبط بقوة تناقضه واصطدامه مع الأفكار القديمة السائدة، وقدرته على تحويلها وتغييرها ونقل المجتمع معها إلى صورة جديدة تقدمية. ومن هنا فإن الفكر الراديكالى يمكن أن يكتسب معنى ثورياً، بشرط أن يكون فكراً تقدمياً لصالح حركة المجتمع إلى الأمام، وليس فكراً رجعياً كما هو الحال بالنسبة للفكرالفاشى.

والسؤال الآن: أى مقياس نستخدمه فى تحديد معنى الفكر الثورى الذى نعالجه؟ فى الواقع أنه لما كان التطور الاقتصادى للمجتمع المصرى الحديث، يختلف عن تطور المجتمع الأوربى، من حيث أنه لم يكن نتاجاً لتطور طبيعى لأنماط الانتاج المعروفة، وذلك بسبب المؤثرات الخارجية الدخيلة عليه من جانب الاستعمار، ولما كان التطور الفكرى الحديث فى مصر يعتبر إنعكاسا لهذه الظروف، فضلاً عن خضوعه هو الآخر للمؤثرات الخارجية ـ لذلك فإن تطبيق المقياس الفلسفى لتحديد الفكر الثورى ربما ضيق مجال التناول لموضوعنا وبدا متعسفاً لحد كبير.

لذلك فسوف أتناول ثلاثة تيارات فكرية ثورية بالمقياس الأخير: الفكراللیبرالى، والفكر الاسلامى التجديدى، والفكر الاشتراكى. وهى

تيارات هزت الفكر المصرى وقت ظهورها هزاً عنيفاً، وأيقظته من رقاد عميق، وانتفضت بالوعى الاجتماعي فى مصر انتفاضة كبرى، وساعدت على تحول المجتمع المصرى بأساسه التحتى وبنائه الفوقى إلى مراحل جديدة على طريق التقدم.



الفكر الليبرالى



الفكر الليبرالى

بالنسبة للفكر الليبرالى فى مصر، فإن أول مايجب علينا معالجته، هو مايتصل بنشأته وأصوله الاجتماعية. ويعتبر جزءاً من السبب فى ذلك ما يحيط بهذا الموضوع فى الدراسات المصرية من تحليلات خاطئة، ربما كان آخرها ما ورد فى إحدى الرسائل العلمية من كلية الإعلام من جامعة القاهرة حول هذا الموضوع، وهو نشأة الفكر الليبرالى(١).

ويقوم هذا التحليل الخاطئ على أن الفكر الليبرالى فى مصر جاء تعبيراً مباشراً عن ظهور قوى الانتاج الرأسمالية الجديدة فى أواخر القرن الثامن عشر، وتصارعها مع علاقات الانتاج الإقطاعية القديمة، وأن حركة الترجمة والبعثات لم تكن سوى أحد مظاهر هذا الصراع بين البرجوازية والإقطاع.

ويعزى هذا الرأى ظهور العلاقات الرأسمالية الجديدة إلى ماقبل الحملة الفرنسية وعهد على بك الكبير، فيقول: إن المجتمع المصرى قد شهد فى الفترة التى سبقت الحملة الفرنسية بداية نمو رأسمالى

جديد، إذ قام على بك الكبير بمعاونة جماعات التجار الثرية بإقامة حكومة مركزية قوية فى القاهرة. وإن الذى يؤكد المحتوى الرأسمالى لحركة على بك الكبير الاستقلالية، هو اعتماده على طبقة التجار، وتفكيره فى فتح طريق التجارة القديم بين الشرق والغرب.

والقول بظهور قوى إنتاج رأسمالية جديدة تتصارع مع علاقات الانتاج الإقطاعية القديمة فى أواخر القرن الثامن عشر، أو حتى بعد ذلك فى القرن التاسع عشر، خطأ تاريخى، وهو جرْى وانسياق وراء النموذج الأوربى فى التطور الاجتماعى، حين كان المجتمع الأوربى فى العصر الاقطاعى يتكون من أمراء إقطاع وأقنان، ثم ظهرت بين هاتين الطبقتين طبقة بورجوازية جديدة وعلاقات إنتاج رأسمالية جديدة، ودار الصراع بين العلاقات الجديدة والعلاقات القديمة. ولم يكن هذا هو الوضع فى مصر فى القرن الثامن عشر - أى انقسام المجتمع إلى أمراء اقطاع وأقنان، ثم ظهور قوى إنتاج رأسمالية جديدة فى أواخر القرن الثامن عشر تصارعت مع العلاقات الاقطاعية.

وإذا كان المقصود بقوى الإنتاج الرأسمالية الجديدة، جماعات التجار التى يزعم هذا الرأى أن على بك قد استعان بها فى إقامة حكومة مركزية قوية، فإن هذه الجماعات لم تكف عن الوجود فى مصر من قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح وبعده. وكل الفرق أن هذه الجماعات قد اضمحلت مع اضمحلال طريق مصر البرى وتحول التجارة إلى طريق رأس الرجاء. ومعنى ذلك أنه لم يكن ثمة نمو رأسمالى، بل اضمحلال رأسمالى بالقياس إلى ماقبل اكتشاف الطريق البحرى الجديد!

وربما قصد هذا الرأى أن إحياء الطريق البرى فى عهد على بك الكبير قد أدى إلى نمو التجارة. ولكن إحياء الطريق البرى كان فى

أواخـر أيام على بك الكبيـر،وكـان أثره مـحـدوداً على الرغم من المعاهدات التجارية بين ممثلى بريطانيا وفرنسا وبين على بك ومن جاء بعده من المماليك، وذلك بسبب معارضة الدولة العثمانية لهذه المعاهدات، وعدائها لملاحة السفن الإنجليزية فى البحر الأحمر شمال جدة، وتحريضها العربان على طول طريق السويس البرى على مهاجمة هذه التجارة ونهبها، فضلاً عن الصراعات بين البيوت المملوكة التى أساءت إلى حركة التجارة فى مصر.

ولن نتعرض طويلاً إلى القول باستعانة على بك الكبير بجماعات التجار فى إقامة الحكومة المركزية القوية، فلا يوجد سند لهذا القول، وإنما كانت استعانة على بك الكبير بالمماليك الذين ظهرت حنكته فى اقتنائهم، وتجنيد المغاربة المرتزقة، مع ترقية أتباعه وتأليف قلوب أنصاره(٢). وبذلك يسقط القول بالمحتوى الرأسمالى لحركة على بك الكبير.

ومن المحقق أنه لم يجر تغيير ذو بال على تركيب المجتمع المصرى قبل عهد محمد على. ففى أواخر القرن الثامن عشر كان المجتمع المصرى يقف فى القمة منه طبقة المماليك، وتليها الطبقة البورجوازية المكونة من مشايخ الأزهر وكبار التجار والصناع ـ وهى طبقة لم تكف عن الوجود فى المجتمع المصرى ـ، ثم طبقة الفلاحين. والنقطة الهامة فى هذا الصدد هى أن نشاط الطبقة البورجوازية لم يكن مميزاً فى التجارة وحدها، بل دخل التجار والعلماء والأشراف ميدان الالتزام(٣). ومن ثم فلم يكن ثمة تناقض بين هذه الطبقة البورجوازية وطبقة الملتزمين، حتى إذا اعتبرنا طبقة الملتزمين طبقة إقطاعية، وهى ليست كذلك.

وهنا نأتى إلى القول بأن **حركة الترجمة والبعثات** لم تكن سوى أحد مظاهر الصراع بين قوى الإنتاج الرأسمالية الجديدة فى صراعها مع علاقات الإنتاج الإقطاعية القديمة. وقد توضح لنا مما سبق أنه لم تكن ثمة قوى إنتاج رأسمالية جديدة حتى يدور بينها صراع مع العلاقات الإنتاجية الإقطاعية القديمة. وبالتالى فلايمكن أن توجد مظاهر لواقعة لم تحدث أصلاً، ويسقط هذا القول أيضاً.

فضلاً عن ذلك فإنه لايوجد أى ارتباط بين ظهور قوى إنتاج رأسمالية جديدة فى أواخر القرن الثامن عشر - كما يعتقد هذا الرأى - وبين حركة الترجمة والبعثات، وهى التى بدأت فى عهد محمد على، حتى يقال إن هذه الحركة كانت أحد مظاهر الصراع بين البورجوازية والإقطاع. وفى الواقع أن حركة الترجمة والبعثات ترتبط بنظام محمد على الاحتكارى.

وإذا كان الأمر كذلك، فما هو الأساس الاجتماعى لنشأة الفكر الليبرالى فى مصر؟

إن هذا الأساس الاجتماعى يرتبط بظهور الطبقة البورجوازية الزراعية الجديدة على يد محمد على، خصوصاً منذ عام ١٨٣٧، وبداية احتكاك هذه الطبقة بالغرب عن طريق البعثات التى أرسلها محمد على لخدمة نظامه الاحتكارى وتجديد مصر. وهو لم ينشأ نتيجة صراع بين القوى البورجوازية الجديدة وأية قوى إقطاعية قديمة، فلم تكن ثمة قوى إقطاعية قديمة تخوض البورجوازية المصرية ضدها أية معركة، وإنما نشأ نتيجة للصراع بين هذه البورجوازية الجديدة وبين الرأسمالية الأوروبية المسيطرة على اقتصاديات مصر من جهة، وبينها وبين الحكم المطلق من جهة أخرى.

وهذا الفكر الليبرالى لم يولد من أصلاب البورجوازية المصرية الجديدة، وإنما بالتبنى عن الغرب، فهو مستمد من الفكر الليبرالى الأوروبى. وكان يستهدف تحرير البلاد من قيود الحكم الاستبدادى لأسرة محمد على من جهة، وتحرير اقتصادها من السيطرة الأجنبية من جهة أخرى.

وقد وفد هذا الفكر الليبرالى إلى مصر لأول مرة بشكله النظرى، على يد رفاعة الطهطاوى، الذى أصدر بعد عودته من بعثته فى باريس، كتابه: «تخليص الابريز فى تلخيص باريز» عام ١٨٣٤، ثم «مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية» عام ١٨٦٩، وقد قدم فيهما على وجه الخصوص خلاصة آرائه السياسية الميالة إلى النظم الحرة والحياة السياسية المقيدة بالقوانين، وعرض الفكر الليبرالى من ناحيتيه النظرية والتطبيقية لأول مرة، وعمد إلى عمل عظيم لم يسبق له نظير، بترجمته دستور فرنسا الذى كان معمولاً به عندما كان في باريس، وهو دستور لويس الثامن عشر فى عام ١٨١٤، متتبعاً ما لحقه من تعديلات، مع مايلزم من الشرح والتعليق والتحليل.

وعن طريق رفاعة الطهطاوى عرف المثقفون المصريون نظم الحكم الغربية، وعرفوا كيف يمكن أن تتكتل الطبقات حول مبادئ سياسية واقتصادية عامة، وتنقسم إلى أحزاب متصارعة حول هذه المبادئ. وانتقلت إليهم صورة متقدمة من العمل السياسى فى الغرب، وكيف يمكن أن تتقيد سلطة الحاكم بدستور يجعل منه مجرد رمز يملك ولايحكم.

وقد عرف المصريون هذه الدروس فى وقت مناسب تماماً، حين أخذ التغلغل الاستعمارى الأوروبى يسير قدماً فى مصر فى مناخ

الحكم الأوتوقراطى الذى ضيع مصالح البلاد فى نهاية الأمر، فكان الفكر الليبرالى، وكان الحكم الدستورى بالمعنى الغربى كما قدمه الطهطاوى، جاهزاً كنظرية يستمد منها المصريون مبادئ كفاحهم للتغلب على السيطرة الاستعمارية من جهة، والسيطرة الأوتوقراطية من جهة أخرى.

ويمكن القول إن إسهامة الطهطاوى فى تخليص الإبريز، هى إسهامة التقديم والعرض فى أسلوب ترويجى للفكر الليبرالى، وعلى نحو لا يدع للشك فى اعتناقه له، على الرغم من أنه لا يقول ذلك صراحة، أو يدعو إليه علانية، وهو أمر طبيعى فى ظل حكم محمد على. ولكنه فى «مناهج الألباب» يظهر اعتناقه لهذا الفكر صراحة، حين يعد أكبر عمل للخديو إسماعيل إنشاءه مجلس شورى النواب، فيقول فى معرض الثناء عليه: «ولو لم يكن له من المآثر إلا كونه حمل الأهالى على أن يستنيبوا عنهم نواباً ذوى فكرة ألمعية، ليتذاكروا فى شأن مصالحهم المرعية، لكفاه ذلك شرفاً ومجداً، وعزاً وسعداً، حيث صار مستولياً على أمة حرة الرأى، باستشارتها فى حقائق التراتيب والتنظيمات التى يراد تحديدها لأجلهم».

ويتضح أسلوب رفاعة الطهطاوى الترويجى للفكر الليبرالى حين يعرض مذاهب الفرنسيين السياسية، بمناسبة حديثه عن ثورة ١٨٣٠ فى فرنسا على شارل العاشر، أو كارلوس العاشر كما يسميه. فقد ذكر أن «هذه الطائفة (يقصد الفرنسيين) متفرقة فى الرأى فرقتين أصليتين: هما: الملكية والحرية (يقصد الليبراليين). والمراد بالملكية أتباع الملك القائلون بأنه ينبغى تسليم الأمر لولى الأمر من غير أن يعارض فيه من طرف الرعية بشىء. والأخرى تميل إلى الحرية، بمعنى أنهم يقولون: لا ينبغى النظر إلا إلى القوانين فقط، والملك إنما هو منفذ للأحكام على طبق ما فى القوانين، فكأنه عبارة عن آلة.

ولا شك أن الرأيين ـ كما يقول ـ متباينان. فلذلك كان لا إتحاد بين أهل فرنسا، لفقد الاتفاق فى الرأى.

ثم يقسم الطهطاوى الفرنسيين بين هذين الاتجاهين تقسيماً طبقياً، فيذكر أن «الملكية أكثرهم من القسوس وأتباعهم، وأكثر الحريين من الفلاسفة والعلماء والحكماء وأغلب الرعية». وقال إن «الفرقة الأولى تحاول إعانة الملك. والأخرى، ضعفه وإعانة الرعية».

ثم أوضح أنه توجد بين فرقة الحريين «طائفة عظيمة تريد أن يكون الحكم بالكلية للرعية، ولا حاجة إلى ملك أصلاً، لما كانت الرعية لاتصلح أن تكون حاكمة ومحكومة، وجب أن توكل عنها من تختاره منها للحكم. وهذا هو حكم الجمهورية».

ويخلص الطهطاوى من ذلك إلى أن الفرنسيين ثلاث فرق: فبعضهم «يريد المملكة المطلقة، وبعضهم يريد المملكة المقيدة بالعمل بما فى القوانين، وبعضهم يريد الجمهورية».

ولكن الطهطاوى لايكتفى بذلك، فقد أصّل لهذه النظم الثلاثة فى الفكر السياسى الإسلامى فقال: «وشريعة الإسلام التى عليها مدار الحكومة الإسلامية، مشوبة «بالأنواع الثلاثة المذكورة لمن تأملها وعرف مصادرها ومواردها»!

وهذا التأصيل خطير بالنسبة لشعب لايعرف من نظم الحكم سوى نظام الخلافة الذى يدعى السلطة الدينية إلى جانب السلطة المدنية المطلقة، فيعرف أن شريعة الإسلام تحتوى على نظام الملكية المقيدة جنباً إلى جنب مع نظام الجمهورية!

وبذلك يتضح أسلوب الطهطاوى التدريجى للفكر الليبرالى حين [illegible] دستور فرنسا ـ كما ذكرنا ـ ويبدى إعجابه وهو

يعلق على بعض مواده. فقد علق على المادة الأولى، الخاصة بالمساواة أمام القانون، مبدياً انبهاره بما ذهبت إليه فى هذه المساواة، «حتى إن الدعوى الشرعية تقام على الملك، وينفذ عليه الحكم كغيره». ثم يقول: «فانظر إلى هذه المادة الأولى، فإنها لها تسلط عظيم على إقامة العدل وإسعاف المظلوم وإرضاء خاطر الفقير بأنه كالعظيم. ولقد كادت هذه القضية أن تكون من جوامع الكلم عند الفرنساوية، وهى من الأدلة على وصول العدل عندهم إلى درجة عالية وتقدمهم فى الآداب الحضرية».

كما علق على المادة الثانية الخاصة بالمساواة فى «الفرَد» (جمع فرْدة، أى الضرائب) قائلا: «يمكن أن يقال إن الفرد ونحوَها لو كانت مَرتبة فى بلاد الإسلام كما هى فى تلك البلاد، لطابت النفس.. ومدة إقامتى بباريس لم أسمع أحداً يشكو من المكوس والفرد والجبايات أبداً، ولا يتأثرون بحيث أنها تؤخذ بكيفية لا تضر المعطى، وتنفع بيت مالهم».

وفى تعليقه على المادة الثالثة، الخاصة بالمساواة فى تولى الوظائف، قال: إنها تحمل كل إنسان على تعهد تعلمه حتى يقرب من منصب أعلى من منصبه، وبهذا كثرت معارفهم ولم يقف تمدنهم على حالة واحدة مثل الصين والهند.

كما علق على المادة الثامنة الخاصة بحرية الرأى والنشر قائلاً: «إنها تقوى كل إنسان على أن يظهر رأيه وعمله وسائر ما يخطر بباله مما لا يضر غيره.. لأنه قد يخطر ببال الحقير ما لا يخطر ببال العظيم»!

وعلق على المادة التاسعة الخاصة بحرمة الملكية الخاصة بقوله: «إنها عين العدل والإنصاف، وهى واجبة لضبط جور الأقوياء على الضعاف».

ثم علق على المادة الخامسة عشرة الخاصة بأن السلطة يتولاها الملك وديوان البير* وديوان رسل العمالات (مجلسا الشيوخ والنواب) قائلاً: «وحيثما كانت رسل العمالات (يقصد النواب) قائمة مقام الرعية ومتكلمة على لسانها، كانت الرعية كأنها حاكمة نفسها، وعلى كل حال فهى مانعة للظلم عن نفسها بنفسها، وهى آمنة منه بالكلية».

وقد وجه رفاعة الطهطاوى نقداً شديداً لشارل العاشر حين كان يعرض أحداث ثورة ١٨٣٠م. فقد ذكر أنه لم يقابل الثورة «بالكياسة والسياسة والرياسة»، وأنه أراد هلاك رعاياه، حيث أنزلهم بمنزلة أعدائه»، وأنه «لو أنعم فى إعطاء الحرية، لأمة بهذه الصفة حرية، لما وقع فى مثل هذه الحيرة، ونزل عن كرسيه فى هذه المحنة الأخيرة، لاسيما وقد عهد الفرنساوية بصفة الحرية، وألفوها واعتادوا عليها، وصارت عندهم من الصفات النفسية».

على أن الطهطاوى بالرغم من أنه كان يدرك الفرق بين فكرة التفويض الإلهى للملوك وفكرة العقد الاجتماعى، وقد أبرزها فى «تخليص الابريز»، إلا أنه كان يأخذ بفكرة التفويض الإلهى. ربما لأن قضية مصدر السلطة لم تكن محل بحث نظرى فى الفكر الإسلامى والشرق كما يقول البعض ـ وربما لأن النظرة الإسلامية تسلم بأن كل شئ لا يمكن أن يتم إلا بأمر الله، وبالتالى فإن مجرد وصول الحاكم إلى السلطة يكون دليلاً على الإرادة الإلهية فى ذلك.

ومن الغريب أن بعض الباحثين يصر على أن الطهطاوى فى «تخليص الابريز» كان يرى أن الشعب هو مصدر السلطات، وأنه إنما أبرز الفرق بين فكرة التفويض الإلهى وفكرة العقد الاجتماعى «لإعجابه بها كل الإعجاب ولتأكيد أن الأمة مصدر السلطات»!(٤)

* Pairs أى الأعيان

على أن رأى الطهطاوى فى هذا الصدد صريح. فقد ذكر أن «كون الملك ملكاً باختيار رعيته، لا ينافى كون هذا صدر من الله تعالى على سبيل التفضل والإحسان». وفى كتابه «مناهج الألباب»، أوضح هذا الرأى بصورة لا تحتمل الشك أو الإلتباس فقال: «ثم إن للملوك فى ممالكهم حقوقاً تسمى بالمزايا، وعليهم واجبات فى حق الرعايا. فمن مزايا الملك أنه خليفة الله فى أرضه، وأن حسابه على ربه. فليس عليه فى فعله مسئولية لأحد من رعاياه، وإنما يذكر للحكم والحكمة من طرف أرباب الشرعيات، أو السياسات، برفق ولين، لاخطاره بما عسى أن يكون قد غفل عنه، مع حسن الظن به.. فإذا فعل الملك ـ كغيره ـ ما لا يوافق، لامته نفسه، لأن نور الحق يسطع فى القلب»!. ثم يقول: «فدأب الملك العاقل أن يتبصر فى العواقب، وأن يستحضر فى دائم أوقاته، وفى حركاته وسكناته، أن الله سبحانه وتعالى قد اختاره لرعاية الرعية، وجعله ملكاً عليهم، لا مالكاً لهم».

وقد أورد الطهطاوى من العوامل المساعدة التى تحمل الملوك على العدل، قوة الرأى العام. فقال: «ومما يحملهم على العدل أيضاً، ويحاسبهم محاسبة معنوية، الرأى العمومى. أى رأى عموم أهل ممالكهم أو ممالك غيرهم ممن جاورهم من الممالك، فإن الملوك يستحون من اللوم العمومى، فالرأى العمومى سلطان قاهر على قلوب الملوك والأكابر، لا يتساهل فى حكمه، ولا يهزل فى قضائه. فويل لمن نفرت منه القلوب، واشتهر بين العموم بما يفضحه من العيوب»(٥).

وقد فسر البعض هذا القول بأن الطهطاوى إنما يريد القول بأن «الملوك لا يحاكمون ولكن يثار عليهم ويخلعون، وأن الرأى العام هو

الذى يقلب العـروش(٦) وهو تفسير يحمل النص بما لا يعنيه، لأن الطهطاوى يتحدث عن «محاسبة معنوية» ـ حسب تعبيره ـ لا عن «محاسبة مادية»، كما تتمثل فى الثورة على الملوك وخلعهم وقلب عروشهم بوساطة الرأى العام، ولذلك يقول إن: «الملوك يستحون من اللوم العمومى».

ومما لاشك فيه أن رأى الطهطاوى فى هذا الصدد لا يقلل من شأنه، فيكفى أنه أبرز لأول مرة فى الفكر المصرى فكرة مصدر السلطة، وأوضح الفرق بين اعتلاء الملك العرش بإرادة «ملته» (أى أمته)، واعتلائه بمحض «خصوصية خص الله سبحانه وتعالى بها عائلته من غير أن يكون لرعيته مدخليه». لقد بذر البذرة فى أرض كانت تتهيأ للثورة العرابية.



على كل حال، فإذا كانت ليبرالية الطهطاوى قد وقفت عند حد نظرية الحق الإلهى للملوك، فإن جمال الدين الأفغانى، وهو بركان ثائر عظيم، لم يتردد فى تحطيمها فى شراسة.

فقد ناقش هذه القضية فى عبارات بالغة العنف قائلاً: إن «الملوك، فضلاً عما رسخ فى نفوسهم من أن رتبتهم الملوكية إنما هى رتبة سماوية ساقتها إليهم يد العناية الإلهية بسبب عنصرهم وطهارة طينتهم، يعتقدون أن لاقوام للرعية بدون وجوهم، وأن لاغنى لها عنهم،إذ هم يحفظون أموالهم، ويحقنون دماءهم، ويوفون لكل ذى حق حقه، وينتقصون للمظلوم من الظالم، ويحرسون الثغور لدفع ضرر المهاجمين ـ فيرون أن لهم بذلك حق التصرف فى أموال الرعية ودمائها، وأنه يجب عليهم طاعتهم والخضوع لسطوتهم

وسلطتهم وامتثال أوامرهم واجتناب نواهيهم، ويرمون الرعية بالتقصير فيما يجب عليها».

ثم يرد قائلاً: «والرعايا يخاطبونهم قائلين: لا مزية لكم علينا كما زعمتم، ولستم أطيب عنصراً ولا أطهر طينة، بل نراكم أناسا استولى عليكم حب الرئاسة وأسرتكم الشهوة.. أفلا تعلمون أن الحارس المرابط إنما هو منا؟ والحافظ والحاقن والمنظم إنما هو القانون والشريعة الحقة؟ وما أنتم إلا منوطين بحفظها والعمل فى الناس بها، فإن قمتم بذلك على وجه الاستقامة كان لكم علينا ما يقوم بأودكم. فكيف ساغ لكم أن تلعبوا بأموالنا وتعبثوا بدمائنا وتلقوا بنا فى هوة الشقاوة، ثم تبتغوا طاعتنا وامتثالنا؟»(٧).

ثم وضع الأفغانى الملك فى الوضع الآتى: «يبقى التاج على رأسه مابقى محافظاً أميناً على صون الدستور. فإذا حنث بقسمه وخان دستور الأمة، إما أن يبقى رأسه بلا تاج، أو تاجه بلا رأس»!.

ثم يحسم الأفغانى القضية فى صورة أخرى قائلاً: إذا صح أن من الأشياء ماليس يوهب، فأهم هذه الأشياء: الحرية والاستقلال. لأن الحرية الحقيقية لا يهبها الملك والمسيطر، للأمة عن طيب خاطر. والاستقلال كذلك. بل هاتان النعمتان إنما حصلت وتحصل عليها الأمم أخذا بقوة واقتدار»(٨).

وقد حسم الشيخ محمد عبده قضية مصدر السلطة فقال: «والخليفة عند المسلمين ليس بالمعصوم، ولا هو مهبط الوحى ... فالأمة، أو نائب الأمة هو الذى ينصبه، والأمة هى صاحبة الحق فى السيطرة عليه، وهى التى تخلعه متى رأت ذلك من مصلحتها. فهو حاكم مدنى من جميع الوجوه»(٩).

●

في نفس العام الذي قال فيه الأفغاني هذا الكلام (١٨٧٩)، كان الفكر الليبرالي في مصر يتبلور على يد البورجوازية المصرية في أول مشروع لدستور نيابي كامل. وذلك حين أخذت التناقضات المتشعبة في أواخر عصر إسماعيل، بين البورجوازية المصرية والحكم الأوتوقراطي من جهة، وبينها وبين الوصاية الأجنبية والرأسمالية الأوربية من جهة أخرى، وبين الخديوية والوصاية الأجنبية من جهة ثالثة - تفسح المجال لتحالف مؤقت بين الخديو إسماعيل والبورجوازية المصرية ضد الوصاية الأجنبية، بعد أن أجبر إسماعيل على قبول «وزارة مسئولة في أغسطس ١٨٧٨ تمارس الحكم نيابة عن حملة السندات الماليين وأصحاب المصارف الأوروبية.

فقد دعا إسماعيل مجلس شورى النواب للانعقاد في ٢ يناير١٨٧٩، وصرح في اجتماع سري عقده قادة الرأي في المجلس بأنه لن يضيره أن يتصدى الجميع لمعارضة الادارة الأجنبية التي أرغم هو على قبولها.

وبناء على ذلك أخذ أعضاء مجلس النواب والأعيان وضباط الجيش والموظفون والتجار يعقدون عدة جلسات في دار السيد البكري نقيب الأشراف، وفي دار إسماعيل راغب باشا رئيس مجلس شورى النواب، ثم وضعوا مشروع «لائحة وطنية» رفعوها إلى الخديو إسماعيل يوم ٢أبريل ١٨٧٩، طالبوا فيها بمنح مجلس شورى النواب الحرية التامة وجميع الحقوق وتقرير كافة الأمور المالية والداخلية كما هو جار في أوربا، وتأليف وزارة مصرية مسئولة أمام مجلس النواب عن جميع تصرفاتها. وتكليف الوزارة «بتنقيح لائحة النواب الأساسية والنظامية وعرضها على المجلس عند التئامه لإقرارها.

وفي ١٧ مايو ١٨٧٩ قدمت الوزارة الوطنية برئاسة شريف باشا مشروع الدستور، أو اللائحة الأساسية، وقد خول لمجلس النواب

سلطة البرلمانات الحديثة فى إقرار القوانين (مادة ٢٧ ، ٢٨) ، وجعل الوزارة مسئولة أمامه (مادة ٣٦) ، وجعل للنواب الاشراف على المصروفات وفرض الضرائب وتحصيلها وتقرير الميزانية العامة (مادة٤٥ ، ٤٦) ، وأوجب على مجلس النظار المبادرة إلى وضع قانون لمحاكمة النظار عند الاقتضاء (مادة ٣٦) ، واعتبر كل نائب وكيلاً عن عموم الأمة المصرية ، لاعن الجهة التى انتخبته فقط ، وله الحرية التامة فى إبداء آرائه وقراراته ، ومتمتعاً بالحصانة البرلمانية (مادة ٨ ، ٩ ، ١٠) ثم عبر مشروع الدستور عن طابعه البورجوازى حين قصر عضوية مجلس النواب على الموسرين فقط ، وحرم منها (الفقراء المحتاجين والأشخاص الذين أعينوا على حالهم قبل الانتخابات بسنة) (مادة٣) ، وحصر عملية الانتخاب فى مشايخ البلد فقط ، بحجة أنهم «معينون برغبة الأهالى» .

ومع أن مشروع الدستور لم يقرر فى صراحة أن الأمة مصدر السلطات ، إلا أن المادة ٢٧ منه تفيد ذلك بصورة أخرى . فهى تنص على ألا يوضع فى البلاد قانون إلا بعد أخذ رأى مجلس النواب ، أوعلى حسب نص المادة : «لا يكون القانون معتبراً أو دستوراً للعمل ، ما لم يتل بمجلس النواب بنداً بنداً ، ويعطى عنه القرار ، ويجرى التصديق عليه من الحضرة الخديوية» .

وقد كانت المبادئ التى تضمنها هذا المشروع هى نفسها التى تضمنها الدستور الذى صدر به المرسوم الخديوى فى ٧فبراير١٨٨٢ إبان الثورة العرابية(١٠) .



على كل حال ، فمع ضرب هذه التجربة الدستورية ، ووقوع الاحتلال البريطانى ، يعانى الفكر الليبرالى فى مصر معاناة شديدة .

وإن كنا نرى أن السبب يرجع بدرجة كبيرة، إلى أن التجربة الدستورية أيام الثورة العرابية لم تكن تجربة سعيدة للبورجوازية المصرية. فقد انتقلت بهذه التجربة الدستورية من أتوقراطية القصر إلى دكتاتورية الجيش إلى ربقة الاحتلال! ولذلك فإن الفترة من وقوع الاحتلال تشهد انحسار الفكر الليبرالى فى مصر، وإن ظلت مبادئ الحكم الدستورى تفرض نفسها فى أذهان المشتغلين بالعمل السياسى فى مواجهة النظام النيابى الممسوخ الذى فرضه الاحتلال، والسلطة المتنازع عليها بين الاحتلال والخديوية - ولكن بدرجات متفاوتة من سلطة الأمة.

وفى العقد الأخير من القرن التاسع عشر والأول من القرن العشرين، تبدأ التناقضات بين الخديو والاحتلال تلعب نفس الدور الذى لعبته فى عهد إسماعيل فى انتعاش الحركة الدستورية، ولكن على يد الحزب الوطنى وحزب الأمة، مع فارق يتصل بتركيب الحزبين الاجتماعى، وبالتكتيك لا بالاستراتيجية.

ومع حدوث الوفاق بين جورست وعباس حلمى، ومع انتصار الحركة الدستورية فى تركيا سنة ١٩٠٨ وسقوط الحكم الاستبدادى وإعلان الدستور العثمانى، تشتد المطالبة بالدستور وقيام مجلس نيابى كامل السلطات وحكومة دستورية كاملة. ويظهر ذلك بصفة خاصة فى مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية الواقعتين تحت نفوذ البورجوازية المصرية، كما يظهر فى الصحافة.

وتفشل محاولة الاحتلال ضرب نفوذ البورجوازية المصرية عن طريق استبدال نظام الجمعية التشريعية بنظام المجلسين، إذ تأتى الانتخابات للجمعية التشريعية بنفس التركيب الاجتماعى للمجلسين، وبذلك تعود الحركة الدستورية إلى عنفوانها. (١١).

فى تلك الأثناء، برز أحمد لطفى السيد مفكراً ليبرالياً على درجة كبيرة من الأهمية فى تاريخ الفكرالليبرالى فى مصر، للأسباب الآتية:

أولاً ـ لأنه يعرض فكراً علمانياً خالصاً متخلصاً من أية نزعة دينية إسلامية كتلك التى كانت تختلط فى ذهن الطهطاوى أو الأفغانى أو زعماء الحزب الوطنى.

ثانياً ـ لأنه يقدم فكراً متكاملاً، يستقيه مباشرة من الغرب، دون محاولة للتأصيل له فى التراث الإسلامى.

ثالثاً ـ لأنه كان يبشر بفكر كان قد استهلك فى الغرب! وكان فى مرحلة الأفول بعد ظهور المذاهب الاشتراكية وماكشفته من العيوب الاجتماعية.

ولذلك نرى أن أهم ما يميز فكر أحمد لطفى السيد، ليس فقط النظرية الليبرالية العلمانية المتكاملة، بل تصارع هذا الفكر مع الفكر الاشتراكى. فأحمد لطفى السيد لايبشر هنا بالليبرالية كفكر ونظام مضاد للأوتوقراطية فقط كما فعل الطهطاوى، وإنما يبشر بها كمذهب مضاد للمذاهب الاشتراكية على وجه الخصوص. ويتضح ذلك بصورة واضحة مما سنعرضه من فكره فى سلسلة المقالات التى نشرها عن «مذاهب الحريين».

ففى مقال له بعنوان: «حريتنا»، يخاطب نواب الأمة قائلا: «إننا نلفت نظركم إلى قاعدة الإصلاح: الحرية، حرية الفكر، حرية القول، حرية العمل فى حدود القوانين المعقولة الضرورية .. خلوا عنا من النظريات السياسية، أتركونا من لألاء المذاهب الاشتراكية، فنحن إلى الحرية أحوج منا إلى أى شئ آخر»!

وفى مقال آخر بعنوان: «الحرية ومذاهب الحكم» يقول: «إننا نرى من بين مذاهب الحكم، أن المذهب الحقيقى بالاتباع فى مصر فى الظروف التى نحن فيها، هو مذهب الحرية. وإن كان فى المدينة الحديثة أقدم عهداً من مذاهب الاشتراكية التى يختلف تطبيقها باختلاف البلاد» ثم يقول: «مذهب الحرية أو مذهب الحريين... يقضى فى أصل وضعه بألا يكون للحكومة سلطان إلا على مادلتها الضرورة إياه، وهو ثلاث ولايات: ولاية البوليس، وولاية القضاء، وولاية الدفاع عن الوطن. وفيما عدا ذلك من المرافق والمنافع، فالولاية فيه للأفراد والمجاميع الحرة... إن الحس قد أثبت بالأمثلة اليومية أن الحكومة فى كل أمة ما وليت عملاً خارجاً عن دائرة الولايات الثلاث التى ذكرناها، إلا أساءت منه تصرفاً، وفشلت نتيجته».

ثم يضرب أحمد لطفى السيد المثال بالحكومة المصرية فيقول: «عندنا فى مصر نصبت الحكومة نفسها مزارعاً كبيراً، فوضعت يدها على الأرض، وتصدت لاستغلالها، وجاءت لنا بالبذور والماشية وآلات الزراعة لتزرع على حسابها، ففشلت فى مقصدها، وساءت زراعتها، ولم تؤتها الأرض من أكلها شيئاً مذكوراً. فأدركت بعد ذلك خطأها الفاحش» (وهو يقصد هنا نظام محمد على الاحتكارى الذى أجبر على التخلى عنه تحت ضغط الدول الاستعمارية وليس لإدراكه خطأه الفاحش)!

ثم يضرب أحمد لطفى السيد مثالاً آخر بمصلحة الدومين أو الأراضى الأميرية ويقول «: قدر ميزانيتها وإيراداها ومصاريفها، تجد من غير عناء أن ريع الفدان فيها كان دائماً أقل من ريع الفدان فى زراعة الأفراد والشركات الحرة، مع أن مصلحة الدومين كان لها من

الإمتياز فى الرى والصرف ما كان من شأنه أن يجعل حاصلات أرضها أوفر من حاصلات أرض الفلاحين. كذلك الحكومة إذا اتجرت فى الملح بالذات أو فى غيره من أصناف التجارة، لا تستطيع أن تكون تاجراً محمود العمل ولا مفيد النتيجة. وهى إذا اشتغلت صانعاً، فأسوأ ماتكون صناعتها، وأخس مايكون كسبها منها.

ثم يقول: «هب أن الحكومة الاشتراكية، أو الحكومة التى تتدخل فى غير الولايات الثلاث التى ذكرناها، حكومة نافعة فى البلاد الديموقراطية، أى البلاد المحكومة بسلطة الأمة، فهل تكون مداخلة الحكومة فى غير مالها من الحدود مفيدة فى مصر؟.. إن كل مانحن فيه من سوء الحال، أخلاقية كانت أو اقتصادية أو سياسية، إنما سببه الأصيل نقص فى الحرية فى نفوسنا نقصاً فاحشاً، جره علينا الاستعباد القديم أو الاشتراكية المعكوسة».

وفى مقال آخر بعنوان: حقوق الكافة وسلطة التشريع، «يدلل على أن تطبيق المذهب الليبرالى تطبيقاً سليماً من شأنه أن يقى البلاد مما يسميه «المذاهب الخطرة على الانسانية». وهو يستعين بمذهب المنفعة الراديكالى لبنتام Bentham فيقول:

«إن حب الوطن كحب العائلة وككل عاطفة من العواطف، إنما أساسها المنفعة. فعلى المنفعة ينبنى كل إحساس وكل عمل، وعلى المنفعة المتبادلة تقوم الجمعية الإنسانية. فالفرد الذى لايجد فى الجمعية الانسانية إلا غرماً يدفعه، من غير أن يكون له من المغانم المعنوية والمادية مايقابلها، فرد لامصلحة له فى البقاء فى الاجتماع. بل لقد أثبت الحس أن الأفراد والجمعيات التى وجدت أن مغارمها فى الجمعية تفوق مغانمها فيها، قد حقدوا فعلاً على النظام الاجتماعى وأصروا على العبث به انتقاماً لأنفسهم... ومن هؤلاء الحاقدين على

النظام، الفوضويون، ومن يقاربهم من أولى الرءوس الملتهبة والقلوب الجازعة على مايسمونه سعادة بنى الإنسان» (يقصد الشيوعيين).

«لهذه الاعتبارات» - كما يقول - «وحرصاً على رضى الكافة بنظاماتنا الاجتماعية والسياسية، ونفياً للمذاهب الخطرة على الإنسانية، يجب على الشارع أن يضع طائفة من حقوق الكافة فى ناحية، بعيداً عن تجاربه التشريعية، فإنها رأس مال الفرد فى الجمعية المدنية، بدونها ينقلب اخلاصه للجمعية بغضاً عليها... تلك الحقوق الأصلية هى: حق الحرية الشخصية بمعناها العام: حرية الفكر والإعتقاد، حرية الكلام والكتابة، حرية التربية والتعليم فى حدود ضرر الغير. فليس للشارع أن يضع قانوناً يسلب به فرداً أو طائفة أو كل الأمة حقهم فى الحرية بمعناها العام فى غير حدود الضرر المعروف... كذلك القول فى حق المساواة، أى يكون الناس فى المعاملة سواء أمام القانون. فليس للشارع أن يميز طائفة على الأخرى فى المغانم أو المغارم التى تقتضيها الجمعية».

ثم يدافع أحمد لطفى السيد فى شراسة عن حق الملكية الفردية، فيرى أن «ليس للشارع أن يسلب فرداً أو طائفة حق الملكية... كل امرئ له الحق فى أن يملك كل ما استطاع أن يملكه من العروض والنقود والأموال الثابتة والحقوق. ذلك حق أصلى ليس للشارع أن يقربه، وليس له أن يحد التصرف فيه مع الأهلية، إلا فى منفعة عامة وفى حدود الضرورة وتعويض الأضرار... فتقديس حق الملكية واجتناب مساسه من الشارع ركن مهم من أركان الاجتماع».

وبعد أن يتحدث أحمد لطفى السيد عن حق الأمة فى الدستور أو حريتها العامة، منطلقاً من نظرية العقد الاجتماعى، وبعد أن يكرس المقالات الطوال للدفاع عن حرية القضاء، وحرية الصحافة، وحرية

الخطابة، وحرية الاجتماع - ينتهى إلى أن مذهب الحرية الذى حاول بسطه فى تلك المقالات، «هو ـ دون غيره ـ الذى يجب أن يكون أساساً للحكم فى بلادنا»، وهو «أنفع المذاهب فى كل البلاد على العموم، وفى عصرنا على الخصوص. ففيه التوفيق واضح بين مصلحة الفرد ومصلحة المجموع. وإن التضحية التى يضحيها الفرد للجمعية جرياً على هذا المذهب، هى أقل مايمكن تضحية»، فى حين أن المذاهب الأخرى (التى يسميها: مذاهب الإستبداد، مذاهب القسر والقوة، مذاهب الاستعباد - فإنها جميعاً «تضحى بالفرد ومنافعه للحكومة أو للمجموع من غير مبالاة. ففى الحكومة الاشتراكية لو أن الإستبداد واقع من جميع الناس لخفت ويلاته، ولكن المعقول هو أن الإستبداد فى هذا النوع من الحكومة واقع من نواب الأمة على الأمة، أو من الفرقة ذات النفوذ الأقوى على جميع الفرق الأخرى.. وإذا كان معنى وجودنا فى الجمعية أن نعيش أرقاء، فأكرم بحياة العزلة، أو بالحياة الحيوانية فى بطون الأودية أو فى قمم الجبال»(١٢).



على كل حال، فإن هذا التراث الطويل من الفكر الليبرالى فى مصر، والنضال الكبير فى سبيله، يؤتى ثماره فى النهاية فى أهم دستور ليبرالى شهدته مصر حتى ذلك الحين، وهو دستور ١٩٢٣، فهنا تسجل البورجوازية المصرية، بعد معركة حامية، أهم المبادئ التى أنتجها الفكر الليبرالى، فتقرر أن «الأمة مصدر السلطات»، وأن السلطة التشريعية يتولاها الملك بالاشتراك مع مجلسى الشيوخ والنواب، وأن السلطة التنفيذية يتولاها الملك فى حدود الدستور، والسلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها، والوزارة مسئولة بالتضامن أمام مجلس النواب، وأما رئيس الدولة فهو

غير مسئول (ذاته مصونة لاتمس)، ويتولى سلطته بواسطة وزرائه، كما يقرر الدستور مساواة المصريين أمام القانون، وفى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية، ويقرر أيضاً الحرية الشخصية، وحرية الإعتقاد، وحرية الرأى، وحرية الصحافة، وحرية التعليم، وحرية الإجتماع، وحرية تكوين الجمعيات، كما يقرر حرمة المنازل، وحرمة الملكية(١٣).

ولكن الدستوريحمل مع ذلك من الأوزار ما كان محتماً أن يحملها بسبب ظروف الاستقلال الناقص الذى ولد فيها، مما يؤدى فى النهاية إلى فشل النظام الليبرالى فى مصر. وقيام ثورة ٢٣ يوليو التى تضع ختاماً للعهد الليبرالى، وتبدأ صفحة جديدة فى تاريخ البلاد.



الفكر الاسلامى التجديدى



الفكر الإسلامى التجديدى

١ ـ الفكر الاسلامى التجديدى الدينى:

بعد هذا العرض السريع للفكر الليبرالى فى مصر يمكننا أن ننتقل إلى الفكر الاسلامى التجديدى منذ أواخر القرن التاسع عشر. ويمكن تقسيمه إلى فرعين:

ـ الفكر الإسلامى التجديدى الدينى.

ـ والفكر الإسلامى التجديدى العقلى.

ويقف على رأس الفرع الأول مجدد إسلامى عظيم هو الشيخ محمد عبده، ثم الشيخ رشيد رضا بعده بشكل محافظ ـ ثم جماعة الإخوان المسلمين. أما الفرع الثانى، فيمثله بصفة خاصة الشيخ على عبدالرازق والشيخ مصطفى عبدالرازق.

وقد كان الفكر الإسلامى قبل الشيخ محمد عبده يعيش فى بركة راكدة تسمى الأزهر، الذى هوى إلى قاع من التخلف والجمود لم يشهده طوال حياته، وآوى إلى حال من الفساد المادى والعقلى فضلته

عن الحياة المعاصرة، حتى أصبح علماؤه والمتخرجون منه غرباء عن الناس كأنهم أهل الكهف تماماً. ويصف الشيخ رشيد رضا الجامع الأزهر من صحنه إلى مقاصره إلى أروقته إلى مغاطسه وميضاته بأنها أصبحت «مجمعات أوساخ، ومهب روائح عفنة، وبؤرة أمراض معدية». هذا فضلاً عما لحق أهله من الفساد الخلقى والمخازى، كأكل السحت من الرشوة على الأحكام والفتاوى، والمحاباة فى امتحان شهادة العالمية، والذلة والمهانة أمام كبراء رجال الدنيا. وشر من ذلك تمكن الخرافات والأوهام من أكثر القوم، حتى إن الشيخ حسونة، الذى كان يعده الشيخ محمد عبده أمثلهم، كان يقبل يد أدعياء الولاية من الدجالين! وكان مستوى الطلبة الأزهريين قد وصل إلى منتهى الانحطاط العلمى، حتى كان الفرد منهم يعجز عن كتابة خطاب إلى والده يستمنحه إرسال الزاد والنفقة بلغة عربية صحيحة الإعراب والحروف! ثم يقول الشيخ رضا إن «هذه حالة كادت تكون عمومية بين الطلبة والعلماء، حتى إن أحد العلماء كتب إلى الشيخ الانبابى خطابا من أربعة أسطر يعتذر فيه عن عدم الافطار عنده فى رمضان، فكان فى الأربعة سطور «أكثر من عشر لحنات نحوية لا يمكن تطبيقها على قواعد العربية»![١٤].

فى هذا المناخ الفكرى الاسلامى الشديد التعفن، برز الشيخ محمد عبده مفكراً إسلامياً عملاقاً يحمل راية الاصلاح والتجديد، يضرب بمعوله فى أطلال الجهالة، ويسعى إلى تحرير الدين من أغلال الجمود.

ويتمثل إسهامه الفكرى فى ميدان الملاءمة بين الإسلام وحاجات العصر من جهة، ودعوته إلى إطلاق سلطان العقل وتغليبه فى فهم الدين من جهة أخرى.

وقد ضرب بسهم وافر فى الميدان الأول عن طريق آرائه وفتاويه الجريئة التى كان يطلقها فى دروسه فى الأزهر، وفى الندوات التى تعقد أو فى المقالات التى ينشرها فى الصحف. ومن نماذج فتاويه إفتاؤه بأكل اللحوم التى يذبحها النصارى، اعتماداً على قوله تعالى: «اليوم أحل لكم الطيبات، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم». وكذلك إفتاؤه بجواز الاستعانة بالكفار وأهل البدع والأهواء فيما ينفع المسلمين، مستدلا باستعانة النبى والخلفاء بغير المسلمين من الذميين. وقد أفتى الشيخ محمد عبده بلبس البرانيط، كما أباح الصور والتماثيل، استناداً إلى أن معنى العبادة وتعظيم التماثيل أو الصور قد محى من الأذهان تماماً. ووصف الرسم بأنه ضرب من الشعر الذى يرى ولا يسمع. كما أفتى بإيداع الأموال فى صندوق التوفير وأخذ الفائدة عليها.

وقد حث الشيخ محمد عبده على تعلم اللغات الأوروبية والاستفادة منها، حتى فى العلوم الاسلامية. حتى بلغ به الأمر أن قال: «إن العالم المسلم لا يمكنه أن يخدم الاسلام من كل وجه يقتضيه حال هذا العصر، إلا إذا كان متقنا للغة من اللغات الأوروبية تمكنه من الاطلاع على ما كتب أهلها فى الإسلام وأهله من مدح وذم. وكان من الطبيعى أن يضرب بنفسه المثل فتعلم الفرنسية بعد أن جاوز الأربعين!

وقد حارب من أجل إصلاح التعليم فى الأزهر، بإدخال العلوم الحديثة كالحساب والجبر ومبادئ الهندسة وتقويم البلدان، وتوسيع الثقافة الاسلامية وتقويمها بتدريس تاريخ الاسلام وآداب اللغة العربية والتمرين على الانشاء. ولكنه لقى معارضة شديدة من رجال الأزهر

الذين بلغ من إلفهم القديم وجمودهم عليه، أن أصبحوا يعتقدون أن تغيير هذا القديم تغيير للإسلام نفسه!

وقد قاتل الشيخ محمد عبده من أجل تحرير إرادة المسلم من عقيدة الجبر، التى سلبت همته وعزيمته متخفية تحت عقيدة القضاء والقدر.

فقد نبه الأذهان إلى الفرق بين عقيدة الجبر التى انقرض أصحابها فى أواخر القرن الرابع الهجرى، والتى تزعم أن الانسان مضطر فى جميع أعماله اضطراراً لايشوبه اختيار، وبين عقيدة القضاء والقدر، التى قرنها بالارادة والاختيار.

فقد أوضح أن كل حادث له سلسلة من الأسباب تمتد من الماضى إلى الحاضر، وأن الإنسان لا يرى من سلسلة الأسباب إلا ما هو حاضر لديه، وأن لكل منها مدخلاً ظاهراً فيما بعده بتقدير العزيز العليم. وإرادة الإنسان إنما هى حلقة من حلقات تلك السلسلة، فليست الإرادة إلا أثراً من آثار الإدراك، والإدراك انفعال النفس بما يعرض على الحواس، فلظواهر الكون من السلطة على الفكر والإرادة ما لا ينكره أبله، فضلاً عن عاقل.

ثم قال: إن الاعتقاد بالقضاء والقدر إذا تجرد عن شناعة الجبر، يتبعه صفة الجراءة والإقدام، وخلق الشجاعة والبسالة، ويبعث على اقتحام المهالك. فالذى يعتقد بأن الأجل محدود، والرزق مكفول، والأشياء بيد الله يصرفها كما يشاء، كيف يرهب الموت فى الدفاع عن حقه وإعلاء كلمة أمته أو ملته؟.

ثم بين الشيخ محمد عبده أن الاعتقاد فى القضاء والقدر هوالذى دفع المسلمين الأولين إلى الممالك والأقطار يفتحونها، حتى امتدت

سلطتهم من جبال بيرينى الفاصلة بين أسبانيا وفرنسا إلى جدار الصين فى مدة لا تتجاوز ثمانين سنة. فنِعْم الاعتقاد الذى يطهر النفوس الإنسانية من رذيلة الجبن!

وقد ربط الشيخ محمد عبده الدين بالعمل والجهاد، بعد أن غلبت عليه المظهرية. فقد مضى ينبه الغافلين ويوقظ النائمين إلى أن الدين ليس كلمات تقال فى صلاة، أو نطقاً بالشهادتين فحسب، أو تقليداً يتبع فى صوم، ولكن الإسلام فى حقيقته عقيدة تهيمن على كل تصرفات المسلم وتوجهه فى كل أعماله.

وبينما كانت الآيات التى كان يستشهد بها الوعاظ فى زمنه فى خطبهم، منذ شدد الاستبداد والاستعمار قبضته على الناس، لم تكن تتجاوز مايتصل بما أعد الله من حسن الثواب للمتقين، وما أعد من العذاب للعصاة والمفسدين ـ فإن الشيخ محمد عبده كان يبرز فى خطبه ومقالاته الآيات التى تتصل بجهاد النفس وجهاد العدو، ولفت أنظار الناس إلى مكان الجهاد من العقيدة الصحيحة. ويقول بعض الباحثين إن هذه الآيات التى أهمل رجال الدين الاستشهاد بها، حين عرفها الناس فى ثنايا خطب ومقالات الشيخ محمد عبده، بدت وكأنما هى شئ جديد يسمعه الناس للمرة الأولى.

على أن أخطر ما دعا إليه الشيخ محمد عبده، وكان له أثر فى تلاميذه ومريديه ومعاصريه بعده، هو الدعوة إلى إطلاق سلطان العقل وتغليبه فى فهم الدين. وكان ينتهز كل مناسبة لتأكيد هذا المعنى، ففى تفسيره للآية الكريمة: «كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تعقلون» علق قائلاً: «أين أهل التقليد من هدى القرآن؟ هو يذكر لنا الأحكام بأسلوب يعدنا للعقل، ويجعلنا من أهل البصيرة، وينهانا عن التقليد الأعمى، وهم يأمروننا بأن نخر على كلامهم وكلام أمثالهم

صماً وعمياناً .. يزعمون أنهم بهذا يحافظون على الدين. وما أضاع الدين إلا هذا».

بل لقد ذهب إلى أن «التقليد بغير عقل ولا هداية هو شأن الكافرين»، مستدلاً بالآية الكريمة: «ومثل الذين كفروا كمثل الذى ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء، صم بكم عمى فهم لا يعقلون».

وقد أكد أنه «لا يصح أن يؤخذ الإيمان بالله من كلام الرسل ولا عن الكتب المنزلة»، وإنما لابد أن يصل الإنسان إلى معرفة الله أولا بعقله، ثم يصل إلى الإيمان بالرسل. وعلى حد قوله: «لا يعقل أن تؤمن بكتاب أنزله الله إلا إذا صدقت قبل ذلك بوجود الله، وبأنه يجوز أن ينزل كتاباً أو يرسل رسولاً». وقال: إن الإسلام فى هذه الدعوة والمطالبة بالإيمان بالله ووحدانيته لايعتمد على شيء سوى الدليل العقلى والفكر الإنسانى الذى يجرى على نظامه الفطرى.

وقد كان من الطبيعى لذلك ألا يرى الشيخ محمد عبده تعارضاً بين الدين والعلم، «لأن كلا منهما» - على حد قوله - «يعتمد على العقل، ويدرس إلى حد ماـنفس الظواهر، ولكل منهما غاية خاصة يتجه إليها». وقد حث على وجوب اكتساب العلوم التى برزت فيها أمم الغرب، على اعتبار أنه لم يجد سبباً فى رأيه «لرقيهم فى الثروة والقوة إلا ارتقاء المعارف والعلوم فيما بينهم. فأول واجب علينا هو السعى بكل جهد واجتهاد فى نشرها فى أوطاننا». وقد بين أن دراسة ما فى الكون يؤدى إلى معرفة الله أكثر مما يؤديه الجدل والكلام.

ومن هذا المنطلق العقلى العلمى أخذ الشيخ محمد عبده يشن الهجمات على الطرق الصوفية، وعلى أساليب مشايخ الطرق فى الموالد. وحمل حملة صادقة على ما يصحب الأذكار من ضرب

الطبول وهياج الذاكرين الذين يأتون أعمالاً هى أدخل فى الشعوذة منها فى الدين، مثل أكل النار والزجاج وغيره.



ولم تلبث هذه الشعلة التى أشعلها الشيخ محمد عبده فى تلاميذه ومعاصريه، أن أطلقت فيهم الإصلاح والتجديد فى مناحى الدين. فأخذ عبدالله النديم يهاجم الجهال من خطباء المساجد الذين يدعون الناس إلى الزهد فى الدنيا، «فأماتوا الهمم وصرفوا النفوس عن التعلق بحوافظ الدين والملك معاً». وذكر أنه «لو تصدت أوروبا لإماتة همم المسلمين، وقطعت دهوراً فى اختراع طريق تصل به إلى هذه الغاية، ما اهتدت إلى مافعله هؤلاء الخطباء! ونحن نستفتى هؤلاء المثبطين: إذا كانت الدنيا يحذر منها، فلمن خلقت؟».

وحاول الشيخ طنطاوى جوهرى، أستاذ الأدب العربى فى مدرسة دار العلوم، التوفيق بين الإسلام ومذهب داروين فى التطور، بل رد هذا المذهب إلى علماء المسلمين. فقد ذكر أن المذهب يرجع إلى قضيتين اثنتين، وهما لاينافيان الألوهية: أولاهما، أن العوالم العضوية من النبات والحيوان والإنسان متشابهة منتظمة متناسقة، يتصل أولها بآخرها. وثانيتهما، هى أن الأجناس العليا مشتقة من الأجناس الدنيا. وقال: فإذا قلت إن الله وضع العالم منظماً مرتباً سائراً على القانون والترتيب والحكمة والتناسق ، كما هو فى القضية الأولى، أو قلت إن الخيل والحمير تولد بينهما بغل - فلا كفران ولا خسران. كل ذلك حكمة إلهية وعجائب حكمية، وما يكفر بها إلا المتوسطون فى العلم.

وقد اعتبر الشيخ طنطاوى جوهرى أن قراءة التشريح والطبيعة والكيمياء وسائر العلوم العصرية، ودراسة الحيوان والنبات والإنسان، أجل عبادة، وهى أفضل من صلاة النافلة والإحسان للفقراء».

وقد كتب الشيخ عبدالقادر المغربى، فى مجال التوفيق بين الدين والمدنية، يجيز سفور المرأة، مستدلاً بأن الرسول شهد وليمة عرس كانت العروس نفسها تخدم المدعوين فيها. وأن عمر بن الخطاب كان إذا رأى امرأة مرخية قناعاً على وجهها، كشف القناع، ونظر إليها، فإن وجدها جميلة أقرها، وإلا ألزمها بالسفور وترك القناع. وأن سكينة بنت الحسين كانت تجالس الجلة من قريش، ويجتمع إليها الشعراء. وأن عائشة كانت من جمالها لا تستر وجهها عن الرجال، لعظم قدرها وكبر نفسها. وقال إن الإسلام لم ينه إلا عن التبرج وعن الخلوة بالأجنبى(١٥).

●

٢ ـ الفكر الإسلامى التجديدى العقلى:

كان هذا على كل حال، فيما يتصل بالفكر الإسلامى التجديدى الدينى. أما ما يتصل بالفكر الإسلامى التجديدى العقلى، فقد ذكرنا أنه يمثله بصفة خاصة الأخوان مصطفى وعلى عبدالرازق. وهما من تلاميذ الإمام، وكلاهما عنى عناية خاصة بالنواحى العقلية من النهضة التى أنشأها الإمام، أكثر من عنايته بناحيتها الدينية، وإن كان أولهما أكثر تأثراً بتعاليم الإمام وأقوى ميلاً إلى اتباعها من الثانى، الذى تجاوزها من نواحيها الجوهرية ـ كما يتمثل بصفة خاصة فى كتابه الشهير: «الاسلام وأصول الحكم» الذى صدر عام ١٩٢٥.

ولن نتعرض للكتاب من ناحيته العلمية، وإنما يهمنا فيما يتصل بموضوعنا الأفكار الجريئة التى تضمنها، والتى أثارت من الضجة والمعارك والصراعات ما لم تثرها أفكار أخرى حتى ذلك الحين. ولا تتمثل جرأة هذه الأفكار فقط فى هدمها فكرة الخلافة كنظام إسلامى فى الحكم، وهى الفكرة الأساسية التى قام عليها الكتاب، وإنما تتمثل بالدرجة الأولى فى الأسس التى استند إليها فى إثبات هذه الفكرة، والتى تتصل بجوهر العقيدة الإسلامية والرسالة المحمدية ذاتها كما استقرت فى الأذهان حتى ذلك الوقت. الأمر الذى تطلب تحرراً فكرياً خارقاً للعادة، ليس بمعيار الزمن الذى صدر فيه الكتاب فقط، وإنما بمعيار كل الأزمنة.

وقد بدأ الشيخ على عبدالرازق باستقراء كتابات علماء المسلمين فى الخلافة، وتوصل إلى أن لهم فيها مذهبين: المذهب الأول، ويقوم على أن الخليفة يستمد سلطانه من سلطان الله تعالى، وقوته من قوته. وهذا المذهب تجد روحه سارية بين عامة العلماء وعامة المسلمين أيضاً. والمذهب الثانى، ويقوم على أن الخليفة إنما يستمد سلطانه من الأمة، فهى مصدر قوته، وهى التى تختاره لهذا المقام.

ثم تناول الأسانيد التى استند إليها هؤلاء جميعاً فى القول بأن الخلافة عقيدة شرعية وحكم من أحكام الدين. فلاحظ إنه لا يوجد فيها سند من كتاب الله أو سنة رسوله. وعلى حد قوله: «إنه لعجب عجيب أن تأخذ بيدك كتاب الله الكريم، وتراجع النظر فيما بين فاتحته وسورة الناس، فترى منه تصريف كل مثل، وتفصيل كل شئ من أمر هذا الدين، (ما فرطنا فى الكتاب من شئ) ثم لا تجد فيه ذكراً لتلك الإمامة العامة أو الخلافة. وليس القرآن وحده هو الذى أهمل تلك الخلافة ولم يتصد لها، بل السنة كالقرآن أيضاً قد تركتها ولم تتعرض لها!

ثم تتبع الخلافة فى التاريخ. فلاحظ أن «مقام الخلافة الإسلامية كان منذ الخليفة الأول أبى بكر الصديق إلى يومنا هذا، عرضة للخارجين عليه المنكرين له، ولا يكاد التاريخ الإسلامى يعرف خليفة إلا عليه خارج، ولا جيلاً من الأجيال مضى دون أن يشاهد مصرعاً من مصارع الخلفاء».

كما لاحظ أن الخلافة، وإن كانت «تقوم عند المسلمين على أساس البيعة الاختيارية، وترتكز على رغبة أهل العقد والحل من المسلمين ورضاهم»، إلا أنها من ناحية الواقع «لم ترتكز إلا على أساس القوة الرهيبة»، «وأن الغلبة كانت دائماً عماد الخلافة، ولا يذكر التاريخ لنا خليفة إلا اقترن فى أذهاننا بتلك الرهبة المسلحة التى تحوطه، والقوة القاهرة التى تظله، والسيوف المصلتة التى تذود عنه».

ثم تناول حجة البعض فى وجوب الخلافة، وهى أنها تتوقف عليها إقامة الشعائر الدينية وصلاح الرعية. فقال «إن شعائر الله تعالى ومظاهر دينه الكريم لا تتوقف على ذلك النهج من الحكومة الذى يسميه الفقهاء خلافة، ولا على أولئك الذين يلقبهم الناس خلفاء. والواقع أيضاً أن صلاح المسلمين فى دنياهم لا يتوقف على شئ من ذلك، فليس بنا من حاجة إلى تلك الخلافة لأمور دنيانا، ولو شئنا لقلنا أكثر من ذلك، فإنما كانت الخلافة ـ ولم تزل ـ نكبة على الإسلام وعلى المسلمين، وينبوع شر وفساد».

ثم تتبع انهيار الخلافة وتقلص ظلها عبرالتاريخ حتى مقتل الخليفة العباسى المستعصم بالله فى منتصف القرن السابع الهجرى على يد التتار، وانتقالها إلى القاهرة على يد الظاهر بيبرس، الذى أعثره الحظ برجل زعموا أنه من فلول الخلافة العباسية، فأنشأ منه بيتا للخلافة فى مصر، وتساءل:

«هل كان فى شئ من مصلحة المسلمين لدينهم أو دنياهم تلك التماثيل الشلاء التى كان يقيمها ملوك مصر ويلقبونها خلفاء؟ بل تلك الأصنام يحركونها والحيوانات يسخرونها؟ ثم ما بال تلك البلاد الإسلامية الواسعة غير مصر التى نزعت عنها رتبة الخلافة، أرأيت شعائر الدين فيها دون غيرها أهملت، وشئون الرعية عطلت؟ أم هل أظلمت دنياهم لما سقط عنها كوكب الخلافة؟ معاذ الله، لايريد الله جل شأنه لهذا الدين، الذى كفل له البقاء، أن يجعل عزه وذله منوطين بنوع من الحكومة، ولا بصنف من الأمراء، ولا يريد الله جل شأنه لعباده المسلمين أن يكون صلاحهم وفسادهم رهن الخلافة، ولا تحت رحمة الخلفاء».

ولو أن الشيخ على عبدالرازق اكتفى بهذا القدر فى تقويض صرح الخلافة، لهان الأمر، ولما أثار غير الملك فؤاد الذى كان يطمع فى نقل الخلافة من البوسفور إلى النيل، وفريق رجال الدين ولكنه ذهب بعيداً فى هدم صرح الخلافة حين تعرض لها من ركن خطير يتصل بالإسلام نفسه، وهل هو دين أو دولة؟ رسالة أو حكم؟ - الأمر الذى أحدث صدمة لدى كثير من العلمانيين أيضاً.

فقد تساءل الشيخ على عبد الرازق عما إذا كان محمد عليه السلام رسولاً فقط أم كان رسولاً ملكاً؟. وذكر أن جمهور العلماء المسلمين يميلون إلى اعتبار الإسلام وحدة سياسية ودولة أسسها النبى ﷺ، ولكن الحقيقة، كما تبينت له، أن «محمداً ﷺ ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين، لا تشوبها نزعة ملك ولا حكومة، وأنه ﷺ لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذى يفهم سياسة من هذه الكلمة ومرادفاتها.

ما كان إلا رسولاً كإخوانه الخالين من الرسل، وما كان ملكا ومؤسس دولة ولا داعياً إلى ملك».

ثم قال إن «ظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبى ﷺ لم يكن له شأن فى الملك السياسى، وآياته متضافرة على أن عمله السماوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معانى السلطان. والقرآن صريح فى أن محمداً ﷺ لم يكن له من الحق على أمته غير حق الرسالة، وأنه لم يكن إلا رسولاً قد خلت من قبله الرسل». «وإذا نحن تجاوزنا كتاب الله تعالى إلى سنة النبى عليه الصلاة والسلام، وجدنا الأمر فيها أصرح، والحجة أقطع».

وكان مما استدل به الشيخ على عبدالرازق قول النبى عليه السلام: «إنى لست بملك ولا جبار، وإنما ابن إمرأة من قريش تأكل القديد». وكذلك ما جاء فى الحديث من أن الرسول حين خير على لسان إسرافيل بين أن يكون نبياً ملكاً أو نبياً عبداً، نظر إلى جبريل مستشيراً، فأشار إليه أن تواضع، فقال: «نبياً عبداً».

وقد بنى الشيخ على عبدالرازق على ذلك أن الإسلام دعوة دينية» و«مذهب من مذاهب الإصلاح لهذا النوع البشرى»، وأنه «لم يكن ثمة حكومة ولا دولة ولا شئ من النزعات السياسية، ولا أغراض الملوك والأمراء»، وأن هذا الكلام أقرب إلى العقل من الرأى بأنه دين ودولة. أو على حد قوله: «معقول أن يؤخذ العالم كله بدين واحد، وأن تنتظم البشرية كلها وحدة دينية، أما أخذ العالم كله بحكومة واحدة، وجمعه تحت وحدة سياسية مشتركة، فذلك مما يوشك أن يكون خارجاً عن الطبيعة البشرية، ولا تتعلق به إرادة الله»، «إن ذلك إنما هو غرض من الأغراض الدنيوية التى خلى الله سبحانه وتعالى بينها وبين عقولنا، وترك الناس أحراراً فى تدبيرها على ماتهديهم إليه عقولهم وعلومهم ومصالحهم وأهواؤهم ونزعاتهم».

ولم يلبث الشيخ على عبد الرازق أن تعرض للوحدة العربية التى وجدت زمن النبى عليه السلام. فأكد أنها لم تكن وحدة سياسية بأى وجه من الوجوه، ولا كان فيها معنى من معانى الدولة والحكومة.

واستدل بسيرة النبى عليه السلام قائلاً: «ما عرفنا أنه تعرض لشئ من سياسة تلك الأمم الشتيتة، ولا غيّر شيئاً من أساليب الحكم عندهم، ولا مما كان لكل قبيلة منهم من نظام إدارى أو قضائى، ولا سمعنا أنه عزل والياً ولا عين قاضياً ولا نظم فيها عسسا ولا وضع قواعد لتجاراتهم ولا لزراعاتهم ولا لصناعاتهم، بل ترك لهم عليه السلام كل الشئون، وقال لهم: أنتم أعلم بها. فكانت كل أمة ومالها من وحدة مدنية وسياسية، وما فيها من فوضى أو نظام، لا يربطهم إلا ماقلناه من وحده الإسلام وقواعده وآدابه». «وأنت إذا تأملت وجدت أن كل ما شرعه الإسلام وأخذ به النبى المسلمين من أنظمة وقواعد وآداب، لم يكن فى شئ كثير ولا قليل من أساليب الحكم السياسى، ولا من أنظمة الدولة المدنية. وهو بعد ـ إذا جمعته ـ لم يبلغ أن يكون جزءاً يسيراً مما يلزم لدولة مدنية من أصول سياسية وقوانين. ولقد لحق ﷺ بالرفيق الأعلى، من غير أن يسمى أحداً يخلفه من بعده، ولا أن يشير إلى من يقوم فى أمته مقامه. بل لم يشر عليه السلام طول حياته إلى شئ يسمى دولة إسلامية أو دولة عربية».

ثم قال الشيخ على عبدالرازق إنه «منذ مات عليه الصلاة والسلام، انتهت رسالته، وانقطعت تلك الصلة الخاصة التى كانت بين السماء والأرض في شخصه الكريم عليه السلام. وطبيعى ومعقول إلى درجة البداهة ألا توجد بعد النبى زعامة دينية. وأما الذى يمكن أن يتصور وجوده بعد ذلك، فإنما هو نوع من الزعامة جديد، ليس متصلاً بالرسالة ولا قائماً على الدين، هو إذن نوع لا دينى. وإذا كانت الزعامة لا دينية، فهى ليست شيئاً أقل ولا أكثر من الزعامة

المدنية أو السياسية، زعامة الحكومة والسلطان،لا زعامة الدين. وهذا الذى قد كان».

وكان من الطبيعى بعد أن انتهى الشيخ على عبدالرازق إلى هذا الرأى، أن تثور مسألة حرب الردة التى خاضها أبو بكر الصديق. فإذا كانت زعامة أبى بكر زعامة سياسية لا دينية، وإذا كانت بيعته - كما قال - «بيعة سياسية ملكية عليها كل طوابع الدولة المحدثة»، فهل تكون حرب الردة إلا حربا سياسية لا دينية؟

وهنا يثير الشيخ على عبدالرازق قضية تاريخية هامة: «هل كان جميع الذين حاربهم أبو بكر مرتدين كفروا بالله ورسوله؟ ويجيب قائلاً: «بل كان فيهم من بقى على إسلامه، ولكنه رفض أن ينضم إلى وحدة أبى بكر لسبب ما، من غير أن يرى فى ذلك حرجاً عليه ولا غضاضة فى دينه. وما كان هؤلاء من غير شك مرتدين، ولكنهم - لا غير - رفضوا الاذعان لحكومة أبى بكر كما رفض غيرهم من جلة المسلمين».

ولذلك يقول: «كم نشعر بظلمة التاريخ وظلمه كلما حاولنا أن نبحث جيداً فيما رواه لنا التاريخ عن أولئك الذين خرجوا على أبى بكر، فلقبوا بالمرتدين، وعن حروبهم تلك التى لقبوها حروب الردة. ولكن قبساً من نور الحقيقة لايزال ينبعث من بين ظلمات التاريخ، وسيتجه العلماء يوماً نحو ذلك القبس، وعسى أن يجدوا على تلك النار هدى».

وفى النهاية خلص إلى الآتى: «لاشئ فى الدين يمنع المسلمين من أن يسابقوا الأمم الأخرى فى علوم الاجتماع والسياسة كلها، وأن يهدموا ذلك النظام العتيق الذى ذلوا له واستكانوا إليه، وأن يبنوا قواعد ملكهم ونظام حكومتهم على أحدث ما أنتجت العقول البشرية، وأمتن مادلت تجارب الأمم على أنه خير أصول الحكم»(١٦).

الفكر الاشتراكى



الفكر الاشتراكى

بعد هذا العرض الموجز للفكرين الليبرالى والاسلامى التجديدى، نعالج الفكر الاشتراكى. وكنا قد رأينا فى عرضنا للفكر الليبرالى كيف تصارع هذا الفكر فى بدايات القرن العشرين مع الفكر الاشتراكى فى مقالات أحمد لطفى السيد. وكان الصراع من جانب واحد، فلم يعقد مفكرنا الليبرالى الكبير موازنة بين المذهبين الليبرالى والاشتراكى، وإنما اكتفى بشرح والدفاع عن المذهب الليبرالى وحده.

ولكن الدعوة للإشتراكية كانت فى ذلك الحين قد بدأت فى الظهور على صفحات الصحف، فى مناخ اشتداد الحركة العمالية، على يد بعض المفكرين: مثل شبلى شميل وسلامة موسى. بل إن اسم «الاشتراكية» قد جذب البعض إلى تأسيس حزب باسم: «الحزب الاشتراكى المبارك»، على الرغم من أنه لم يكن «إشتراكياً» ولا «مباركاً»(١٧). ومن هنا اهتمام أحمد لطفى السيد بالهجوم على المذاهب الاشتراكية والدفاع عن مذهب الحريين.

ثم قامت الحرب العالمية الأولى، وتمخضت بالنسبة للطبقة العاملةعن تزايد أعدادهم من جهة، وتزايد الصبغة المصرية فيهم بعد

رحيل عدد كبير من العمال الأجانب إلى بلادهم من جهة أخرى. وفى الوقت نفسه، وبالنسبة للإشتراكية، فقد تمخضت الحرب عن أكبر انتصار للمبادئ الاشتراكية شهده العالم حتى ذلك الحين، بانتصار الثورة الاشتراكية التاريخية فى روسيا، التى ترددت أصداؤها فى مصر.

وعلى ذلك، فلم تكد تنتهى الحرب، حتى بدا لكثير من القوى التقدمية فى مصر أن المناخ أصبح صالحاً للدعوة الاشتراكية وتنظيم العمل لأجلها. فتألفت خلايا وجماعات ماركسية من الأوربيين والوطنيين على السواء، وانتعشت الحركة العمالية كأقوى ما تكون.

وجاءت ثورة ١٩١٩ لتهيئ تربة خصبة للعناصر الثورية، فانتشرت المنشورات الشيوعية حتى بلغت أنباؤها سعد زغلول فى باريس، وأخذت الدعوة إلى الشيوعية تجرى علنا فى ميادين القاهرة، حتى اضطرت السلطات المصرية والبريطانية إلى استصدار فتوى ضد الشيوعية من الشيخ محمد بخيت المطيعى، ولكنها أثارت استياءً عاماً بين جنبات الرأى العام المثقف، وكانت أكبر دعاية للفكر الماركسى.

فى تلك الفترة الثورية الحافلة، جرت محاولتان وطنيتان لتأليف حزب إشتراكى، تعرضتا لاستقطاب من جانب اليمين الليبرالى واليسار الماركسى.

أما المحاولة الأولى، فهى التى قام بها الدكتور منصور فهمى، أستاذ الفلسفة فى الجامعة المصرية، مع بعض أصدقائه، ومنهم مصطفى عبدالرازق، وعزيز مرهم، ومحمود عزمى، ومحمد حسين هيكل - لتأليف حزب اشتراكى. ولكن العناصر الليبرالية فى الجماعة (الدكتور محمد حسين هيكل والدكتور محمود عزمى) استقطبت إليها

المحاولة تحت حجة عدم ملاءمة الظروف المصرية الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم الجهود فى سبيل المبادئ الاشتراكية» . وانتهى الأمر بتكوين الحزب الديموقراطى الذى نشر برنامجه على صفحات جريدة النظام يوم ٨سبتمبر١٩١٩ ، ودعا فيه إلى تنمية ثروة البلاد وجعلها بحيث ينتفع بها السكان جميعاً بقدر الإمكان، وترقية حال الطبقة العاملة أدبيا وماديا.

أما المحاولة الثانية، فكانت تلك التى قام بها كل من سلامة موسى، الذى كان يمثل الفكر الفابى، مع الدكتور على العنانى ومحمد عبدالله عنان، وكلاهما يمثل الفكر الماركسى المتطور مع الظروف المصرية، وحسنى العرابى، وكان يمثل الفكر الماركسى الملتزم ـ لتكوين «جمعية إشتراكية» لدراسة المذاهب الاشتراكية.

ولكن هذه المحاولة استقطبتها العناصر الماركسية ممثلة فى الحزب الاشتراكى الذى ألفه جوزيف روزنتال فى الاسكندرية من العناصر الأجنبية، وذلك حين كتب الأربعة إلى روزنتال فى طلب برنامج حزبه لدراسته وبحث إمكانية الانضمام إليه، وأسفر هذا اللقاء بين العناصر الاشتراكية الوطنية والعناصر الماركسية الأجنبية عن تأليف الحزب الاشتراكى المصرى فى منتصف أغسطس ١٩٢١ .

كان تأليف «الحزب الاشتراكى المصرى» فى ذلك الحين، فى ظل الظروف شبه الاقطاعية والرأسمالية السائدة، حدثاً ثورياً بكل المعايير. وكان برنامجه يحمل معالم الفكر الفابى والفكر الماركسى فى تأليفة واحدة. كيف؟

لقد مهد الحزب لبرنامجه بمقدمة طويلة تصطبغ بصبغة ماركسية فاقعة. فقد وصف النظم الرأسمالية الفردية السائدة فى تلك

الفترة، بأنها «عصفت بحياة بنى الإنسان وأرواحهم وعقولهم وجهودهم». ثم ربط فى ذكاء بين الاستعمار والنظم الرأسمالية، فندد «بافتيات المستعمرين المستغلين الذين سلبوا حرية الشعوب والأفراد، وسعوا إلى تحقيق رفاهيتهم بالاضطهاد المريع للأمم والمجتمعات المستضعفة»، وقال: ليس أبلغ إيضاحاً للمأساة المحزنة التى تمثلها تلك النظم المستبدة، من أن أغلب الأمم قد انتهكت حريتها واهتضمت حقوقها دول استعمارية تسود فيها تلك النظم، وقد امتدت يد الاستعمار والافتيات إلى مصر، فاستلبت حريتها عملاً بسياسة تلك النظم الرأسمالية، سعياً إلى استثمار أرزاقها واستغلال جهود بنيها».

ثم أبرز البيان انقسام العالم إلى طبقة مالكة مستغلة وطبقة معدمة مستغلة فقال: «إن الأغلبية الساحقة فى المجتمع الحاضر قد استعبدتها أقلية صغيرة معتدية، تستأثر برءوس الأموال وأرزاق الطبيعة استئثاراً لا تبرره عدالة فى العالم، وأنزلت بها بالغ الخسف، وفازت باستلاب ثمرة كدها وجهادها». وقال: «إن هذه النظم تبسط على المجتمع المصرى سيطرة سحقت معها دولة العمل، وبطش بها رأس المال بطشاً شائناً مرهقاً، أدى إلى خلق الغنى الفاحش والبأساء البالغة جنباً لجنب، واتساع الهوة بين الرفاهية والفاقة»، وإنه «لذلك كان من الضرورى أن يمتد إلى تلك البلاد صراع المبادئ الاشتراكية العادلة للنظم الرأسمالية، سعياً إلى تخفيف ظلمها وويلها الفادح».

ولم يلبث الحزب أن أخذ يعرض فى بيانه مبادئه التى قسمها إلى ثلاثة أقسام:

المبادئ السياسية: وهى تصطبغ بصبغة أممية فاقعة. فهو لايطالب «بتحرير مصر من نير الاستعمار وإقصاء ذلك الاستعمار عن وادى النيل بأسره» فقط، بل ينتقل من هذا المستوى النضالى

المحلى إلى المستوى العالمى معلناً «تأييد حرية الشعوب واختيار المصير، والتآخى مع جميع الأمم على قاعدة المساواة والمنفعة المتبادلة» و«محاربة الاستعمار ومقاومته أينما وجد، ومقاومة العسكرية والدكتاتورية وأنظمة التسليح فى البر والبحر والهواء، ومقاومة الاعتداء والحرب الهجومية، وإلغاء المعاهدات السرية».

أما مبادئ الحزب الاقتصادية، وهى التى يحدد فيها موقفه من العلاقات الإنتاجية، فتجمع بين المبادئ الشيوعية والاشتراكية. فهو يعلن عن عزمه على إنشاء مجتمع اقتصادى يقوم على «توحيد الثروة الطبيعية ومصادر الإنتاج لمجموع الأمة»، وهو مبدأ تتفق فيه المبادئ الشيوعية والاشتراكية، ولكنه عند تحديد حقوق الفرد من هذه الثروة، يعتمد المبدأ الاشتراكى،فيقرر الأخذ «بالتوزيع العادل للثمرات على العاملين طبقاً لقانون الإنتاج والكفاءة الشخصية». وبهذا النص تتحدد الصفة الاشتراكية لمبادئ الحزب الاقتصادية.

ثم يتحدد الأمر بصورة أوضح عند عرض الحزب **مبادئه الاجتماعية**، فهنا يعتمد الوسائل الفابية للوصول إلى الاشتراكية. فقد طالب بجعل التعليم مجاناً ملزماً باعتباره حقاً شائعاً لجميع أفراد الأمة نساءً ورجالاً، كما طالب بتحسين أجور العمال وتقرير المكافآت والمعاشات لهم حين العجز والعطلة القهرية. وطالب بتحرير المرأة الشرقية وتربيتها تربية سليمة منتجة. وأعلن عزمه على تحقيق ذلك الصراع الحزبى والدعوة السليمة، مستعيناً فى ذلك بالعمل على إنشاء النقابات الزراعية والصناعية الحرة ونقابات الإنتاج والاستهلاك، وإعداد نواب اشتراكيين للبرلمان والمجالس النيابية المحلية والبلدية وغيرها. وتحرير حقوق النيابة والانتخاب من القيود المالية وغيرها، وتعميمها بالنسبة للرجل والمرأة على قدر المستطاع، والدعوة بطريق النشر والخطابة.

ومن ذلك يتضح من البرنامج بصفة عامة، مزجه بين شيوعية النظرة والتحليل والأهداف، وفابية الوسائل.

على أن الانشقاق الأيديولوچى لا يلبث أن يقع بعد عام واحد، لينهى الائتلاف بين الفكر الماركسى والفكر الفابى. ذلك أن العناصر الشيوعية لم تستطع تحمل الوسائل الفابية للنضال - أو على حد قول سلامة موسى - «لم يتسع صدر روزنتال لاعتدالنا». فطلب بعض أعضاء الفروع جعل الاسكندرية مقراً للحزب مرة أخرى، وعقد لذلك مؤتمر فى الاسكندرية يوم ٣٠يوليو١٩٢٢ اتخذ فيه قرارات بجعل شعبة الاسكندرية مركزاً إدارياً للحزب، كما تقرر أيضاً، بالأغلبية الكبرى لمندوبى الشعب فى أنحاء القطر، اعتناق المذهب الشيوعى، والانضمام إلى الدولية الثالثة، وأخذ الحزب يكتب تحت اسمه: «الشعبة المصرية للدولية الشيوعية».

وقد كان ذلك بداية صراع بين الفكر الفابى والفكرالماركسى. فإن سلامة موسى لايلبث أن يشن هجوماً شديداً على الحزب، معلناً أن انضمام الحزب إلى الدولية الثالثة معناه الخروج من الاشتراكية إلى الشيوعية، وقبول الثورة كوسيلة شرعية للحصول عليها. ثم ينبه إلى أن الثورة فى بلاد مثل مصر مقضى عليها بالفشل، ولو نجحت لكان نجاحها شراً من الفشل. ويعلن أن «استقلالنا هو الغاية الأولى،والاشتراكية الغاية الثانية». كما يؤكد على الوسائل الفابية فى الوصول إلى الاشتراكية، ويذكر أن السبيل أمام الحزب الاشتراكى المصرى أن يقتفى أثر الاشتراكية الإنجليزية، وأن يتوسل بالوسائل الإنجليزية، أى البرلمان، والنقابة، وجمعيات التعاون. والائتمام فى ذلك بهدى الهداة الإنجليز. أما إذا توصل بالطرق البلشفية، فإنه لن يجنى سوى التخبط.

وقد كان النقد الذى وجهه سلامه موسى، نقداً وجيهاً وموضوعياً. ذلك أنه من الناحية النظرية، تكون الأولوية فى حركة التحرر الوطنى للاستقلال، ويأتى بعد ذلك التحرر من الاستغلال. أو كما عبر سلامة موسى فى قوله: «استقلالنا الغاية الأولى، والاشتراكية الغاية الثانية». وقد كان تحليله صائباً فى أن الثورة الاجتماعية فى ذلك الحين مقضى عليها بالفشل، ولو نجحت لكان نجاحها شراً من الفشل. فلم تكن مصر فى ذلك الحين فى حاجة إلى ثورة اشتراكية، وهى لم تكد تدخل بعد عصر الرأسمالية، ولم تنْم فيها الطبقة العاملة من ناحية الكم أو من ناحية الكيف، بل كانت فى حاجة إلى ثورة بورجوازية ديموقراطية تحطم الملكيات الكبيرة أولاً، والدخول بعدها فى عصر الرأسمالية. ولم يكن الحزب الاشتراكى قد تعرض حتى للمشكلة الزراعية فى برنامجه بشئ من التخصيص.

على أن الانقسام كان يعكس بعداً طبقياً، عبر عنه فؤاد الشمالى (من المتطرفين) حين نصح زعماء الاشتراكية من البورجوازيين بأن يتركوا العمال يتولون بأنفسهم جميع شئونهم؛ لأن الاشتراكية - كما قال - من العمال وللعمال وبالعمال، وليس بالتجار والملاك والمحامين». ومعنى ذلك أن العناصر الشيوعية قد وجدت أن مركب الحزب قد أثقل بالعناصر البورجوازية، الأمر الذى من شأنه إعاقة انتشار المذهب الشيوعى، فرأت أن تقطع الصلة بينها وبين هذه العناصر.وكان هذا خطأ الحزب الفادح، لأن عدم إدراك خصوصية الطبقة البورجوازية المصريةوعناصرها المثقفة، كان أحد الأسباب الرئيسية فى تعويق الفكر الماركسى فى مصر.



على كل حال، فلم يلبث الحزب أن انقسم انقسامه الثانى بطرد روزنتال نفسه. فلقد رأينا كيف قرر الحزب الانضمام إلى الكومنترن.

وكان معنى ذلك اعتناقه مبادئه الواحدة والعشرين، بما تقضى به من نظام صارم واجب الاتباع بين أعضائه، وضرورة الارتباط بقرارات الكومنترن، والحصول على موافقته على برنامجه وسياسته، وخضوع صحافته لتوجيه اللجنة المركزية،وتحويل عمال المصانع إلى شيوعيين، والسيطرة على نقابات العمال،وإثارة الاضطرابات،وإقامة نظام سرى شيوعى إلى جانب النظام العلنى، وبث روح الثورة داخل الجيش، إلخ.

ولكن روزنتال لم يكن موافقاً على مجموع هذه النقاط، وبالتالى فقد كان من بين الأقلية التى تعارض الانضمام إلى الكومنترن. ولذلك حين سافر حسنى العرابى إلى المؤتمر الرابع للكومنترن المنعقد فى موسكو فى نوفمبر١٩٢٢ مندوباً عن الحزب لطلب الانضمام إلى الكومنترن، عاد ليخطر الحزب بأن اللجنة المركزية قد اشترطت لقبول الحزب فرعاً للدولية، فصل روزنتال، وتغيير اسم الحزب من اشتراكى إلى شيوعى. كما اشترطت اللجنة قبول الحزب المبادئ الواحدة والعشرين للدولية الشيوعية.

وبالفعل، فقد عقد الحزب جلسة بالاسكندرية يوم ٢٤ديسمبر١٩٢٢ ، قرر فيها إخراج روزنتال نهائياً، وتعيين أحمد المدنى أميناً للصندوق بدلاً منه، وتغيير اسم الحزب إلى الحزب الشيوعى المصرى. على أن أحمد المدنى لم يلبث بعد يوم واحد أن قدم استقالته من الحزب، بحجة أن الشيوعية بهذا الشكل كثيرة جداً على مصر، وأن البلاد لا تقوى على حمل مبادئها. كما أصدر محمد عبدالله عنان بياناً هاجم فيه تطرف الحزب، أو ما سماه «بارتكابه الشطط ومناداته بأبعد المبادئ تطرفاً وأدعاها إلى تشويه هيبة المبادئ الاشتراكية الصحيحة». يقصد بذلك المبادئ الواحدة والعشرين للكومنترن، والتى لم يكن فيما يبدو يعرف شيئاً عنها، أو أنه لم

يتصور اشتراط الكومنترن ضرورة قبول الحزب هذه المبادئ، إذ كان قد أعلن بعد الانقسام الأول أنه ليس من «الثوريين» وأنه «من دعاة التطور الاجتماعى والسياسى مع اعتناقه للماركسية.

وقد شرح لنا روزنتال حقيقة الخلاف الأيديولوچى الذى وقع بينه وبين زملائه فى الحزب وأدى إلى فصله، والذى كان يدور بصفة أساسية حول الثورة وتقدير ملاءمة الزمن فى ذلك الحين لحدوثها. فذكر أن الاشتراكية والشيوعية تتفقان فى العمل على إبطال الملكية الشخصية وتحديد النظام على قاعدة الملكية الجماعية. ولكن الحزب الاشتراكى ينقسم إلى قسمين: أحدهما يعمل لتغيير الحالة بقوة الإصلاح، والآخر يسعى للتغيير بالعمل الثورى. أما الحزب الشيوعى فإنه يختلف عن الحزب الاشتراكى الثورى من حيث تقدير ملاءمة الزمن للثورة الاجتماعية، ذلك أن الاشتراكيين يرون أن الطبقة العاملة غير ناضجة لتولى أزمة الحكم، وإدخال الاشتراكية على الأنظمة القائمة، فهم يتبعون طريقة التعاون بين الطبقات العاملة والمتوسطة الحرة للوصول إلى غرضهم، فى حين أن الشيوعيين يرون أن الحرب العالمية الأولى عاجلت الرأسمالية بضربة قاضية، وأظهرت أن الفرصة سانحة للقيام بعمل حاسم. وعملاً بهذه الفكرة قام الحزب الروسى بثورته، وهو يأمل وصول البلدان الصناعية فى أوروبا إلى الثورة الاجتماعية العالمية عاجلاً أو آجلاً.

ومعنى ذلك أنه بينما كان روزنتال يرى أن الزمن غير ملائم للثورة الاجتماعية، «ولا أظن المركزية الدولية ترى أن مصر قابلة للتغيير حتى تدفع الفرع المصرى إلى تنفيذ الفكرة الثورية»، كانت غالبية الحزب، وعلى رأسها حسنى العرابى، ترى ملاءمة الزمن فى ذلك الحين للثورة الاجتماعية.

وفى الحق أن الحزب لم يلبث أن أخذ يقود بعد ذلك سياسة متطرفة. فقد أخذ يحرض العمال على الإضراب، وعلى «العمل المباشر». وفى الوقت نفسه اعتبر أى قضية عمالية مهما كانت صغيرة، قضية عمالية عامة يجب على العمال تأييدها بكل ثقلهم. ولذلك عندما أضربت نقابة عمال إضاءة المصابيح التابعة لاتحاد النقابات الخاضع للحزب، قرر الاتحاد عمل مظاهرة تأييداً لعمال الإضاءة وتعميمها فى مدن القطر. وقد اصطحب هذا الإجراء بإجراء آخر لا يقل عنه خطورة، هو مهاجمة «لجنة التوفيق» هجوماً شديداً وتوجيه المظاهرات ضدها.

وفى نفس الوقت، أعد الحزب برنامجاً جديداً بعد أن تحول إلى حزب شيوعى، تقدم فيه خطوات أبعد مما ذهب إليه برنامجه الأول. فإلى جانب العمل على تحرير مصر والسودان - وهو ما ورد فى البرنامج الأول ــ طالب بربط الشعبين أحدهما بالآخر لينتفعا معاً ويتمكنا من استثمار ثروتهما الطبيعية وتعميم نفعها فى البلدين، ويتعاونا على شن الغارة على مهتضميهما سواء أكانوا وطنيون أم أجانب. كذلك طالب البرنامج بإلغاء الدين العمومى الذى تستعمله القوة الاستعمارية لاستعباد الشعب المصرى استعباداً اقتصادياً، وإلغاء الامتيازات الأجنبية، وجعل قناة السويس مرفقاً أهلياً (أى تأميمها). ولا ريب أن المطالب الثلاثة الماضية كانت فوق إمكانات الحركة الوطنية المصرية فى ذلك الحين، ومع ذلك فإن إثارتها فى البرنامج الشيوعى قد وضع البذرة التى أثمرت وآتت أكلها على مدى نصف قرن.

وكان من أهم ما فعله الحزب الشيوعى وضع برنامج للفلاحين يتضمن خطوط الثورة البورجوازية الديموقراطية. فقد طالب بمصادرة جميع الأراضى المملوكة للأفراد التى تزيد على مائة فدان

بدون تعويض، وتوزيع مايزيد منها على الفلاحين الذين لا ملك لهم. وتنظيم مجالس سوفيتية لفقراء الفلاحين، حتى إذا سنحت الفرص، أمكن استنهاضهم لحجز الأرض لمنفعتهم الخاصة. كما اشتمل البرنامج على إلغاء نظام ملكية العزب.

ونلاحظ هنا أن البرنامج يتعمد عدم إغضاب أواسط الملاك ممن يملكون مائة فدان فما دونها، بل إنه يطالب بإلغاء ديون الفلاحين الذين يملكون أقل من ثلاثين فداناً، وإعفاء من يملكون منها أقل من عشرة أفدنة من الضرائب الأميرية. ولكنه على وجه التحقيق اكتسب عداء الزعامات السياسية التى كانت فى غالبيتها العظمى تزيد ملكيتها على مائة فدان.

ثم وجه الحزب إلى سعد بعد اعتلائه الحكم خطاباً مفتوحاً قام بطبعه ونشره، طالبه فيه بالاعتراف بنقابات العمال والفلاحين وحقها فى الدفاع عن حقوقها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، وتكليف لجان الوفد المركزية فى كل أنحاء القطربأن يقوموا بتنظيم فقراء الفلاحين فى نقابات ترفع مستواهم أسوة بإخوانهم فى أنحاء العالم. وإيجاد صلة بين هذه النقابات ونقابات العمال حتى يمكن حشد القوى المصرية كلما تطلبت الحاجة. كما طالبه بالاعتراف بحكومة السوفييت «أسوة بالأمم المتحدة». وهذا الخطاب الهام يمكن أن يضاف إلى الفكر النظرى المشتمل عليه البرنامج.

ومما هو جدير بالذكر أنه كان على يد الوفد نفسه تحقيق الاعتراف بنقابات العمال فى عام ١٩٤٢، وأما الاعتراف بحكومة السوفييت فقد فكر فى ذلك عند اعتلائه الحكم عام ١٩٣٠، ولم يتمكن من ذلك لخروجه من الحكم بعد خمسة أشهر، ثم نفذ ذلك فعلاً فى عام ١٩٤٢. أما تأميم قناة السويس فتم على يد عبدالناصر كما هو معروف عام ١٩٥٦.

على كل حال، فإن التجاء الحزب الشيوعى إلى سياسة التطرف، وتفجيره الصراع مع أصحاب الأعمال بطرق وأساليب تجاوزت الحدود القانونية، تتمثل فى احتلال المصانع والاعتصام فيها رافعاً شعار «وضع اليد على المحراث» - لم يلبث أن أوقعه فى تصادم مع وزارة سعد زغلول، التى كانت فى ذلك الحين تتعرض لحملة اتهام فى الصحف الأجنبية بمعاداة المصالح الأجنبية المالية، وسماحها للعمال باتباع الأساليب البلشفية، والتواطؤ معهم، وسماحها بحالة تسيب تسود البلاد.

ولما كانت الحكومة السابقة قد أصدرت، بعد دستور ١٩٢٣، القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ الذى أضاف إلى قانون العقوبات الأهلى مادة تبيح المعاقبة على تحبيذ تغيير النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة أو الإرهاب أو بوسائل أخرى غير مشروعة، فقد تم القبض على أعضاء الحزب فى ٥مارس ١٩٢٤، فيما عدا عبدالرحمن فضل، وحكم على حسنى العرابى والشيخ صفوان أبو الفتح وأنطون مارون بالسجن ثلاث سنوات، وعلى شعبان حافظ بالسجن ستة أشهر، كما حكم على آخرين من الشيوعيين المصريين والأجانب بمدد مختلفة.

وقد كانت هذه الدماء الغزيرة التى سالت من الحزب الشيوعى القديم، خصوصاً بعد موت أنطون مارون فى سجن الحضرة سنة ١٩٢٥، مما جعل من العسير بعث الحركة الشيوعية إلا عن طريق نقل دم جديد من فلسطين والكومنترن. وفى الوقت نفسه فإن النشاط العلنى للحزب، الذى كان أكبر عامل مساعد على انضمام عدد كبير من الأعضاء إليه، قد اختفى إلى الأبد، وأصبحت الحركة سرية، وبذلك لقيت اهتماماً خاصاً من إدارة الأمن العام التى أخذت تتابع

الخلايا بالاعتقال واحدة وراء الأخرى، ورحلت عدداً من القادة الشيوعيين خارج البلاد.

وبعد ضرب حكومة زيور للتنظيم الجديد بتقديم أعضائه للمحاكمة فى ٣٠مايو١٩٢٥، انتقلت الحركة إلى يد الأجانب بصفة رئيسية، حتى إنه عندما قبضت حكومة النحاس فى ٨مايو١٩٢٨ على التنظيم الشيوعى الجديد، كان يتكون من ٢١ من اليونانيين والإيطاليين، وليس بينهم مصرى واحد(١٨).



فى الوقت الذى كان ينحسر مد الفكر الاشتراكى فى النصف الثانى من العشرينيات، كان يتقدم الفكر الراديكالى الفاشى والإسلامى. وفى الوقت الذى كادت تنهار التنظيمات الشيوعية، كانت تقوم تنظيمات الإخوان المسلمين ومصر الفتاة. وقد واكب ذلك كله تقدم المد الفاشى والنازى فى أوروبا.

ففى مارس سنة ١٩٢٨ قامت جماعة الإخوان، استمراراً لمدرسة المنار الفكرية، وعلى نفس أسسها النظرية. فقد كان من الأغراض التى تضمنتها غايتهما الكبرى، نشر الإصلاحات الاجتماعية والدينية والاقتصادية، وإقامة الحجة على أن الإسلام، باعتباره نظاماً دينياً، لايتنافر مع الظروف الحديثة، وأن الشريعة أداة صالحة للحكم.

وقد قامت أيديولوجية الإخوان المسلمين على عدة دعائم أساسية:

أولا - شمولية الإسلام، بمعنى اشتماله على الدين والدولة. وقد عبر الشيخ حسن البنا عن ذلك بقوله: «إن الذين يظنون أن تعاليم الإسلام إنما تتناول الناحية العبادية أوالروحية دون غيرها من النواحى، مخطئون فى هذا الظن. فالإسلام عبادة وقيادة، ودين

ودولة، وروحانية وعمل، وصلاة وجهاد، وطاعة وحكم، ومصحف وسيف، لاينفك واحد من هذين عن الآخر.

ثانياً - العودة إلى تعاليم الإسلام وأحكامه، باعتبارها سبيل النجاة من التأخر والاضمحلال، فى مواجهة الرأى الآخر الذى يدعو إلى الأخذ بالمدنية الغربية والانتهال من الحضارة الأوروبية - وفى ذلك يقرر الشيخ حسن البنا قائلاً: «لاسبيل للنجاة إلا بالرجوع إلى تعاليم الإسلام ومبادئه».

ثالثاً - الجامعة الإسلامية: وفى ذلك يقرر البنا أن «كل قطعة أرض ارتفعت فيها راية الإسلام، هى وطن لكل مسلم، يحتفظ به ويعمل له ويجاهد فى سبيله.

رابعاً - التمسك بالخلافة. فالبنا يقرر فى صراحة أن الإخوان المسلمين يجعلون فكرة الخلافة والعمل لإعادتها فى رأس منهاجهم». ويبنى هذا الرأى على أساس أن الخلافة «رمز الوحدة الإسلامية ومظهر الارتباط بين أمم الإسلام، وأنها شعيرة إسلامية يجب على المسلمين التفكير فى أمرها والاهتمام بها».

خامساً - الحكومة الإسلامية. وفى ذلك يقول البنا: «الإسلام الذى يؤمن به الإخوان المسلمون يجعل الحكومة ركنا من أركانه، ويعتمد على التنفيذ كما يعتمد على الإرشاد. وقد جعل النبى الحكم عروة من عرى الإسلام، فالإسلام حكم وتنفيذ، كما هو تشريع وتعليم، كما هو قانون وقضاء - لاينفك واحد منهما عن الآخر.

سادساً - الإصلاح والتجديد. وقد عبرالبنا عن منهجه فى هذا الصدد فقال «إن الطريق الوحيد للإصلاح هو أن تعود مصر إلى تعاليم الإسلام تطبقها تطبيقاً سليماً، وأن تقتبس من كل فكرة قديمة أو

حديثة، شرقية أو غربية، ما لا يتنافى مع هذه التعاليم ويكون فيه الخير للأمة».



وفى العام التالى لتأليف جماعة الإخوان المسلمين، كان أحمد حسين يؤلف فى أغسطس سنة ١٩٢٩ «جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة»، التى تحولت فيما بعد إلى جمعية القرش، ثم إلى جمعية مصر الفتاة فى ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٣.

وقد استقت جمعية مصر الفتاة إطارها النظرى من منابع فاشية تقوم على فكرة القومية المتطرفة، والإمبراطورية المصرية، وزعامة مصر بين الدول الاسلامية. كما قامت على فكرة تقوية سلطة الدولة ضد عوامل التفتيت التى تنسب إلى الأحزاب الليبرالية والدستور الليبرالى. كما تقوم على فكرة إخماد الرأى المعارض عن طريق استخدام القوة وإرهاب الخصوم. كما تقوم على التعصب للقومية المصرية «إلى حد الجنون»، والتعصب للغة العربية لحد عدم الكلام إلا بها، واحتقار كل ما هو أجنبى(١٩).

ولم تلبث أن ظهرت تشكيلات مصرالفتاة والإخوان المسلمين لتعطى مظاهر القوة والفتوة المظهرية. واضطر الوفد إلى تكوين تشكيلات القمصان الزرق بدوره لحماية اجتماعاته فى غيبة ضمانات الدستور. وهكذا لبست الأفكار الراديكالية الفاشية ثوب الثورية، بينما انزوت الأفكار الثورية الحقيقية وراء ستار كثيف.



وعلى طول الثلاثينات، كادت ساحة العمل الشيوعى فى مصر تقفر من التيارات الوطنية، تحت عوامل الخيانة والتتبع من البوليس. فقد تسلل إلى منصب سكرتير عام التنظيم المتهرئ، جاسوس للبوليس

يدعى محمد عبدالعزيز، وعن طريقه أخذ البوليس يلاحق الكوادر الباقية وكذلك الكوادر التى جرى تدريبها فى جامعة كادحى الشرق فى موسكو، وعادت إلى مصر. وقد ظهرت بعض الخلايا فى جهات متفرقة، ولكن جرى تصفيتها أولا بأول.

واضطرت فلول الحزب القديم إلى الهرب إلى الاتحاد السوفيتى، مثل شعبان حافظ الذى هرب فى عام ١٩٣٠ وعاد فى سنة ١٩٣٤، ومثل عبدالرحمن فضل الذى هرب بعد ضرب الحزب وعاد سنة ١٩٣٧، ومحمد دويدار الذى التحق بجامعة كادحى الشرق وعاد سنة ١٩٣٨. وقد سافر حسنى العرابى إلى ألمانيا النازية وعاد منها سنة ١٩٣٨ ـ ١٩٣٩.

فى تلك الأثناء سقط العمل الشيوعى تماماً فى يد العناصر الأجنبية، فقد كانت هناك المجموعة اليونانية بقيادة يانا كاكس التى كانت معزولة عن الواقع المصرى. ومن هذه المجموعة خرجت جماعة بقيادة بول جاكودى كومب، الذى أسس فى عام ١٩٣٤ «رابطة أنصار السلام» بمناسبة حرب الحبشة، كواجهة علنية لتنظيم سرى شديد الحذر والإنغلاق. ومن هذه الجماعة، التى التحقت بها بعض العناصر المصرية، إنسلخ «النادى الديموقراطى» عام ١٩٣٨ الذى أصبح تحت قيادة هنرى كورييل.

وقد كان تجمع «أنصار السلام» وتجمع «النادى الديموقراطى» أكبر تجمعين ماركسيين عند قيام الحرب العالمية الثانية. وإلى جوارهما، وتفرعا منهما أو إنسلاخاً منهما، كانت توجد بعض التجمعات الصغيرة التى لم يقدر لها البقاء والاستمرار، مثل منظمة «تحريرالشعب» بقيادة مارسيل إسرائيل التى تفرعت من «النادى الديموقراطى»، وتفرعت عنها بدورها «الخبز والحرية» و«ثقافة وفراغ»، وكان التنظيم الأول للمصريين فقط، وكلاهما تنظيمان

علنيان لم يصلا إلى حد التنظيم السياسى. كما تفرع من «النادى الديموقراطى» تجمع «الفن والحرية» الذى وقع تحت تأثير التروتسكيين وعلى رأسهم جورج حنين.

وكما هيأت الحرب العالمية الأولى الفرصة لقيام حركة شيوعية عارمة بعد الحرب على النحو الذى أوضحناه، فكذلك فعلت الحرب العالمية الثانية. فبعد قيام الحرب غيرت جماعة أنصار السلام اسمها إلى «جماعة البحوث»، واستطاعت أحداث الحرب العالمية الثانية أن تعزل العناصر الأجنبية فيها بعيداً، وتفرز العناصر المصرية التى أسست عند نهاية الحرب جماعة «الفجر الجديد» التى لعبت دوراً من أهم الأدوار، خصوصاً بموقفها التحالفى النقدى من الوفد ونشاطها بين الطلبة الوفديين ومع «الطليعة الوفدية». وقد تحولت إلى «الطليعة الشعبية للتحرر» فى سبتمبر ١٩٤٦، ثم إلى «طليعة العمال»؛ ثم إلى «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى» سنة ١٩٥٧.

أما «الاتحاد الديموقراطى»، فقد انقسم فى عام ١٩٤٢ إلى تنظيمين هامين، الأول: «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» بقيادة هنرى كورييل، وقد اتصل فى ذلك بعدد من المثقفين المصريين من أمثال الدكتور محمد زكى هاشم، ومن عمال الطيران السودانيين والنوبيين، وعدد من أعضاء الحزب القديم مثل الشيخ صفوان أبو الفتح وعبدالرحمن فضل والدكتور عبدالفتاح القاضى. وكان يرفع شعار التمصير، بمعنى الإنفتاح على المصريين مباشرة وتصعيدهم إلى القيادة.

أما التنظيم الثانى، فهو تنظيم «ايسكرا» (الشرارة)، بقيادة هليل شوارتز. وقد ضم إليه الكثير من المثقفين المصريين الذين ينتمون إلى الطبقة الأرستقراطية مثل محمد سيد أحمد، ونبيل الهلالى،

وشهدى عطية الشافعى، وإلهام سيف النصر، والدكتور شريف حتاتة، وحرم الدكتور إسماعيل صبرى (ابنة صالحة أفلاطون) . وفى عام ١٩٤٧ تمت الوحدة بين «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» و«ايسكرا» تحت اسم «الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى» المعروفة باسم «حدتو»، على أساس إبعاد الأجانب فى قسم مستقل، فيما عدا هنرى كورييل وهليل شوارتز.

وفى صيف ١٩٥٠ قبض على هنرى كورييل وهليل شوارتز، وأبعد كورييل من مصر إلى إيطاليا، وسافر شوارتز إلى فرنسا، وبذلك تخلصت الحركة الشيوعية من القيادات الأجنبية تخلصاً تاماً (٢٠) .

على كل حال، فيتضح من هذا العرض أنه عند إنتهاء الحرب العالمية الثانية كانت قد برزت حركة شيوعية مصرية على جانب عظيم من القوة، وبرزت كوادر ماركسية مصرية هامة فى أوساط المثقفين والعمال كانت تمثل العمود الفقرى فى الحركة، وقد استطاعت هذه الكوادر الوطنية أن تحرث التربة الفكرية السياسية والاجتماعية المصرية بمحراث الفكر الماركسى، وتتقدم بالحركة الوطنية الديموقراطية فى مصر إلى أبعاد جديدة فى ميادين النضال ضد الإستعمار والاستغلال، وتبلور أهدافها فى شكل تقدمى جديد.

فما هى أبعاد هذا الفكر الثورى الجديد فى الحركة الوطنية الديموقراطية؟

إن أول ما يطالعنا فى هذا المجال، الربط بين التحرر السياسى والاجتماعى. فحتى ذلك الحين، كانت أهداف الحركة الوطنية، كما كانت ترفعها القيادات البورجوازية ممثلة فى الأحزاب، وعلى رأسها الوفد، تتلخص فى كلمتين: الجلاء ووحدة وادى النيل. وكانت الوسيلة التى تعتمد عليها لتحقيق هذه الأهداف تتمثل فى التفاوض

مع بريطانيا بالاستناد إلى تحريك الجماهير المصرية لتعزيز جانب المفاوض المصرى على مائدة المفاوضات.

وقد أعطى الفكر الثورى لهذه الأهداف أبعاداً جديدة. وسنكتفى بضرب نماذج فى هذا الصدد من مختلف الفرق والتنظيمات الماركسية، فقد كتب صادق سعد فى «الفجر الجديد» يربط بين الكفاح ضد الاستعمار والكفاح ضد الرجعية المصرية بقوله: «إن كبار الرأسماليين الإنجليز هم أصحاب المصالح فى مصر. وكبار الرأسماليين المصريين هم أصحاب المصالح فى إنجلترا بحكم الترابط المالى الذى بين الرأسمال المصرى والإنجليزى الكبير. وهذا مايجب ألا ننساه. أما مكان مصالح الشعب المصرى الكادح من كل هذا، فهو شئ آخر، بل إن هذه المصالح تعارض مصالح كبار الرأسماليين المصريين وتناقضها على خط مستقيم. فهذا يفهمنا أن الكفاح ضد الاستعمار البريطانى ليس بكاف، وأنه يجب أن يرتبط أشد الإرتباط بالكفاح ضد شريكته الرجعية المصرية، أى فى سبيل ديموقراطية حقيقية تسود بلادنا».

ويعبر برنامج الحزب الشيوعى المصرى»، الذى تألف فى يناير ١٩٥٠، عن هذا المعنى مطالباً «بالقضاء على نظام كبار ملاك الأراضى الإقطاعيين والرأسماليين والإحتكاريين الذى يستند إلى قوة الإستعمار المسلح، ويسوق الشعب فى مغامراته دفاعاً عن الاستعمار والطغيان، وإقامة الديموقراطية التى يكون الحكم فيها للشعب من العمال والفلاحين والوطنيين والديموقراطيين».

ويتناول محمد جلال كشك، الماركسى المرتد، فى كتابه: «الجبهة الشعبية»، تلك القضية فى صورة أخرى، فيقول: «الاستعمار والإقطاع والإحتكار هم جبهة أعداء الشعب، كتلة واحدة ومعسكر واحد. ثم

يطالب بجبهة شعبية مضادة من العمال والفلاحين وطوائف الشعب الأخرى من الطلبة وصغار التجار والملاك ومن الوطنيين الديموقراطيين».

وقد أوضح أحمد رشدى صالح، وهو ماركسى مرتد أيضاً، أن مصر قد اجتازت مرحلة القيادة البورجوازية، فكتب يقول: «لقد مرت النهضة الوطنية المصرية فى أدوارها المختلفة بسرعة وعمق، فجزنا المرحلة التى تزعمنا فيها أمراء الأرض، وجزنا مرحلة أخرى قادنا فيها خليط من أمراء الأرض وأمراء المال، ونحن الآن نمر فى مرحلة أسمى من السابقين، حيث يكون الضغط الشعبى القوة الأولى فى توجيه القيادة. ولن يستوى لنا استقلال صحيح إلا إذا استندنا فى كفاحنا للاستعمار الأجنبى على قاعدة شعبية واسعة، وبالطبع ليس هذا ممكنا إلا إذا جعلنا تحرير الشعب هدفنا دائماً».

وقد كتب شهدى عطية الشافعى ومحمد عبدالمعبود الجبيلى فى كتابهما: «أهدافنا الوطنية» يؤكد أن قضية الاستقلال ليست مجرد ألفاظ جوفاء، وليست تخلصاً من استعمار أجنبى للوقوع فى نير استعباد داخلى، وإنما هو إستقلال يسعى ويعمل على رفع مستوى المعيشة للجماهير، وعلى زيادة اشتراكها الفعلى فى الحكم، والنمو المطرد للحريات الاجتماعية والفردية»، وإنه ـ من هذا ـ يتضح الارتباط الوثيق بين الأهداف الخارجية والداخلية».

أما البعد الثانى للحركة الوطنية الديموقراطية الذى قدمه الفكرالثورى الجديد، فهو: **الربط بين الاستعمار والاحتكارات**. وتعبر الفجر الجديد عن هذا المعنى فى عددها الصادر يوم ١٩ يناير١٩٤٦، قائلة: «الاستعمار هو الذى أفقر الطبقات الشعبية المصرية. فالاحتكارات الكبرى فى بلادنا جميعها فى أيدى الرأسمال الأجنبى،

وهى تمتص مجهودنا وتسلمه للمصارف الإنجليزية الضخمة مثل بركليز والبنك الأهلى. وتلك الإحتكارات الكبرى وهذا الرأسمال الأجنبى إنما جاءت إلى بلادنا باحثة عن الربح، الربح الطائل، فتعتصر شعبنا وعرق جبينه، وتحرمه من الخيرات التى أوجدها بيديه. والاستعمار البريطانى هو المسئول الرئيسى عن تأخر حياتنا الاقتصادية كلها بتحكمه فى مرافقها الأساسية (الأرض، التجارة الخارجية، البنوك .. إلخ) وبشله الدائم لنهضتنا الصناعية».

وكتب أحمد بهاء الدين فى كتابه: «الاستعمار الأمريكى الجديد» يقول: «الشعب المصرى يقدم الأيدى العاملة، والرأسماليون الأمريكيون يحصلون على فائض القيمة المتزايد. ولن يزيد الدخل القومى لسواد الشعب زيادة تذكر، ولو امتلأت الأرض بالمشروعات، إذا كانت هذه المشروعات مملوكة لدولة أخرى، لا يبقى من ربحها فى مصر شىء إلا أجر العمل فيها، الذى لا يدخر ولا يستثمر، بل ينفق ساعة بساعة على أدنى مطالب العيش».

وفى كتاب: «أهدافنا الوطنية» يقول المؤلفان: «إن الشعب المصرى اليوم يدرك أن استقلاله السياسى يظل مبتوراً منقوصاً، ما لم يتخلص من الاستعمار الاقتصادى والمالى المتمثل فى رءوس الأموال الاحتكارية المستثمرة فى مصر، وفى دين بريطانيا الذى يطوق مصر اقتصادياً وتجارياً. وكل تسوية سياسية لاتقوم على أساس حل هذه المسألة الجوهرية لن تخرج عن أن تكون مجرد حل سطحى يتناول مظهر الاستقلال دون أن يحقق جوهره». ثم يقدم المؤلفان الحل فى شراء مصر للأسهم البريطانية فى مصر، وخاصة أسهم شركة قنال السويس والبنك الأهلى وغيرها من الشركات الإحتكارية فى مصر، وذلك نظير ما يكافئها من الدين البريطانى.

أما البعد الثالث، فيتصل بالسودان، ويقوم الفكر الماركسى، على اختلاف فرقه، فى شأن السودان، على أساس الاتحاد الاختيارى من جانب الشعب السودانى، وليس على أساس حقوق السيادة التى ينبنى عليها الفكر البورجوازى. وقد عبر أسعد حليم عن ذلك فى كتابه: «قضية السودان» قائلاً: «إننا نطالب للسودان بحق تقرير المصير. ولكن ليس لنا ولا لأى إنسان غير السودانيين أنفسهم أن يحدد شكل هذا المصير. ان أمانى مصر معروفة، وهى أن تتحد مصر والسودان فوراً على أساس المساواة، ولكن أى نوع من أنواع الاتحاد؟ هذه هى مهمة الحركة الوطنية السودانية نفسها».

ويعالج شهدى عطية الشافعى ومحمد عبدالمعبود الجبلى هذه القضية فى كتابهما السالف الذكر، فيقولان: «إن هناك من الرجعيين المصريين من ينادى ويطالب بحقوق مكتسبة لمصر فى السودان، على أساس ما بذلناه من دماء، وما أنفقناه من مال وجهد. فهؤلاء لا شك يخفون من وراء ذلك مطامع استعمارية. والشعب المصرى الذى ذاق الأمرين من الاستعمار ليرفض رفضاً باتاً أن يتخذ هؤلاء الرجعيون نداء محبباً: «وحدة وادى النيل» أو فكرة «وطن واحد» ليخفوا من ورائه مطامعهم الأنانية فى استعباد الشعب السودانى. وبهذا النداء يعطى هؤلاء الرجعيون المصريون الفرصة للاستعمار البريطانى ليخلق خلقاً حركات رجعية إنفصالية تضر ضرراً بالغاً بقضية الشعبين معاً. وإن الشعب المصرى ليحترم من أعماق قلبه حق الشعب السودانى فى الاستقلال السياسى التام وفى رغبته الخالصة فى التخلص من الإستعمار الأجنبى، بريطانيا كان أو مصرياً. وإنه ليؤيد مخلصاً قرار مؤتمر الأحزاب السياسية فى إقامة حكومة سودانية ديموقراطية فى اتحاد مع مصر».

وقد تناول الحزب الشيوعى المصرى مسألة السودان فى برنامجه. ففى البند الثالث عشر يطالب: بحرية الشعب السودانى وحق تقرير مصيره بنفسه، وتأييد كفاحه من أجل التحرر الكامل، وجلاء جميع القوات الاستعمارية البريطانية والمصرية من أراضيه.

أما البعد الرابع للنضال الوطنى الديموقراطى الذى قدمه الفكر الماركسى، فهو إبراز **أهمية المساندة السوفيتية والمعسكر الاشتراكى فى مكافحة الإستعمار، والرابطة المشتركة التى تربط مصر بجبهة الشعوب المكافحة ضد الإمبريالية**. وقد أبرزت مجلة «الفجر الجديد» هذا المعنى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. ففى عدد أول أغسطس ١٩٤٥، وفى مقال بعنوان: «قضيتنا الوطنية والعالم الخارجى» كتبت تقول:

«تقترن المرحلة الثالثة من أجل كفاحنا الوطنى بالفترة التى أعقبت إنتهاء الحرب فى أوربا ضد ألمانيا الفاشية حتى اليوم. ويتميز الوضع الدولى فى هذه الفترة بإزدياد قوة الموجة الديموقراطية السائدة عليه أكثر من أى وقت مضى، وبإنهزام الرجعية الفاشية. ويؤكد هذا، المركز الخطير الذى بات الاتحاد السوفيتى يشغله فى عالم السياسة الدولية والسلم العالمى بعد أن كان يشغله فى عالم الحرب. وليس من ريب أن الاتحاد السوفيتى قوة ديموقراطية حرة يستحيل أن تفكر فى أى اعتداء بحكم النظام الاشتراكى الذى يتنافى والاستغلال ومن ثم الإستعمار. يضاف إلى ذلك تعاظم القوى الشعبية والديموقراطية فى كل مكان من دول العالم. ويقوم على أساس هذين العنصرين إمكانية التعاون العالمى بين دول الجبهة المتحدة فى عالم السلم».

وقد طالبت «الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى»بإبرام معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى، لإسقاط حجة الغرب فى وجود خطر تهديد من جهة الاتحاد السوفيتى، وعلى أساس أن تأييد الاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية لمصر يكسب قضيتها قوة مادية ومعنوية تستطيع بها الوقوف فى وجه الاستعمار.

وقد وقف الحزب الشيوعى المصرى هذا الموقف بعد تأليفه. فقد أعلن فى برنامجِه: « الوقوف فى معسكر الشعوب الذى يضم جميع الشعوب المستعمرة التى تناضل عن حريتها وإستقلالها. والرغبة فى السلام والديموقراطية تحت زعامة الاتحاد السوفيتى، وطن الاشتراكية وحصن السلام ونصير الشعوب، والصين الشعبية التى تعتبر قدوة لشعوب المستعمرات فى الكفاح من أجل التحرر والديموقراطية والدفاع عن السلام» .

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو، حانت الفرصة لقطف ثمار الفكر الاشتراكى الثورى، ومن عجب أنه قبل أن تبدأ الثورة هذه التجربة، كانت قد زجت بالاشتراكيين فى السجون!



(١) فاروق أبو زيد: الصحافة وقضايا الفكر الحر فى مصر ص ٢٧ ـ ٣١ (كتاب الإذاعة والتليفزيون ـ نوفمبر ١٩٧٤).

(٢) د. محمد رفعت رمضان: على بك الكبير (دار الفكر العربى ١٩٥٠).

(٣) صبحى وحيدة: فى أصول المسألة المصرية (الأنجلو المصرية ١٩٥٠).

(٤) د. محمود فهمى حجازى: أصول الفكر العربى الحديث عند الطهطاوى ص ٤٤، أنظر أيضاً، الدكتور لويس عوض، تاريخ الفكر المصرى الحديث (الأهرام ١٥ مارس ١٦٨).

(٥) رفاعة رافع الطهطاوى: تخليص الإبريز فى تلخيص باريز (طبعة وزارة الثقافة والإرشاد القومى)، مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية (القاهرة ١٢٨٦هـ)، دكتور محمود فهمى حجازى: نفس المصدر، أحمد أحمد بدوى: رفاعة الطهطاوى بك (لجنة البيان العربى ١٩٥٠).

(٦) الدكتور لويس عوض، المرجع المذكور.

(٧) مصر فى ١٥ نوفمبر ١٨٧٨ محاضرة بعنوان: «العلة الحقيقية لسعادة الإنسان» نقلاً عن (فاروق أبوزيد: المرجع المذكور ص ١٣٩).

(٨) محمد عمارة: الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ص ٤٧٨ ـ ٤٧٩ (دار الكاتب العربى ١٩٦٨).

(٩) الشيخ محمد عبده: الاسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، الطبعة السادسة ص ٦٧ (المؤتمر الإسلامى ١٣٧٥هـ).

(١٠) عبدالرحمن الرافعى: عصر إسماعيل، الجزء الثانى ٢٢٩ ـ ٢٤٣ (الطبعة الأولى ١٩٣٧)، دكتور عبدالعظيم رمضان: الثورة العرابية وفكرة السلطة (مجلة الطليعة سبتمبر ١٩٧١)، محمد صبحى: تاريخ الحياة النيابية فى مصر جـ٤ ص ٣٤ ـ ٣٨، سليم خليل النقاش، مصر للمصريين جـ٤ ص ١٥١.

(١١) دكتور يونان لبيب رزق، الحياة الحزبية فى مصر فى عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ ـ ١٩١٤ (الأنجلو المصرية ١٩٧٠).

(١٢) أحمد لطفى السيد، المنتخبات، الجزء الثانى (الأنجلو المصرية ١٩٤٥).

(١٣) مجلس الشيوخ: الدستور والقوانين المتصلة به (المطبعة الأميرية ١٩٣٨).

(١٤) دكتور محمد محمد حسين: الاتجاهات الوطنية فى الأدب المعاصر، جـ١ (مكتبة الآداب).

(١٥) السيد محمد وشيد رضا: تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، الجزء الثانى، الطبعة الثانية (مطبعة المنار ١٣٤٤)، الشيخ محمد عبده: المرجع المذكور.

(١٦) على عبدالرازق: الإسلام وأصول الحكم، أعاد نشره مع دراسة حوله محمد عمارة. (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٢).

(١٧) دكتور يونان لبيب: المرجع المذكور.

(١٨) دكتور عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ ـ ١٩٣٦ (دار الكاتب العربى ١٩٦٨)، حزب الوفد بين اليمين واليسار (الكاتب ـ نوفمبر ١٩٧٣)، دكتور رفعت السعيد، تاريخ الحركة الاشتراكية فى مصر ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥، الطبعة الثانية (دار الثقافة الجديدة ١٩٧٥)، دكتور رءوف عباس: الحركة العمالية فى ضوء الوثائق البريطانية ١٩٢٤ ـ ١٩٣٧ (عالم الكتب ١٩٧٥).

(١٩) دكتور عبدالعظيم رمضان: تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩٣٧ ـ ١٩٤٨ (بيروت: دار الوطن العربى ١٩٧٣).

(٢٠) دكتور رفعت السعيد: اليسار المصرى ١٩٢٥ ـ ١٩٤٠ (دار الطليعة ـ بيروت).

(٢١) الفجر الجديد فى ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، شهدى عطية الشافعى ومحمد عبدالمعبود الجبيلى: أهدافنا الوطنية (مطبعة الرسالة ١٩٤٥)، محمد جلال: الجبهة الشعبية (مطبعة فؤاد حلمى)، أسعد حليم: قضية السودان (دار الفجر ـ القاهرة)، أحمد رشدى صالح: كرومر فى مصر (دار القرن العشرين ١٩٤٥)، أحمد بهاء الدين: الاستعمار الأمريكى الجديد، أو برنامج النقطة الرابعة (القاهرة ١٩٥١)، طارق البشرى: الحركة السياسة فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢).

اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية

جماعة الفجر الجديد

١٩٤٥ ـ ١٩٤٦



اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية

جماعة الفجر الجديد

١٩٤٥ ـ ١٩٤٦

تاريخ التيار اليسارى الوطنى فى مصر تاريخ جديد يكشف عنه النقاب حديثاً، رغم أنه تيار أصيل فى الشعب المصرى. وقد كانت هناك شبه مؤامرة بين المؤرخين البورجوازيين على تجاهل هذا التيار عند تسجيل تاريخ الحركة الوطنية، حتى بدا وكأن هذا التيار لم يكن له وجود. ولكن منذ أن ظهرت مدرسة تاريخية جديدة فى مصر تستعين بالمنهج المادى الجدلى فى تفسير التاريخ، أخذت حجب الظلام التى تكتنف هذا التيار تتكشف شيئاً فشيئاً، ليبرز كما لو كان قارة جديدة فى محيط الحركة الوطنية العظيم.

على أن الجهود العلمية التى بذلت لكشف الحجب عن هذا التيار لم تكن بالجهود السهلة. وذلك لأن طبيعة النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى مصر، يفرض السرية على قادة هذا

التيار، لأن نشاطهم طبقاً للدستور والقانون يعد نشاطاً غير مشروع. وبالتالى فإن مصادر البحث والتنقيب لم تكن مذللة بالنسبة للباحث فى تاريخ مصر، فضلاً عن أنها تعتمد على الجزء الظاهر أو العلنى من النشاط، أما الجزء السرى،فإنه مجهول مدفون فى صدور أصحابه، حتى تتاح لهم الفرصة لإبرازه فى صورة مذكرات أو محاضر نقاش أو غيرها. وحتى هذا أيضاً لا يمكن أن يتيسر إلا فى ظل نظام حكم اشتراكى أو يتجه نحو الاشتراكية، ويسوده مناخ ديموقراطى يوفر الضمانات لصاحبه فلا يزج به فى الاعتقال!

من هنا كان تحمسى حين طرح علىّ المناضل الماركسي القديم أحمد صادق سعد فكرة جمع ما يخصه من تراث الحركة الشيوعية المصرية فى الأربعينيات فى كتاب يشتمل على جزءين: الجزء الأول، ويضم ما هو مكنون فى صدره من ذكريات النشاط اليسارى السرى فى تلك الفترة. والجزء الثانى، ويتناول النشاط العلنى الذى قام به شخصياً، ويتمثل فى المقالات التى شارك فيها بالرأى فى معالجة قضايا بلده، والتى نشرت على صفحات مجلة «الفجر الجديد» فى عام ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، وبعضها نشر حينذاك بدون توقيع أو بتوقيع مستعار لأسباب صحفية.

وقد كان مبعث تحمسى أن الذكريات التى سوف يرويها سوف تكون هامة دون ريب، لأنها ستسجل قطعة من تاريخ مصر لا يعرفها الا القليل. أما المقالات، فإنها ستكون مزدوجة الأهمية، لأنها سوف تبرز مشاكل مصر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بعد الحرب العالمية الثانية، كما تظهر رأى فريق من اليسار فى معالجتها. فهى على هذا النحو «صفحة ساخنة» من تاريخ مصر المعاصر سوف تشوق القارىء المثقف أو الباحث المتخصص.

ولست أنوى أن أتحدث عن أحمد صادق سعد ككاتب وباحث. فإن تاريخه الطويل فى هذا المجال يجعله فى غنى عن التعريف. كما لا أنوى أن أتحدث عن وطنيته، فسوف يجد القارىء شاهدا عليها فى مقالاته المنشورة فى هذا الكتاب. وإنما أنوى أن أتناوله فى اطار الكتاب.

ففى تلك الفترة كان أحمد صادق سعد هو المسئول السياسى لتلك الحلقة الماركسية التى لم يكن لها اسم بعد، ولكنها هيمنت على اصدار مجلتى «الفجر الجديد» و«الضمير»، وفى سبتمبر ١٩٤٦ تحولت هذه الحلقة إلى تنظيم شيوعى باسم «الطليعة الشعبية للتحرر»، ثم تغير اسمها الى «طليعة العمال»، ثم إلى «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى» عام ١٩٥٧، أى بعد قيام ثورة يوليو بخمس سنوات.

وقد أتت الفجر الجديد بعد فترة استزاد فيها المثقفون الماركسيون بالمطالعات النظرية الكثيرة عن طريق حلقات الدرس العديدة والنوادى العلمية والخلايا، التى انتشرت أثناء الحرب العالمية الثانية انتشارا كبيرا، وساعد على انتشارها تحالف انجلترا، دولة الاحتلال، مع الاتحاد السوفيتى، ودخول كثير من الكتب والمجلات الماركسية الى مصر.

وقد سبق اصدار «الفجر الجديد» نشاط لها فى «لجنة نشر الثقافة الحديثة». واصدار بعض الكتب مثل «مشكلة الفلاح» لصادق سعد، وترجمة كتاب «إليانور بيرنز» عن «الاستعمار البريطانى فى مصر» لأحمد رشدى صالح. ولذلك فالفجر الجديد تمثل خطوة ثانية خروجا من التفكير النظرى البحت إلى الدخول فى المعركة الوطنية السياسية العامة.

وتعتبر «الفجر الجديد» ثالث تنظيم ماركسى رئيسى يظهر فى مصر منذ قيام الحرب العالمية الثانية. فقد سبقها ظهور تنظيمين فى عام ١٩٤٢ هما «الحركة المصرية للتحرر الوطنى»، و«ايسكرا». وكانت الصبغة الغالبة على تنظيم «الحركة المصرية للتحرر الوطنى» هى الصبغة البورجوازية الصغيرة، كما اتصلت بالكثير من العمال وميكانيكية الطيران والسودانيين والنوبيين. أما الصبغة الغالبية فى تنظيم «ايسكرا» (أى الشرارة)، فكانت هى الصبغة الارستقراطية والأجنبية، فقد كان فيها امثال محمد سيد أحمد، وإلهام حمدى سيف النصر، ونبيل الهلالى، والدكتور شريف حتاتة، وشهدى عطية الشافعى. وكان التنظيم الأول تحت قيادة هنرى كوربيل كما كان التنظيم الثانى تحت قيادة هليل شوارتز.

ولا يغض هذا من شأن تلك التنظيمات وغيرها فى تلك الفترة، وذلك بسبب الصفة العالمية أو الأممية للحركة الشيوعية، فضلا عن أن الكتب الماركسية كانت نادرة، وكانت الحالة الثقافية للأجانب تسمح لهم بقيادة حلقات الدرس والتحول بها إلى تنظيمات. وقد كان الأجانب فى ذلك الحين يعايشون المصريين ويتحدثون العربية كأهلها، ولم يكن التمايز القومى حادا.

وقد استطاعت جماعة «الفجر الجديد» الاستقلال عن القيادة الأجنبية والتوجيه الأجنبى منذ وقت مبكر. وقد ساعدها ذلك على مزيد من التفهم للأوضاع المصرية، وعلى إدراك أن «الدرب المصرى نحو الاشتراكية له خصائصه ومميزاته التى تجعله يختلف عن ظروف النضال فى البلاد الأخرى». وهو ما تمثل فى الدراسات الماركسية التطبيقية على مصر فى مجلتى «الفجر الجديد» و «الضمير» وبعض الكتب التى أصدرتها مثل «مأساة التموين» لصادق سعد.

وربما كان ذلك هو السبب في موقف الفجر الجديد من الوفد ومن الاخوان المسلمين ومصر الفتاة. فقد تميزت الفجر الجديد بموقفها التحالفى النقدى من الوفد، ونشاطها بين الطلبة الوفديين ومع الطليعة الوفدية، والمساهمة فى تحرير جريدة الوفد «صوت الأمة»، بينما وقفت موقفا هجوميا من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة.

وهذا الموقف يختلف عن موقف التنظيمات الشيوعية الأخرى، مثل الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى، والحزب الشيوعى المصرى، وكانت سياستها تقوم على الهجوم على الوفد، واستدراج الإخوان المسلمين وحزب مصر الفتاة الاشتراكى الى التحالف معها. وفى ذلك كانت الفجر الجديد أنضج سياسيا دون ريب من التنظيمات الماركسية الأخرى، لادراكها المدخل الصحيح للنفاذ الى الجماهير الشعبية العريضة التى تدين بالولاء للوفد، حزب الأغلبية، والذى كان تجاهله سببا دائما فى انعزال التنظيمات الماركسية عن هذه الجماهير لحد كبير.

إن نظرة فاحصة على صفحات «الفجر الجديد» فى تلك الفترة، تستطيع أن تكتشف على الفور أنها كانت صفحة ناصعة مجيدة لنضال المثقفين المصريين الثوريين، وتكذيبا مدويا للفرية المسمومة التى رددتها دوائر رجعية كثيرة فى مصر من أن الماركسيين هم عملاء موسكو! فتشيد سطور المجلة بالوطنية الرفيعة والاخلاص النقى للشعب المصرى الكادح. لقد كانت الأفكار التى تضمنتها المجلة فى مجموعها بلورة حقيقية لأهداف الحركة الديموقراطية الوطنية التقدمية فى ذلك الوقت، وأصبحت شعارات لها. وقد رأى بعضها تجسيدا لها فى الجانب الأكبر من انجاز الثورة البورجوازية فيما بين ١٩٥٢ و١٩٦٦.

لقد كان منها - على سبيل المثال - أن هزيمة الاستعمار يأتى بالكفاح ضده ، لا بمهادنته . وعلى الشعب المصرى أن يعتمد فى ذلك على المساندة الأساسية للحركات المكافحة في البلاد الأخرى، لا على أجنحة استعمارية مختلفة . وأن الاتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية ليسا فقط حليفا ثابتا للنضال التحررى المصرى، بل مثلا للمنجزات الاشتراكية . وأبرزت تلك المقالات دور الجماهير الشعبية، وعلى رأسها الطبقة العاملة، فى انجاح الحركة الوطنية الديموقراطية كنقيض لفكرة الاعتماد على حركة الزعماء التقليديين . كما أظهرت الربط الوثيق بين الاستعمار والرجعية الممثلة لكبار الملاك والرأسماليين، وبالتالى صلة التلازم بين المطالب الوطنية والمطالب الديموقراطية .

وتعتبر مقالات أحمد صادق سعد المنشورة فى هذا الكتاب صورة وأنموذجا هاما للآراء التقدمية التى أشرنا اليها، والتى نرى أن تقديم تحليل لها سوف يكون أمرا مشوقا للقارىء الآن ومدعاة له على التأمل فى ضوء الكثير من مشاكلنا الحالية .

ففى مقال له بعنوان: «تعديل المعاهدة المصرية الانجليزية»[1] يقول: «ان الضمان الوحيد لتحقيق غاياتنا الوطنية هو أن تتوافر الديموقراطية بشقيها - السياسى والاجتماعى - فى بلادنا . فيرفع مستوى المعيشة للطبقات الكادحة - الفلاحون والعمال وسائر المنتجين وصغار الموظفين - ويحارب الغلاء محاربة جدية . هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن تكون الأداة التى توجه الكفاح الوطنى - الأحزاب السياسية والبرلمان والحكومة - وثيقة الاتصال بالطبقات الشعبية، أى أن تستجيب لمطالب هذه الطبقات بدلا من أن تحقق أغراض ذوى المال والنفوذ من الفئات الحاكمة . ثم يطالب «بوجوب

(١) الفجر الجديد فى ١٩٤٥/٨/١ (السنة الأولى ـــ العدد السادس)

استيلاء الدولة على احتكارات المرافق العامة التى يسيطر عليها الاستعمار، وتأسيس بنك مركزى مصرى لتحرير الجنيه المصرى من الاسترلينى، ثم إنهاض صناعاتنا على أسس سليمة وعدم إخضاعها لمصلحة الرأسمالية الأجنبية.

وفى مقال بعنوان: التحرر من الاستعمار البريطانى والمفاوضات الحالية»[٢] نراه يربط ربطا ذكيا بين الاستعمار والاحتكارات، فيقول: ان الاستعمار هو الذى أفقر الطبقات الشعبية المصرية، فالاحتكارات الكبرى فى بلادنا جميعها فى أيدى الرأسمال الأجنبى، وهى تمتص مجهودنا وتسلمه للمصارف الانجليزية الضخمة مثل بركليز والبنك الأهلى.. وتلك الاحتكارات الكبرى وهذا الرأسمال الأجنبى إنما جاءت الى بلادنا باحثة عن الربح، الربح الطائل فتعتصر شعبنا وعرق جبينه، وتحرمه من الخبرات التى أوجدها بيديه... والاستعمار البريطانى هو المسئول الرئيسى عن تأخر حياتنا الاقتصادية كلها بتحكمه فى مرافقها الأساسية (الأرض، التجارة الخارجية، البنوك.. الخ) وبشله الدائم لنهضتنا الصناعية.

وفى هذا المقال يربط بصدق بين الاستعمار واستبداد القصر وتأخر حياة مصر السياسية، فيقول: «وحتى لا تفلت الطبقات الكادحة المصرية من قبضته، جعل الاستعمار البريطانى يحطم نمو ديموقراطيتنا تحطيما دائما. ولذلك فهو المسئول الرئيسى أيضا عن تأخر حياتنا السياسية. فقد صدر الدستور فى ظل الاحتلال الانجليزى الرسمى معطيا حقوقا واسعة للسلطة التنفيذية (كحل البرلمان، وتعيين نصف أعضاء مجلس الشيوخ)».

وفى مقال بعنوان : «لا مركز ممتاز للإستعمار[٣]، يربط صادق سعد الكفاح ضد الاستعمار بالكفاح ضد الرجعية المصرية فيقول: إن

(٢) الفجر الجديد فى ١٩٤٦/١/١٩ (السنة الأولى ـ العدد السابع عشر)
(٣) الفجر الجديد فى١٩٤٦/٥/١٥ (السنة الأولى ـ العدد ٣٤)

كبار الرأسماليين الإنجليز هم أصحاب المصالح فى مصر، وكبار الرأسماليين المصريين هم أصحاب المصالح فى إنجلترا، بحكم الترابط المالى الذى بين الرأسمال المصرى والإنجليزى الكبير. وهذا ما يجب ألا ننساه! أما مكان مصالح الشعب المصري الكادح من كل هذا، فهو شئ آخر. بل إن هذه المصالح تعارض مصالح كبار الرأسماليين المصريين وتناقضها على خط مستقيم .... فهذا يفهمنا أن الكفاح ضد الاستعمار البريطانى ليس بكاف، وأنه يجب أن يرتبط أشد الارتباط بالكفاح ضد شريكته الرجعية المصرية، أى فى سبيل ديموقراطية حقيقة تسود بلادنا».

على هذا النحو تمثل مقالات صادق سعد فكراً مترابطاً من قضايا التحرر الوطنى وقضايا التحرر الاجتماعى. وهو يقف هذا الموقف من القضايا الأخرى الوثيقة الصلة بها. ففى مقال له بعنوان: «يجب أن نقبل الرأسمال الأجنبى بشروط»[٤] يقول: «إن مصر فى أشد الحاجة إلى تشييد اقتصادها القومى، إلى تحسين زراعتها وبناء صناعتها وتوسيع شبكة مواصلاتها. وهذا كله يتطلب رأسمالاً ضخماً نستطيع إيجاد بعضه فى مصر ذاتها، ولكننا سنضطر إلى استيراد البعض الآخر من الخارج. هذا أمر لا جدال فيه. بيد أن نقاشاً كبيراً حول وسائل استيراد المال، وشروط الاستيراد يثار عادة بين الوطنيين المصريين - والتقدميين منهم خاصة - فالبعض يفضل ألا نستورد رأسمالاً على الإطلاق لأنه يربطنا بالبلاد الاستعمارية من جهة، ولأننا نستطيع أن نوجد الرأسمال اللازم لنا عن طريق الضرائب التصاعدية الثقيلة من جهة أخرى. ولكن هؤلاء ينسون أن مسألة توفير رءوس الأموال مسألة مباشرة تواجهنا الآن، ولا يمكن أن

(٤) الفجر الجديد فى ١٩٤٥/١١/١ (السنة الأولى العدد ١٢)

نتهرب منها بإجابة نظرية، بل علينا أن نحدد موقفنا منها فى الوقت الحاضر.

ثم يقول: «وطبيعى أننا لن نقبل استيراد الرأسمال الأجنبى بدون أن نفرض شروطاً دقيقة على هذا الاستيراد، إذ أن التجارب القاسية قد علمتنا أن استيراد الرأسمال الأجنبى معناه زيادة استغلال الرأسماليين للطبقات الشعبية وتأخر وضعها السياسى، واستناد الرجعية المصرية على حراب الإستعمار، وتكاتف الاستعمار والرجعية المصرية على كبت الحركات الشعبية فى بلادنا. وعليه فما هى الشروط التى يجب أن نفرضها على الرأسمال الأجنبى؟».

وبعد أن يقدم دراسة لحالة الرأسمال الأجنبى فى مصر، ينتهى إلى ضرورة أن يتجه اتجاها غير طفيلى، أى أن يستغل بنسبة عالية فى إقامة اقتصاد قومى فى الصناعة المصرية، وأن يقترن بتحديد أسعار البضائع المصنوعة التى ستأتى من البلاد التى يستورد منها الرأسمال الأجنبى حتى لاتكون عبئاً على المستهلك المصرى. وأن توضع الاشتراطات المختلفة على الرأسمال الأجنبى، مثل المراقبة الحكومية على الانتاج والأرباح، حتى لا يفنى المنتجون الصغار والمتوسطون. كما أن العلاقات بين أصحاب تلك المصانع والعمال الذين يشتغلون فيها يجب أن تحدد على أساس حماية العمال من الجشع الرأسمالى، وضرورة ضمان ألا يؤثر هذا الرأسمال الأجنبى على حياة مصر السياسية، فيتحول من رأسمال اقتصادى إلى رأسمال سياسى.

ثم يقول: إن كل هذا لن يمكن تحقيقه إلا إذا كانت الحكومة القائمة ترمى حقا إلى دفع الخطر الاستعمارى عن مصر، وإلى حماية الطبقات الشعبية من الاستغلال، وإلى تطوير الاقتصاد القومى فى وجهته السليمة - أى إذا كانت حكومة ديموقراطية صحيحة!

وفى خلال ذلك تمضى مقالات صادق سعد لتكشف مؤامرات الرجعية. ففى مقال بعنوان: «وأين قضية استقلالنا؟»(٥) يكشف فى ذكاءالأسباب الحقيقية وراء إثارة القصر حادث ٤فبراير، فيرى أن الغرض منها أن «تشغل الرأى العام عن قضيتنا الوطنية. إن وقوعها بعد حوادث ٢نوفمبر، ومنع المظاهرات احتفالا بعيدنا الوطنى فى ١٣نوفمبر، ليوحى لنا بأن هناك مصالح تسوى وراء الستار، وأن هذه المصالح تتعارض مع مصالح الشعب المصرى، فيجب إذن إثارة الضجة حول حوادث قديمة تجعل الشعب المصرى لا يفكر فى حاضره أو مستقبله!

وفى مقال بعنوان: «هل نلغى الأحزاب؟»(٦) يتصدى للدعوة الرجعية التى كانت ترددها الدوائر الرجعية العميلة للقصر بوجوب إلغاء الأحزاب، فيقول «إنها دعوة قديمة جديدة تجد بعض الاستجابة فى الأوساط الشعبية. فالعمال قد رأوا من تجاربهم المرة أن حالتهم لا تختلف كثيراً إذا تولى الحكم هذا الحزب أو ذاك، والأفراد الذين ينتمون إلى الطبقات الوسطى والصغيرة، ولاسيما المثقفون، يلاحظون أن الحافز الحزبى لم يختلف جوهرياً فى مصر منذ زمن بعيد، وأنه كثيراً ما يكون مسيرا نحو الشكليات والقشور دون اللباب، ولذلك فقد تميل بعض البيئات، وخصوصاً غير الواعية منها، إلى تطهير الجو السياسى فى البلاد حتى تتوحد الجهود فى سبيل التحرر الوطنى من الاستعمار. أما نحن، وإن كنا نرى أيضاً ضرورة رفع المستوى السياسى للمناقشات الحزبية ووجوب أخذها شكلاً أكثر جدية وجوهريا، إلا أننا نرى الضرر كل الضرر فى إلغاء نظامنا الحزبى من حياتنا السياسية مهما كانت الانتقادات الصحيحة أو الخاطئة التى قد توجه إليه... إن جهاز الدولة الحالى يخضع للطبقات الحاكمة،

(٥) الفجر الجديد فى ٦ ديسمبر ١٩٤٥ (السنة الأولى ــ العدد الرابع عشر)
(٦) الفجرالجديد فى ٦ فبراير ١٩٤٦ (السنة الأولى ــ العدد العشرون)

وتحاول الطبقات الشعبية أن يكون لها نصيب فيه عن طريق الكفاح السياسى والكفاح الحزبى، وعليه فإن إلغاء الأحزاب يعنى إبقاء الحالة الاجتماعية والسياسية كما هى، واخضاع الشعب بالقوة!

ثم يقول: «إننا نريد إصلاح نظامنا البرلمانى والدستورى الحالى. ولكن على شرط أن يوسع من حقوق الشعب المصرى، وفى المقام الأول على شرط أن يفسح أمام الطبقات الشعبية مجال التأثير القوى الفعال فى حياتنا السياسية».

وإلى جانب ذلك نرى صادق سعد يرفع شعارات الحركة الديموقراطية التقدمية فى ذلك الوقت عالياً. فهو يدعو إلى تقوية الجيش فى مقال بعنوان: «يجب أن نصلح الجيش على أساس وطنى ديموقراطى»[٧] وفيه يربط بين أمراض الجيش ووجود الاحتلال ويقول: «إن لدينا اليوم جيشاً مستقلاً ـ رسمياً ـ عن رغبات الاستعمار البريطانى ومطامعه، غير أن الأساس الاستعمارى الذى تكون عليه ذلك الجيش القديم الذى كان قوامه ٦٠٠٠ رجل لا يزال موجودا إلى اليوم» ثم يقول: «إننا نرى وجوب إصلاح الجيش إصلاحاً وطنياً ديموقراطياً يحوله إلى أداة قومية صحيحة تحافظ على كرامة مصر وتدفع عنها الاعتداء الاستعمارى». ويقدم برنامجاً لإصلاح الجيش يقوم على اجبارية الخدمة العسكرية وإلغاء البدلية وشروط الإعفاء، وتخفيض مدة الخدمة، ورفع مستوى المعيشة للجنود وضباط الصف، وتسهيل الترقية من الجندية إلى رتب الضباط، مع تحسين أحوال صغار الضباط، وإلغاء البعثة العسكرية البريطانية، وتطهير هيئة أركان الحرب وكبار الضباط من العناصر الفاشية!

وفى مقال بعنوان: «البنوك فى مصر والاقتصاد القومى»[٨]، وهو دراسة هامة، يدعو صادق سعد فى وضوح تام إلى تأميم البنوك. فهو

(٧) الفجر الجديد فى ٣٠ يناير ١٩٤٦ (السنة الأولى ـــ العدد الثانى عشر)
(٨) الفجر الجديد فى ١٦ يونيه ١٩٤٥ (السنة الأولى ـــ العدد الثالث)

يوجه النظر إلى التركيز الاحتكارى فيها، ويقول إن بنك مصر والبنك الأهلى يجمعان رأسمالا يساوى ٤ملايين من الجنيهات، أى ٧٠ فى المائة من مجموع رءوس الأموال المصرفية التجارية، والكريدى ليونيه يستغل رأسمالا يساوى ١٥مليونا ونصف مليون من الجنيهات - أى ٧٠ فى المائة أيضاً من مجموع رءوس الأموال المصرفية العقارية فى البلاد. ثم يتضح تركز تلك السلطة المالية الهائلة وضوحاً أكبر إذا لاحظنا اجتماع البنوك كلها فى هيئة واحدة - هى الاتحاد المصرى للصناعات، الذى من أعضائه نواب وشيوخ فى البرلمان - تشرف بهذا الشكل على حياة الاقتصاد المصرى بأكمله. وكذلك يزداد ذلك الوضوح إذا أضفنا إلى الصفة الاحتكارية التى وصفناها من قبل، «الاتحادات الشخصية» التى تربط المنشآت المالية المختلفة ربطاً يزيد من قوة احتكارها فى تداول المنتجات.... إن التركيز القوى الذى بيناه يوسع أمام الدولة فرصة فرض اشرافها - إشراف الشعب المصرى - على تلك المجموعة الصغيرة من الاحتكارات المالية، ومن ثمة، التجارية والصناعية الكبرى».

فى ذلك الحين كانت قد ظهرت فكرة تحديد الملكية الزراعية، بمناسبة عرض مشروع خطاب بك على مجلس الشيوخ، وبمناسبة ظهور كتاب مريت غالى: «الاصلاح الزراعى». وقد أبرز صادق سعد فى مقال له بعنوان: ملاحظات على تحديد الملكية الزراعية»[٩] أن معظم هؤلاء الملاك لم يحصلوا على أراضيهم بعملهم وجهدهم، بل إنها أتت لهم عن طريق الوراثة، وهى فى أصلها هبات وزعها محمد على باشا وخلفاؤه، أو أنها وصلتهم عن طريق اقرار الحالة الاقطاعية التى كانت تسود مصر فى أوائل القرن الماضى.

(٩) الفجر الجديد فى ١٦ يوليو ١٩٤٥ (السنة الأولى ـــ العدد الخامس)

ثم بنى صادق سعد على ذلك نقده لمشروع محمد خطاب الذى رأى أنه لايمثل أكثر من خطوة متواضعة فى سبيل تحديد الملكية الزراعية، إذ أنه لا يهدف إلا إلى أن يمنع فى المستقبل المالكين الذين فى حيازتهم أكثر من ٥٠ فدانا من أن يشتروا أرضا جديدة... وأنه لن يغير شيئا جوهريا عظيما من الوضعية الحالية لتوزيع الملكية فى مصر، مع أن بلادنا أحوج ما تكون الى هذا التغيير فى سبيل رفع مستوى الفلاحين الفقراء من جهة، وفى سبيل إلغاء نفوذ كبار الملاك الاقطاعيين، وبالدرجة الأولى نفوذهم السياسى، من جهة أخرى.

كذلك عاب صادق سعد على كتاب مريت غالى: الاصلاح الزراعى - فى مقال له بعنوان: «الاصلاح الزراعى - بقلم مريت غالى»، أنه فى خوفه التعرض لأمور سياسية فاشلة، وامتناعه دائما عن الوقوف موقف واضحاً من تطورنا الإجتماعى، قد صرف نظره عن عناصر فى غاية الأهمية تلعب فى المشكلة الفلاحية دوراً جوهرياً. فقد نظر إلى الحالة الحاضرة لتوزيع الأرض على أنها توزيع سيئ للملكية، وليس احتكاراً لوسيلة من وسائل الانتاج».

على أننا نلاحظ أنه فى الوقت الذى يرحب صادق سعد بمشروع خطاب على أساس أنه «رغم عدم جديته، يمثل خطوة إلى الأمام، لأنه يبرهن للطبقات الشعبية المصرية أن الوضع الاحتكارى الحالى ليس وضعاً منزلا من السماء» ـ فإنه يستقبل كتاب مريت غالى استقبالاً سيئاً، فيرى أنه «جاء كتاباً هزيلاً نحيفاً ينقصه حب الشعب العميق، وقد دفعه عدم التحيز لمذهب اجتماعى لذاته إلى عدم التحيز للديموقراطية نفسها. فقد يبحث القارئ عن هذه الكلمة طوال الصفحات المائة للكتاب، ولكن عبثاً ودون جدوى».

ولربما ترجع هذه التفرقة إلى صلة محمد خطاب بدار الأبحاث العلمية لشهدى عطية الشافعى ومحمد عبدالمعبود الجبيلى!

فى ذلك الوقت كانت مشكلة التموين تطفو على سطح المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأخذت الحكومة تشكل اللجان «الفنية» لحل هذه المشكلة. وقد عالج صادق سعد هذه المشكلة فى مقال بعنوان: «فى التموين»[١٠]، نقد فيه هذه اللجان التى وصفها بأنها تمثل المنتجين والاداريين فقط ولا تمثل المستهلكين تمثيلاً مباشراً، وقال «إن الحلول الحاسمة الناجعة لن تأتى من هذه القرارات الفنية لتلك اللجان الفنية، بل ستأتى بتوسيع الديموقراطية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى بلادنا، ستأتى باستيلاء الدولة على انتاج كبار المنتجين استيلاء كاملاً، وبتخفيف هذا الاستيلاء على متوسطى المنتجين، ثم بإعفاء صغارهم من الاستيلاء إعفاء كاملاً أيضاً حتى يحموا هؤلاء من الشركات الاحتكارية الكبرى ... وستأتى حلول المشكلة من اشتراك الجماهير الشعبية المستهلكة فى لجان مراقبة التموين، وبتوسيع الديموقراطية السياسية بإلغاء الأحكام العرفية والرقابة خصوصاً، حتى يتسنى لتلك الجماهير الشعبية المستهلكة أن تعبر عن مطالبها تعبيراً واضحاً صريحاً».

وقد وقف صادق سعد من البورجوازية الصغيرة الصناعية موقفاً مؤيدا ومسانداً. ففى مقال له بعنوان: «يجب أن نحمى صغار المنتجين»[١١]، عاب على مشروع البنك الصناعى، غموض أغلب فقراته فيما يختص بحماية الطبقات الكادحة والمتوسطة. وقال إن «هناك شركات صناعية متوسطة عديدة قد تحتاج إلى المال من وقت لآخر، وهناك آلاف من المنشآت الصناعية الصغيرة جداً التى يقل

---

(١٠) الفجر الجديد فى ١٦ أغسطس ١٩٤٥ (السنة الأولى ــ الدور السابع)
(١١) الفجر الجديد فى ١٦ يونيه ١٩٤٥ (السنة الأولى ــ العدد الأول)

رأسمالها عن ٥٠جنيه (بأسعار ماقبل الحرب) والتى تستخدم عاملاً واحداً أو عاملين وهذا النوع الأخير من المؤسسات الصناعية هو الذى يكون أبداً فى أشد الاحتياج إلى المال بفائدة منخفضة، لأن تنافس المنشآت الصناعية الكبيرة يسحقه. وهذا النوع الأخير أيضاً هو الذى يتكون أغلبه من رأسمال مصرى صرف. وأخيراً فهذا النوع الأخير هو الذى ينتج بضائعه بأسعار معقولة، لأنه بعيد كل البعد عن احتكار السوق. وختم كلامه بالمطالبة «بأن يوجه البنك إلى حماية الانتاج الصناعى الصغير الحالى».

وقد عبر صادق سعد عن رأى فريق كبير من اليسار المصرى بعد الحرب العالمية الثانية فى مسألة السودان. ففى الوقت الذى كانت تحدو كثير من الفرق السياسية المصرية ـ خصوصاً مصر الفتاة والحزب الوطنى ـ الفكرةالامبراطورية، كان اليسار المصرى يتفهم المسألة بشكل أفضل. وقد عبر صادق سعد عن هذا الفريق بمناسبة المذكرة التى رفعها أحمد حسين إلى القصر بخصوص مطالب مصر القومية، وقد طالب فيها بأن يقرر البرلمان المصرى إدماج السودان فى المملكة المصرية! فقد هاجم صادق سعد هذا الاقتراح لأن معناه أن يقرر البرلمان المصرى ذلك «دون استشاره الشعب السودانى، بل رغم أنف الشعب السودانى الذى أكد ـ عن طريق قرارات أحزابه ـ أنه يريد التخلص من الاستعمار الانجليزى، وأنه ـ ضمنياً ـ لايريد التخلص من الاستعمار الانجليزى ليقع فى مخالب الاستعمار المصرى، بل ليحافظ على مقوماته، وليحقق رغباته الدستورية وبرلمانه الخاص «فى اتحاد مع مصر»[١٢] ومعنى هذا الكلام أن اليسار المصرى كان ضد «الادماج»، ولكن مع «الاتحاد».

(١٢) الفجر الجديد فى ٢٢ يناير ١٩٤٦ (السنة الأولى ـــ العدد الثامن عشر)

وقد وقف صادق سعد من القضية الفلسطينية والصهيونية موقفاً يتسم بالوعى الأيديولوجى السليم. ففى مقال له بعنوان: «احتضار الصهيونية»[١٣]، وصف الصهيونية بأنها «حركة رأسمالية استعمارية يقوم بها كبار الرأسماليين الاحتكاريين كى يستغلوا موارد فلسطين وشعبها وموقعها الاستراتيجى، وليستعملوا الطبقات اليهودية الشعبية ككبش الفداء فى صراعهم ضد الطبقات الفلسطينية.

وأوضح صلة الصهيونية بالاستعمار بقوله: «ليس جميع الصهيونيين يهوداً. فترومان وآتلى والمارشال سمطس ولويد جورج ولورد بلفور، كلهم من المسيحيين الانجليز والأمريكان الذين يرون أن فلسطين تنتج البوتاس والموالح، وأن أرضها يمكن نزعها من العرب، وأن أنابيب البترول تنتهى عند شواطئها، وأن أموالاً باهظة مستثمرة فيها، والواجب أن تظل كذلك بل أن تزداد. فليس من بد من اختلاق «وطنية» يهودية زائفة يتشبث بها صغار البورجوازيين اليهود، صغار التجار والحرفيين، حتى يقتنعوا بأن مهمتهم الأساسية فى فلسطين أن يحولوا دون وصول العرب إلى الاستقلال من الاستعمار الانجليزى والصهيونى».

وقد أبدى صادق سعد استبشاراً كبيراً بتكوين «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» وقيادتها اضراب ٢١فبراير ١٩٤٦ الوطنى بنجاح. وطلب إلى «الوطنيين المخلصين» أن يحيوا هذه الخطوة تحية صادقة صادرة من أعماق القلوب، وعليهم أيضاً أن يعملوا حتى تخطو الحركة الوطنية الخطوة التالية، فتنضم إليها الطبقات الكادحة من غير العمال - الفلاحون وصغار المنتجين والموظفين إلخ - وتصبح

(١٣) الفجر الجديد فى ١٩٤٥/٩/١٦ (السنة الأولى - العدد التاسع)

الحركة الوطنية تعبيراً كاملاً عن الطبقات الشعبية، تصدر عنها وتكافح من أجلها، تكافح ضد الاستغلال سواء كان أجنبياً أم مصرياً، وضد الاستعباد سواء أكان انجليزياً أم «صدقياً» أم «نقراشياً»، وتكافح في سبيل الفلاح والعامل والمثقف، وفي سبيل حرية الصحافة والتنظيم الشعبي. وفي كلمة واحدة تكافح في سبيل الديموقراطية والاستقلال كفاحاً حقيقياً لا لبس فيه ولا مساومة ولامناورة على حساب مصالح الشعب»[١٤].

بعد هذا العرض التحليلي لمقالات صادق سعد الهامة، لا نرى ضرورة للتوغل كثيراً في العرض الذي قدمه بكفاءة للمرحلة الجديدة للحركة الوطنية المصرية، التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية. وإنما لدينا بعض الملاحظات التي يهمنا توضيحها فيما يتصل بالحقائق التاريخية وغيرها.

أولها، ما أورده من أن النظام السوفيتي كان يخيف قيادة الوفد في سنة ١٩١٩ «إلى درجة أن رفضت عرض لينين مد الثورة المصرية بالأسلحة عام ١٩١٩». فلا يوجد أي دليل على أن لينين عرض إمداد قيادة الوفد بالأسلحة، فضلاً عن أن ظروف الثورة السوفيتية ذاتها في ذلك الحين لم تكن تمكنها من ذلك، بسبب الحرب الأهلية والهجوم الامبريالي الضاري عليها وقتذاك.

وقد أطلق هذه القصة كل من فخري لبيب ومحمود المستكاوي ومصطفى بهيج في كتابهم: «الاتحاد السوفيتي ومصر المستقلة»، الصادر عن دار الديموقراطية الجديدة، دون إسناد إلى أي مصدر. وكتبوا أن «لينين أرسل برقية إلى سعد زغلول أعلن فيها تأييده التام

(١٤) الفجر الجديد في ١٩٤٥/١٠/١٥ (السنة الأولى ـ العدد الحادي عشر)

للثورة المصرية، واستعداده المطلق لمساندة الشعب المصرى، فى كفاحه الوطنى وتقديم العون والمساعدة المادية إذا طلبت مصر ذلك»! وقد تعرضنا لذلك فى دراستنا عن «حزب الوفد بين اليمين واليسار».

ثانياً، ما أورده من استشهاد على ذبول القيادة الوفدية بأن «منها من نادى «بالزواج الكاثوليكى (الذى لا طلاق فيه) مع بريطانيا»!

وفى حدود علمنا فإن أحداً من قيادة الوفد فى تلك الفترة لم يناد بمثل هذا الزواج الكاثوليكي! وإذا عدنا إلى مقالات صادق سعد نجد أنه أورد فى مقاله: «وأين قضية استقلالنا»[١٥] على لسان فرغلى باشا هذه المقولة. فقد جاء فى المقال: «أما فرغلى باشا فقال كلمته التى أصبحت أمثولة بين الوطنيين المصريين، قال: «إننا نشعر بأن بروتستانت انجلترا ومسلمى مصر يجب أن يتزوجوا زواجاً كاثوليكيا لكيلا يقع طلاق فيما بينهم».

على أن فرغلى باشا لم يكن من قادة الوفد فى يوم من الأيام. وفى حدود علمنا أن مسألة الزواج بين مصر وبريطانيا قد وردت على لسان أمين عثمان باشا فى أوائل الحرب العالمية الثانية، ولكن أمين عثمان باشا لم يكن من قادة الوفد، وإنما كان مشايعاً للوفد، ثم أصبح وسيطاً بينهم وبين الانجليز، ولكنه لم يدخل إطلاقاً فى قيادة الوفد.

ثالثاً، ما أورده عن دور مصر الفتاة فى حريق القاهرة. فقد ذكر أن «مصر الفتاة نشطت لتوجيه العناصر الفوضوية للبورجوازية الصغيرة فى الأعمال الغوغائية (حريق القاهرة) تحت الشعارات البراقة». ولم يثبت تاريخياً للآن دور لمصر الفتاة فى توجيه العناصر الغوغائية فى حريق القاهرة.

---

(١٥) الفجر الجديد فى ٢٧ فبراير ١٩٤٦ (السنة الأولى - العدد الثالث والعشرون)

رابعاً، ما أورده من أن أصول الحلقة السرية التى تشرف على الفجر الجديد، كانت ترجع إلى مجموعة من أعضاء الحزب الشيوعى المصرى الأول الذين استطاعوا أن يحافظوا على ترابطهم الفكرى والتنظيمى بعد حل هذا الحزب» . ففضلاً على أن صادق سعد لم يؤيد هذا الزعم بأى دليل، فإن ما أورده عن «جماعة أنصار السلام»، وهى الهيئة العلنية التى يذكر أن «بعضهم» (أعضاء الحزب الأول) قد أسسها فى أواخر الثلاثينات، ينقض ذلك تماماً، فقد ذكر أن أغلبية أعضائها كانوا من الأجانب، ولم يذكر اسماً واحداً من أعضائها ينتمى للحزب الشيوعى المصرى الأول.

وفى الحقيقة أنه وإن بقى أفراد من الحزب الشيوعى القديم، مثل الشيخ صفوان أبو الفتح، وحسنى العرابى، إلا أن الروابط الفكرية والتنظيمية بينهم كانت قد تقطعت إلى غير رجعة بعد حل هذا الحزب، وقامت الحركة الشيوعية بعد ذلك على عناصر مختلفة كل الاختلاف ومنقطعة الصلة بينها وبين الحزب القديم.

خامساً، لقد انتقد أحمد صادق سعد الحركة الماركسية المصرية فى تلك الفترة، ومنها الحلقة التى كان ينتمى إليها، بأنها رغم كونها جزءاً طليعياً للنضال الوطنى، «غير أنها لم تستوعب تراثه الخاص وأساليبه التقليدية وأشكال هيئاته. ولقد كانت كتابات ستالين عن القضية الوطنية تقسم تطورها إلى عدة مراحل، من ظهور القيادة شبه الاقطاعية ثم البورجوازية فقيادة الطبقة العاملة. فلم نستطع أن نرى، ليس فقط التأثير الضخم للبورجوازية الصغيرة فى الحركة الوطنية المصرية، بل لم نتوقع إطلاقاً أن تتولى هذه الطبقة قيادة الحركة الثورية بأشكال خاصة (مثل الثورة البادئة من الجيش). وبالتالى عجزنا بعد ذلك إلى درجة كبيرة عن اتخاذ الموقف الصحيح منها».

على أن صادق سعد بهذا النقد يظلم التنظيمات الماركسيه الأخرى ويظلم نفسه. فهو يعترف بأن الكتاب الذى أصدره شهدى عطية الشافعى ومحمد عبدالمعبود الجبيلى تحت عنوان: «أهدافنا الوطنية» الصادر عام ١٩٤٥ يريد «أن يتخذ العناصر المستنيرة للبورجوازية القومية طريقاً لإشاعة الأفكار الرئيسية التى تتسم بها الحركة الوطنية الجديدة»، وأنه يتضمن «محاولة هادفة إلى دفع البورجوازية القومية لكى تدرك أن مصالحها الحقيقية تكمن فى الاعتماد على الجماهير لتحقيق الاستقلال والديموقراطية». وكان شهدى والجبيلى ينتميان إلى تنظيم «ايسكرا» وقتذاك.

كذلك يعترف بأن الحلقة التى كان ينتمى إليها، كانت تهتم اهتماماً كبيراً بمواقف الوفد ونشاط اللجان الوفدية والارتباط بالعديد من الشباب الوفدى، ثم العمل - بعد ١٩٤٦ خاصة - فى الجرائد والمجلات (رابطة الشباب، البلاغ) والتنظيمات الوفدية (بين الطلبة). كما يقرر بصراحة مثيرة أن «حلقتنا كانت ترى الجماهير حيثما كانت موجودة فى ذلك الوقت، أى داخل الشبكة الوفدية المائعة والواسعة! فكانت تبحث عن التعاون والتحالف مع التنظيمات الوفدية القاعدية واليسارية خاصة، بغية دفعها إلى الأمام من جهة، ومساعدتها على تمايزها عن القيادة الوفدية التقليدية من جهة أخرى». ويعلق على ذلك قائلاً: «وأعتقد أن موقفنا كان أقرب إلى الصواب، وخاصة أن الجماهير الوفدية تلك كانت أساساً من البورجوازية الصغيرة».

كذلك فإنه يتحدث عن المنظمات اليسارية الأخرى، ويقول إنها «بشكل أو بآخر- كانت تدعو الجناح المستنير للبورجوازية القومية إلى أن يتولى هذا الدور (الطليعى فى قيادة الحركة الوطنية) اعتقاداً منها بأنه مازال يستطيع أن يستكمل مهمام الثورة الوطنية الديموقراطية».

ومعنى هذا كله أن التنظيمات الماركسية فى ذلك الوقت، ومنها التنظيم الذى ينتمى إليه، كانت تدرك التأثير الضخم للبورجوازية الصغيرة، لسبب بسيط هو أن «الغالبية الساحقة من الماركسيين» فى هذه الفترة ـ باعترافه هو شخصياً ـ لم يكونوا قيادة سياسية، بل «طليعة فكرية»، وأنهم لم يكونوا طليعة فكرية للطبقة العاملة، بل ـ كما يقول ـ «طليعة للبورجوازية الصغيرة الثورية أساساً، وللطبقة العاملة بصورة جزئية فقط»!

لهذه الأسباب، ولهذه الاعترافات أيضاً من أحمد صادق سعد! فلا نستطيع أن نقبل فى سهولة ما يقوله من «أن إحدى النقط الأساسية للتباين بين حلقتنا ومعظم المنظمات الماركسية الأخرى، هو أننا كنا ننادى بتولى الطبقة العاملة الدور الطليعى فى قيادة الحركة الوطنية» فصحيح أن صادق سعد قد كتب يقول فى مقاله: «التحرر من الاستعمار البريطانى والمفاوضات الحالية»[16] «لن يحرر وطننا إلا الطبقات الكادحة المصرية ـ وفى طليعتها الطبقة العمالية»، ولكن صحيح أيضاً أنه كتب يصف «القيادة الوطنية الصحيحة» بأنها القيادة التى «تكون متصلة بالجماهير أشد الاتصال وأن تعبر عن مطالب الطبقات الشعبية[17] ـ أى قيادة بورجوازية.

وكتب يقول فى مقاله: «جلاء اقتصادى أم ديموقراطية»[18] «نرى وجوب تمكين الطبقات الشعبية من التأثير القوى على دولاب الحكومة والدولة حتى تفسح المجال لتحقيق حكم الأغلبية الصحيح». ووصف هذا بقوله: «وهذه هى الديموقراطية». وواضح أن هذا الكلام يدور فى إطار حكم بورجوازى.

(١٦) الفجر الجديد فى ٦ يسمبر ١٩٤٦ (السنة الأولى العدد الرابع عشر)
(١٧) الفجر الجديد فى ٢٠ مارس ١٩٤٦ (السنة الأولى ـ العدد السادس والعشرون)
(١٨) الفجر الجديد فى ١٠ أبريل ١٩٤٦ (السنة الأولى ـ العدد التاسع والعشرون)

وإذا كانت الحلقة التى ينتمى إليها صادق سعد، والتى تحولت فيما بعد إلى منظمة باسم «الطليعة الشعبية للتحرر» ثم تحولت إلى «طليعة العمال» ـ قد اتجهت بنشاطها إلى العمال بشكل مكثف، فلم تكن وحدها فى هذا المضمار، بل نافستها فيه المنظمات الشيوعية الأخرى.

على كل حال، فإذا نحينا جانباً هذه النقطة الخلافية، والملاحظات السابقة عليها، فمن المحقق أن العرض التحليلى الذى قدمه أحمد صادق سعد للمرحلة التاريخية التى تعرض لها، يعتبر على أروع جانب من النضج الفكرى، وهو ليس غريباً على مفكر ماركسى قديم له باع طويل فى الكتابة والتحليل.

ويعتبر الجانب الذى روى فيه ذكرياته عن النشاط الشيوعى فى تلك الفترة على جانب كبير من الأهمية التاريخية. فقد تحدث عن بداية هذا النشاط فى «جماعة أنصار السلام» التى تكونت قبل الحرب العالمية الثانية، وتعرض لما تعرضت له من اتجاهات «تروتسكية» و«صهيونية» وانسلاخ «التروتسكيين» منها ليكونوا «الاتحاد الديموقراطى». ثم تحدث عن لقائه مع «بول جاكو ديكومب» السويسرى الأصل وأحد مؤسسى الحركة الشيوعية فى مصر، وتكوين «حلقة دراسية» من بعض «جماعة أنصار السلام». ثم انتقل إلى قيام الحرب العالمية الثانية وحل «جماعة أنصار السلام» وتحولها إلى جماعة جديدة باسم: «جماعة البحوث»، وروى كيف اجتمعت «الحلقة الدراسية» لبول جاكو ديكومب» وقرارها بتكوين «هيكل تنظيمى سرى»، وانتخاب قيادة من ثلاثة، واستمرار هذا التنظيم إلى سنة ١٩٤٢.

كما تحدث عن تأسيس التنظيم جمعية جديدة باسم «جماعة الشباب للثقافة الشعبية» للعمل من خلال فتح فصول محو أمية فى المناطق الشعبية مثل «ورشة القطن» و«ميت عقبة»، ثم قرار التنظيم أن تكون القيادة الثلاثية خلية منفصلة عن الأجانب باعتبار عملها قائماً فى الأوساط الشعبية المصرية.

وروى كيف انفصل الأجانب «تنظيمياً» عن التنظيم بعد هجوم هتلر على الاتحاد السوفيتى، للعمل فى التنظيمات الشيوعية الوطنية لبلادهم، بينما بقيت التنظيمات الشيوعية المصرية الأخرى، مثل ايسكرا والحركة المصرية للتحرر الوطنى تضم فى صفوفها أعضاء من جنسيات مختلفة حتى كانت أقرب إلى «نوع جديد من الأممية» ـ الأمر الذى اعتبر إحدى السمات الهامة التى ميزت هذا التنظيم عن التنظيمات الأخرى. ثم كان دخول القوات الإيطالية والألمانية الحدود المصرية الغربية، مما أدى إلى مغادرة الأغلبية الساحقة من جماعة البحوث القطر إلى فلسطين.

ثم روى أحمد صادق سعد كيف اتصل تنظيمهم، الذى أصبح يتكون من القيادة الثلاثية الوطنية الممثلة فى يوسف درويش وصادق سعد وريمون دويك، بجماعة «المجلة الجديدة»، حيث تعرف على مصطفى منيب ورمسيس يونان وأسعد حليم وسعيد خيال، حتى توقف استمرار صدور المجلة الجديدة على أثر خلافات قامت بين محرريها التروتسكيين ومصطفى منيب، واتفاق التنظيم مع بعض جماعة المجلة الجديدة، وفيهم سعيد خيال وراؤل مكاريوس على تأسيس جمعية ثقافية باسم: «لجنة نشر الثقافة الحديثة» التى أصدرت

مـجلة «الأسبوع» ونظمت مـحاضـرات وكـونت دار نشـر سـميت: بدار «القرن العشرين».

وروى أحمد صادق سعد كيف عاد الرفاق الذين فروا من فلسطين إلى مـصر، فـاجـتمع الـثلاثة مـع بول جـاكـو ديكومـب، «وأبرزتُ أننا نحن الثلاثة ظللنا ننشط فى فترة غيابه، ثم مدة بعد رجوعه، دون أن نشـعـر بالاحـتـياج إلـى توجـيـهـاته وقـيـادته. وعلـى هذا الأسـاس اقترحت أن نستقل عن المتبقى من تلك الحلقة الأم القديمة باعتبارنا مـصـريين وهم أجـانب أو شـبـه أجـانب. وتمت الموافـقـه علـى هذا الاقتراح».

وقد اتجـه التنظيم بعـد ذلك إلى تكوين خـليتين: الأولى تعمل فى أوسـاط المثقفين، والـثانيـة خـاصـة بالعمل العمالى. وقد انضم رشدى صـالح إلى الخليـة الأولى بعـد أن تأكـد من اسـتـقـلال التنظيم عن الأصدقاء الأجانب، فأصبحت تضمه مع صادق سعد وريمون دويك، وأما الخليـة العمالية فكانت تضم يوسف المدرك ومـحـمـد العسكرى، وقد نشطت نشـاطاً عمالياً واسعاً خـصوصاً بين الجناح الاسـتقلالى للحـركـة النقـابيـة الذى يسـتـهـدف تخليص النقـابات من السـيطرة البورجوازية.

ثم أوضح أحـمـد صـادق سـعـد كـيف ترك الـثلاثة لجنة الثـقـافـة الحديثة، بعد إلحـاح رفاقهم على ذلك، انطلاقاً من مـوقف عنصـرى لأنهم يهود! وكان رشدى صالح قد بدأ استصدار رخصة لمجلة اسمها «الفجر الجديد»، فانضم إلى التنظيم المستقل.

وبذلك تعتبر مجلة «الفجر الجديد» امتداداً جزئياً للجنة نشر الثقافة الحديثة. وما لبث أن أصبـحت مـركـزاً للجذب، وقـامت بدور طليعى

بين المثقفين والعمال، بفضل صلاتها بالشباب الوفدى اليسارى، وخليتها العمالية والأخرى الثقافية، حتى تحولت بعد ضربة صدقى باشا فى يوليو ١٩٤٦ إلى منظمة سرية تحت اسم «الطليعة الشعبية للتحرر»، ثم «طليعة العمال»، ثم «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى».

وبهذه المذكرات الهامة لأحمد صادق سعد، وبالعرض التاريخى التحليلى للفترة التى قدمها، وبمقالاته التى أرفقها بالكتاب، يكون قد قدم إضافة هامة لتاريخ اليسار فى مصر.

الصراعات العربية

أثناء حرب فلسطين ١٩٤٨ - ١٩٤٩

فى ضوء الوثائق المصرية



على الرغم من انقضاء أكثر من أربعين عاماً على الحرب العربية الإسرائيلية الأولى، إلا أن وثائقها المختفية فى غرف الحفظ بوزارات الخارجية فى الدول العربية هى أكثر بكثير من الوثائق التى ظهرت للعيان. ومعنى ذلك أن جزءاً هاماً من تاريخنا القومى مازال مجهولاً لم يكتب، بكل الآثار المترتبة على ذلك، والتى تتمثل فى خطأ الأحكام والمعلومات التاريخية.

والوثائق القليلة التى ننشرها فى هذه الدراسة هى من محفوظات وزارة الخارجية المصرية وأرشيف رئاسة مجلس الوزراء، وتتناول الفترة من معركة النقب التاريخية فى أكتوبر ١٩٤٨ إلى اتفاقات الهدنة فى رودس بين بعض الدول العربية واسرائيل: مصر واسرائيل فى ٢٤فبراير١٩٤٩، ولبنان واسرائيل فى ٢٣مارس١٩٤٩، والأردن واسرائيل فى ٣أبريل١٩٤٩.

وتدور هذه الوثائق فى إطار العلاقات المصرية ـ العراقية ـ الأردنية، وتتناول نقاط الخلاف الآتية:

١ ـ معركة النقب ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٤٨ وامتناع الجيشين العراقى والأردنى عن مساعدة الجيش المصرى.

٢ ـ مؤتمر أريحا فى أول ديسمبر ١٩٤٨ رداً على قيام حكومة عموم فلسطين.

٣ ـ الخصومات بين الملك عبدالله والملك فاروق.

٤ ـ انسحاب القوات المصرية من منطقة الخليل ـ بيت لحم.

٥ ـ المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية ١٩٤٨.

٦ ـ اتفاقية جنوب القدس، الخاصة بتقسيم المنطقة الحرام فى الجبهة الأردنية ـ الاسرائيلية.

٧ ـ قوات الجهاد المقدس.

وسنقدم عرضاً تاريخياً لهذه النقاط، لمساعدة القارئ على متابعة ما ورد فى الوثائق.

الخلفية التاريخية للوثائق:

أولا : معركة النقب

تعد معركة النقب أنموذجاً لانقسام الجبهة العربية فى مواجهة اسرائيل فى تلك الحرب ـ رغم أنها تحارب جنباً إلى جنب فى نفس الميدان، ضد نفس العدو، ولنفس الهدف ـ وعدم تحقق أى نوع من التعاون المتبادل بين هذه الجيوش العربية الشقيقة. وقد استفاد الاسرائيليون من هذا التفكك فى معركة النقب. فقد سحبوا معظم قواتهم من جميع مناطق القتال فى فلسطين فى أكتوبر ١٩٤٨، وحشدوها أمام الجيش المصرى فى الجنوب، ثم شنوا بها هجوماً مفاجئاً على طول الجبهة الجنوبية يوم ١٥أكتوبر، فيما عرف بأنه أول عملية تديرها الأركان العامة الاسرائيلية على المستوى

الاستراتيجى. وقد وقفت القوات الأردنية والعراقية فى هذه المعركة موقع المتفرج، رغم إلحاح اللواء المواوى، قائد القوات المصرية، فى طلب تدخل هذه القوات لتخفيف الضغط على الجبهة المصرية. وقد ترتب على ذلك أن تمكنت القوات الاسرائيلية من اختراق الخط المصرى، وفصل القوات المصرية المرابطة فى الفالوجا عن المواقع المصرية فى المجدل وفى الخليل.

وفى ١٢ نوفمبر ١٩٤٨ أرسل وزير الحربية المصرية الفريق محمد حيدر رسالة إلى الملك عبدالله، يحملها الأميرلاى سعد الدين صبور، يطلب فيها مساعدة القوات الأردنية للقوات المصرية فى فك الحصار عن لواء الفالوجا، وفيها شرح مؤلم للوضع الذى كانت عليه القوات المصرية هناك. وقد عقد لهذا الغرض اجتماع فى «الزرقا» بين القادة العسكريين فى عمان ودمشق وبغداد، اتفق فيه على أن تقدم سوريا فوجين لاحتلال مواقع فوجين عراقيين، ثم يقوم الفوجان العراقيان مع فوج أردنى بهجوم مفاجئ فى منطقة بيت جبرين لاحتلالها، والاتصال بقوات الفالوجا. ورغم موافقة الملك عبدالله على ذلك، إلا أنه عندما وصل الفوجان السوريان إلى درعا فى طريقهما إلى منطقة المثلث، وصلت درعا أوامر جديدة من عمان ترفض مرور الفوجين السوريين، وتهدد بمقاومتهما بالقوة إذا دخلا الحدود الأردنية.

وقد وضع الجنرال جلوب خطة جديدة هدفها الظاهرى انقاذ قوات الفالوجا، وباطنها القضاء عليها، وتقوم على مناوشة ثلاثة أفواج عراقية أردنية للقوات الاسرائيلية فى منطقة بيت جبرين فقط، وتنتهز قوات الفالوجا هذه المناوشات فى التسلل من مواقعها مشياً على الأقدام من طريق سرى يعرفه أحد الضباط الانجليز فى الجيش العربى، بعد تدمير كافة أسلحتها الثقيلة. وقد سميت هذه الخطة باسم «دمشق». ولكن اللواء أحمد فؤاد صادق والأميرالاى السيد طه قائد

الفالوجا، رفضا تنفيذ هذه الخطة، حيث ساورتهما الشكوك فيها. وقد أثبتت الأيام صحة رأيهما، إذ نما خبر هذه العملية إلى الأركان العامة الاسرائيلية فى الوقت المناسب، ووضع ايجال يادين، رئيس العمليات، خطة مضادة أطلق عليها الاسم الرمزى «القاهرة»، لتدمير قوات الفالوجا لحظة تسللها من الحصار.

ثانياً: مؤتمر أريحا

مؤتمر أريحا هو المؤتمر الذى عقده الملك عبدالله رداً على إعلان مفتى فلسطين، الحاج أمين الحسينى، قيام «حكومة عموم فلسطين» فى أواخر سبتمبر ١٩٤٨. وقبل أن نتعرض لمؤتمر أريحا، نريد أن نبدى بعض ملاحظاتنا على مسألة إعلان قيام حكومة عموم فلسطين، التى نرى أن كثيراً من الغموض والروايات المتناقضة تتردد حولها، خصوصاً بالنسبة لدور جامعة الدول العربية، ودور مصر فى قيامها.

وفيما يتصل بالمسألة الأولى، فقد أورد عبدالله التل أن إعلان هذه الحكومة كان بناء على قرارات جامعة الدول العربية. وروى أن اجتماعات جامعة الدول العربية التى تمت فى شهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، كانت قد أسفرت عن تشكيل حكومة عربية تمثل عرب فلسطين، وتكون رمزاً للكفاح الفلسطينى فى سبيل البقاء. وكان تشكيل تلك الحكومة تنفيذاً لقرارات الدول العربية ووعودها التى قطعتها على نفسها قبل دخول الجيوش العربية إلى فلسطين، والتى تتخلص فى إنقاذ البلاد من براثن الصهيونية، ثم تسليمها إلى أهلها ليحكموها بالطريقة التى يختارها الشعب الفلسطينى نفسه. وثمة سبب آخر حدا بالدول العربية إلى إيجاد هذه الحكومة، وهو الحد من أطماع الملك عبد الله فى ضم فلسطين إلى شرق الأردن، وجعلها مستعمرة

إنكليزية أسوة بشرق الأردن. وقد استدعت جامعة الدول العربية المجاهد الكبير أحمد حلمي باشا، وأسندت إليه رئاسة حكومة عموم فلسطين، يعاونه بعض رجالات فلسطين.

ويقول عبدالله التل إن الأردن كان ممثلاً في اجتماعات الهيئة السياسية لجامعة الدول العربية بواسطة كل من وزير الدفاع فوزى باشا الملقى ووزير الداخلية سعيد باشا المفتى. وقد حضرا جميع المحادثات الرسمية التى انتهت بالقرار القاضى بتشكيل حكومة عموم فلسطين، ووافقا عليه شفهيا، واعتذرا عن إعلان موافقتهما رسمياً خوفاً من الملك عبدالله.

على أن أحمد فراج طايع، الذى كان قنصلاً عاماً لمصر فى فلسطين من يولية ١٩٤٧ إلى أكتوبر ١٩٤٨، يرى أن إنشاء حكومة عموم فلسطين لم يكن يتفق مع قرارات جامعة الدول العربية حسب كلام عبدالله التل، بل كان يتعارض مع القرار الذى اتخذته اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى ٢١أبريل١٩٤٨، والذى يقضى بأن يكون تسليم فلسطين لأصحابها «بعد تحريرها». ويرى أن تفكير الهيئة العربية العليا فى إنشاء هذه الحكومة كان يتعارض مع هذا القرار.

أما عن وجود قرارات من جامعة الدول العربية بإنشاء حكومة عموم فلسطين، فقد أنكر وجودها الملك عبدالله، كما تجاهلها بصورة مطلقة الحاج محمد أمين الحسينى عند حديثه عن إنشاء هذه الحكومة.

وفيما يتصل بالملك عبدالله، فقد كتب إلى أحمد حلمى باشاً فى ١٦ سبتمبر ١٩٤٨، يحتج على التشكيلات الجديدة والنيات التى تعلن عنها الهيئة العربية فى الاذاعات والصحف، لتشكيل إدارة فلسطينية

فى مجال «حكومتكم العسكرية». وقد رد أحمد حلمى باشا بأن «هذه التشكيلات نتيجة لقرارات الجامعة العربية، فإذا كان فيها ما يتعارض مع مصلحة البلاد، فالرجا إصدار الارادة إلى الجامعة المشار إليها لتعديلها». وقد رد الملك عبدالله عليه فى يوم ٢٠ سبتمبر قائلاً: «إن مايراد تشكيله باسم حكومة فى فلسطين، سواء أكان ذلك بقرار من الجامعة العربية أم رغبة من الحريصين على الحكم، فإن فى ذلك الرجوع إلى الحالة التى كانت قبل ١٥ مايو.. إلخ».

وقد كتب الملك عبدالله إلى عبدالرحمن عزام باشا فى نفس اليوم، ينكر أن فكرة تشكيل حكومة عموم فلسطين كانت بقرار الجامعة العربية. فقال: «يقول أحمد حلمى باشا، فى برقيته الجوابية إلينا، أن الرغبة فى تشكيل حكومة فلسطينية فى فلسطين، وقع بقرار الجامعة العربية. الوفد الأردنى أنكر ذلك. وعلى كل حال فإن القيام بعمل كهذا فى رأينا هو الرجوع إلى ما كانت عليه الحال قبل ١٥ مايو... ونحن لا نستطيع إدخال أيد ثانية ضمن مسئوليات حكومتنا العسكرية».

أما ما يتصل بالحاج محمد أمين الحسينى، فإن روايته عن قيام حكومة عموم فلسطين تتجاهل تماماً دور جامعة الدول العربية، وهى - على العكس من رواية عبدالله التل السالفة الذكر - تجعل قيام هذه الحكومة عملاً فلسطينياً بحتا، بل تجعله مضاداً لرغبة الجامعة العربية. فهو يتحدث عن المحاولات التى بذلتها بعض الدول العربية، والجامعة، لمنعه من السفر إلى فلسطين»، عندما أراد السفر يوم١٤ مايو ١٩٤٨. ويقول: «طلب منى عدد من رؤساء وزارات الدول العربية ووزراء خارجيتها ورجال الجامعة ألا أسافر فى هذه الفترة إلى فلسطين قائلين: «إن ذهابك الآن، والجيوش العربية على

وشك خوض المعركة، سيحبط خطة إنقاذ فلسطين، ويفرق كلمة الدول العربية، وستتحمل مسئولية فشل هذه الحركة المباركة التى ستحرر فلسطين، وتنهى قضيتها بالفوز المبين. ولما رأوا منى الاصرار على السفر، طلبوا من رئيس الجمهورية السورية حينئذ أن يكلمنى فى الموضوع، فكلمنى، وطلب منى باسم مصلحة فلسطين أن أؤجل السفر. فلما رأيت أن لا سبيل للسفر إلى فلسطين من سوريا، عدت إلى القاهرة فى ٢٢ مايو مزمعاً السفر فوراً. فلما وصلت إليها كلمنى المغفور له السيد أحمد محمد خشبه، وكان يومئذ وزيراً للخارجية، وأعلمنى أن رسولاً خاصاً وصل إلى القاهرة من قبل جلالة الملك عبدالله، هو وزير الدفاع الأردنى، حاملاً رسالة إلى الملك السابق طالباً فيها أن تحول الحكومة المصرية دون سفرى إلى فلسطين» .

ويستمر الحاج أمين الحسينى فى روايته عن اعتراض الدول العربية على سفره حتى بعد إعلان حكومة عموم فلسطين، ويروى عن الجهود التى بذلت لاعادته إلى القاهرة من غزة، جهود المرحوم محسن البرازى وزير الخارجية السورية، والسيد مزاحم الباجه جى، رئيس الوزارة العراقية. وفى كل ذلك لايأتى على أية إشارة لقرارات الجامعة العربية التى ألف على أساسها حكومة عموم فلسطين.

وفى هذا الصدد، فقد يكون من المفيد أن نذكر أن مجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية من ٤ يونية ١٩٤٥ إلى ٢٥ يوليو ١٩٦٠ ،التى نشرتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تخلو من أى قرار بإنشاء حكومة عموم فلسطين. كما أن المؤرخين الفلسطينيين لا يشيرون إلى هذه القرارات عند الكلام عن إنشاء حكومة عموم فلسطين. فقد أورد الدكتور أنيس طايع أن حكومة عموم فلسطين انبثقت من مؤتمر الحركات الفلسطينية السياسية فى العشرين من

سبتمبر ١٩٤٨ . كما اعتمد ناجى علوش على رواية الحاج أمين الحسينى التى سبق ذكرها، والتى تتجاهل دور الجامعة العربية فى هذا القرار. وقد أورد أن مجلس الجامعة العربية كان قد قرر إنشاء إدارة مدنية لفلسطين،ولكن معارضة الحكومة الأردنية حالت دون ذلك، حتى تمكن الحاج أمين الحسينى من الهرب إلى غزة لإعلان حكومة عموم فلسطين.

على أنه إذا كان الحاج أمين الحسينى قد أغفل دور الجامعة العربية فى قيام حكومة عموم فلسطين، فإن الهيئة العربية العليا لفلسطين حرصت على ذكر هذا الدور فى روايتها عن إنشاء هذه الحكومة فى البيان الذى أصدرته عن أعمالها منذ تأسيسها فى يونيو ١٩٤٦ إلى نهاية ١٩٤٩، وفى هذا البيان تروى القصة الكاملة لإنشاء هذه الحكومة، وتوضح دورها ودور الجامعة العربية فى هذا الصدد.

فقد ذكرت أنه منذ أعلنت بريطانيا فى أغسطس ١٩٤٧ عن إنهاء انتدابها على فلسطين والانسحاب منها فى منتصف شهر مايو ١٩٤٨، كانت الهيئة ترى أن قيام دولة عربية فلسطينية تحل محل الانتداب هو الحق الطبيعى لعرب فلسطين، وقد بذلت الهيئة فى تحقيق قيام حكومة عربية فى فلسطين أقصى جهودها، فقد راجعت الجامعة العربية وحكوماتها وطلبت منها باستمرار وإلحاح تأييد قيام حكومة عربية لفلسطين، وكتبت إليهم فى ذلك عدة مذكرات رسمية، وخصوصاً فى اجتماع اللجنة السياسية بدمشق فى أول شهر أبريل ١٩٤٨. غير أن جامعة الدول العربية تأخرت فى البت بشأن هذه الحكومة.

وقد ترتب على ذلك أنه حين باشرت الجيوش العربية حربها لم يكن فى فلسطين نظام إدارى موحد ولا حكومة مسئولة واحدة ولا

قيادة، بينما كان لليهود دولتهم التى هيئوا لها من يعترف بها من الحكومات المماثلة. وأخذ جيش كل دولة عربية يدير المنطقة التى احتلتها إدارة مباشرة على الشكل الذى يراه، مستعينا بموظفين يختارهم من بلاده ومن فلسطين.

على أن الهيئة العربية - كما تقول فى بيانها - لم تكف عن مطالبة الحكومات العربية بقيام حكومة عربية في فلسطين، تشترك فى إدارة بلادها والدفاع عنها، خصوصاً بعد أن أخذت جيوش حكومات الجامعة العربية تشعر بالصعوبات والمشكلات الجمة التى تلاقيها فى أعمالها الحربية والإدارية فى فلسطين نتيجة اختلاف الادارات والنظم والأهداف.

وقد أفلحت مساعيها فى النهاية، ولكن بعد أن عقدت الهدنة الثانية وضاع قسم كبير من فلسطين. فأعلنت جامعة الدول العربية فى أول سبتمبر ١٩٤٨ موافقتها على تشكيل حكومة عربية فلسطينية، وسارعت الهيئة العربية إلى المساعدة على تأليف هذه الحكومة، حتى تم ذلك، وأعلن تشكيل وزارة دولة أحمد حلمى باشا وقيام حكومة عموم فلسطين.

وقد وجه دولته الدعوة لعقد مجلس وطنى يكون بمثابة مجلس أمة تستمد منه الحكومة الثقة والتعضيد، وتم ذلك، وانعقد مجلس الأمة، أو المجلس الوطنى الأول لفلسطين، بتاريخ ٣٠سبتمبر، وانتخب بالإجماع رئيساً له سماحة السيد محمد أمين الحسينى رئيس الهيئة العربية العليا. وقد أعلن المجلس الوطنى استقلال فلسطين بكامل حدودها، وقيام دولة عربية فيها، وقرر الثقة بالوزارة، واستمرار الجهاد لدفع العدوان عن فلسطين وإنقاذها.

هذه هى - إذن - رواية الهيئة العربية العليا لفلسطين، وفيها نص صريح على قرار للجامعة العربية أصدرته فى أول سبتمبر ١٩٤٨.

وهنا كيف نوفق بين هذا الكلام وبين ما ثبت لدينا من مراجعتنا لمجموعة قرارات مجلس جامعة الدول العربية، من أنه لايوجد مثل هذا القرار؟

ربما يفسر ذلك الخلاف أن هذا القرار لم يصدر من مجلس جامعة الدول العربية، وإنما من اللجنة السياسية. وهذه اللجنة السياسية كانت قد أنشئت فى ٣٠ نوفمبر١٩٤٦ بناء على اقتراح لعبد الرحمن عزام باشا فى الاجتماع العادى الخامس للمجلس. وتتألف من وزراء خارجية الدول العربية. وكان مجلس الجامعة قد رفض من قبل قيام مثل هذه اللجنة إلى جانبه، على أساس أن عملها فى الواقع سيكون انتزاعا لأهم جزء من اختصاصاته، وأبى إلا أن يعتبر نفسه فى آن واحد مجلسا للجامعة ولجنة سياسية دائمة. فلما تألفت اللجنة السياسية، ثار التساؤل فيما يختص بقوة القرارات التى تتخذها فى شأن المسائل المستعجلة التى تنعقد لنظرها، وهل تعتبر ملزمة للحكومات الممثلة فى اللجنة، أو أنه يجب عرضها على المجلس حتى يقرها أولا؟ فإذا كانت تلك القرارات ملزمة، دون أن يقتضى الأمر عرضها على المجلس لاقرارها، فتكون اللجنة فى هذه الحالة بمثابة «مجلس الجامعة» منعقداً بصفة غير اعتيادية.

على كل حال فمن المحقق أن اللجنة السياسية لم تعرض على مجلس جامعة الدول العربية أى قرار بشأن قيام حكومة عموم فلسطين بصفة رسمية، وإلا أتخذ قراراً بشأنه بالموافقة أو الرفض. ويرجع ذلك أغلب الظن إلى الاحتجاج الذى قدمه الملك عبدالله على قيام الحكومة فى دور تكوينها إلى عبدالرحمن عزام باشا فى ٢٠ سبتمبر١٩٤٨، وقد أوضح فيه بعبارات جليه عزمه على مقاومة تنفيذ هذه الحكومة بقوله: «ولحفظ الإخاء، ولصيانة عصبة الجامعة العربية، نصرح بأننا سوف لا نتساهل لأى تكييف أو تشكيل فى

أماكن أمان الحكومة الأردنية، من حدود المملكة المصرية إلى حدود سوريا ولبنان. عدا أن تشكيل حكومة كهذه هو أمر يفرض على أهل فلسطين دون اختيارهم، وهذا لا نوافق عليه، وسنحاول منعه. وغير ذلك إذا تشكلت هذه الحكومة، واعترفت بها منظمة الأمم كما اعترفت بمدعيات اليهود، فمعناه أن الجامعة سعت إلى التقسيم الذى حاربته».

وبطبيعه الحال فلا حاجة بنا إلى الاهتمام بالحجة الأخيرة التى أوردها الملك عبدالله فى خطابه إلى عزام باشا، لأن الملك عبدالله كان يعمل فى إطار التقسيم وليس فى إطار وحدة فلسطين، وهو ما أثبتته جميع الوثائق فيما بعد. ولكن يهمنا أن نبرز دوره فى عدم اصدار قرار من مجلس الجامعة بخصوص إنشاء حكومة عموم فلسطين.

ففى ذلك الحين، لم يكد يعلن عن إنشاء هذه الحكومة حتى أرسل الملك عبدالله يوم ٣٠سبتمبر١٩٤٨ رسالتين إلى كل من الأمير فيصل آل سعود والسيد رياض الصلح اللذين كانا يحضران اجتماع هيئة الأمم المتحدة بباريس، ينبههما فيهما إلى خطورة هذه الخطوة. وفى رسالته إلى الأمير فيصل ادعى أنه لايرفض وجود دولة فلسطينية، ولكن «لوقبلت دولة فلسطينية فى عموم فلسطين قبل الانتصار، لسخر منى الناس»! وقال: إنه «يرفض قطع الطريق على أهل فلسطين فى أن يختاروا لأنفسهم ما يريدون من شكل وحكومة، بعد الفتح والانتصار». وكرر خشيته من أن قبول دول منظمة الأمم المتحدة لهذه الدولة كما قبلت ادعاءات اليهود سيؤدى إلى التقسيم.

على أنه فى رسالته إلى رياض الصلح، اعترف بأن الجامعة قررت إقامة حكومة عموم فلسطين، وحملها المسئولية لعدم إنهاء القضية. فقد كتب يقول:

«بينما نحن ماضون فى شرق الأردن فى مهمتنا الحربية، متحملون أثقل الأعباء وحدنا، إذا بالجامعة تقرر إقامة دولة واهنة لعموم فلسطين، وتقيمها فى غزة، للتخلى عن المسئوليات كما يقول الناس. وإن هذا العمل معناه قبول التقسيم وتنفيذه. أما نحن، فلا نزال وحدنا، متكلين على الله فى القيام بالواجب. ومتى رأينا الجيوش العربية من غربنا فى مصر ومن شمالنا فى سوريا ولبنان، تتهيأ وتتقدم لتنفيذ العزم، ولا تبعث كل واحدة منها بلواء وما أشبه، غير عاطفة على من تشتت من أهل فلسطين، ولا ناظرة إليهم، ثم تستمر فى التحريض على غير فائدة، وتنتظر فتح فلسطين على يد دولة واحدة ـ متى رأينا ذلك، كنا فى الطليعة كدأبنا دائماً».

ثم قال: «إن مسئولية اللاجئين تقع على الجامعة العربية، وعدم إنهاء القضية «يعود على الدول العربية التى لم تبذل مجهوداً عسكرياً، بل ظلت تتفرج! وإن أفعال جيشى وثباته تكفى لدحض مفتريات الناس»!

هذا على كل حال فيما يتعلق بدور جامعة الدول العربية فى قيام حكومة عموم فلسطين. أما ما يتعلق بدور مصر فى إنشاء هذه الحكومة، فقد أشار إلى ذلك أحمد فراج طايع فى مذكراته، فى معرض نقد هذا الدور. فقد ذكر أنه «لم يكن من الحكمة أن تساعد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والكتلة المصرية السعودية فى الجامعة العربية، على إنشاء هذه الحكومة». وقال إنه أشار على الحكومة المصرية فى تقاريره فى مناسبات مختلفة «بأن تتريث فى موافقتها على إنشاء هذه الحكومة، التى لن تقوم بأى عمل نافع»!

وكان الملك عبدالله يرى فى أحمد حلمى باشا أداة، أو مخلب قط، فى تنفيذ فكرة هذه الحكومة. ففى رسالته إليه المؤرخة فى

٢٠ سبتمبر١٩٤٨ ، خاطبة قائلاً: «وددنا لو كان غيرك كبش النطاح فى هذه البادرة» .

وفى الكتاب الهام الذى أصدره اللواء حسن البدرى عن «الحرب فى أرض السلام، الجولة العربية الاسرائيلية الأولى» ، أورد بصريح العبارة «أن حكومة مصر قد شجعت مفتى فلسطين على إقامة حكومة عموم فلسطين فى غزة» .

على أن رواية الحاج أمين الحسينى فى هذا الصدد تشير إلى العكس تماماً، وهو مقاومة حكومة مصر والقصر الملكى خطوة تأليف حكومة عموم فلسطين، بل تشير إلى اعتراض مصر على سفره إلى غزة . فقد ذكر أنه قابل ابراهيم عبدالهادى باشا، رئيس الديوان الملكى، الذى «أبلغنى طلب الملك منى بألا أسافر إلى فلسطين فى الظروف الحاضرة، لأن سفرى يضر بقضية فلسطين ضرراً كبيراً، ويضر بوحدة جبهة الدول العربية التى تقوم اليوم بالحرب لإنقاذها . وحذرنى من مغبة ذلك .

ويقول الحاج أمين الحسينى إنه تريث قليلاً، ولكن عزيمته صحت على السفر إلى فلسطين فى أول فرصة . وقد سنحت هذه الفرصة فى مساء الاثنين ٢٧ سبتمبر١٩٤٨ ، فسافر إلى فلسطين «مستعينا ببعض الضباط الأحرار المصريين وغيرهم من المخلصين الأبرار. وغادرت القاهرة خفية، رغم ما اتخذته السلطات المصرية القائمة حينئذ من وسائل لمنعى من السفر، من حراسة قوية، وتدابير احتياطية على الطرق المؤدية إلى سيناء وحدود فلسطين . وقد وصلنا غزة صبيحة اليوم التالى ٢٨ سبتمبر١٩٤٨ ، وأقمنا بها فترة قصيرة، انعقد فيها المجلس الوطنى الفلسطينى ،وتألفت حكومة عموم فلسطين» .

ثم يذهب الحاج أمين الحسينى إلى القول بأن الحكومة المصرية قاومت تأليف هذه الحكومة بعد قيامها فى غزة . فقد روى أنه فى

الخامس من أكتوبر، زاره فى غزة اللواء حسين سرى عامر، مدير سلاح الحدود، وأبلغه رساله من النقراشى باشا رئيس مجلس الوزراء المصرى، تطلب إليه العودة إلى مصر للضرورة الماسة. كما أبلغه أن رئيس الوزارة العراقية ووزير الخارجية السورية موجودان فى القاهرة ويرغبان فى محادثته. ولكنه اعتذر بضرورة بقائه فى غزة لتنظيم المجاهدين ومقابلة الوفود القادمة من أنحاء البلاد. على أنه فى مساء اليوم التالى ٦أكتوبر، اتصل به النقراشى باشا تليفونياً فى مقر الحاكم الادارى فى غـزة، وألح عليـه بضـرورة الحـضـور، بحـجـة «أن الضرورات السياسية والعسكرية تقضى بذلك»! كما ألح عليه الفريق محمد حيدر بالحضور أيضاً، محتجاً بأن غزة هى منطقة حربية!

«عندئذ أدركت أنهم يريدون منعى ـن البـقـاء فى أى جـزء من فلسطين بسبب ضغط الاستعمار. واحتجج ت على ذلك، وأبديت أشد اللوم على الطريقة التى اتخذوها معى. ولكنى لم أشأ أن أعارض فى السـفـر، لأنى خشيت أن يقع صدام مسلح بين القوات المصـرية والمجاهدين الفلسطينيين، الذين كان عددهم فى غزة لايستهان به. ولم يمهلنى حسين سرى عامر إلا ساعة، ريثما أحضروا لى بعض حقائبى، ووصلت القاهرة ظهر اليوم السابع من أكتوبر. وعقب وصولى إلى القاهرة، زيدت الحراسة على بيتى، حتى أصبح عدد الجنود المحيطين به سبعين جندياً وثلاثة من الضباط. وهكذا حيل بينى وبين العودة إلى فلسطين. وبعد انتهاء الحركات الحربية فى منطقة غزة وإبرام هدنة رودس، طلبت السماح لى بالإقامة فى تلك المنطقة فلم يسمح لى بذلك.

أنكر الحاج أمين الحسينى ـ إذن ـ أى دور لمصر تشجيعاً على قيام حكومة عموم فلسطين. بل سجل على السلطات المصرية مقاومتها لقيام هذه الحكومة! ولكن الوقائع تثبت تأييد الحكومة

المصرية لإنشاء هذه الحكومة لجملة أسباب، أهمها أن اجراءات تأليف هذه الحكومة قد جرت فى القاهرة، وتحت عين الحكومة المصرية وبصرها. وكانت الدعوات للمرشحين للوزارة توجه من مصر، مقر المكتب المركزى للهيئة العربية العليا لفلسطين ورئيسها الحاج أمين الحسينى.

وعلى سبيل المثال، فإن الدكتور حسين فخرى الخالدى، اعتذر عن المجئ إلى القاهرة للإشتراك فى تأليف الوزارة، وأرسل إلى أحمد حلمى باشا، الذى اختير لرئاسة الوزارة الفلسطينية، بمقره بفندق الكونتننتال بالقاهرة، برقية فى ٢٠ سبتمبر١٩٤٨ يعتذر فيها عن ذلك وينصح بالتريث. وكان نص البرقية كالآتى:

«مستعجل: عطوفة أحمد حلمى باشا ـ الكونتننتال ـ القاهرة:

«يتعذر حضورى لأسباب تعرفونها. نرى التريث واستعمال الحكمة والمرونة فى الموضوع».

وكان الدكتور حسين فخرى الخالدى أمين سر عام الهيئة العربية العليا لفلسطين.

وقد أورد عبدالله التل أن الحكومة الفلسطينية تألفت فى مصر. فقد روى أنه «فى أواخر أيلول ١٩٤٨ انتقلت الحكومة من مصر إلى غزة، حيث عقدت اجتماعاً حضره زعماء البلاد ووجهاؤها، وانتخبت المجلس التأسيسى الأول، الذى انتخب رئيساً له سماحة مفتى فلسطين الحاج أمين الحسينى».

وهذا الكلام صحيح، لأنه طبقاً لبيان الهيئة العربية العليا، فإنها شرعت، فور إعلان جامعة الدول العربية موافقتها على تشكيل حكومة عربية فلسطينية، فى المساعدة على سرعة تأليف هذه

الحكومة. وطبقاً لبيان الهيئة أيضاً فإن قرار الجامعة العربية هذا صدر فى أول سبتمبر ١٩٤٨، وسافر المفتى إلى غزة فى ٢٧ سبتمبر. وهذا الشهر كاف لتأليف الوزارة.

ومع ذلك، فنحن نقبل فكرة أن تكون الوزارة الفلسطينية قد تألفت فى مصر، وأعلن عن قيامها فى غزة. ولكن فى كلتا الحالتين، فإن تأليف الوزارة يكون قد تم بموافقة الحكومة المصرية، وإلا لحاربت ومنعت تأليفها فى القاهرة.

ثانياً، أنه من الثابت مما أورده الملك عبدالله فى مذكراته، أن النقراشى باشا كان فى أحلك الظروف التى يمر بها الجيش المصرى فى معركة النقب، يوالى مساعيه لكى يحصل على اعتراف الملك عبدالله بهذه الحكومة!

ففى يوم سقوط بير سبع وإتمام حصار الفالوجا (٢١أكتوبر١٩٤٨) حضر إلى عمان النقراشى باشا لمقابلة الملك عبدالله، وحضر أيضاً جميل مردم رئيس الوزارة السورية ومعه حسنى الزعيم، وكان الأمير عبدالله ورئيس الأركان العراقى الفريق صالح صائب باشا حاضرين. وقال الملك عبدالله مخاطباً النقراشى باشا: «أعتقد أن الكلام لدولتكم فى الموقف اليوم، بعد أن ضاعت بئر السبع وحوصرت الفالوجا. وقد ظننت أنكم ستشيرون إلى لزوم مساعدات عسكرية وفق رغبة القيادة المصرية للإستعانة على إنقاذ الموقف! ورد النقراشى فى إباء: «إن الحكومة المصرية لا تستعين بأحد. ولكن أين القوات الملكية الأردنية والعراقية؟ أما قوات سوريا فكلنا يعلم أنها غير مجدية».

وقد استثارت هذه الإجابة غضب الملك عبدالله، الذى بادر إلى مخاطبة النقراشى باشا قائلاً «يفهم من هذا أن دولتك قد حضرت

لتتهمنا! وقد قلت إن الحكومة المصرية لا تستعين بأحد، بينما عزام هذا يصرخ فى الاذاعة طالباً المساعدة! وأنت تحقر العرب فى بيت العرب، وهذا بيت العرب فيه الأردن والعراق وسوريا ولبنان». ثم ترك الملك عبدالله المجلس لصلاة العشاء بعدما أحدثه كلامه من توتر، أو على حد قوله: «تركتهم وقمت لتوى نتيجة التوتر لكلامى».

على أنه عندما عاد، وعلى حسب قوله، «وجدتهم جميعا وقد ذكروا حكومة عموم فلسطين، ولزوم قبولنا واعترافنا بها. فرفضنا بشدة، لعلمنا بسخف هذا الرأى، واعتقادنا بعدم أهلية القائمين بها. وكان موقف جميل مردم بك عربيا محضا، إذ رفض معنا ذكر هذه الحكومة الموهومة».

ومعنى هذا الكلام للملك عبدالله، أن النقراشى باشا لم يكف منذ قيام حكومة عموم فلسطين فى آخر سبتمبر حتى سقوط بير سبع فى ٢١أكتوبر١٩٤٨ عن بذل مساعيه للحصول على موافقة الدول العربية والملك عبدالله على قيام حكومة عموم فلسطين - الأمر الذى يثبت مرة أخرى تأييد الحكومة المصرية لهذه الحكومة.

على كل حال، ففى تلك الظروف، أخذ الملك عبدالله يرتب لمواجهة حكومة عموم فلسطين عن طريق خطوة مضادة تتمثل فى ضم الضفة الغربية إلى شرق الأردن تحت التاج الهاشمى. وذلك هو منشأ فكرة مؤتمرأريحا الذى عقد فى أول ديسمبر١٩٤٨ - أى بعد شهرين تماماً من قيام هذه الحكومة.

وإذا نحن تذكرنا أن جزءاً كبيراً من اعتراضات الملك عبدالله على قيام حكومة عموم فلسطين، التى خاطب بها رؤساء الدول العربية، كانت تقوم على حجة أن قيام هذه الحكومة واعتراف دول

منظمة الأمم المتحدة فيها بعد اعتراف بعضها بدولة اسرائيل، معناه قبول التقسيم وتنفيذه - فإن على المرء أن يعجب كيف نسى الملك عبدالله بسهولة وسرعة، وهو الداهية الأريب، أن ضمه الضفة الغربية للأردن إلى شرق الأردن، هو التقسيم بذاته، وهو القبول به وتنفيذه عمليا؟

ولكن الملك عبدالله لم يشأ الإقدام على هذه الخطوة بقرار حكومى محض، وإنما عن طريق البيعة، ليرد على الوفود الفلسطينية التى تقاطرت على المفتى بعد إعلان قيام حكومة عموم فلسطين. فأخذ أعوانه فى جمع الوفود من جميع أنحاء القسم الفلسطينى لمبايعته ملكا على شرق الأردن وفلسطين. ولعب الشيخ محمد على الجعبرى، رئيس بلدية الخليل ومن كبار الموالين للملك، دوراً هاماً فى هذا الصدد، وأسندت إليه رئاسة المؤتمر.

وفى يوم الأربعاء أول ديسمبر ١٩٤٨ عقد المؤتمر فى ساحة فندق القصر الشتوى تحت إشراف الحاكم العام عمر مطر ومساعده حاكم رام الله نديم السمان،واتخذ قرارات بالوحدة الفلسطينية الأردنية، واعتبار فلسطين وحدة لاتتجزأ، وتوحيد فلسطين مع شرق الأردن، ومبايعة الملك عبدالله ملكاً على فلسطين كلها. وقد وافقت الحكومة الأردنية على هذه القرارات، كما وافق عليها البرلمان الأردنى يوم ١٣ ديسمبر١٩٤٨ .

وقد وقفت الحكومة المصرية موقفاً معارضاً لهذه الخطوة. فوفقاً لوثيقة مؤرخة فى ٨ ديسمبر ١٩٤٨، طلب النقراشى باشا من وزير الأردن المفوض بالقاهرة أن يرفع إلى الملك عبدالله الرسالة الشفوية الآتية:

«... فيما يتعلق بالأنباء الخاصة بالخطوات السياسية التى تنوى الحكومة الأردنية اتخاذها بشأن فلسطين، فليسمح لى جلالة الملك بأن أقول إنه، نظراً لدخول الدول العربية مجتمعة فى فلسطين لإنقاذ أهل فلسطين من طغيان الصهيونية، فمن غير الملائم أن تنفرد دولة من الدول العربية بعمل سياسى يتعلق بمصير فلسطين، لاسيما وأن كل دولة من الدول العربية صرحت فى أكثر من مناسبة بأنها ليست لها مآرب فى فلسطين.

«وطبيعى أن كل حل لقضية فلسطين يجب أن يكون وليد إرادة أهل فلسطين، على أن تكون هذه الإرادة صادرة عن حرية، وفى ظروف عادية، وفى مناسبات لاتثير أى شك فى أية دولة من الدول العربية.

«ولقد تفضل جلالة الملك عبدالله فاستمع لقولى فيما مضى، بأننى أعلق أهمية كبرى على المظهر الذى تظهر به كتلة الدول العربية أمام العالم. ولا شك عندى أن الصورة التى تنطبع أمام العالم الخارجى عن تنابذ الدول العربية تنابذاً خطيراً، نتيجة تصرف إحداها، ولم يمض على دخولها فلسطين إلا عدة أشهر، ولما توفق إلى الآن فى إنقاذ فلسطين من طغيان الصهيونية ومذابحها ـ أقول إن هذه الصورة ستكون ضارة ضرراً بليغاً بالدولة التى تنفرد بعمل سياسى، وكذلك بمركز مجموعة الدول العربية بالنسبة لدول العالم.

«وأود أن يسمح لى جلالة الملك بأن أقول إن الحكومة المصرية ستقف دائماً إلى جانب هذا المبدأ ـ مبدأ أن فلسطين لأهلها، وأن لهم الحق فى تقرير مصيرهم، على أن يكون هذا الرأى كما قلت بمحض اختيارهم وفى ظروف عادية، ومع توافر كل الضمانات التى تراها

الدول العربية ضرورية لكل شعب يريد أن يتخذ قراراً متعلقاً بمصيره.

«وإنى مازلت عند يقينى بأن جلالة الملك عبدالله، وهو الواسع الاطلاع، وهو الحصيف الرأى، وهو النافذ البصيرة - لايسمح مطلقاً باتخاذ أى إجراء يؤدى إلى تنابذ الدول العربية فيما بينها - هذا التنابذ الذى نرجو أن يقى البلاد العربية شره».

ثالثاً - الخصومات بين الملك عبدالله والملك فاروق:

آثرنا هذا العنوان بدلاً من عنوان: الخصومات بين الأردن ومصر، لإيماننا بأن الخصومات فى ذلك الحين لم تكن خصومات شعوب وإنما خصومات حكام. ومن المعروف أن الملك عبدالله لم يكن للملك فاروق أى ود، وذلك بسبب التنافس بين العاهلين على زعامة العالم العربى: الأول، وهو الملك عبدالله، استناداً إلى النسب الشريف، والثانى، وهو الملك فاروق، استناداً إلى مركز مصر فى العالم العربى. وكان هذا البعد العربى للصراع على الزعامة يتخذ بعداً إسلامياً يدخل فى وهم العاهلين، ولا أساس له من الواقع بين الجماهير العربية والاسلامية التى لم تكن احتراماً لأى منهما بأى شكل من الأشكال.

وقد اتخذت كراهية الملك عبدالله للملك فاروق عدة مظاهر:

المظهر الأول، التشنيع على الجيش المصرى. فلم يكن الملك عبدالله يخفى ابتهاجه بانسحاب الجيش المصرى من بعض المواقع. وقد أعلن أمام عشرات الصحفيين أنه يفضل أن يحتل «الاسرائيليون» النقب عن أن يبقى بيد المصريين، «لأن استرجاع النقب من اليهود أهون من استرجاعه من المصريين»! وكان يردد أمام الناس: «أخاف على فلسطين من قريب حاسد أكثر من عدو حاقد. وقد ذكر عبدالله

التل أن عبد الله ذكر فى السابع من يناير ١٩٤٩ أنه يفضل أن يأخذ «الاسرائيليون» غزة من المصريين، لأنهم وعدوه بجعلها ميناء عربياً، أما المصريون «فقد تعفرت أنوفهم» ـ كما كان يقول ساخراً.

ولم يتورع قائده جلوب عن استخدام سلاح الاشاعات ضد الجيش المصرى. فقد أرسل إلى ضباطه الأوامر بترويج الأخبار بين الناس عن قرب رحيل القوات المصرية إلى بلادها وترك فلسطين لليهود. وتحرك الضباط البريطانيون فى القرى العربية يحذرون الناس من التعاون مع القوات المصرية. وتحدث عبدالله وجلوب أكثر من مرة أمام مراسلى الصحف الأجنبية عن ضعف المصريين. وقد خطب الملك عبدالله فى استعراض لجنده يوم ٦ أغسطس ١٩٤٨ خطاباً طويلاً عرّض فيه بالجيش المصرى، وسخر من أعماله فى فلسطين: «ها نحن وغيرنا ذهبنا إلى القتال فى فلسطين. ها نحن هنا، ولكن أين هم؟ لقد حاربنا وانتصرنا وتقدمنا، ولكن لا نراهم منتصرين ولا متقدمين».

وعلى الرغم من أن الجيش المصرى دفع إلى ميدان القتال بقوات وصل تعدادها إلى عشرة آلاف جندى، وخاض أشرس المعارك، إلا أن الملك عبدالله كان ينكر عليه أى فضل، بل كان ينكر أنه حارب! وقد روى ناصر الدين النشاشيبى فى مذكراته عن: «من قتل الملك عبدالله؟» إن الملك خاطب صحفياً مصرياً، هو زكريا لطفى جمعة، فى احدى المرات قائلاً: «هل تقول لى: أين حارب جيشكم؟ عفوا، بل جيش فاروق، فى عام ١٩٤٨؟ لقد دخلتم غزة وهى مدينة عربية ليس فيها يهودى واحد، ثم وقفتم عند مجدل عسقلان حتى جاء اليهود وأخذوها منكم. وجعلتم من قائد جيشكم الضبع الأسود أسطورة عسكرية، بينما هو لم يدخل معركة واحدة، ولم ينتصر على اليهود فى اشتباك واحد»!

بل لقد وصل الأمر إلى حد مناوأة الجيش المصرى! فقد سحب القوات الأردنية من منطقة بيت لحم بعد الهدنة الثانية، حتى يتعرض المصريون المسئولون عن حمايتها بقيادة القائد أحمد عبدالعزيز للخطر. وعندما احتل الاسرائيليون بير سبع، سحب الملك عبدالله قواته من المناطق الأمامية من خليج العقبة، وتركها لهم، فاحتلوها فى الثامن من نوفمبر، مما مكنهم من الوصول إلى البحر الأحمر فى وقت قصير. وقد اعترف ديان، قائد الحملة، بأن الجيش الأردنى انسحب من هناك عن قصد وتصميم. وقال مرة مستهزئاً: «لماذا لم يحاربنا جلوب؟ كان له الحق أن يحارب ما دمنا نحن الذين خرقنا اتفاقية الهدنة، وكان بامكانه أن يحمى مراكزه، ولكنه أدار ظهره وهرب»!

أما المظهر الثانى من خصومه الملك عبدالله للملك فاروق، فقد تمثل فى إظهار الود لخصوم الملك فاروق من السياسيين، حتى فى المسائل السياسية الحساسة التى تعلق بقضايا مصيرية بالنسبة لمصر، مثل وحدة وادى النيل. فقد عمد إلى التودد إلى السيد عبدالرحمن المهدى، زعيم حزب الأمة فى السودان، الذى كان ينادى بالانفصال عن مصر، وكان مشبوها بسبب صلاته بالانجليز. وذلك فى وجه السيد على الميرغنى، المؤيد للاتحاد مع مصر، نكاية فى فاروق.

أما المظهر الثالث، فهو إقامة العلاقات الودية مع خصوم فاروق السياسيين داخل مصر. وعلى سبيل المثال، فقد كان الملك عبدالله يصطفى جريدة المصرى، وهى لسان حال حزب الوفد المعارض لفاروق فى ذلك الحين، ببرقياته ومراسلاته ومذكراته عن قضية سوريا الكبرى - الأمر الذى كان يسبب الضيق لفاروق وحكومة السعديين القائمة فى الحكم فى ذلك الحين:

رابعاً: القوات المصرية فى منطقة الخليل ـ بيت لحم:

حين دخل الجيش المصرى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨، توجهت قواته الرئيسية إلى مناطق الساحل، مجتازة خان يونس، وغزة، بينما كانت مفارز خفيفة منه تسلك طريق الصحراء مارة بعسلوج وبير سبع، متجهة شمالاً إلى الخليل وبيت لحم. وقد وصلت هذه القوات إلى الخليل يوم ٢١ مايو بقيادة المقدم أحمد عبدالعزيز، والى بيت لحم فى يوم ٢٤ مايو حيث أمنت الاتصال مع القوات الأردنية. وقد حقق اندفاع هذه القوة الخفيفة من بير سبع إلى بيت لحم غرضه السياسى، كما دعم التعاون بين الفيلق الأردنى والجيش المصرى، وأمن جناحيهما، وإن تسبب فى مد خطوط المواصلات بما لا يتفق مع حجم هذه القوة.

وقد اتصل عبدالله التل بأحمد عبدالعزيز يوم وصوله مع قواته إلى جنوب القدس، وأبلغه بأن قوات الجيش العربى المرابطة فى تلك المنطقة تعتبر تحت تصرفه، وله حق إشراكها فى خططه وعملياته. وعلى هذا الأساس تعاون الضباط والجنود المصريون والأردنيون، ووزعوا القوات على المواقع الدفاعية الهامة من صور باهر إلى عين كارم، وأصبح القائد أحمد عبدالعزيز مسئولاً عن جميع القوات العربية فى جنوب القدس.

على أن وجود هذه القوات كان يقلق الملك عبدالله، ففى يوم ٣ يونيو طلب حاكم الخليل الأردنى من هيئة المستشارين بعمان أن تخلى القوات المصرية بيت جبرين، لتزايد حساسية الملك عبدالله إزاء تزايد الوجود المصرى بالمنطقة. وفى نهاية يوليو ١٩٤٨ كانت الجبهة المصرية الشرقية تمتد من العوجة حتى جنوب ضواحى القدس مارة بالخليل وبيت لحم، ويتمركز بها المتطوعون والقوات الخفيفة المصرية.

وقد سنحت الفرصة للملك عبدالله لبسط نفوذه على المنطقة الواقعة تحت سيطرة الجيش المصرى، حين شن اليهود هجومهم على الجيش المصرى فى النقب فى ١٥أكتوبر١٩٤٨ . فلم تكتف السلطات الأردنية بالامتناع عن مساعدة الجيش المصرى، بل أرسلت بعض المفارز الأردنية إلى منطقة الخليل وبيت لحم بقيادة الميجر الانجليزى لوكيت يوم ٢٠ أكتوبر١٩٤٨ لرفع العلم الأردنى على دار الحكومة فى الخليل وإنزال العلم المصرى. وانقسم السكان بين الولاء للملك عبدالله والولاء للجيش المصرى، وكادت تنشب معركة بين الجنود المصريين والأردنيين، لولا أن تغلبت الحكمة، واتفق على رفع العلمين الفلسطينى والأردنى مع العلم المصرى.

وفى ٢٧ أكتوبر انسحبت قوات بيت جبرين إلى الخليل، فى الوقت الذى كان قد تكون فيه جيب الفالوجا. ومنذ مطلع نوفمبر كان قطاع الخليل - بيت لحم يمتد بمواجهة ٥٠كيلو متراً، وقد جهزتها القيادة المصرية للعمل كقاعدة لتموين قوات الفالوجا المعزولة.

على أن وجود القوات المصرية بعد إبرام اتفاقية الهدنة المصرية الإسرائيلية فى ٢٤ فبراير ١٩٤٩ كان يثقل على الملك عبدالله وعلى أنصاره الذين أخذوا ينسبون إلى القوات المصرية المظاهرات التى قامت ضد الملك عبدالله وضد الحكومة الأردنية. وفى يوم أول أبريل ١٩٤٩ وقع صدام عنيف بين عمر باشا مطر والأميرالاى سعد الدين صبور بالقرب من بيت لحم، حين اتهم عمر باشا مطر صبور بك بتدبير المظاهرة التى هتفت ضد الملك عبدالله وضد الحكومة الأردنية أثناء سفر الحاكم الأردنى من رام الله إلى الخليج، وكانت تتكون من اللاجئين الفلسطينيين. وقد تهجم عمر باشا مطر على

مصر والسلطات المصرية بكلام قاس وقذف شديد. وفي هذه المرة أدركت السلطات الأردنية خطورة الأمر، فعمدت إلى ترضية مصر بالاستغناء عن خدمات حاكمها العام لفلسطين عمر مطر باشا.

خامساً - المفاوضات المصرية - الاسرائيلية:

منذ ١٨ يوليو ١٩٤٨ توقف القتال في فلسطين بناء على قرار مجلس الأمن. ولكن اليهود لم يلبثوا أن استأنفوا عمليات خرق الهدنة في القدس وفي النقب. وقد بذلت أربع محاولات في الجبهة الجنوبية فيما بين ٢٦ يوليو ومنتصف أكتوبر لفتح الطريق إلى النقب الجنوبي، واستطاع اليهود في المحاولة الرابعة احتلال بير سبع وتحطيم حلقة الحصار التي ضربها الجيش المصري حول مستعمرات النقب السبعة والعشرين، وفرض الحصار على قوات الفالوجا.

في تلك الظروف كانت الحكومة الأردنية تتفاوض مع الوفد اليهودي الذي ذهب إلى باريس للإشتراك في دورة الأمم المتحدة، واستمرت المفاوضات أكثر من شهر ونصف. ولم يخف اليهود أمر هذه المفاوضات التي كشفتها نشراتهم السرية وبرقياتهم، ولكن الجديد في هذه النشرات ما أعلنته اسرائيل من أن هذه المفاوضات لا تدور بينها وبين الأردن فقط، وإنما مع «بعض الدول العربية». وقد أورد عبدالله التل نصوص الكثير من هذه النشرات الاخبارية التي كان يذيعها راديو اسرائيل، ولكنه لم يتعرض لأي ذكر لمصر في هذه المفاوضات. وعلى ذلك بقي الاعتقاد بأن المفاوضات بين مصر واسرائيل لم تبدأ إلا من نهاية شهر يناير ١٩٤٩، وهي التي جرت في رودس.

على أنه فيما يبدو أن الأردن لم تكن وحدها في المفاوضات التى جرت في باريس، بل كانت مصر أيضاً، وبالذات الملك فاروق، الذى كان في ذلك الحين (نوفمبر ١٩٤٨) قد بدأ يدرك مدى التورط الذى زج بمصر في حرب فلسطين، وكان يسعى إلى الخروج بشروط معقولة، خصوصاً بعد أن وقفت الجيوش الأردنية والعراقية من معركة النقب موقف المتفرج.

وهذا ما تكشفه البرقية التى أرسلها السفير المصرى في واشنطن، بالشفرة، إلى الديوان الملكى ورئيس الوزراء ووزير الخارجية في ١٨ نوفمبر ١٩٤٨. وقد ورد بها الآتى:

نشرت جريدة «النيويورك تايمز» في سلسلة أكاذيبها الصحفية الخبر التالى من مراسلها في باريس: «وصل مندوب من بلاط الملك فاروق إلى باريس مؤخراً، وعقد مع الاسرائيليين محادثات خاصة، متميزة عن المناقشات التى يجريها ممثلو الحكومة المصرية».

وفي ضوء هذه البرقية يمكن فهم النشرة العبرية التى أذيعت يوم ٢٢نوفمبر١٩٤٨ والتى ورد بها الآتى:

«أعلن رسمياً في مقر حكومة اسرائيل في تل أبيب أن المحادثات الرسمية التى تدور الآن بين اسرائيل وبعض الدول العربية، تتقدم بنجاح. ومع أن هذه المحادثات لا تدور حول السلم النهائى، لكنها ستؤدى إلى عقد هدنة دائمة بين العرب واليهود. وقد صرح الدكتور بنش بأن هذه المحادثات خطوة كبيرة في سبيل السلام، كما أعلنت أوساط الوفد الاسرائيلى في باريس أن الأمور سائرة على ما يرام».

ولا نستطيع أن نؤكد صحة ما ورد ببرقية السفير المصرى بواشنطن إلى الديوان الملكى ورئيس الوزراء ووزير الخارجية، والذى يتفق مع النشرة الاخبارية الاسرائيلية. ولكن هذه الوثيقة من وثائق

أرشيف رئاسة مجلس الوزراء فى مصر، تثير قضية الوثائق الأخرى المختفية فى غرف الحفظ بالدول العربية، والتى من الضرورى القيام بحملة للإفراج عنها، خصوصاً بعد أن مر نصف قرن على حرب فلسطين، حتى يمكن كتابة تاريخنا القومى فى ضوء الحقائق الثابتة.

على كل حال، أعتقد أننا، بعد العرض الذى قدمناه على مدى مقالين كاملين لأصول الخلافات المصرية ـ الأردنية ـ العراقية، أثناء حرب فلسطين، قد أطلنا خطوطناعلى القارئ، وبات علينا المسارعة بالعودة إلى الوثائق، أو على الأقل إلى الجزء من وثائق رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية المصرية التى غطاها عرضنا السابق ـ على أن نعالج الجزء الثانى من النقاط التى تناولتها بقية الوثائق فور الإنتهاء من الجزء الأول.

والوثيقة الأولى، وهى بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٤٨، تتناول العلاقات المصرية العراقية، وهى من أرشيف رئاسة مجلس الوزراء، وتتمثل فى تقرير من الوزير المفوض المصرى فى العراق إلى وكيل وزارة الخارجية المصرية، وتتناول المبررات التى كانت تسوقها القيادة السياسية العراقية أمام شعبها، لتبرير عدم مساندتها القوات المصرية فى معركة النقب، التى كانت قد بدأت ـ كما ذكرنا ـ فى ١٥ أكتوبر، وانتهت فى دورها الأول فى ٣١ أكتوبر بالهدنة الثالثة تحت قرار مجلس الأمن. كما تتناول الأوضاع الداخلية فى العراق وتأثرها بالقضية الفلسطينية .ونلاحظ أن المبررات التى ساقتها السلطة العراقية تقطر بالخداع.

وتمضى الوثيقة على النحو التالى:

«... فى يوم الاثنين الموافق أول نوفمبر الجارى، عقد مجلس النواب جلسة سرية حضرها سمو الوصى، وألقى فخامة رئيس الوزراء

خطاباً مفصلاً استعرض فيه قضية فلسطين من مرحلة بعيدة،مبيناً أن العراق كان راغباً الرغبة كلها فى استمرار القتال، ولكن حضرة صاحب الدولة النقراشى باشا كان لايريد ذلك. كما ألقى مسئولية عدم التعاون على مصر نفسها. وأوضح للمجلس أن العراق عرض على مصر أن تتولى هى القيادة العليا، وأن مصر رفضت ذلك. كما حاول العراق مرة أخرى أن يتعاون مع الجيش المصرى فى منطقة النقب، ولكن القيادة المصرية لم تفسح المجال لهذا التعاون...

«ويبدو أنه لا ينتظر حدوث حركات ثورية من قبل الشعب العراقى فى هذا الموسم، كما حصل فى الموسم الفائت. وذلك لأن الرجال الذين نظموا هذه الحركات سابقاً (حزب الاستقلال) يخشون من أن تؤثر هذه الحركات فى الوضع الحربى فى فلسطين، وذلك بأن تتخذ الحكومة هذه الحركات حجة لسحب الجيش العراقى من فلسطين للمساهمة فى إخمادها، الأمر الذى يرضى الاستعمار، ويكون فيه تحطيم القضية الفلسطينية».

وواضح الخداع فى التبريرات التى قدمها الباجه جى فى جلسة النواب، لأن رفض العراق قرار مجلس الأمن بإيقاف القتال ورفضه الهدنة، كان من قبيل المزايدة. فقد كان الوصى على عرش العراق يعرف جيداً أن الجيش العراقى لايمكنه الاستمرار فى القتال، خصوصاً بعد إعلان الملك عبدالله قبل قرار مجلس الأمن عدم قدرة قواته على متابعة القتال. وقد كشف ذلك رياض الصلح فى مذكرة مشهورة مؤرخة فى ١٤ أغسطس١٩٤٨ وجهها إلى مزاحم الباجه جى بعد اجتماعه بالملك عبدالله فى عمان يوم٤أغسطس. وقد ورد فى هذه المذكرة مايلى:

«إن وقف القتال هذه المرة كان لأن حكومة شرق الأردن أعلنت قبيل قرار مجلس الأمن أنه لايمكنها متابعة القتال لعدم وجود عتاد لديها. وقد أعلنت القيادة العراقية عندئذ أن الجيش العراقي في حالة انسحاب الجيش الأردني ينسحب هو أيضاً من الميدان بدون ريب. ولما بلغ هذا الحكومة المصرية أثار قلقها الشديد، فبادرت إلى إيفاد معالي عزام باشا لعمان لعله يتدارك الأمر.

«وقد اجتمعنا هناك، وناقشنا الموضوع من جميع نواحيه، واجتمعنا بحضرة صاحب السمو الملكي الوصي قبل مغادرتنا عمان، ثم بذلنا الجهد لاقناع القيادة العراقية بأن تبذل ما في وسعها لاستعادة اللد والرملة. وقد ساعدنا سمو الوصي كثيراً في هذا الموضوع، حتى إنه وعد حفظه الله بالذهاب إلى الجبهة لعله يتوصل إلى تحقيق هذا الغرض الخطير.

«وأظن أنه نقل إليكم إصرار القائدين نور الدين باشا محمود، وصالح صائب باشا، على عدم الاستمرار في القتال، وكان ذلك بحضور سمو الوصي، كما نقل إليكم أسرار القائد صائب الباشا، في حضرة جلالة الملك عبدالله، على عدم القتال، ونصيحته بقبول الهدنة بسبب الحالة التي نشأت عن موقف شرق الأردن.

«والمهم أن إيقاف القتال في المرة الأخيرة تقرر أمره إذن في تلك الاجتماعات في عمان، ولم يكن قرارنا في عالية إلا النتيجة الطبيعية لما استقر عليه الأمر في عمان.

«ولقد بلغني أن حكومة مصر كانت متأثرة بهذا الوضع عندما أعلنت قبولها بقرار مجلس الأمن. وأن جلالة ملك مصر تلقى بتأثر شديد نبأ موقف شرق الأردن والمحضر الذي وضع في عمان حول هذا الموضوع.

«وكنت أتمنى لو لم يعلن بعد هذا عندكم أن العراق رفض قرار مجلس الأمن. ولم يخف عليكم ما كان لهذا الإعلان من أثر غير مستحب فى مصر، إذ أظهرها بمظهر المنفردة فى إرادة الكف عن القتال، وصورها بصورة المتوانية المتخاذلة دون سواها من شقيقاتها أعضاء الجامعة. والحقيقة أنها لم تكن هى السبب فى قبول قرار وقف القتال.

«وأما الأثر الذى تركته هذه الأمور فى مصر، فشديد عميق على ما عرف. وأنتم أدرى بما بذلته مصر سلماً وحرباً فى سبيل فلسطين، وأنتم أعلم بإخلاصها وتجردها لما بذلت. كما أنكم تعلمون أهمية نصيبها فى هذا الجهاد بالماضى والمستقبل، وخطورة منزلتها فى كل ما تباشره الجامعة من الشئون العربية القومية المشتركة الشاملة».

كان وجه الخداع الثانى فى تبريرات الباجه جى فى مجلس النواب العراقى، هو المتصل بقوله إنه عرض على مصر أن يتعاون مع الجيش المصرى فى منطقة النقب، وأن القيادة المصرية لم تفسح المجال لهذا التعاون. فحقيقة هذا العرض كشفها فاضل الجمالى فى كتابه «ذكريات وعبر». فقد ذكر أنه عندما تولى السيد مزاحم الباجه جى الحكم، عينه وزيراً مفوضاً فى وزارة الخارجية، وكلفه بالذهاب لمقابلة النقراشى باشا، ليعرض عليه مساعدة الجيش العراقى للجيش المصرى المحاصر فى الفالوجا. وكانت المظاهرات الشعبية فى العراق تطالب الحكومة العراقية بأن يتحرك الجيش العراقى ويهاجم اليهود لفك الحصار عن الفالوجا.

ويقول الدكتور فاضل الجمالى إنه مر بعمان وهو فى طريقة إلى القاهرة، وكان معه اللواء إسماعيل صفوت، وذهب إلى مقر القيادة العراقية فى الزرقاء، وهناك علم الآتى:

١ ـ أن الجيش العراقى وُضع فى الجبهة فى وضعية خطرة للغاية. ففى إمكان العدو أن يقطع خط الرجعة وخط المواصلات على الجيش العراقى بكل سهولة وفى أى وقت.

٢ـ أن العتاد لدى الجيش العراقى شحيح للغاية، ولا يستطيع الجيش أن يحارب بما لديه من العتاد أكثر من يومين.

٣ ـ أن أى حركة من الجيش العراقى تتطلب غطاءً جوياً، وهو أمر غير متيسر لأن الطيارات العراقية ليس لها عتاد».

وهذا الكلام كله يبين أن عرض الباجه جى على النقراشى باشا مساعدة الجيش المصرى فى النقب، لم يكن أكثر من تأدية واجب مظهرى، فضلاً عن أنه يثير السخرية، لأن مساعدة الجيش العراقى للجيش المصرى فى الحرب التى دخلتها القوات العربية مجتمعة، لم يكن يتطلب مفاوضات سياسية بين الحكومات!

أما الوثيقتان التاليتان فتناولتا العلاقات المصرية الأردنية. والوثيقة الأولى بتاريخ ٧أبريل١٩٤٩، وهى من أرشيف وزارة الخارجية المصرية، وتتمثل فى خطاب من الوزير الأردنى المفوض فى مصر، بهاء الدين طوقان، إلى إبراهيم عبدالهادى باشا، رئيس الوزراء المصرى. وقد أرفق بها رسالة إليه من توفيق أبو الهدى باشا، رئيس الوزراء الأردنى، يخبره فيها بعزمه على الحضور إلى القاهرة لمقابلته، ويطمئنه إلى وضع القوات المصرية فى الخليل.

وكانت السلطات الأردنية قد قررت فور إبرام اتفاقية رودس فى ٣أبريل ١٩٤٩، إيفاد كل من توفيق أبو الهدى باشا، ومعه فوزى باشا الملقى وزير الدفاع، وحمد فرحان سكرتير رياسة الوزراء، إلى مصر فى يوم ١١أبريل للتفاهم مع رئيس الوزراء المصرى إبراهيم

عبدالهادى فى شأن إخلاء القوات المصرية للمواقع التى تحتلها فى الخليل وبيت لحم.

وتمضى الوثيقة على النحو الآتى:

«سيدى صاحب الدولة

تحية واحترامات وبعد.

كنت أود من صميم قلبى أن أتشرف شخصياً بمقابلة دولتكم، ولكن حالتى الصحية حالت دون ذلك، إذ أننى بعد أن تشرفت بمقابلتكم أول أمس وقعت طريح الفراش من أنفلوانزا شديدة وحرارة مرتفعة. والحمد لله أصبحت اليوم أحسن بكثير من قبل.

«لذلك أرجو دولتكم السماح لى بأن أدرج تالياً البرقية التى تلقيتها أمس من فخامة توفيق أبو الهدى باشا، رداً على برقية أرسلتها إليه بعد تشرفى بمقابلة دولتكم أمس:

«أرجو أن تبلغوا دولة رئيس الوزراء شكر حضرة صاحب الجلالة الهاشمية وسلامه العالى، مع وافر شكرى، على بيانات دولته. ولما كانت الحالة الجوية وحالتى الصحية قد حالت دون الاسراع فى الزيارة، فإن من المقرر إن شاء الله أن أحضر يوم الاثنين القادم.

«وقد أكدت على الموظفين الأردنيين فى الخليل وجوب المحافظة على أحسن العلاقات مع إخواتهم المصريين، والسعى المستمر لحفظ صلات الود والإخاء بين القوات المصرية والأردنية.

التوقيع

وزير الخارجية

«هذا، وقد استلمت برقية أخرى تقول بأن فخامة توفيق باشا "يكون مصحوباً بمعالى وزير الدفاع فوزى باشا الملقى، وسعادة حمد فرحان سكرتير رئاسة الوزراء. وسيصلون حوالى الساعة الحادية عشرة من صباح الاثنين القادم الواقع فى ١١ أبريل ١٩٤٩، وسينزلون فى فندق سميراميس.

«أعود فأكرر لدولتكم المعذرة، متمنياً لكم كل صحة وتوفيق فى خدمة وطننا العربى العزيز والله يحفظكم سيدى.

صديق دولكتم المخلص

بهاء الدين طوقان»

أما الوثيقة الثانية، فهى من أرشيف وزارة الخارجية المصرية أيضاً، وهى عبارة عن تقرير من إبراهيم عبد الهادى باشا، مؤرخ فى يوم ١٢ أبريل ١٩٤٩، يسجل فيه المحادثات التى جرت بينه وبين الوفد الأردنى برئاسة توفيق أبو الهدى باشا، والتى تناولت نقاط الخلاف بين البلدين. وهى على جانب كبير من الأهمية، لأنها توضح وجهات نظر الفريقين التى يحجمان عن عرضها على الرأى العام العربى. وتمضى على النحو الآتى:

«حضر دولة توفيق أبو الهدى ومعه فوزى الملقى باشا وطوقان بك الوزير المفوض.

«بدأ الحديث شاكراً على حسن الاستعداد للقائه والتحدث إليه فيما يحقق إزالة كل أثر من سوء التفاهم بين البلدين.

«قلت لدولته: «إنى أرحب دائماً بالتفاهم معه، لما أعلمه من استقامة رغباته وميوله فى أن يكون حسن التفاهم شاملاً العلاقات

بين الدول العربية، برغم الصعوبات التى تعترض طريقه فى أحيان كثيرة.

«قال: «لعلكم فى مصر عبتم على شرق الأردن عدم تدخلها فى المعركة الحربية التى أفرد بها اليهود الجيش المصرى. كما أنكم أخذتم على شرق الأردن مؤتمر أريحا والدعوة إليه، وما تقرر فيه. وكذلك التلغراف الذى وجهه الملك عبدالله إلى المهدى باشا.

«وقد اعتذر عن عدم نجدة الجيش المصرى بضعف الوسائل فى السلاح والذخيرة، وعدم موافقة الجيش العراقى آنئذ على أن يكون بمثابة قوة احتياط للجيش الأردنى إذا هو تدخل فى المعركة!

«أما عن مؤتمر أريحا، فقد أكددولته أنه وقع باتفاق رؤساء العشائر مع جلالة الملك عبدالله، دون علمه!! وأنه، أى أبو الهدى باشا، اضطر، لملافاة نتائج الموقف، أن يتقدم باستقالته أو توقف هذه المقررات إلى أن تنتهى قضية فلسطين، ويكون الوضع فيها كما تقضى به الأصول الدولية وقرارات هيئة الأمم المتحدة.

«كذلك اعتذر دولته عن تلغراف الملك عبدالله للمهدى باشا، بأنه وقع بغير علمه ولا شورته. وأنه كثيراً ما يقع من جلالة الملك عبدالله مثل هذه الأشياء،لأنه عاطفى - على حد تعبيره - ولكن حرص الحكومة دائماً على موالاة مصر وصداقتها، يذهب بنتائج المفاجآت الملكية! بما تبديه الحكومة دائماً من مقاومتها.

«ثم عرج دولته على مسلك الصحف المصرية وتشهيرها بالملك عبدالله ومهاجمة شخصه. وضرب لذلك عدة أمثلة. وقال لى: أرجو - لو أمكن - العمل على إزالة هذه الأسباب، وخصوصاً أن هناك رقابة على الصحف. ولا مانع، إذا كان فى أمر شرق الأردن مايثير

حملات الصحف ـ أن تكون هذه الحملات موجهه إلى شخص رئيس الحكومة أو الوزراء، بدلاً من جلالة الملك!

«قلت لدولته: «إن عجز شرق الأردن عن التدخل فى المعركة، التى انفرد بحمل عبئها الجيش المصرى، لم يكن يعاب لو أن شرق الأردن أفصحت عن عجز جيشها وعجز ذخيرتها فى حينه .. ولكنها لم تكتف بموقفها، بل أخذت تبرر وتدعى أن جيشها يحارب، وأنه ينتصر. وعرضت بالجيش المصرى تعريضاً لعلكم لا تجهلونه. وعلى كل حال، فهذا موقف أخذ نصيبه من حكم الرأى العام العربى، وكان يمكن العمل على تخفيف آثاره لو اتبعت طريقة غيرطريقة العناد التى جاء مؤتمر أريحا أوضح دليل عليها.

«وربما كان فى وسع المسئول أن يتغاضى عن كثير من هذا، وأن يحفظه بعيداً عن أن يمس شخص جلالة الملك عبدالله، لولا أن جلالته، كما قررتم، يتعرض للأحاديث الصحفية والاذاعات، ويتخذ قرارات بشأن عقد مؤتمرات، منفرداً وبعيداً عن علم حكومته.

«وهنا يصبح من المستحيل أن نجعل الصحافة تحمل على غير مسئول، أو بالأحرى على أشخاص الوزراء الذين لم يكونوا على علم بالذى وقع وإنما من الصحفيين أنفسهم، خصوصاً إذا وصل الأمر إلى مثل ما وقع من جلالة الملك عبدالله فى تلغرافه إلى المهدى باشا، وهو عمل ظاهر المعنى فى المكايدة وصورته. والواقع لا يتمشى مع ما حدثكم جلالته به اعتذاراً عن إرسال هذه البرقية، إذ لو صح أن الدافع عليه وحده مجاملة بين من تربطهم صلة النسب ببيت النبوة، لوقع مثله بين جلالته وبين السيد على الميرغنى مثلاً. والمهدى باشا نفسه يعلم أن السيد على أدنى لبيت النبوة من شخصه، وهو فى هذا المعنى مقدم عليه.

«فلو استطعتم أن تحجبوا جلالة الملك، برأيكم وسليم مشورتكم، عن أن يعرض نفسه للصحافة، وترك مثل هذه الأمور لرجال حكومته، لكان فى الوسع اراحتكم واراحتنا جميعاً مما يكتب فى الصحف على صورة يأسف الكل لها.

«ثم إنكم شكوتم من جريدة المصرى بنوع خاص. وإنى أذكّر فوزى الملقى باشا بأن ما تكتبه المصرى فى شأن الملك عبدالله، يصل إلى تصديق الناس بفعل جلالة الملك عبدالله نفسه. إذ أنه هو الذى يصطفى هذه الصحيفة ببرقياته ورسائله. وقد وقع فى يدى بالأمس عدد من الجريدة فيه مذكرات الملك عبدالله التى كتبها بنفسه عن قضية سوريا الكبرى. فكيف وصلت إلى هذه الصحيفة؟ وإذا نشرت هذه الصحيفة غداً أو بعد غد شيئاً يمس جلالة الملك عبدالله، وقد استطاعت من قبل نشر مذكراته، فمن يكون المسئول عن تصديق الجمهور لكل ما تكتبه عنه حقا أو باطلاً؟ لذلك أرجو أن تجدوا، ونجد المعونة من جلالة الملك عبدالله نفسه على ترك الاتصال بالصحف لرجال الحكومة المسئولين.

«ثم قلت لتوفيق باشا: «وماذا فى شأن الهدنة التى وقعت بينكم وبين اليهود؟

«قال: «لا تتعدى الوضع العسكرى. وكل ما بلغكم من أن هناك اتفاقاً خاصاً مع اليهود فى شأن المنطقة التى تحتلها الجنود المصرية الآن، غير صحيح.

«قلت: قد كان لنا موقف مع لجنة التوفيق حين مرت بنا وسألتنى عن وجهة نظر مصر بإزاء المسائل الأرضية فى فلسطين. كنت واضحاً معهم بأن لجنة التوفيق مفروض أن تسوى ما بين العرب

واليهود، أما ما بين العرب، فهم يسوونه بينهم وبين أنفسهم. لذلك دهشت أن يكون لكم مع اليهود موقف المستعين بهم فى أمر كهذا!

«قال: «أؤكد ما بينته فى هذا المعنى».

«قلت: «لقد كان من الخير، وقد علمتم أن هذا أذيع فى مصر، أن تبادروا بابلاغ الحكومة المصرية على لسان وزيركم المفوض صحة الموقف، لتتحدد الأمور وتتضح، فلا يكون سوء فهم. وعلى كل حال فما دام هذا هو الواقع، فلا أظن مانعاً لديكم أن يكون مقرراً فى شىء من الوضوح بالطريقة التى نتفق عليها. ومتى كانت وجهة نظركم هى دوام الصلات بيننا على وضع حسن، فأرجو أن تكون إقامة المصريين فى الخليل وما جاورها إقامة مكرمة هادئة، حتى نرى رأينا فيما يكون من أمرهم. ولعلكم تحمدون لهذه القوات أنها، بموقفها هذا على الأقل حمت هذه البقاع من أن تقع فى أيدى اليهود، فلا يكون من المستحسن أن تشعر فى النهاية بأنكم تضيقون بها!

«قال: «لقد علمتم موقفى من هذا الأمر. ونحن لا نحمد فقط لهذه القوات أنها لم تنسحب فتسلم مواقعها لليهود، بل إنها جاءت هناك بناء على طلبنا، وأدت خدمة كبرى.لقد تداركت الأمر بالترضية اللازمة وعزل الشخص الذى لم يحسن سلوكه مع المصريين، وتركتهم هناك والأمور بينهم وبين الأردنيين على أحسن حال».

«قلت: المصلحة فى دوام التفاهم، حتى لا ينقسم الناس هناك شيعا، وتنشأ خصومات، وتسبب متاعب لمن ينتهى إليه أمر الإدارة هناك بالاتفاق.

«قال: «إنه متأكد من أن الناقمين عليهم هناك أقلية يحركها المفتى. وكانت الحكومة السابقة فى سوريا كذلك تحركهم، وأنهم هم

الذين حاولوا الاعتداء على حياة الملك عبدالله. وأما الغالبية الأخرى، فهادئة راغبة فى الإقامة بسلام. وإنه بذلك لن يتردد فى أن يقر أمام لجنة التوفيق أنه مستعد لإجراء استفتاء.

«قلت: «لم يجئ وقت الاستفتاء بعد. وعلى كل حال، فالمهم أن يكون الناس آمنين هادئين بحيث إذا اختاروا وضعاً استمروا فيه متعاونين متحابين».

«قال: «هل ترى من خير الفلسطينيين أن تكون لهم دولة مستقلة؟ وهل يستطيعون أن يأمنوا على أنفسهم بهذا الوضع؟»

«قلت: «أنت تنفى حقهم فى أن يقيموا دولة، وفى نفس الوقت تشير إلى الاستفتاء! فإذا كان الاستفتاء فى صالح دولة تنشأ، خرج الأمر من يدك، وإن قلت إلى جانب الاستفتاء بأنه لا يمكن إقامة دولة فى فلسطين، فعلام يكون الاستفتاء؟

«قال: «أنا أقصد أن تبقى الأمور كما هى: كل دولة تدير ما تحت يدها فى أرض فلسطين حتى ينتهى النزاع، ويتقرر الوضع النهائى!.

«قلت: «حسنا، إنا متفقون على هذا. ولنفكر فى الصورة التى يتقرر بها هذا المعنى، حتى لا يكون سوء تفاهم.

«ثم سألته عما تركه لليهود من الأراضى بالمنطقة الوسطى مما يدخل فى ملك العرب، ومبلغ خصبه، ومساحته هناك؟

«قال فوزى الملقى باشا: لقد استعملنا العراق «محللاً»! ألزمونا أن نحتل المنطقة التى يحتلونها، وجيشنا صغير، واليهود كانوا يرغبون فى الاحتكاك بالجيش العراقى، وهو لا ينوى أن يحتك بهم. فلو أنه تقهقر لأضر بنا ولم تنفعنا الهدنة. فاضطررنا للإتفاق على ذلك، وحملنا عن العراق أوساخ هذا الحل.

«وانصرفوا، على أن نلتقى غداً بعد التفكير فى الصورة التى يجرى عليها التفاهم بخصوص الأوضاع فى فلسطين».

انتهت الوثيقة، وبقى أن نلقى بعض الضوء على المنطقة التى كان يحتلها الجيش العراقى المشار إليها فى الوثيقة، وكانت تدخل فى ملك العرب ـ حسب تعبير إبراهيم عبدالهادى باشا ـ وهذه المنطقة هى منطقة نابلس، أو لواء نابلس المعروف باسم «المثلث». وكانت هذه المنطقة مخصصة للعرب بموجب قرار التقسيم، وقد انسحب إليها الجيش العراقى فى ٢١ مايو ١٩٤٨ لأنها منطقة عربية، ولم يشتبك مع اليهود فى أية معركة جدية باستثناء استرداد مدينة جنين، ولم يحاول القيام بقطع طريق تل أبيب ـ حيفا الذى لم يكن يبعد عن المثلث سوى بضعة كيلو مترات. وتجمد وضعه فى هذه المنطقة على هذا النحو إلى نهاية الحرب!

وعندما بدأت اتفاقيات الهدنة فى رودس، ودارت المفاوضات بين مصر واسرائيل، وبين الأردن واسرائيل، أرادت العراق الظهور فى مظهر الدولة العربية الوحيدة التى رفضت التفاوض مع اليهود. وبذلك برزت مشكلة مستقبل منطقة المثلث التى تحتلها فى فلسطين، والتى كان على القوات العراقية الانسحاب منها لسببين:

الأول، عدم القدرة على الدفاع عن هذه المنطقة بعد أن انتهت الحرب، والثانى، عدم الرغبة فى البقاء فيها لأسباب داخلية. وقد زادت الحكومة العراقية المسألة تعقيداً عندما رفضت تفويض الوفد الأردنى فى رودس فى حق التكلم عن المثلث.

على أنه لما كانت منطقة المثلث تقع فى المنطقة العربية وفقاً لقرار التقسيم كما ذكرنا، فلذلك كان موقف اسرائيل ازاءها ضعيفاً. فقد أطلقت فى البداية بعض التهديدات بأن القوات الاسرائيلية سوف

تحتل أى قسم من فلسطين ينسحب منه الجيش العراقى، ولكنها عادت واتفقت مع الملك عبدالله ـ عن طريق ديان وساسون ـ على أن يحل الجيش الأردنى محل الجيش العراقى. وعلى هذا الأساس سافر الملك عبدالله لمقابلة الوصى على عرش العراق، وقبل الوصى التأخر ليحل الجيش الأردنى محل الجيش العراقى.

على أن الحكومة الاسرائيلية لم تلبث أن تراجعت فى هذا الاتفاق، وأعلنت فى مذكرة إلى الدكتور بنش «أن الحكومة الاسرائيلية قد أُبلغت بأن القوات العراقية المرابطة فى منطقة المثلث العربى ستنسحب وتسلم مراكزها إلى القوات الأردنية. وإن حكومة اسرائيل تعتبر ذلك خرقاً لأحكام الهدنة، ولن يكون فى وسعها الاعتراف بأية نتائج قانونية عن هذا التبادل. إن شروط الهدنة تسمح بتنقلات قوات إحدى الدول، ولكنها تحظر استبدال قوات دولة بقوات دولة أخرى. إن هذا التبادل لايرمى إلى خروج العراق من المأزق فحسب، بل يقصد منه فتح آفاق جديدة من المساومة أمام شرق الأردن فى مفاوضات رودس».

على أن الحكومة الاسرائيلية ـ مع ذلك ـ أبرزت استعدادها للقبول بهذا الاستبدال، على شرط إجراء بعض التعديلات الإقليمية فى المثلث لمصلحة اسرائيل، أو يترك الملك عبدالله المسألة برمتها، ويدع لاسرائيل التفاهم مع الجيش العراقى بالطريقة التى تراها، وعدم التدخل فى القتال. وأخذت الصحف الاسرائيلية ومحطات الاذاعة تعد الرأى العام العالمى والاسرائيلى لحرب ضد الجيش العراقى عن طريق إتهام الجنود العراقيين بالاعتداء على المستعمرات اليهودية المقابلة للمثلث العربى.

وقد طرح عبدالله التل فى ذلك الحين فكرة القيام بحركة جريئة مفاجئة ضد الاسرائيليين، شريطة اشتراك الجيش العراقى فيها اشتراكاً فعلياً إذا كان يفضل الحرب على الانسحاب المخزى من فلسطين، وطلب إلى وكيل القائد مظفر بك، ضابط الاتصال العراقى الموجود فى قيادة الفرقة الأردنية برام الله، دراسة هذه الفكرة. ولكن فى صباح يوم٢٢ مارس ١٩٤٩ حمل مظفر بك رأى القيادة العراقية، وهو أن «امكانيات الحرب أصبحت ضعيفة، والأوفق أن ينسحب الجيش العراقى، ليبقى كاحتياط إلى الخلف»!

وبعد أربعة أيام، أى فى يوم ٢٦ مارس، أرسلت الحكومة العراقية الفريق نور الدين محمد وجميل الراوى باشا، الوزير العراقى المفوض بعمان، إلى قصر المصلى فى الشونة، ليبلغا الملك عبدالله ورئيس حكومته توفيق أبو الهدى، رغبة العراق الملحة فى سحب الجيش العراقى من فلسطين فوراً لأسباب خطيرة أحجما عن ذكرها! وتفويض الحكومة الأردنية تفويضاً كاملاً لاتخاذ أية خطوة تتعلق بقضية المثلث دون استشارة حكومة العراق، التى لم تعد تكترث بما يجرى فى فلسطين، لأن سلامة العراق والجيش العراقى أهم فى نظرها من كل شئ.

وبناء على ذلك، انتهت المفاوضات التى كانت تجرى بين الملك عبدالله والحكومة الاسرائيلية بابرام اتفاقية الشونة فى ٣٠ مارس ١٩٤٩، التى أعطت لاسرائيل ـ وفقاً لتقديرات عبدالله التل ـ ما يزيد على ٤٠٠ ألف دونم من أراضى فلسطين الخصبة. وقد أدمجت هذه الاتفاقية فى اتفاقية الهدنة الدائمة برودس يوم ٣ أبريل ١٩٤٩. وفى ٩ أبريل شرعت القوات العراقية فى الانسحاب من المثلث، وتسلم الجيش الأردنى المنطقة، ليسلم منها لاسرائيل ما يخصها وفقا لاتفاقية الشونة واتفاقية الهدنة الدائمة.

البحر الأحمر فى الصراع بين مصر وإسرائيل

(١٩٦٧ ـ ١٩٧٨)



البحر الأحمر فى الصراع بين مصر وإسرائيل

(١٩٦٧ - ١٩٧٨)

حتى نشوب حرب يونية ١٩٦٧، كان الصراع على البحر الأحمر بين مصر وإسرائيل يتخذ له محورين: الأول، خليج العقبة. والثانى،قناة السويس. أما المحور الثالث، وهو باب المندب، فقد كان غائباً عن الأنظار تحت السيطرة البريطانية على عدن.

وفى بداية الصراع، حين تمكنت اسرائيل من احتلال ميناء «أم الرشراش» فى يوم ١٠ مارس ١٩٤٩، والحصول بذلك على منفذ على البحر الأحمر. استطاعت مصر موازنة الوجود الاسرائيلى فى إيلات عن طريق السيطرة على شرم الشيخ، ومنع الملاحة الاسرائيلية من المرور فى مضيق تيران. وبذلك انتقل الصراع إلى شرم الشيخ، وانصرف هم السياسة الاسرائيلية إلى فك السيطرة المصرية عليها لتحرير ملاحتها فى البحر الأحمر. وقد تمكنت من ذلك على مرحلتين:

الأولى: فى وجود قوات الطوارئ الدولية فى شرم الشيخ من ٤ مارس ١٩٥٧ إلى ٢٣ مايو١٩٦٧.

الثانية : بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ، فى وجود القوات الاسرائيلية ذاتها فى شرم الشيخ وتأمينها طريق الملاحة الاسرائيلية عبر مضيق تيران إلى البحر الأحمر.

على أنه فى اللحظة التى ظنت اسرائيل فيها أنها تخلصت من اعتراض مصر لها فى البحر الأحمر، وأن وجودها فى شرم الشيخ قد أصبح يحقق لملاحتها الأمن المطلق، كانت ظروف الصراع السياسى فى المنطقة العربية بين حركة القومية العربية والاستعمار البريطانى تهيئ لمصر نفس الظروف والأوضاع التى مكنتها فى يناير ١٩٥٠ من فرض الحصار البحرى على اسرائيل ـ ليس عن طريق شرم الشيخ فى هذه المرة، وإنما عن طريق مدخل البحر الأحمر الجنوبى، أى عن طريق مضيق باب المندب.

ذلك أن قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية فى عدن يوم ٣٠نوفمبر١٩٦٧ ـ أى بعد أقل من نصف عام من حرب يونيه ـ بالإضافة إلى الوضع المصرى فى اليمن الشمالية، قد وفر لمصر عمقا استراتيجيا بالغ الأهمية، وأتاح للبحرية المصرية الفرصة للعمل ضد الملاحة الاسرائيلية فى عمق البحر الأحمر من قواعد بعيدة عن مدى الطيران الاسرائيلى، والقيام فى باب المندب بنفس الدور الذى كانت تقوم به فى شرم الشيخ، وهو منع الملاحة الاسرائيلية من النفاذ إلى البحر الأحمر.

وعلى هذا النحو، وكما أن الوجود المصرى فى شرم الشيخ قبل حرب ١٩٥٦ قد عادل الوجود الاسرائيلى فى «ايلات»، فإن الوجود المصرى فى مضيق باب المندب فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ سوف يعادل الوجود الاسرائيلى فى شرم الشيخ وإيلات معاً.

حادث الباخرة كورال سى:

وقد تبدت بوادر الخطر على الملاحة الاسرائيلية من ناحية باب المندب فى حادث خطير وقع فى يوم ١١ يونية١٩٧١، وهو مهاجمة زورق مسلح مجهول لناقلة البترول «كورال سى» Coral Sea (٧٨ ألف طن) التى ترفع علم ليبريا، وتحمل شحنة من بترول الخليج العربى إلى إسرائيل، وكانت تعبر مضيق باب المندب قرب جزيرة «بريم» (وهى إحدى الجزر التابعة لليمن الديمقراطية الشعبية، وتتوسط المدخل الجنوبى للبحر الأحمر)، حيث تعرضت لهجوم قذائف مدفع بازوكا Bazooka (وهو مدفع مضاد للدبابات) يحمله زورق سريع مجهول، اتجه فى أعقاب القذف إلى جزيرة «بريم». وقد أدى الهجوم إلى إشعال النار فى الناقلة وإصابتها ببعض الأضرار، ولكن ربانها اليونانى تمكن وبحارته الذين يبلغ عددهم ٢٥، منهم ٢٣ اسرائيلياً، من إخماد النيران.

وقد فرضت اسرائيل حظراً على نبأ الحادث لمدة ٢٤ ساعة، ثم أعلنت شركة «يام» الاسرائيلية أول نبأ عنه فى بيان، عرضت فيه وصفا للحادث، ولم تحدد جنسية البترول الذى تحمله الناقلة إلى ميناء إيلات ليتم نقله عبر خط أنابيب البترول الاسرائيلى الجديد إلى ميناء عسقلان على البحر المتوسط، ليعاد تصديره إلى أوربا.

وقد أعلنت «جولدا مائير» فى اجتماع لمجلس الوزراء الاسرائيلى عقب الحادث أن اسرائيل تدرك الخطورة الجسيمة التى تمثلها محاولة إغراق الناقلة الليبرية الضخمة، وهددت بأن اسرائيل سوف تتخذ الاجراءات الضرورية لتأمين حرية الملاحة إلى موانيها. ثم أصدر

مجلس الوزراء الاسرائيلي عقب الاجتماع بياناً ذكر فيه أن اسرائيل تنظر نظرة خطيرة إلى ذلك الاعتداء(١).

ومع أن فدائيي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هم الذين ارتكبوا الحادث - كما عرف فيما بعد(٢) - إلا أن الحكومة الاسرائيلية اعتبرت حكومة اليمن الديمقراطية «مسئولة» عن الحادث، ووجهت إليها إنذاراً عن طريق حكومة ليبريا وعدد من المنظمات الدولية. وكانت اليمن الديمقراطية قد أعلنت على لسان بعض زعمائها عقب الاستقلال، أنها سوف تحكم سيطرتها على مضيق باب المندب من جزيرة بريم، ولن تسمح لاسرائيل بالملاحة في هذا المضيق(٣).

كذلك أعلن العسكريون الاسرائيليون - وفقاً لوكالة الأنباء الفرنسية - أنهم يعتبرون هذا الهجوم أخطر ضربة تعرضت لها الملاحة الاسرائيلية حتى الآن، وأن هذه الضربة لا يعادلها إلا قرار عبدالناصر في مايو ١٩٦٧ باغلاق مضيق تيران(٤).

محاولات إسرائيل الوصول إلى باب المندب:

وقد انطلقت إسرائيل في أعقاب هذا الحادث، لمعالجة أمنها بطريقتها الخاصة، فقد أشرنا في بداية هذه الدراسة إلى أن أطماعها في الوصول إلى البحر الأحمر قد قادتها إلى انتهاك الهدنة واحتلال ميناء أم الرشراش، ثم قادتها رغبتها في حماية ملاحتها في البحر

(١) الأهرام في ١٤ يونية ١٩٧١، أنظرا أيضاً مجلة:

TIME, March 19, 1973.

(٢) معين أحمد محمود: اسرائيل والبحر الأحمر (مجلة شئون فلسطينية، يونيو ١٩٧٣).

(٣) بيبردستريا: من السويس إلى العقبة، ترجمة يوسف مزاحم ص ١٩٩ (بيروت، دار العربية).

(٤) الأهرام في ١٤ يونية ١٩٧١.

الأحمر إلى الاشتراك فى العدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ واحتلال شرم الشيخ وعدم الانسحاب منه إلا بعد أن ضمنت تسليمه للقوات الدولية. ثم قادتها رغبتها فى إعادة فتح مضيق تيران بعد إغلاقه فى وجه الملاحة الاسرائيلية يوم ٢٣ مايو١٩٦٧، إلى شن حرب هجومية على مصر واحتلال شرم الشيخ. وقد كانت الخطوة التالية الآن هى التواجد الاسرائيلى فى مضيق باب المندب، وهذا ما هبت لتحقيقه بعد حادث الباخرة كورال سى.

فلم تكد تمضى بضعة أشهر على هذا الحادث، حتى كان رئيس أركان حرب القوات الاسرائيلية، الجنرال حاييم بارليف، يزور أثيوبيا للتباحث مع قائد البحرية الأثيوبية حول «تأمين» مدخل البحر الأحمر للبلدين. وطبقاً لما أوردته جريدة الأهرام القاهرية فى ذلك الحين، فإن الجنرال بارليف عرض خلال هذه المباحثات تقديم دعم كبير للبحرية الأثيوبية يسمح بوجود ضباط وجنود البحرية الاسرائيلية عند المدخل الجنوبى للبحر الأحمر. (ومن المعروف أن المدخل الجنوبى للبحر الأحمر يقع تحت السيطرة الكاملة لكل من الجمهورية العربية اليمنية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وجمهورية الصومال، والصومال الفرنسى الذى كانت توجد به قاعدة جيبوتى الفرنسية. وينتهى الساحل الغربى للبحر الأحمر جنوب شواطئ أثيوبيا قبل مدخل باب المندب بقليل حيث تبدأ شواطئ الصومال الفرنسى وجمهورية الصومال).

وقد انطلقت المباحثات من نقطتين محددتين: الأولى، حاجة القوات الأثيوبية لشراء شبكة رادار تقيمها على ساحلها الشرقى على البحر الأحمر، لاكتشاف ثوار أرتيريا، الذين كانوا يهربون السلاح عبر البحر ويتلقون تدريباتهم فى جزيرة بريم.

والثانية حاجة الاستراتيجية الاسرائيلية إلى السيطرة على جنوب البحر الأحمر خشية أن تتمكن البحرية العربية من إغلاق هذا البحر فى وجه الملاحة الاسرائيلية أو أمام السفن المتجهة إلى اسرائيل، مما يهدد بالقضاء على خط أنابيب البترول الذى أقامته اسرائيل من إيلات إلى عسقلان (وكان مقدراً أن ترتفع طاقته إلى ٦٠ مليون طن فى عام ١٩٧٤[٥].

وقد تعهد الجنرال بارليف، خلال هذه المباحثات بقيام اسرائيل بتدريب القوات المسلحة البحرية الأثيوبية مجانا، ومدها بزوارق الدورية وبعض الصواريخ، وتقديم شبكة الرادار التى تقام على مدخل البحر الأحمر، وقيام ضباط وجنود البحرية الاسرائيلية بتشغيل هذه الأجهزة والأسلحة حتى إتمام تدريب قوات البحرية الأثيوبية عليها.

وكان الهدف من الاتفاق - بالإضافة إلى هذه المزايا - أن يتحقق الآتى:

أولا: إيقاف أى إتجاه عربى مستقبلاً إلى أن تكون للبحرية العربية اليد العليا فى البحر الأحمر.

ثانياً - تأمين الوجود الأمريكى فى البحر الأحمر.

ثالثاً - مواجهة الوجود البحرى المصرى فى البحر الأحمر والوجود السوفيتى فى المحيط الهندى.

على أن مصر لم تلبث أن تحركت لايقاف هذه المحاولة الاسرائيلية. فقد نشر الخبر فى جريدة الأهرام فى شكل يحمل أهمية قصوى، وحدثت ضجة ترتبت عليها أن أصدرت وزارة الأعلام

(٥) المقدم الهيثم الأيوبى: إغلاق مضائق تيران، السبب والذريعة (شئون فلسطينية، المرجع المذكور).

الأثيوبية بياناً أنكرت فيه المحاولة الاسرائيلية انكاراً تاماً واعتبرتها من نسج الخيال[٦].

لم يثن فشل هذه المحاولة اسرائيل عن محاولتها للنفاذ إلى المدخل الجنوبى للبحر الأحمر. ففى ذلك الحين كانت قد تضاعفت حاجتها من البترول بسبب تضاعف أداتها الحربية، حتى بلغت ٣٥مليوناً من الأطنان فى عام ١٩٧٣[٧] بدلاً من المليون أو المليونين التى كانت فى حاجة إليها عندما بدأت مصر فى فرض الحصار عام ١٩٥٠، ولذلك اتجهت محاولاتها فى هذه المرة إلى احتلال بعض الجزر الواقعة على مدخل مضيق باب المندب.

ففى يوم ١٩ مارس ١٩٧٣، كشفت مجلة «تايم» Time الأمريكية عن احتلال اسرائيل لبعض الجزر فى جنوب البحر الأحمر، وقالت إنها علمت أن إسرائيل قد أرسلت بعض الوحدات الممتازة من الكوماندوز الاسرائيلى لاحتلال بعض هذه الجزر المهجورة على بعد ٨٥ميلاً تقريباً من باب المندب. وأنها أقامت فى إحدى هذه الجزر، وهى «زقر» Zuquar قاعدة للرادار. وقالت المجلة إن هذه الجزيرة، التى تبلغ مساحتها ٧٠ميلاً مربعاً، وتخلو من المياه، هى إحدى مجموعة جزر الحنيش Hanish التى تقع على بعد ٢٠ ميلاً من ساحل اليمن. وأن الكوماندوز الاسرائيليين الذين احتلوا الجزيرة يتكلمون العربية بطلاقة، ولا يرتدون الملابس العسكرية، ولا يرفعون أعلاماً، ويتم تناوبهم كل ثلاثة أشهر عن طريق وحدات الأسطول التى تأتى فى جنح الليل. وذكر أن هذه القاعدة تدار منذ ثمانية أشهر.

(٦) الأهرام فى ١٥ سبتمبر ١٩٧١.

ثم قــالت مــجلة (تايم) أنه على الرغم من الاحــتــيــاطات التى اتخذتها اسرائيل لعدم تسرب نبأ هذه القاعدة، إلا أن نبأ هذا الاحتلال افـتضح لليـمنيين عن طريق أحـد الجواسـيس الاسـرائيليـين، ويدعـى باروخ زكى مزراحى، الذى اعترف بذلك تحت ضغط التعذيب.

لم تكن مـجلة تايم وحـدها هى التى كـشفت هذا النبأ، فقد ترددت من قبل ذلك أنباء عن احـتلال اسرائيل لبعض جـزر البـحـر الأحـمـر، من مــصــادر عــديـدة، أهمــهــا واشنـطن، مما أثار ضــجــة فى البــلاد العربيـة، ودعاً الأمين العام المساعـد للجامعة العربيـة فى ذلك الحين، الدكـتـور سيد نوفل، إلـى الاتصـال بسفـيـر اليمن الشـمـاليـة والجنـوبيـة لطلب معلومات من حكومـتـيـهـمـا عن هذا الموضـوع. كـمـا أخـذت الجهات المختصة فى الأمانة العامة فى وضع تقرير حـول مـصير الجزر العربية فى البحر الأحمر، وعمل دراسة حـول تصور الجـامعة العربيـة للاستراتيجيـة العربية فـى البحر الأحـمر[9]. وفـى أول أبـريـل ١٩٧٣ عقدت اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية اجتماعاً بـحثت فيه الوضع العربى فى جـزر البحـر الأحـمر، وفكرة عقد مـؤتمر للدول العربية الست المطلة على البحر الأحمر[10].

وقد اتجهت أصبع الاتهام فى ذلك الحين إلى أثيوبيا، التى تربطها باسرائيل علاقة وثيقة. فقد كتبت جريدة «١٤ أكتوبر» العدنية تقول: «إن احتلال اسرائيل لهذه الجزر تم تحت التزامات تعاقدية مع إحدى الدول الأفريقية المجاورة». وأوضحت الجريدة أن حديث مجلة «تايم»

---

(8) Ibid.

(٩) الأهرام فى ١٤ مارس ١٩٧٣.

(١٠) سجل العالم العربى، وثائق ـ أحداث آراء سياسية (مجلد أبريل ـ سبتمبر ١٩٧٣ ص ١١٧١ بيروت: دار الأبحاث والنشر.

الأمريكية عن احتلال هذه الجزر على مضيق باب المندب «هو تغيير فى الصيغة القانونية للوجود الاسرائيلى فى هذه الجزر». ووصف السيد محمد صالح الفولقى، وزير خارجية اليمن الجنوبية. نبأ احتلال الجزر بأنه «تمهيد وتهيئة للرأى العام العربى والعالمى لتقبل الوجود الاسرائيلى كأمر واقع»[١١] وأعلن الوفد المصرى فى لجنة الخبراء العرب للبحار المنعقدة فى القاهرة فى ذلك الحين، أن اسرائيل تحاول السيطرة على مدخل البحر الأحمر عن طريق الاتفاق مع أثيوبيا، ونبه إلى الأهمية الاستراتيجية للبحر الأحمر[١٢].

على أن الحكومة الأثيوبية أنكرت أنها تنازلت لاسرائيل «عن أى جزء من الأراضى الأثيوبية». وفى الحديث الذى دار بين محمود رياض الأمين العام للجامعة العربية، ووزير خارجية أثيوبيا فى هذا الصدد، أكد الوزير الأثيوبى استعداد حكومته لاستقبال وفد من الجامعة العربية لزيارة السواحل والجزر الأثيوبية فى البحرالأحمر، لاثبات أن بلاده لم تعط اسرائيل أية قواعد عسكرية فيها»[١٣].

وفى يوم ١١ يوليو ١٩٧٣ أعلن القاضى عبدالرحمن الأريانى رئيس المجلس الجمهورى فى اليمن الشمالية، لعدد من الصحفيين المصريين، عدم وجود أى قوات أجنبية فى الجزر اليمنية فى البحر الأحمر، باستثناء جزيرة أبو على التى تنازل عنها الانجليز عند انسحابهم من الخليج عام ١٩٦٨ إلى أثيوبيا. كما نفى القاضى الأريانى الأنباء التى ترددت عن وجود عسكرى اسرائيلى فى الجزر اليمنية، وأكد أن حماية الجزر واجب وطنى وأنه طلب معونة عدة

(١١) نفس المصدر، مجلد يناير ـ مارس ١٩٧٣ ص ٧٦.

(١٢) نفس المصدر، مجلد أبريل ـ سبتمبر ١٩٧٣ ص ١١٧٨.

(١٣) نفس المصدر ص ١١٦٥ ـ ١١٧٨.

دول عربية لتمكين قوات اليمن الشمالية من مواجهة الالتزامات المترتبة على الوضع فى تلك المنطقة[١٤].

وقد وضعت هذه التصريحات الستار حول هذه القضية، ولكنها لم تحسمها بصورة حاسمة. فهل قامت اسرائيل حقيقة باحتلال جزيرة زقر وأقامت فيها قاعدة للرادار ـ كما كتبت مجلة «تايم» الأمريكية أم أن القصة كلها كانت محض خيال؟.

للرد على ذلك لدينا بعض الملاحظات:

أولا ـ أن القصة لم تنشرها «مجلة تايم» وحدها، بل رددتها مصادر أخرى قبل مجلة تايم. بل لقد نشرتها جريدة الأهرام فى القاهرة يوم ١٤ مارس ـ أى قبل صدور عدد المجلة الأمريكية.

ثانياً ـ أن الحكومة الأثيوبية عندما نفت منح اسرائيل قواعد عسكرية، أنصب نفيها ـ كما ذكرنا على السواحل والجزر الأثيوبية. ونحن نعرف أن جزيرة «زقر» ليست من الجزر الأثيوبية. ولكنها تقع فى مواجهة الساحل الأثيوبى. ولربما اقتصرت المعاونة الأثيوبية على التسهيلات التى مكنت اسرائيل من احتلال هذه الجزيرة، دون أن تتحمل الحكومة الأثيوبية أية مسئولية عن ذلك، باعتبارها ليست أرضا أثيوبية.

ثالثاً ـ أن التصريحات التى أعلنها القاضى عبدالرحمن الأريانى بعدم وجود قوات أجنبية أو وجود عسكرى اسرائيلى، قد انصبت هى الأخرى على «الجزر اليمنية». وطبقاً للمعلومات التى أوردتها مجلة «تايم» فى هذا الصدد، فإن مجموعة جزر الحنيش التى تقع فيها جزيرة زقر ـ المنوط بها قصة الاحتلال الاسرائيلى ـ هى جزر

(١٤) نفس المصدر ص ٧٧٣.

لاصاحب لها من الناحية القانونية، وإن كانت اليمن تطالب بحق السيادة على جزيرة «الحنيش الكبير»[١٥].

رابعاً ـ إذا كانت تصريحات القاضى الأريانى تشمل مجموعة جزر الحنيش، فأغلب الظن أن الضجة التى أثارتها مصر والبلاد العربية والجامعة العربية حول هذا الاحتلال قد أجبرت الحكومة الاسرائيلية على سحب قواتها من جزيرة زقر وإلغاء القاعدة العسكرية التى أقامتها. وعلى كل حال، فلم يكن لهذه القاعدة ذكر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣.

شرم الشيخ فى النزاع المصرى الاسرائيلى بعد حرب يونية ١٩٦٧

على كل حال، فإن شعور اسرائيل بالخطر من ناحية باب المندب، لم يصرفها بطبيعة الحال عن الاهتمام بشرم الشيخ الذى تحتله منذ حرب ١٩٦٧. فقد أقامت طريقاً برياً ساحلياً يوصل بين ميناء إيلات وشرم الشيخ، وأخذ ساستها يعلنون عن عزمهم على الاحتفاظ بشرم الشيخ. فقد أعلن موشى ديان فى سبتمبر ١٩٦٩ قوله: «لن تكون إيلات هى حدودنا الجنوبية، وإنما شرم الشيخ»[١٦]. وفى ديسمبر ١٩٧٠ أعلن إيجال ألون ونائب رئيس الوزراء فى اسرائيل أن هناك أربع مناطق لن تنسحب منها اسرائيل عند إقرار أى تسوية، منها منطقة شرم الشيخ. وفى يوم ٢٣ يناير ١٩٧٠ قدم زعيم حزب

(15) TIME, Op. Cit.

(١٦) محمد فيصل عبدالمنعم وإبراهيم كروان: التوسع الاسرائيلى عرض وتحليل مشروعات السلام الاسرائيلى، يونية ١٩٦٧ ـ أكتوبر ١٩٧٣ (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)

المابام، «مائير يعرى» أمام اللجنة السياسية مشروعه للسلام، وقد تضمن: «ضمان الملاحة فى قناة السويس ومضايق تيران، وضمان تواجد إسرائيل بشكل أو بآخر فى شرم الشيخ» . ٠

وفى يوم ٨فبراير١٩٧١ ، وبعد جولة للمبعوث الدولى يارنج بدأت منذ ٥يناير، قدم لكل من اسرائيل ومصر مذكرة تتضمن أسس اتفاقية السلام المطلوبة دوليا وعربياً. وقد تضمنت المذكرة انسحاب اسرائيل من الأراضى المحتلة، على أن يرافق الانسحاب عدة اجراءات منها: «ترتيبات أمن عملية فى منطقة شرم الشيخ تضمن حرية الملاحة فى مضايق تيران» . على أن اسرائيل أعلنت فى مذكرتها «ليارنج» يوم ٢٦ فبراير١٩٧١ أنها لن تنسحب إلى خطوط ما قبل ٥ يونيو١٩٦٧ . وأعلنت جولدا مائير فى خطابها أمام المؤتمر الوطنى لحزب العمل الاسرائيلى الحاكم يوم ٤ أبريل ١٩٧١ أن اسرائيل لن تتخلى عن شرم الشيخ، وأنها ترفض ضمانات الدول الكبرى، وترفض الضمانات الدولية للحدود الآمنة المعترف بها، بما فى ذلك فكرة إقامة القوات الدولية على الحدود. وقد عبر موشى ديان عن موقف اسرائيل بالنسبة لشرم الشيخ فى عبارة حاسمة بقوله: «إنى أفضل شرم الشيخ دون سلام، على السلام بدون شرم الشيخ»(١٧).

ومن الطريف أن جولدا مائير طالبت مصر بأن تدرك أهمية شرم الشيخ لاسرائيل كما تدرك إسرائيل أهمية قناة السويس لمصر: «إننا ندرك أهمية قناة السويس بالنسبة لمصر، ولكن مصر يجب أن تدرك أهمية شرم الشيخ لإسرائيل. إن شرم الشيخ لا أهمية لها بالنسبة لمصر، ولكنها مهمة بالنسبة لنا ولاتصالاتنا البحرية مع الشرق» .ولم يكتف الاسرائيليون - بالمطالبة بشرم الشيخ، بل طالبوا بطريق برى

(١٧) د. عبد العظيم رمضان: تاريخ قيام وسقوط مبادرة يارنج (الطليعة أبريل ١٩٧٣).

من ايلات إلى شرم الشيخ. وفى يوم ٢٧ مارس ١٩٧٣ أعلن شيمون بيريز وزير المواصلات الاسرائيلى،أثناء حفل افتتاح ورشة طيران جديدة فى شرم الشيخ، أنه لن يحصل انسحاب من شرم الشيخ، وينبغى إنشاء المستوطنات على طول القطاع الساحلى(١٨).

ولقد كان من الطبيعى أن تصطدم هذه الأطماع الاسرائيلية فى شرم الشيخ بالسيادة المصرية على هذه المنطقة. وكما أن احتلال اسرائيل شرم الشيخ فى حرب ١٩٥٦ قد اضطر مصر إلى السكوت على مرور الملاحة الاسرائيلية فى مضيق تيران، فإن احتلال اسرائيل شرم الشيخ فى حرب ١٩٦٧ اضطر مصر إلى نفس الشئ، ففى رد مصر على مذكرة يارنج التى قدمها يوم ٨فبراير١٩٧١، قبلت التعهد «بضمان حرية الملاحة فى مضيق تيران وفقاً لمبادئ القانون الدولى، والقبول بوضع قوة سلام دولية فى شرم الشيخ»(١٩).

وعندما أشار مدير تحرير مجلة «النيوزويك» الأمريكية فى حديث مع الرئيس السادات يوم ٤أبريل سنة ١٩٧٣، إلى قول جولدا مائير: «إن الضمان الوحيد لأمن اسرائيل فى سيناء هو منطقة شرم الشيخ»، وأن هذا القول يستحق الاستكشاف من جديد، أجاب الرئيس السادات قائلاً: «سنوافق على أى شئ بالنسبة لشرم الشيخ، وعلى ضمان حرية الملاحة، ولكن لن نوافق على احتلال اسرائيل. اننا سنعطيها للمجتمع الدولى تحت أية صيغة يرونها مقبولة، إلى الخمسة الكبار فى مجلس الأمن بما فيهم الصين، بقواتهم أو بقوات محايدة تحت ضمانتهم. ماذا تستطيع أن تطلبه منى أكثر من ذلك؟ ولكن أن تبقى اسرائيل

(١٨) المقدم الهيثم الأيوبى: المرجع المذكور.

(١٩) د. عبدالعظم رمضان: المرجع المذكور.

رائحة غادية كما يحلو لها فى منطقة شرم الشيخ فذلك أمر ليس محل نقاش»[٢٠].

على أن التعنت الاسرائيلى لم يلبث أن أدى إلى نتيجته الطبيعية فى يوم ٦أكتوبر١٩٧٣، وهى الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة.

البحر الأحمر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣:

يفهم من المصادر العسكرية المصرية أن خطة فرض الحصار على مضيق باب المندب، لحرمان الملاحة الاسرائيلية من المرور فى البحر الأحمر،كانت جزءاً أساسيا من خطة الحرب ضد اسرائيل. وكان الغرض من ذلك إهدار نظرية الأمن الاسرائيلى التى أصبحت تتمسك بوجود الاحتلال الاسرائيلى لشرم الشيخ. وقد شرح اللواء عبدالغنى الجمسى، رئيس هيئة العمليات، ذلك بقوله: «لقد كان العدو يركز على أن شرم الشيخ تتحكم فى تجارته وبتروله، وأنه لن ينسحب منها لهذا السبب، فكان القرار الحكيم الذى اتخذ فى هذا الشأن هو فرض الحصار البحرى على اسرائيل من المدخل الجنوبى للبحر الأحمر، حتى تشعر اسرائيل بأنه رغم وجودها فى شرم الشيخ إلا أن هذا الوجود لا قيمة له إذا كنا نتمكن من التأثير عليها من باب المندب»[٢١].

---

(٢٠) المقدم الهيثم الأيوبى: المرجع المذكور، مجموعة خطب وأحاديث الرئيس السادات فى الفترة من يناير إلى ديسمبر ١٩٧٣ ص ١١٤ ـ ١١٥ (الهيئة العامة للاستعلامات). ومن المؤسف أن هيئة الاستعلامات تلاعبت فى هذا الحديث الصحفى، وحذفت منه الجزء الخاص بموافقة الرئيس السادات على ضمان حرية الملاحة فى شرم الشيخ. مع أن المقصود بالمجموعة المذكورة أن تكون لها صفة توثيقية.

(٢١) اللواء محمد عبدالغنى الجمسى: عمليات أكتوبر، وكيف خططنا لها، وكيف نفذناها (وزارة الحربية: الرجال والمعركة أكتوبر ١٩٧٢ ـ أكتوبر ١٩٧٤).

وطبقاً لما أورده اللواء حسن البدرى، فإن الخطة دخلت فى دور التنفيذ فى أوائل شهر أكتوبر ١٩٧٣ حين أعلن عن تنفيذ المناورة السنوية لقوات البحرية المصرية التى تجرى كل عام فى نفس الموعد، باعتبارها جزءاً من المناورة الكبرى للقوات المسلحة. فقد تحركت غواصات البحر الأحمر تحت ستار إجراء بعض الاصلاحات الضرورية فى إحدى موانى الباكستان، وكان قد تم الاتفاق على ذلك مسبقاً مع السلطات الباكستانية. ثم تحركت مدمرات البحر الأحمر إلى منطقة عملياتها عند باب المندب. وتم ذلك تحت ستار إجراء زيارة ودية لدول المنطقة(٢٢).

وبمجرد أن نشبت الحرب، فرضت مصر الحصار البحرى على باب المندب. وقد شارك فى فرض الحصار غواصتان ومدمرتان تابعتان للبحرية المصرية، بالاضافة إلى زوارق طوربيد وزوارق مسلحة تابعة لبحرية دولتى اليمن الجنوبية والشمالية(٢٣). وقد صرح الفريق فؤاد أبوذكرى قائد القوات البحرية المصرية يوم ١١ ديسمبر ١٩٧٣ بأن إغلاق مضيق باب المندب فى وجه الملاحة الاسرائيلية، والسيطرة على منافذه بواسطة القطع البحرية المصرية، قد تم بالتعاون مع الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية(٢٤). وقال إن القوات البحرية المصرية قامت بمهام الزيارة والتفتيش والاعتراض للسفن التجارية فى جنوب البحر الأحمر منذ بدء العمليات. وكانت اسرائيل تستخدم ٢٤ سفينة تجارية شهرياً لنقل

(٢٢) لواء حسن البدرى وآخرون: حرب رمضان: الجولة العربية الاسرائيلية الرابعة، أكتوبر ١٩٧٣، الطبعة الثانية ص ٢٣٤ (الشركة المتحدة للنشر والتوزيع).

(٢٣) الحرب العربية الاسرائيلية الرابعة، وقائع وتفاعلات (بيروت: سلسة كتب فلسطينية عدد ٥٩، أكتوبر ١٩٧٤). ص ١٣٤، حاشية ٤٤٦.

(٢٤) نقلاً عن نفس المصدر.

بترول إيران عبر باب المندب، فمنع دخولها، كماكانت تنقل ٦ مليون طن من بترول خليج السويس إلى ايلات لسد احتياجاته البترولية. وقد بلغ من كفاءة تنفيذ المخطط العسكرى للتعرض لخطوط المواصلات البحرية أنه لم تدخل أو تخرج سفينة واحدة من ميناء إيلات حتى توقيع اتفاقية فصل القوات(٢٥).

وقد اعترفت الدراسة التى قام بها معهد «ليونارد ديفز» بجامعة القدس بنجاح الحصار المصرى لباب المندب فقالت:

«إن السفن الحربية التى تملكها مصر، بالاضافة إلى ما أمكنها الحصول عليه من تسهيلات من الدول العربية بالمنطقة، قد جعلت مصر قادرة على حصار مضيق باب المندب. وقد عجزت إسرائيل، التى لم تكن تملك سوى وحدات ضعيفة بالبحر الأحمر، عن فك الحصار، حيث لم يكن فى مقدور القوات المتمركزة بهذه المنطقة العمل بأعالى البحار».

ثم قالت: «إن التغير الجذرى الذى حدث فى البحر الأحمر، وفشل اسرائيل فى تجميع قوة بحرية فى هذه المنطقة، قد مهد الطريق لحصار اسرائيل بواسطة البحرية المصرية فى حرب الغفران»(٢٦).

أما عن الحرب فى البحر الأحمر، فوفقاً لما ذكره الفريق أبو ذكرى، فقد قصفت الوحدات البحرية مناطق بعيدة عن قواعدها، ولم تعترضها وحدة بحرية إسرائيلية واحدة. ومن هذه المناطق شرم

---

(٢٥) الفريق فؤاد أبو ذكرى: البحرية المصرية وحرب الغفران (الأهرام فى ٨ أكتوبر

(٢٦) نقلاً عن: الفريق أبو ذكرى: دور القوات البحرية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ (الندوة الدولية لحرب أكتوبر١٩٧٣، القاهرة ٢١ ـ ٢٧ أكتوبر ١٩٧٥ المجلد الأول، القطاع العسكرى ص ٩٨.

الشيخ، التى تعتبرها إسرائيل قاعدة هامة لتأمين الملاحة عبر مضيق تيران، وتكرر القصف عدة مرات بالصواريخ الموجهة وغير الموجهة .وقال: «إنه تم قصف شرم الشيخ ورأس محمد ورأس سدر فى اليوم الأول للعمليات» .

وفى الدراسة التى قدمها فى الندوة الدولية لحرب أكتوبر ١٩٧٣ بجامعة القاهرة عن: «دور القوات البحرية فى أكتوبر ١٩٧٣» ، عقد مقارنة هامة بين المهام التى قامت بها البحرية المصرية فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ وتلك التى كلفت بها فى حرب يونية ١٩٦٧، فقال: إن البحرية المصرية فى عام ١٩٦٧ لم تكلف بأى مهام هجومية، على الرغم من توافر الوحدات ذات القدرات القتالية المؤثرة، مثل الغواصات ولنشات الصواريخ والمدمرات. وإنما كانت القوات البحرية مكلفة أساساً بالدفاع عن السواحل والموانى، وتنفيذ الهدف السياسى الخاص بالسيطرة على الملاحة بمدخل خليج العقبة، فى ظروف عدم احتمال اشتعال الموقف العسكرى. وهكذا لم يتوفر عنصر المبادأة، وهو أساسى فى الحروب البحرية، وبالتالى كان التركيز على تجميع قوة بحرية متوازنة بهذه المنطقة لتنفيذ القرار السياسى، خاصة بعد ما أذيع عن أن بعض الدول البحرية قد قررت الدخول إلى خليج العقبة بالقوة، وكسر القيود التى أعلنتها مصر. ولقد نفذت القوات البحرية هذه المهمة الشاقة بكفاءة عالية، وسيطرت تماماً على مشارف خليج العقبة.

وقال: «ومما يثبت أن القوات المصرية كانت على درجة عالية من الكفاءة القتالية أنه عقب القتال عام ١٩٦٧ تم تدمير سفينة القيادة الاسرائيلية ايلات بسهولة تامة بالصواريخ البحرية الموجهة، وكان غرق إيلات درساً قاسياً لاسرائيل أكد لها أن القوات البحرية المصرية

بعد وقف القتال كان لديها قدرات وامكانيات لم يتم استغلالها فى تلك الجولة».

ثم قال الفريق فؤاد أبوذكرى: «إن القوات البحرية قد خططت لحرب أكتوبر ١٩٧٣ وفقا للأسلوب العلمى السليم وخاضت معاركها بكفاءة قتالية ممتازة وروح معنوية عالية، مستثمرة في ذلك ما بذل من جهد فى التدريب والاعداد لهذه المعركة»[٢٧].

وفى الحقيقة أن الوحدات البحرية المصرية فى حرب أكتوبر لم تكف عن عملياتها فى البحر الأحمر، مما سبب خسائر كبيرة لاسرائيل. فقد قامت ببث حقول الألغام فى خليج السويس مع بداية العمليات، مما أدى إلى غرق ناقلة بترول للعدو حمولتها ٤٦ ألف طن، ومعها لنش انقاذ حاول مساعدتها. وعادت البحرية الاسرائيلية إلى استخدام ممر داخلى ضيق لا يسمح بالمرور إلا للسفن الصغيرة فقط، ولكن السلاح البحرى المصرى بث كمائن الألغام فى المنطقة، مما سبب اصابة ناقلة بترول أخرى حمولتها ألفا طن. وكان استخدام الألغام فى خليج السويس سلاحاً وأسلوباً جديداً فى القتال استخدمته القوات المصرية البحرية ضد اسرائيل[٢٨].

وقد اشترك سلاح الطيران المصرى فى قصف المواقع الاسرائيلية على ساحل البحر الأحمر لحرمان العدو من الاستفادة من بترول سيناء. فقصفت مناطق آبار البترول على شاطئ خليج السويس فى بلاعيم[٢٩]. كما قصفت منطقة أبو رديس على ساحل البحر الأحمر ورأس سدر[٣٠]. كما شملت عمليات جنود الصاعقة المحمولة

(٢٧) نفس المصدر ص ٩٢ ـ ٩٣، ٩٩.

(٢٨) الفريق فؤاد أبو ذكرى: كيف نجحت القوات البحرية فى تحقيق مهامها (وزارة الحربية: المرجع المذكور ص ٤٣٨ ـ ٤٣٩).

(٢٩) بيان عسكرى رقم ١٨ يوم ٨ أكتوبر ١٩٧٣ (نفس المصدر).

(٣٠) بيان عسكرى رقم ٢٩ يوم ١١ أكتوبر ١٩٧٣، ورقم ٣ فى ١٢أكتوبر، ورقم ٤٢ فى يوم ١٦أكتوبر.

بطائرات الهلوكبتر جبهة عريضة امتدت من شرم الشيخ إلى شمال سيناء. ولم يكن إلا بعد نجاح عملية الثغرة حين حاولت مجموعة من الوحدات الاسرائيلية البحرية الخاصة بالكوماندوز فى البحر الأحمر، الاقتراب من الشاطئ المصرى، ولكنها اضطرت إلى الانسحاب بعد أن اشتبكت معها البحرية والمدفعية المصرية(٣١).

على كل حال، فبتوقف القتال، تبدأ صفحة جديدة فى الصراع السياسى على البحر الأحمر بين مصر واسرائيل. فقد رأينا كيف خاضت اسرائيل حرب ١٩٦٧ بسبب اغلاق مضيق تيران فى وجه الملاحة الاسرائيلية، وقد اسقطت حرب أكتوبر ١٩٧٣ الأهمية الاستراتيجية لهذه المضايق بعد أن تمكنت البحرية المصرية بكفاءة من إغلاق مضيق باب المندب. . ومع وقف القتال أخذت اسرائيل توجه جهودها لرفع الحصار المفروض على باب المندب، وبدأ بالتالى صراع آخر فى هذا الميدان الجديد.

ففى المرحلة الأولى من محادثات الكيلو ١٠١ المشهورة على طريق القاهرة - السويس بين مصر واسرائيل، ركزت اسرائيل فى الاجتماع الأول الذى انعقد يوم ٢٨ أكتوبر على فك الحصار المصرى عن باب المندب، إلى جانب المحافظة على وقف النار وترتيب تبادل أسرى الحرب(٣٢).

وقد استعانت اسرائيل بالولايات المتحدة للتدخل لإنهاء هذا الحصار على باب المندب. ولم تتأخر الولايات المتحدة عن طرح الموضوع فى أثناء المباحثات التى جرت بين الدكتور هنرى كسينجر والرئيس السادات. ففى يوم ٧نوفمبر كان موضوع حصار مصر لباب

(٣١) بيان عسكرى رقم ٥١ فى ٢١ أكتوبر.

(٣٢) لواء حسن البدرى وآخرون: المرجع المذكور ص ٢٥٠.

المندب أحد الموضوعات الرئيسية التى دار البحث فيها خلال الاجتماع المغلق بين الجانبين[٣٣].

على أن اتفاقية وقف إطلاق النار التى وقعت يوم ١١ نوفمبر لم تحتو على بند يشير إلى حصار باب المندب. فقد رفضت مصر رفع الحصار بصورة قطعية قبل انسحاب القوات الاسرائيلية من «الجيب» الذى احتلته اسرائيل عقب فتح الثغرة فى الضفة الغربية لقناة السويس. وقد علقت جولدا مائير، التى كانت تزور بريطانيا فى يوم ١٢ نوفمبر، على ذلك قائلة: إن «وقف اطلاق النار يجب أن ينطوى على رفع الحصار على باب المندب، وإن وقف القتال يعنى وقف إطلاق النار فى البر والبحر والجو». على أن مصر أبلغت الجنرال «أنزيوسيلاسفو»، قائد قوات الطوارئ الدولية أن إعادة طرح موضوع باب المندب قبل الانسحاب من ثغرة الدفرسوار فى المنطقة الغربية للقناة، من شأنه أن ينسف اتفاقية ١١ نوفمبر والمساعى السلمية المبذولة. وفى مقابلة صحفية يوم ١٢ نوفمبر، رفض المتحدث باسم الحكومة المصرية الرد على سؤال المراسلين عما إذا كانت حكومته تفكر فى رفع الحصار عن مضايق باب المندب.

على أن الولايات المتحدة كانت تتخذ اجراءات أخرى لفك الحصار وفرض الأمر الواقع. فقد علق أحد المسئولين فى وزارة الخارجية الأمريكية على عدم وجود بند خاص فى اتفاقية وقف اطلاق النار بشأن رفع الحصار على باب المندب، بأن ذلك لا يشكل

(٣٣) السياسة الدولية يناير ١٩٧٤ ص ٢٤٧. ويتضح من ذلك عدم صحة المصادر التى ذكرت أن الولايات المتحدة لم تستجب لدعوة التدخل من الجانب الاسرائيلى لإنهاء الحصار على باب المندب (الحرب العربية الاسرآئيلية الرابعة ص ١٣٤) على أساس أن جهودها كانت متجهة وقتذاك إلى توقيع اتفاقية لوقف النار بين العرب واسرائيل، ولم تكن معنية بالقضايا الجانبية

أى عائق، وأن الحصار لم يعتبر إجراء رسمياً، وبالتالى فلم يتطلب بنداً خاصاً.

وفى اليوم التالى لتوقيع الاتفاقية، كانت الولايات المتحدة تحرك سفنها فى بحر العرب نحو البحر الأحمر، وقد حذرت مصر الولايات المتحدة من مغبة الإقدام على محاولة فك الحصار بالقوة، وهددت باستخدام الاجراءات اللازمة عند الضرورة. وفى وقت لاحق حذرت صحيفة «برافدا» السوفيتية من أن التحركات الأمريكية فى المحيط الهندى وبحر العرب، تعد تهديداً للرأى العالمى، وأنها إجراء يقصد به زيادة التوتر فى الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا.

ولكن الولايات المتحدة الأمريكية مضت فى اجراءاتها. ففى الأسبوع الأخير من نوفمبر ١٩٧٣، عبرت مضيق باب المندب إلى البحر الأحمر مدمرتان أمريكيتان بحجة زيارة ميناء مصوع. وكان هذا الاجراء بمثابة اختبار لمدى جدية العرب فى فرض الحصار. وقد احتجت حكومة عدن على هذا الاجراء الأمريكى لدى الأمم المتحدة والجامعة العربية، واعتبرته تعدياً على سلامة وأمن دول المنطقة. كما اعتبرت الأهرام هذا الاجراء بمثابة استعراض للعضلات تقوم به السفن الحربية الأمريكية بقصد الضغط على حكومة عدن والدول العربية الأخرى فى المنطقة.

ولكن الولايات المتحدة، مضت فى طريقها قدماً. فقد أعلن جيمس شلزنجر، وزير الدفاع الأمريكى، فى مؤتمر صحفى عقده يوم ٣٠نوفمبر، أن وجود السفن الأمريكية فى المحيط الهندى سيصبح أوسع وأكثر تنظيما من الماضى. وأعلنت الولايات المتحدة أن القوات الأمريكية المرابطة فى المحيط الهندى بقيادة حاملة الطائرات الأمريكية هانكوك Hancock ستغادر المنطقة لتحل محلها قوة بحرية أخرى بقيادة حاملة الطائرات «أوريسنى» Orisany.

وأخيرا رفع الحصار عن باب المندب فى هدوء وبدون إعلان رسمى يوم ٩ سبتمبر١٩٧٣ . ففى يوم ١١ ديسمبر تلقت وكالة «سانا» السورية للأنباء برقية من مصادرها فى الكويت، ذكرت أن سفناً اسرائيلية عبرت يوم ٩ديسمبر١٩٧٣ مضيق باب المندب بحراسة قطع بحرية تابعة للأسطول الأمريكى السابع، فى طريقها إلى ميناء ايلات الاســـرائيلى[٣٤] . وبذلك انتهت قصة حصار مضيق باب المندب، وفتح الطريق للسفن الاسرائيلية فى البحر الأحمر مرة أخرى إلى ميناء ايلات.

قناة السويس فى النزاع المصرى ـ الاسرائيلى بعد حرب ١٩٦٧ :

أما بالنسبة لقناة السويس فلها قصة أخرى. فمنذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ ظلت القناة مسرحاً للعمليات الحربية حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وبالتالى فقد ظلت مغلقة فى وجه الملاحة الاسرائيلية والدولية. وقد تعرض المجرى المائى للقناة أثناء تبادل اطلاق النيران، إلى تساقط العديد من القنابل والمفرقعات والصواريخ التى لم تنفجر، والمواد الناسفة وحقول الألغام، هذا بالاضافة إلى السفن التجارية والكراكات والوحدات البحرية المتوسطة من معدات ولنشات وغيرها مما غرق فى مجرى القناة[٣٥] .

وكانت اسرائيل، منذ بسطت سيطرتها على الضفة الشرقية للقناة، قد أخذت بين الفينة والفينة تتحدث عن «حقوق لها فى القناة، على أساس الفتح» ورأت تعطيل أية إجراءات تستهدف تطهير القناة من السفن التى غرقت فيها أثناء العدوان، بهدف حمل مصر على قبول

(٣٤) الحرب العربية ـ الاسرائيلية الرابعة ص ١٣٤ ـ ١٣٥ .
(٣٥) مشهور أحمد مشهور، المهندس: الصورة المستقبلية لقناة السويس (السياسة الدولية أبريل ١٩٧٥).

مرور سفنها وبضائعها فى القناة حال تطهيرها. وفى رد أبا ايبان على السفير جونار يارنج، المبعوث الشخصى لسكرتير عام الأمم المتحدة لحل مشكلة الشرق الأوسط، عام ١٩٦٨ تحت بند «حرية الملاحة فى المياه الدولية» أوضح فى جلاء أنه عندما تفتح القناة، يجب أن تفتح بلاقيد ولا شرط، وبدون تمييز بين سفن كافة الدول، بما فى ذلك سفن إسرائيل(٣٦).

وفى يوم ٤ فبراير اقترح الرئيس السادات انسحابا جزئياً تقوم به اسرائيل، يليه إعادة فتح القناة للملاحة الدولية. ولكن جولدا مائير أعلنت فى مؤتمر حزب العمال فى القدس يوم ٤ أبريل، أنها مستعدة لمناقشة إعادة فتح القناة للملاحة بشرط أن تكون لجميع الدول ومنها اسرائيل(٣٧).

وهذا الذى أعلنته جولدا مائير هو نفس ماعبرت عنه اسرائيل عن موقفها الرسمى من مبادرة المبعوث الدولى جونار يارنج، رداً على مذكرتيه اللتين أشرنا إليها يوم ٨ فبراير ١٩٧١. ففى رد اسرائيل يوم ١٦ فبراير، الذى ضمنته شروطها للسلام، جاء فى البند السادس أن يكون هناك «تعهد» صريح من جانب مصر بضمان حرية المرور للسفن والبضائع الاسرائيلية فى قناة السويس(٣٨).

وفى غضون عام ١٩٧١، جرت مباحثات مصرية ـ أمريكية حول إعادة فتح القناة للملاحة، لم تكلل بالنجاح. وفى أوائل ١٩٧٢ قدمت الولايات المتحدة مقترحات وافقت عليها اسرائيل فى فبراير ١٩٧٢ باجراء محادثات غير مباشرة لإعادة فتح القناة. ولكن مصر

---

(٣٦) نص الرد موجود فى المجلة المصرية للقانون الدولى، مجلد ١٤ سنة ١٩٦٨، نقلاً عن: دكتور وحيد رأفت: اسرائيل وحرية الملاحة فى قناة السويس (السياسة الدولية، أبريل ١٩٧٥).

(٣٧) نبيه الأصفهانى: حركة التاريخ على شاطئ القنال (السياسة الدولية، نفس المصدر).

(٣٨) د. عبد العظيم رمضان: المرجع المذكور.

أعلنت فى ٢٤ مارس أن القناة جزء لا يتجزأ من مصر، وبالتالى فليس لديها استعداد للدخول مع أى طرف آخر فى جدول إعادة فتح القناة، وستظل ملتزمة باتفاقية سنة ١٨٨٨ . وأن فتح القناة مرتبط بإزالة آثار العدوان(٣٩) .

ومع عبور القوات المصرية قناة السويس فى ٦أكتوبر١٩٧٣، وقيام علاقات جديدة بين مصر والولايات المتحدة، أخذ المسرح السياسى يتهيأ لوضع جديد. فقد تم الاتفاق على إعادة قناة السويس للملاحة الدولية.

وقد ورد ضمن المبادئ الخمسة لفصل القوات، التى أسفرت عنها المحادثات بين الرئيس السادات والدكتور هنرى كسينجر يوم ١١ يناير ١٩٧٤ أن فتح القناة موضوع إرادة مصرية بحتة. وفى ٩فبراير بدأت هيئة قناة السويس فى عمليات التطهير ونزع الألغام من مجرى القناة. وفى ٢٢فبراير أعلنت القوات المصرية سيطرتها الكاملة على جميع مناطق الضفة الغربية للقناة(٤٠) .

وفى أول سبتمبر ١٩٧٥ وقعت مصر واسرائيل اتفاقية فك الاشتباك الثانى فى سيناء، وقد ورد بالمادة السابعة بها أنه «سيسمح بمرور الشحنات غير العسكرية المتجهة إلى اسرائيل ومنها بالمرور فى قناة السويس»(٤١) . وقد علق الدكتور بطرس بطرس غالى على هذه المادة قائلاً: «إن ذلك ليس إلا عودة إلى الوضع الذى كان سائداً فيما بين سنتى ١٩٥٧، ١٩٦٧، إذ كانت مصر تسمح بمرور البضائع

---

(٣٩) نبيه الأصفهانى: المرجع المذكور.

(٤٠) نفس المصدر.

(٤١) أنظر نص الاتفاقية فى السياسة الدولية أكتوبر ١٩٧٥ .

الاسرائيلية غير العسكرية بشرط أن تكون محمولة على سفن غير اسرائيلية»[٤٢].

على أن القضية تتوقف على ماهو المقصود بالشحنات غير العسكرية؟ فقد اتجه التشريع المصرى نحو التشدد فى تفسير هذا المصطلح، إذ أدخل فيها، بمرسوم ٣٠نوفمبر ١٩٥٣، الشحنات الغذائية. وكان هذا المصطلح يشمل بمقتضى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٠ » النقود والسبائك الذهبية والفضية والأوراق المالية» وغيرها مما كانت السلطات المصرية وقتذاك تعتبره شحنات عسكرية لأنه يقوى من ساعد العدو. فهل استمر هذا التشدد فى تحديد الشحنات العسكرية، فى ظل العلاقات الجديدة مع الولايات المتحدة، التى كانت تعارض الحصار على هذا النحو؟ هذا هو السؤال!

البحر الأحمر واتفاقية كامب ديفيد:

على كل حال، فقد انتهت المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر باتفاقية كامب ديفيد يوم ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ بين مصر واسرائيل، بشهادة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية. فقد ورد بها ما يلى:

«وقد اتفق الجانبان على المسائل الآتية:

د ـ حرية مرور السفن الاسرائيلية فى خليج السويس على أساس اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ والتى تنطبق على جميع الدول، واعتبار مضيق تيران وخليج العقبة ممرات دولية مفتوحة أمام جميع الدول لحرية الملاحة وحرية المرور البرىء والطيران فوقها ... وتتمركز قوات الأمم المتحدة فى:

(٤٢) د. بطرس غالى: تقديم ملف اتفاقية فك الاشتباك الثانى فى سيناء ص ٢٣٧.

ب ـ فى منطقة شرم الشيخ لضمان حرية المرور فى مضيق تيران. ولن يتم سحب هذه القوات إلا فى حالة موافقة مجلس الأمن على سحبها بالأغلبية المطلقة.

وبعد أن يتم توقيع اتفاقية السلام، وعلى أثر اتمام الانسحاب المرحلى، تقام علاقات طبيعية بين مصر واسرائيل بما فى ذلك الاعتراف الكامل، متضمناً علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية، وإنهاء المقاطعة الاقتصادية، ورفع القيود على حرية انتقال البضائع والأشخاص[٤٣].

ولم يكن هذا النص بخصوص شرم الشيخ وقناة السويس يفترق عما ورد فى المشروع المصرى نفسه المقدم لمؤتمر كامب ديفيد. فقد ورد فى المادة الثانية (فى البند «ثالثاً») أن «إقامة سلام عادل ودائم يستلزم الوفاء بتطبيق مبدأ المرور البحرى على الملاحة فى مضايق تيران».

سادساً: ... إنهاء المقاطعة العربية، وضمان حرية المرور فى قناة السويس طبقاً لأحكام اتفاقية القسطنطينية المبرمة عام ١٨٨٨ والاعلان الصادر من الحكومة المصرية فى ٢٤أبريل١٩٥٧[٤٤].

ونلاحظ فى هذا الصدد أن اتفاق كامب ديفيد (الوثيقة الثانية) لم يتعرض للإعلان الصادر من الحكومة المصرية فى ٢٤ أبريل ١٩٥٧، المشار إليه فى المشروع المصرى. وكان هذا الاعلان يقضى ببعض الترتيبات بخصوص الشكاوى الخاصة بالتفرقة فى المعاملة وتلك المتعلقة بلائحة القناة، حيث كان على الطرف الشاكى التقدم إلى هيئة قناة السويس أولاً، فإذا لم يحل النزاع يعرض على محكمة

---

(٤٣) انظر نص الوثيقة الثانية من وثائق كامب ديفيد فى: الأهرام يوم ١٩ سبتمبر ١٩٧٨.

(٤٤) نفس المصدر.

تحكيم مكونة من عضو يرشحه الشاكى وعضو ترشحه الهيئة وعضو ثالث يختاره الاثنان. فإذا تعذر الاتفاق يقوم رئيس محكمة العدل الدولية باختيار العضو الثالث، وحين تصدر قرارات محكمة التحكيم حسب رأى أغلبية أعضائها تكون ملزمة للأطراف. كما نص اعلان ٢٤أبريل ١٩٥٧ على أن تسوى المنازعات والخلافات الناشئة عن اتفاقية القسطنطينية لعام ١٨٨٨ أو هذا البيان، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة، وتحال الخلافات الناشئة بين الأطراف حول تغيير أو تطبيق نصوص اتفاقية سنة ١٨٨٨ إلى محكمة العدل الدولية إذا لم تحل(٤٥).

ومعنى هذا التجاهل من وثيقة كامب ديفيد لاعلان ٢٤ أبريل ١٩٥٧، رغم أن المشروع المصرى يتضمنه، هو - فيما يبدو - رفض اسرائيل لأسلوب الاجراءات المتبع فيه، والذى لم يعد يعكس علاقات القوى الجديدة، المتأثرة باحتلال اسرائيل لسيناء منذ عام ١٩٦٧.

وعلى كل حال، فقد كانت تلك هى نهاية المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر. وقد انتهت بتحقيق مطامع اسرائيل فى البحر الأحمر بشكل لم تكن تحلم به عند قيام الدولة اليهودية فى مايو ١٩٤٨. فلم يعد فى وسعها فقط المرور فى مضيق تيران، بل صار من حقها المرور فى قناة السويس.

ولقد كانت مطامع اسرائيل فى البداية تنحصر بالدرجة الأولى فى النفاذ إلى البحر الأحمر عن طريق ميناء إيلات إلى خليج العقبة ومضيق تيران، ولم يكن المرور بقناة السويس يسبب لها هما كبيراً إلا فيما يتصل بسهولة نقل سلعها من موانيها على البحر المتوسط إلى الساحل الشرقى لأفريقيا والبحر الأحمر. لذلك ففى حين أن أحداً فى

---

(٤٥) أنظر نص المذكرة المصرية الخاصة بالملاحة فى القناة فى أبريل ١٩٥٧ فى: د. مصطفى الحفناوى: قناة السويس المعاصرة، الجزء الثالث ص ٦٢٣ _ ٦٢٧.

اسرائيل ـ كما يقول موشى ديان ـ لم يكن يعتقد فى أن بحث حق المرور فى قناة السويس يمكن أن يخرج عن نطاق الوسائل الدبلوماسية، إلا أن مسألة الملاحة فى مضيق تيران، كانت تدخل فى إطار الحرب أو السلام.

على أن حرب يونية ١٩٦٧ حققت لاسرائيل ما لم تكن تحلم به. فقد حملت قواتها الضاربة إلى شاطئ قناة السويس وأخضعت شبه جزيرة سيناء كلها للاحتلال الاسرائيلى. وعندئذ أخذت اسرائيل فى انتهاز الفرصة لكى تفتح المنفذ الثانى لتجارتها فى البحر الأحمر، وهو قناة السويس. ولكن هذا المنفذ كان مرتبطاً بإنهاء حالة الحرب بين مصر واسرائيل، وعقد معاهدة سلام، وفقاً لمعاهدة القسطنطينية لعام ١٨٨٨ التى تعطى لجميع الدول حق المرور ما دامت ليست فى حالة حرب مع الدولة صاحبة القناة وهى مصر. وهذا ما وفرت شروطه اتفاقية كامب ديفيد.

وقد بقى باب المندب، الذى أصبح يمثل الخطر الوحيد على أمن الملاحة الاسرائيلية فى البحر الأحمر، وقد رأينا أطماع اسرائيل فى التواجد العسكرى بشكل ما لضمان أمن ملاحتها. ومن الطبيعى أن اتفاقية كامب ديفيد قد نقلت مسئولية المواجهة مع اسرائيل فيه إلى الدول العربية الواقعة على شواطئه. لذلك لا غرابة، مع بوادر واتجاهات الاتفاق بين مصر واسرائيل أن أخذت جمهورية اليمن الشمالية فى إقامة التحصينات اللازمة فى جميع الجزر اليمنية التابعة لها فى جنوب البحر الأحمر، وتحسين وسائل المواصلات إليها لتموينها، وذلك: «بهدف حمايتها من أى اعتداءات قد تقوم بها اسرائيل لمحاولة السيطرة على مواقع مؤثرة وفعالة لبحريتها، ولتأمين الملاحة الاسرائيلية، مع تهديد الملاحة العربية والأمن

العربى بصورة مباشرة». وهو ما انتهت منه فى سبتمبر ١٩٧٨[٤٦]. ولا غرابة أيضاً أن اتجه ميزان القوى فى الصراعات المحلية الدائرة فى جمهورية اليمن الجنوبية، إلى تغلب كفة القوى المتشددة المطالبة بمزيد من الاستقطاب نحو الاتحاد السوفيتى بانقلاب يوليو ١٩٧٨.

على أنه لما كانت الدول العربية الواقعة على ساحل البحر الأحمر لا تملك أى منها - فيما عدا مصر - القوة البحرية الكافية لمواجهة اسرائيل فى البحر الأحمر، فإن اتفاقية كامب ديفيد التى وفرت إطارا لمعاهدة سلام بين مصر واسرائيل، تكون قد أخرجت من الساحة العربية أكبر قوة بحرية ضاربة فى البحر الأحمر، ومهدت لاسرائيل التمتع بالحرية والأمن لملاحتها فى هذا البحر لأمد بعيد.

---

(٤٦) الجمهورية فى ١٩ سبتمبر ١٩٧٨، نقلاً عن جريدة الأنباء الكويتية.

.(١٩٧٥

ثورة ٢٣ يوليو في الميزان التاريخي

ثورة ٢٣ يوليو فى الميزان التاريخى

الأوهام التى علقت بثورة يوليو ١٩٥٢ أوهام كثيرة، صنعتها أجهزة الإعلام الناصرية، ومن واجب المؤرخين تبديدها عن طريق التقييم العلمى المتجرد من الهوى، الذى يحفظ لهذه الثورة العظيمة، التى أثرت فى تاريخ المنطقة العربية وتاريخ العالم الثالث ـ إنجازاتها الحقيقية.

أقول ذلك لأن أحد الباحثين أصيب بالدهشة حين سألنى منذ بعض الوقت عن مبدأ الحياد الايجابى الذى انتهجته الثورة، ومحاربتها للأحلاف حفاظاً على الاستقلال الوطنى. فقد فوجئ حين رددت عليه بأن اتفاقية الجلاء، التى عقدها عبدالناصر مع بريطانيا فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٤، كانت تضع مصر فى قلب المعسكر الغربى! إذ تبقى أجزاء من قاعدة قناة السويس فى حالة استعداد لعودة القوات البريطانية فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة فى الخارج على أى بلد يكون طرفاً فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا!

وقد زادت دهشته حين قلت إن الحياد ليس قريناً دائماً للاستقلال الوطنى ـ كما يعتقد ـ وأن الاستقلال الوطنى فى بعض الأحيان قد يتطلب درجة من الانحياز أو التحالف مع قوة كبرى لحماية هذا الاستقلال.

وهذا مافعله عبدالناصر بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧، إذ عرض على القادة السوفييت التحالف معهم والتخلى عن سياسة عدم الانحياز، قائلاً بالحرف الواحد: «بشأن موضوع عدم الانحياز، فإننا فى الحقيقة نعتبر منحازين فى الأصل، ومن أجل ذلك تعرضنا للعدوان عام ١٩٥٦ وعام ١٩٦٧، كما سنتعرض لعدوان آخر طالما أننا نسير فى هذا الخط. المهم بالنسبة لنا نشوف فين مصلحة بلدنا؟ لذلك علينا أن ننظم التعاون بيننا، لأنه من غيرالمنطقى أن أكون محايداً بين الذى يضربنا والذى يساعدنا. فإذا كنا نطلب منكم أن تكونوا معنا فى وقت الحرب، فيجب أن نكون معكم أيضاً فى وقت الحرب ووقت السلم.نحن مستعدون أن نعقد اتفاقية سرية أو علنية ...» إلخ.

ومن هنا فالاستقلال الوطنى هو الأساس، والزعيم الوطنى هو الذى يتبع السياسة التى تحمى هذا الاستقلال الوطنى، سواء كانت هذه السياسة سياسة حياد وعدم انحياز، أو كانت علاقة تحالف!

وسياسة عدم الانحياز تتعلق بالصراع الذرى بين القوى الأعظم بعد الحرب العالمية الثانية بالدرجة الأولى. وقد اتبع عبدالناصر السياسة التى تحمى مصر ما أمكن، فقد عقد اتفاقية الجلاء مع بريطانيا، حين لم يكن ثمة مفر من ابرام هذه الاتفاقية لخروج القوات البريطانية من مصر! وتلقى فى مقابل ذلك عداء القوى الوطنية فى مصر فى ذلك الحين، ثم حارب الأحلاف حين أحس أنها تهدد استقلال مصر، فانفتح بالحركة الوطنية المصرية على تيار

حركة التحرر الوطنى العالمية فى باندونج، وعاد إلى مصر ليطبق سياسة الحياد الايجابى عملياً بصفقة الأسلحة الروسية، وليواجه ردود الفعل الغربية لهذه الصفقة ـ التى تمثلت فى سحب عروض تمويل السد العالى ـ بتأميم قناة السويس، ثم يضع مصر فى خدمة حركة التحرر الوطنى العالمية، وفى قيادة حركة عدم الانحياز.ولكن حين وقعت الهزيمة فى يونية ١٩٦٧، لم يتردد فى طلب التحالف مع الاتحاد السوفيتى إذا كان فى هذا التحالف مايحقق إزالة آثار العدوان الاسرائيلى!

كذلك أصيب الباحث بالدهشة حين سألنى عن فكر ثورة ٢٣ يوليو، وكان يتوهم أننى سوف أردد ما رددته أدوات الإعلام فى عهد عبدالناصر من أن تاريخ مصر يبدأ بثورة ٢٣ يوليو! وأن قادة الثورة هم مفكرو العصر، وهم الذين صاغو النظرية الثورية! ولكنى رددت بأن الثورة حين قامت لم تكن تنوى الاستمرار فى الحكم، وإنما كانت تستهدف خلع الملك، وإزالة العقبة الرئيسية فى وجه تطبيق الدستور، وبالتالى فلم تقم وفى يدها نظرية ثورية!

وقلت: إن هذا الكلام ليس من إنشائى وإنما قاله عن عبدالناصر مراراً، ولم يصدقه أحد! ففى خطابه يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى قال:

«يوم ٢٣ يوليو لم يكن فى خاطرنا بأى حال من الأحوال أن نستولى على الحكومة، ولكن كنا نعبر عن أمل الشعب فى القضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم أعوان الاستعمار. وكنا نعتقد أننا قد نستطيع أن ننفذ المبدأ السادس أو الهدف السادس من أهداف الثورة، وهو حياة ديموقراطية نطمئن لها ويطمئن لها الشعب».

وفى حديث عبدالناصر للتليفزيون الأمريكى يوم ٢٦ أغسطس ١٩٦١ قال: «منذ تسع سنوات لم تكن هناك خطة، ولكن كان هناك ستة مبادئ أساسية.

وفى خطابه أمام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى قال:

«احنا ظروفنا جت أن التطبيق الثورى، تطبيقنا الثورى، يمكن سابق النظرية»! وفى نفس الخطبة قال أيضاً: «ماكنش مطلوب منى أبداً فى يوم ٢٣ يوليو أنى أطلع معايا كتاب مطبوع، وأقول إن هذا الكتاب هو النظرية. مستحيل! لوكنا قصدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو، ما كناش عملنا ٢٣ يوليو»!

وحتى المبادئ الستة، لم تتضمن مبدأ «الاصلاح الزراعى»، الذى أعطى الثورة اسمها، والذى يعد الخطوة الأولى فى طريق تحولها من «انقلاب» إلى «ثورة»! بل إنه لم يكن من فكر الضباط الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو، وإنما كان من فكر القوى السياسية السابقة على الثورة! كذلك فإن مشروع الاصلاح الزراعى لم يكن من وضع الضباط الأحرار، وإنما كان من وضع الدكتور راشد البراوى!

وفى الواقع أن أهمية ثورة ٢٣ يوليو إنما تكمن فى شئ واحد، وهو أنها استجابت لحاجة المجتمع المصرى إلى التغيير! وهى حاجة أنشأتها ظروف ماقبل الثورة، وتجسدت فى شعارات نحتها الشعب المصرى وطلائعه المفكرة، ونادى بها قبل الثورة، ولم تنشأ بعد الثورة!

فالثورة لم تنشأ من فراغ، كما حلا لبعض أنصارها أن يزعموا فيما بعد،وإنما سبقتها حركة وطنية عارمة، وقوى وطنية لعبت أعظم الأدوار فى تاريخ مصر. وكانت ثورة ٢٣ يوليو مرحلة ـ مجرد مرحلة ـ من مراحل نضال الشعب المصرى، وضرورة تطلبها كفاحه من

أجل الحرية والتقدم. وتقييم ثورة ٢٣ يوليو يجب أن يتم على أساس مقدار ما تمكنت من تحقيقه للشعب من حرية، وللبلاد من تقدم!

ولكن كيف يتم ذلك؟

إن المنهج العلمى الحديث فى تقييم أية ثورة، يقوم على دراسة البنية الاجتماعية والاقتصادية التى كانت سائدة قبلها، وما أمكن لهذه الثورة أن تحدثه من تغيير فى هذه البنية.

وقد كان الاقتصاد المصرى قبل الثورة اقتصاداً زراعياً، وهذه حقيقة يعرفها الكثيرون،ولكن القليلين يعرفون أبعاد هذه الحقيقة وما تعنيه فى حياتهم اليومية وفى حياة البلاد ومستقبلها. فقد كانت أول سمة فى هذا الاقتصاد الزراعى هو سوء توزيع الملكية الزراعية، إذ كان عدد كبار الملاك لا يتجاوز اثنى عشر ألفاً، ولكنهم كانوا يملكون ثلث ما يملكه سكان القطر! وفى الوقت نفسه، لم تكن غالبية هؤلاء الملاك تزرع أراضيها فى إطار المشروع الكبير، واستخدام أساليب الزراعة الكبيرة،وإنما كانوا يؤجرون أطيانهم جملة أو قطعاً صغيرة لصغار الفلاحين، الذين يستخدمون الوسائل الزراعية البدائية. وعلى سبيل المثال، فقد كان أحمد عمرو باشا يملك ستة عشر ألف فدان، ولكنه كان يؤجرها جميعاً!

وفى الوقت نفسه، لم تكن تربط كبار الملاك بفلاحيهم أية واجبات أو حقوق اقطاعية، كتلك التى ميزت النظام الاقطاعى، فإن الكثيرين من كبار الملاك كانوا قد أخذوا منذ وقت طويل يهجرون الأقاليم ويسكنون العواصم، ولم يكونوا يمارسون أية سلطة قانونية على فلاحيهم، وبالتالى لم يكونوا يتحملون أية مسئوليات اقتصادية أو اجتماعية تجاههم، وكانت الأرض فى نظرهم مجرد سبيل لاستثمار

المال. ومعنى ذلك بوضوح، أن هذه الطبقة كانت تجمع بين عيوب الطبقة المتميزة دون فضائلها.

وكل ذلك ـ فى حد ذاته ـ قد تنحصر آثاره فى الحياة الاجتماعية، ولكن الأخطر من ذلك هو ما يتصل بحياة البلاد الاقتصادية. ذلك أن انصراف كبار الملاك إلى شراء الأرض، وتوسيع العزب والتفاتيش، حجز جزءاً عظيماً من الفائض الاقتصادى عن الاستثمار فى التمويل الصناعى، فى الوقت الذى بدا أن التصنيّع هو الطريق الوحيد لخروج البلاد من أزمتها الاقتصادية، فالأرض الزراعية محدودة الرقعة، وعدد السكان يتزايد عليها باستمرار،والصناعة تبدو هى الطريق الوحيد لتشغيل الأيدى العاملة الفائضة.

وفضلاً عن ذلك فإن الصناعة لا تقتصر مزاياها على مواجهة مشكلة زيادة السكان، بل تتعدى ذلك إلى ما هو أهم، وهو نوع الحياة التى تحياها مصر! هل هى تلك الحياة العصرية التى لا تنى تسير من اكتشاف إلى اكتشاف، وترفع من شأن البشر، وتفتح أمامهم آفاقاً لا آخر لها، أو هى تلك الحياة الزراعية القديمة بجوها الراكد وآفاقها الضيقة وعلاقاتها البدائية، وأفكارها المتخلفة؟

ومن هنا، ففى خلال الأربعينيات من هذا القرن، كانت الحاجة قد أصبحت ماسة للتخلص من الاقتصاد الزراعى الراكد، واستبدال نظام اقتصادى آخر متقدم به، يقوم على محورين: الأول، الانتاج الصناعى، والثانى، الاصلاح الزراعى.

على أن المشكلة تمثلت فى ذلك الحين فى أن طبقة كبار الملاك كانت تسيطر بالفعل على الحكم، وتوجه التشريع المالى والاجتماعى ناحية الاقتصاد الزراعى!

ففى عام ١٩١٣ كان ٤٩ من٦٥ من أعضاء الجمعية التشريعية من الملاك الزراعيين. وبعد دستور ١٩٢٣ كانت نسبة كبيرة من أعضاء المجلسين النيابيين من كبار الملاك، أو ممن يمتون بصلة إلى كبار الملاك. فقد لاحظ بعض الباحثين أن حوالى الثلاثين من العائلات الزراعية الكبيرة كان يمثلها واحد أو أكثر فى أحد مجلسى البرلمان فيما بين عامى ١٩٤٢ و١٩٥٢، ومن هذه العائلات الاتربى، والبدراوى عاشور، وبشارة، وبشرى حنا، وخياط، وشعراوى، ومظلوم. ـ إلخ. وإذا تذكرنا أن فاروقاً كان أكبر مالك فى مصر، وكان يستحوذ على سلطات تشريعية وتنفيذية كبيرة ومؤثرة فى الدستور ـ فإنه يتبدى فى وضوح كيف كانت هذه الطبقة تؤثر بنفوذها فى الحياة السياسية والاقتصادية والتشريعية.

وللأمانة التاريخية، فإن كثيراً من الرأسماليين المصريين قبل ثورة ٢٣ يوليو، قد أطلق فى ذلك الحين صيحات التحذير من استمرار الأوضاع الملكية الزراعية الكبيرة على ذلك النحو. ففى عام ١٩٣٩ أطلق على الشمسى باشا صيحة الخطر لبقية كبار الملاك فى مجلس النواب. فقد ذكر أنه «لا يسع الباحث فى أسباب انحطاط مستوى المعيشة أن يغفل النظر فى ظاهرة لها أثرها، وهى سوء توزيع الثروة الزراعية!

وفى عام ١٩٤٤ تألفت جماعة النهضة القومية من محمد زكى عبدالقادر والدكتور ابراهيم بيومى مدكور ومريت غالى، وانضم إليهم فى فترات محمد رشدى بك ومحمد سلطان بك وفتحى رضوان ومصطفى مرعى بك. وطالب مريت غالى فى كتابه: «الاصلاح الزراعى» بتقييد الملكية الكبيرة بحيث لاتتجاوز مائة فدان.

كذلك طالب محمد خطاب بك ـ وينتسب للحزب السعدى ـ بوضع حد أعلى ٥٠ فداناً فقط. وطالب البعض الآخر، مثل مصطفى

نصرت بك ــ وينتسب لحزب الوفد ــ بوضع حد لزيادة الملكيات الكبيرة عن طريق فرض الضرائب التصاعدية بما يجعل من تملك ما يزيد على مائة فدان استثماراً لا جدوى منه!

وفى عام ١٩٤٦ أثيرت مشكلة الملكيات الزراعية الكبيرة فى أكبر مؤتمر اقتصادى عقده الرأسماليون المصريون بعد الحرب العالمية الثانية، وقد قرر القيام بدراسات شاملة «لتحديد حجم الوحدة الزراعية الانتاجية المثلى، بحيث لا تكون ممعنة فى السعة أو ممعنة فى الضيق»!

ومعنى ذلك أن فريقاً كبيراً من الرأسماليين المصريين قبل ثورة ٢٣ يوليو كانوا يدركون خطورة استمرار أوضاع الملكية الزراعية الكبيرة وتأثيرها على مستقبل الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى مصر.

على أن فريق كبار الملاك تمسك فى ذلك الحين بأوضاع الاقتصاد الزراعى، على أساس أن مصر بلد زراعى، «وسيبقى كذلك إلى آخر الدهر!»، وأن الشعوب التى تعيش على الزراعة وحدها تتمتع بكثير من أسباب الهدوء والسكينة، فهى فى مأمن من المجاعات إذا سدت عليها طرق مواصلاتها الخارجية،وهى فى أمن من المنازعات الاجتماعية التى تنشأ فى المجتمعات الصناعية.

ولما كان هذا الفريق هو الذى يتحكم فى التشريع المالى والاجتماعى ـ كما ذكرنا ـ فقد وقف بذلك عقبة كأداء فى وجه دعوة الاصلاح الزراعى أو التصنيع.

وقد تبدى ذلك حين قدم محمد خطاب بك مشروعه بتحديد الملكية الزراعية إلى مجلس الشيوخ. فعلى الرغم من أن المشروع لم

يكن يسرى على الماضى أو يقضى على الحقوق المكتسبة لكبار الملاك، بل كان الغرض منه مجرد وضع حد لزيادة الملكيات الكبيرة، إلا أنه تعرض لمعارضة شرسة فى مجلس الشيوخ ومن الحكومة ومن الأحزاب ومن مفتى الديار المصرية - فأما مجلس الشيوخ، فقد انتهى، بعد مناقشة عاصفة، علت فيها الأصوات، وانقلبت إلى هدير، ثم تحول الهدير إلى زئير، إلى إحالة المشروع إلى لجنة لوأده! وأما الأحزاب فقد وقفت جميعها موقف المعارضة من المشروع، وكان على رأس هذه الأحزاب الحزب الذى ينتمى إليه محمد خطاب بك! وانتهى الأمر باستقالته من الهيئة السعدية فى ١٢ مايو ١٩٤٥.

وعلى هذا النحو كانت البلاد فى حاجة إلى ثورة حقيقية بتصفية هذه الطبقة، ونقل البلاد من الاقتصاد الزراعى الراكد إلى الاقتصاد الصناعى المتقدم. وهذا هو الانجاز الحقيقى لثورة ٢٣ يوليو الذى لايستطيع أن يمارى فيه أحد، فقد نقلت البلاد حضارياً من المرحلة شبه الاقطاعية إلى المرحلة الرأسمالية، ومن المرحلة الرأسمالية إلى المرحلة شبه الاشتراكية! ولو أن الثورة حققت للشعب المصرى حريته السياسية لاكتملت للبلاد نهضتها، ولكن الأخطاء الفظيعة التى ارتكبتها فى حق الحرية الفردية ضيعت الكثير من ثمار هذه النقلات الحضارية، بل وأحدثت بها كثيراً من النكسات!

ومن الحقائق التاريخية التى قد لا يعرفها الكثيرون، أن الثورة لم تتصور فى البداية أن تضطلع بأعباء نقل البلاد إلى الاقتصاد الصناعى، بل كانت الفكرة هى الاستعانة بالطبقة الرأسمالية وطبقة كبار الملاك قبل الثورة لإحداث هذا التحول! ولذلك لم تستهدف الثورة منذ البداية تصفية طبقة كبار الملاك أو تحطيم كيانها

الاقتصادى، وإنما تحويل ثروتها العقارية الثابتة الضخمة إلى ثروة منقولة ضخمة كذلك!

وهذا ما أعلنه عبدالناصر بصراحة فى خطابه فى وفود عمال السويس يوم ٦ أبريل ١٩٥٤، فقد قال: «ليكن فى علمكم أن الحكومة ليس لديها المال الكافى للقيام بتلك النهضة الصناعية. وعلى هذا يجب أن نشجع كل من يريد استثمار أمواله، حتى تستفيد البلاد ويستفيد العمال»!

ومعنى ذلك ـ بصورة أخرى ـ أن الثورة لم تستهدف بقانون الاصلاح الزراعى نقل البلاد إلى المرحلة الاشتراكية، وإنما إلى المرحلة الرأسمالية!

وهذا هو السبب فى التفاف كبار الرأسماليين المصريين حولها فى ذلك الحين، مثل المليونير أحمد عبود باشا، واتحاد الصناعات، وعبدالرحمن حمادة رئيس مجلس إدارة شركة المحلة الكبرى، الذى كان صديقاً لمجلس قيادة الثورة، وكان يقول لهم: إن مجئ الثورة قد أنقذ البلاد من الراية الحمراء ـ يقصد الشيوعية!

على أن عبدالناصر لم يلبث ـ من واقع التجربة العملية ـ أن تبين تعذر الاعتماد على الرأسمالية المصرية فى التنمية أو التصنيع. ففى العام التالى للثورة، أى فى سنة ١٩٥٣،كتب تقرير البنك الأهلى يقول: « بدلاً من الدعوة إلى التصنيع لايجاد عمل للفائض من الأيدى الزراعية، يجدر بنا أن نتناول المسألة من جانبها الآخر، بمعنى أنه يجب البدء بتنمية الزراعة التماسا لتوسيع نطاق سوق المنتجات الصناعية ليصبح التوسع الصناعى ممكناً».

وفى سنة ١٩٥٥. كتب التقرير يقول: «هناك بضعة دروس، أهمها أن التصنيع عملية طويلة ومعقدة ويحتاج اتمامها إلى أجيال طويلة».

وفى سنة ١٩٥٦ بلغت مقاومة الرأسمالية المصرية لتمويل التنمية أقصاها، حين رفعت البنوك التجارية احتياطيها القانونى من ١٧ فى المائة إلى ٢٢,٥ فى المائة، ورفعت شركات التأمين نسبة النقدية لتبلغ ١٢,٥ من أرصدتها، بينما احتفظت بنسبة ١٥ فى المائة فى صورة أسهم - والنسبتان ضعف النسبة الواجبة.

وعلى هذا النحو كانت الرأسمالية المصرية الكبيرة تحبس أموالها فى داخلها، ولا تريد أن تنزل بها إلى حقل الاستثمار والتنمية. وقد ظهر ذلك بوضوح من نسبة رؤوس الأموال التى استثمرتها شركات تلك الفترة، ففيما بين أول يناير ١٩٥٤ إلى العدوان الثلاثى فى خريف ١٩٥٦ لم تتجاوز هذه الأموال ٣٧,٧ مليون جنيه، ساهمت فيها الحكومة بمبلغ ١٧,٣ مليون جنيه. والبنك الصناعى بمبلغ٣ ,٢ مليون جنيه - أى مايزيد على نصفها! وفى عام ١٩٥٦ حين أعلن عن تكوين عشر شركات مساهمة صناعية مجموع رأسمالها ٢٢,٢ مليون جنيه، كانت الحكومة قد اشتركت فى أربع منها بمبلغ ١٢,٢ مليون جنيه.

وعندما اضطرت الثورة إلى بناء القطاع العام لمواجهة عمليات التنمية والتصنيع انقضت الدوائر الاحتكارية والرأسمالية الكبيرة عليه تحاول تصفيته، وعلى رأسها العناصر المسيطرة على بنك مصر والبنك الأهلى وعبود باشا وأمين يحيى باشا. واتجه قادة القطاع الخاص إلى سحب الأموال من القطاع العام بشتى الطرق، ولاسيما عن طريق عقود الاستيراد والتصدير والمقاولات، التى ربحت وحدها من قطاع الدولة ٣٠مليون جنيه فى عام واحد.

وفى الوقت نفسه آثرت الرأسمالية المصرية توجيه استثمارها إلى المشروعات المضمونة الأكثر ربحاً والسريعة العائد والتى تتطلب رأس

مال محدود ـ أى فى العمليات المصرفية، وفى المقاولات، وفى المبانى، وفى الصناعة الاستهلاكية.

وهكذا أثبتت الرأسمالية المصرية عجزها بألف دليل عن القيام بعبء التنمية الصناعية ونقل البلاد من مرحلة الاقتصاد الزراعى الراكد إلى مرحلة الاقتصاد الصناعى المتقدم.

وقد كان لهذا السبب أن أصدر عبدالناصر قرارات يوليو الاشتراكية فى ١٩٦١، التى توج بها سلسلة طويلة من عمليات التأميم والتمصير. وتولت الثورة منذ ذلك الحين عبء التحول الصناعى، وهو ما حققت فيه نجاحاً باهراً، يتمثل فى القطاع العام الصناعى، الذى يعد الركيزة الأساسية لنهضة مصرالصناعية، والذى دخل منعطفاً خطيراً بصناعة الأسلحة والطائرات!

ثورة يوليو بين أهل الثقة وأهل الخبرة

تنقسم الثورات الاجتماعية إلى قسمين: ثورات تسبقها نظرية ثورية تعبر عن مصالح طبقة، كما هو الحال فى الثورة الفرنسية، التى قامت بها الطبقة البورجوازية (الرأسمالية) الفرنسية، والثورة الروسية،التى قامت بها الطبقة البروليتارية (العمالية) - وثورات قامت دون أن تسبقها نظرية ثورية لأسباب خاصة بها، وكونت نظريتها من خلال التطبيق العملى، ومن هذه الثورات ثورة ٢٣ يوليو.

فقد رأينا فى مقالنا السابق أن الثورة قامت يوم ٢٣ يوليو كانقلاب عسكرى يهدف إلى اسقاط الملك عن عرشه فقط، وتولية ابنه الطفل أحمد فؤاد خلفاً له، والإبقاء على القوى السياسية والاجتماعية التى كانت موجودة فى النظام القديم. ثم تحولت إلى ثورة عندما أخذت فى تنفيذ مشروع الاصلاح الزراعى، الذى غير صورة الملكية الزراعية فى مصر، وغير بالتالى صورة الطبقات الاجتماعية، وانتهى بتغيير صورة المجتمع المصرى القديم.

وكان من الطبيعى والبداية على هذا النحو. ألا تكون وراء الثورة نظرية اجتماعية ثورية، لسبب بسيط هو أن الثورة لم تقم بقصد أن

تكون ثورة! وهذا المعنى هو الذى ردده عبدالناصر حرفياً تقريباً ـ كما ذكرنا ـ ففى خطابه فى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ قال: «إحنا ظروفنا جت أن التطبيق الثورى، تطبيقنا الثورى يمكن سابق النظرية». وفى نفس الخطبة اعتذر عن ذلك قائلا: ماكانش مطلوب منى أبداً فى يوم ٢٣ يوليو، أنى أطلع معايا كتاب مطبوع، وأقول إن هذا الكتاب هو النظرية! مستحيل! لو كنا قصدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو، ماكناش عملنا ٢٣ يوليو، لأن ماكناش نقدر نعمل العمليتين مع بعض»!

وهذه السمة من سمات ثورة ٢٣ يوليو هى - فى رأيى - سبب الأخطاء الفادحة التى وقعت فيها الثورة، لسبب بسيط، هو أن الثورة هى مشروع هائل للتغيير الاجتماعى، فكيف يمكن الشروع فى هذا المشروع الهائل دون خطة مسبقة، أى دون نظرية؟

ولتقريب هذا المعنى إلى الأذهان، كيف يمكن تنفيذ السد العالى دون أن يسبقه تصور علمى مجسد فى شكل تصميم معد سلفاً - أى دون أن يكون هناك «مشروع» أعده كبار الخبراء والمختصين والمهندسين؟ وإذا أريد تنفيذ السد العالى بخطوات ارتجالية، وخطط وقتية، فكيف يضمن استمرار السد وبقاؤه فى وجه التحديات الطبيعية، وعدم انهياره فى النهاية تحت الضغوط المختلفة؟

وهذا ما حدث فى ثورة يوليو. لقد قامت الثورة على التجريب فى كل مجال من مجالات الحياة المصرية! وأكثر من ذلك أن التجريب لم يقم بيد أهل الخبرة، وإنما قام بيد أهل الثقة! فلم يكن لدى الثورة أية كوادر قيادية مؤهلة لخوض التجربة الثورية تأهيلاً نظرياً، يمكنها من فهم فلسفة ما تقوم به، وما تعمل على تنفيذه، لأن الضباط الذين قاموا بالثورة لم يدر بخلدهم البقاء فى السلطة والاستمرار فى الحكم،

وبالتالى لم يعدوا أنفسهم مسبقاً ـ نظرياً أو عملياً ـ لممارسة الحكم.

وأكثر من ذلك، أن هؤلاء الضباط، بوصفهم منتمين إلى الطبقة الوسطى، كانوا يتطلعون إلى اللحاق بصفوف الطبقة الارستقراطية والانخراط فيها، مادياً واجتماعيا، على نحو دفع بهم إلى انحرافات خطيرة.

ومن الطريف فى هذا الصدد ـ أى فى صدد التطلعات الاجتماعية ـ ما عمد إليه صلاح سالم فى الأيام الأولى من الثورة، من إقامة علاقات خاصة مع الأميرة السابقة فائزة كان يفاخر بها بين أصدقائه المقربين! وقدم لها فى مقابل هذه العلاقات الخاصة، تسهيلات كبيرة مكنتها من إخراج مجوهراتها من مصر. وعندما كان أمر هذه العلاقات قاصراً على الخاصة، لم يجد عبدالناصر موجباً للتدخل، ولكن بعد أن انفضحت هذه العلاقة، بفضل تفاخر صلاح سالم، لم ير عبدالناصر مفراً من اتخاذ إجراء فورى، ولذلك جمع مجلس قيادة الثورة، وقرر إخراج الأميرة فائزة من البلاد فى ظرف أربع وعشرين ساعة!

وقد بدأ دخول الضباط فى المناصب المدنية بتعيين رشاد مهنا وزيراً للمواصلات ثم وصيا على العرش، وتبع ذلك تعيين ١٨ من اللواءات وكبار الضباط. وبعد ذلك اتخذ مجلس قيادة الثورة قراراً بتكليف أعضائه بمباشرة الاشراف على الوزارات المختلفة، فأصبح فى كل وزارة مندوب للقيادة. وأخذ تسرب رجال الجيش إلى مجالات العمل التنفيذى يتسع ويأخذ أشكالاً مختلفة.

وكان من الطبيعى أن يستعين كل وزير من وزراء الظل هؤلاء، بمجموعة من الضباط فى الاتصالات المدنية، فتكونت من ثم شلل تحيط بكل عضو من أعضاء مجلس القيادة، وهو فى ارتباطه بهم

يتغاضى عما تصدر عنهم من أخطاء، ويبرر تصرفاتهم. وازدادت هذه الظاهرة بعد تشكيل هيئة التحرير.

وقد روى محمد نجيب فى مذكراته نماذج لإساءة استغلال الضباط لمراكزهم، فذكر أن فريد أنطون، وزير التموين، قدم استقالته لأن ضابطاً كان يتجه يومياً إلى أحد الأسواق بدعوى حماية الجمهور من التجار! وقد أراد جمال سالم التدخل فى شئون بورصة القطن فيما يختص بأسعارها، وعندما علم الدكتور عبدالجليل العمرى، وزير المالية بهذا التدخل كان رده: «إنى أقدم استقالتى فوراً!».

وكان من أسوأ أخطاء الثورة أنها اعتبرت السفارات والمفوضات ضيعة خاصة تعين فيها الضباط الذين ترغب فى مكافأتهم. وفى كثير من الأحيان اعتبرت هذه السفارات والمفوضيات منفى - كسيبيريا - تنفى إليه الضباط الذين ترغب فى التخلص منهم! فانقلبت كثير من هذه السفارات إلى مراكز لاستغلال النفوذ والتجارة والسرقات!

وقد أسندت الثورة تنفيذ أخطر التغييرات الاقتصادية والاجتماعية إلى قيادات من أهل الثقة على حساب الخبرة الضرورية. وبالنسبة للإصلاح الزراعى فقد بدأ بداية طيبة على يد جمال سالم وسيد مرعى، ولكن الخلافات داخل مجلس قيادة الثورة قذفت بجمال سالم خارج المشروع، وانقلب الاصلاح الزراعى إلى وزارة تحكمها البيروقراطية ويتحكم فيها الروتين، وبعد أن كان عدد الموظفين القائمين بالعمل لايتجاوز ألفى موظف، تضخم هذا العمل وتضاعف، ولم يعد هناك ضابط ولا رابط للعمل والانتاج، مثل ماحدث فى معظم مرافق مصر ومؤسساتها!

وقد أسندت الثورة تنفيذ مشروع حيوى كبير لاستزراع الصحراء، وهو مديرية التحرير، إلى أهل الثقة، أى إلى ضابط صغير برتبة صاغ، ومنح سلطات مطلقة لمدة ثلاث سنوات كاملة، اهتم فيها بالدعاية والشعارات، أكثر من اهتمامه بالأساليب العلمية التى طبقتها الدول المتقدمة. ولذلك لم تلبث الخسائر أن أخذت تتوالى، وأصبحت زراعة الشجرة تتكلف مائة جنيه، والبطيخة خمسة جنيهات، ووجد عبدالناصر - كما يقول سيد مرعى، الذى كان فى موقع يتيح له الاطلاع، إذ كان وزيراً مسئولاً عن وزارتين: الزراعة والاصلاح الزراعى - أن الملايين تتبخر فى شمس الصحراء وتبتلعها الرمال، والرجل الذى تولى المسئولية لايفعل شيئاً سوى رصد ميزانيات ضخمة للدعاية والاعلانات. وبدلاً من استزراع الصحراء، مضى الفلاحون يحفظون الأناشيد: «إحنا الفلاحين، وإحنا البنائين»! واضطر عبدالناصر إلى عزل الضابط الصغير، وضم مديرية التحرير إلى وزارة الزراعة!

وعندما تحولت الثورة من الطور الرأسمالى إلى الطور الاشتراكى، قادت التجربة الاشتراكية بعناصر من الضباط لاتعرف الألف من الباء من النظرية الاشتراكية! فكانت كارثة فظيعة أصابت التجربة الاشتراكية والفكر الاشتراكى فى مصر بضرر بليغ، مما مهد للنكسة التى لحقت بهذه التجربة.

وهذا ما دعا كثير من المفكرين الماركسيين إلى رفض إطلاق اسم «الاشتراكية» على مثل هذه التجربة، وأطلقوا عليها اسماً غريباً ليس له وجود فى النظريات السياسية والاجتماعية - وهو اسم «التجربة اللارأسمالية» أو «التطور اللارأسمالى»! وعلى رأس هؤلاء المفكرين البروفسور «لوثر راثمان» والدكتور «هارتموث شيلنج».

وقد أدار لواءات الجيش وفرقاؤه، الذين عينوا رؤساء للقطاع العام، مؤسساته وشركاته بطريقه إدارة التكنات العسكرية! فلم يشعر العمال بأنهم تحرروا من سيطرة الرأسماليين، وإنما شعروا فقط بأنهم انتقلوا من سيطرة الرأسماليين إلى سيطرة العسكريين! وبدلاً من أن تزداد أهمية دور العمال في المؤسسات المؤممة، ويزداد دورهم الاشرافى فى مراقبة الانتاج، اتخذ الأمر صورة شكلية تمثلت فى تعيين ممثلين عن العمال فى مجلس الادارة، لم يحدث أن لعبوا أى دور ايجابى فى التحول الاشتراكي، بل تحولوا إلى موظفين إداريين ـ أو عمال من ذوى الياقة البيضاء!

ومن الطريف أنه لم يحدث فى وقت من الأوقات، وفى ذروة التجربة الاشتراكية، أن أولت الثورة ثقتها للعمال أو مؤسساتهم النقابية! فظلت تصطنع القيادات النقابية منذ أزمة مارس ١٩٥٤ للسيطرة على الطبقة العمالية. وبالتالى فقدت النقابة فاعليتها فى مرحلة التحول الرأسمالى (١٩٥٢ ـ ١٩٦١)، كما فقدت دورها الاشتراكى فى مرحلة التحول الاشتراكى، ولم تستطع أن تلعب الدور الذى تلعبه النقابات العمالية فى النظم الرأسمالية أو الاشتراكية على السواء، الأمر الذى ترتب عليه أن لجأت هذه الطبقة إلى السلبية، مما أثر على العملية الانتاجية تأثيراً ضاراً، تمثل فى ضروب التسيب والاهمال والتباطؤ فى العمل فى كثير من المؤسسات الانتاجية، وأفقد القطاع العام قدراً كبيراً من طاقته.

وقد خلّصت الثورة البلاد من طبقة منتجة هى الطبقة الرأسمالية بجناحيها الزراعى، والصناعى والمالى والتجارى، التى كانت تسيطر على الحكم وتحمى وسائل الانتاج التى تملكها، وأحلت محلها طبقة طفيلية تثرى على حساب العملية الانتاجية، وهى الطبقة البيروقراطية (الادارية)، التى تكونت فى غالبيتها من ضباط الجيش!

ونظراً لأن هذه الطبقة تكونت من أهل الثقة، فقد كانت طبقة غير مسئولة، بمعنى أنها لم تكن تحاسب عن فشلها فى إدارة القطاع العام، لأن صلاتها بمراكز القوى كانت تحميها على الدوام من المحاسبة! وقد كانت أكبر عقوبة تلحق برئيس مؤسسة انتاجية فاشل، هى نقله إلى رئاسة مؤسسة انتاجية أخرى! كما أن بقاء رئيس مؤسسة فى منصبه أو طرده منه لم يكن مرتبطا بنجاحه أو فشله فى إدارة المؤسسة، بل مرتبطا باحتفاظه أو فقده لثقة من بيدهم الأمر! فضاعت معايير الادارة السليمة، وتحول القطاع العام إلى عزبة خاصة يعين فيها المحاسيب من الأقرباء والأنصار!

وقد تضاءل شأن حكومة مصر فى عهد الثورة، فلم تعد حكومة سياسية تصنع سياسة البلاد، بل تحولت إلى لجنة تنفيذية! وتضاءل بالتالى شأن الوزير، فلم يعد منصباً سياسياً، بل منصباً إدارياً أو فنياً، ولم يعد الوزير مسئولاً عن سياسة الحكومة كلها، وإنما أصبح مسئولاً فقط عن أعمال وزارته.

وفى الوقت نفسه انقسم الوزراء إلى وزراء درجة أولى ووزراء درجة ثانية! أما الوزراء الأول فهم العسكريون، لأنهم الأكثر اختلاطاً بعبدالناصر، وهم رؤساء «اللجان الوزارية». ويستطيعون من خلال هذه اللجان أن يكونوا مصدر راحة أو إزعاج للوزراء المدنيين الذين كانوا يعدون وزراء من الدرجة الثانية ـ إذ يستطيعون من خلال هذه اللجان شل عمل أى وزير مدنى فى وزارته وإرهاقه بالطلبات.

وقد اتخذت أخطر القرارات التى أثرت على مستقبل البلاد سلباً أو ايجاباً بعيداً عن مجلس الوزراء. وعلى سبيل المثال فلم يعلم مجلس الوزراء بقرار تأميم قناة السويس إلا مع أفراد الشعب، أى من الإذاعة، اللهم فيما عدا عدد محدود من أعضاء المجلس استدعاهم عبدالناصر بالاسم قبل إعلان التأميم بساعة، ليبلغهم بقرار التأميم.

ويقول سيد مرعى «إنه قال لعبدالناصر: إن القرار «هو حلم لكل مصرى، ولكن هذا القرار معناه فى نفس الوقت أننا سندخل فى حرب مباشرة مع بريطانيا وفرنسا والغرب كله». وهنا رد عبدالناصر قائلا «أنا ماطلبتش منك تحارب»! لوحصلت حرب فاللى حايحارب هو عبدالحكيم عامر، مش أنت»!

وكذلك الحال فى حرب يونية والمقدمات التى أدت إليها، فقد كانت حكومة مصر بعيدة كل البعد عن اتخاذ القرار، ولم يعقد عبدالناصر معها اجتماعاً واحداً طوال مدة الحرب. ولم يكن لها أى دور فى قرار الانسحاب من سيناء، أو فى رفض أو قبول وقف إطلاق النار، كأنما هى حكومة دولة أخرى فى المريخ! ومن المعروف أن الحكومات المسئولة فى البلاد الأخرى هى التى تدير دفة الحرب، وقد تؤلف فيما بينها ما يعرف باسم «حكومة حرب»، ولكن مصر ظلت بلا حكومة طوال أيام الحرب!

وقد أسدلت الثورة ستاراً كثيفاً على حياة زعمائها وقياداتها، وأيضاً على خلافاتها وانقساماتها، وكذلك على أخطائها، بشكل لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر كله!

ويمكن القول إنه لولا هزيمة يونيو الساحقة لما عرف الشعب المصرى شيئاً عن ذلك كله لمدة ربع قرن آخر ـ هذا إذا عرف على الإطلاق!

وعلى سبيل المثال لا الحصر، لم يعرف أحد ـ غير الخاصة ـ قبل الهزيمة، بوجود صراع على السلطة بين عبدالناصر والمشير عامر! ولم يعرف أحد أن المشير قام بانقلاب صامت فى ١٩٦٢، أصبح به المتحكم فى أمور البلاد! كما لم يعرف الشعب شيئاً عن وجود أخطاء

فى حرب ١٩٥٦! بل ظل الشعب لايعرف شيئاً عن وجود قوات الطوارئ الدولية فى شرم الشيخ، ومرور الملاحة الاسرائيلية من مضايق تيران، إلا بعد عشر سنوات كاملة، حين أعلن عبدالناصر إغلاق المضايق!

ولم يعرف الشعب، فى حرب يونيو ١٩٦٧، أن قواته الجوية قد دمرت بالكامل تقريباً، إلا بعد أن وصل الجنود الاسرائيليون إلى شاطئ القناة!» وقبل ذلك بيوم واحد كان الشعب يعتقد أن الجيش المصرى هو الذى دمر سلاح الطيران الاسرائيلى!

والطريف أن ثورة يوليو قد استعانت فى حكمها بالعناصر السياسية التى استعان بها الملك فاروق الذى خلعته! كما استخدمت، فى بدايتها، جهاز المباحث الذى كان يستخدمه فاروق! وذلك قبل أن تكون جهازها الخاص!

وبالنسبة للحالة الثانية، فلم تكد تمضى ثلاثة أسابيع على نجاح الثورة واستقرارها فى الحكم، حتى كانت تهاجم المطبعة التى كانت تطبع فيها منشورات الضباط الأحرار فى كوبرى القبة، وهى مطبعة التنظيم الشيوعى المعروف باسم «حدتو»! وقد وضع جهاز الرونيو المصادر فى متحف ثورة ٢٣ يوليو فيما بعد! وكان هدف عبدالناصر طمس معالم الصلة بين تنظيم الضباط الأحرار وتنظيم حدتو!

كما قبض على أعضاء جهاز توزيع المنشورات الشيوعى، الذى كان يوزع فى المنصورة المنشورات الصادرة من سكرتارية اللجنة المركزية لحدتو بتأييد الثورة، ويقول رفعت السعيد، الذى كان مسئول التنظيم فى الدقهلية: «إنه عندما روجع عبدالناصر من قبل أحد قيادات تنظيم الضباط الأحرار اليسارية، اعتذر بأنه كان يحكم بجهاز مباحث فاروق»!

أما بالنسبة للحالة الأولى، فلم تكد الثورة تقرر البقاء فى السلطة، حتى أخذت تستعين بالعناصر الحزبية المتمرسة التى كانت سنداً لفاروق فى الحكم! وتستمع إلى مشورتها، بعد أن سارعت هذه العناصر إلى الالتفاف حول الثورة خوفاً من أن تعيد البرلمان الوفدى المنحل إلى الانعقاد ليحلف الأوصياء اليمين الدستورية أمامه. وكانت هذه العناصر هى التى أقبلت على الانضمام إلى «هيئة التحرير» التى ألفتها الثورة لتكون تنظيمها السياسى الواحد! كما كانت هذه العناصر هى التى أقبلت على «الاتحاد القومى» بعد ذلك. ولم تكن هذه العناصر ديموقراطية بطبيعتها، كما أنها كانت انتهازية بطبيعتها أيضاً!

وهذا هو السبب فى أن هذه التنظيمات ظلت دائماً أبداً غير شعبية ومرفوضة من الجماهير، حتى فى ذروة شعبية عبدالناصر وهو السبب فى تلك الظاهرة التى انفردت بها ثورة يوليو، وهى أن ولاء الجماهير المصرية فيها كان موجهاً لعبدالناصر وحده، وليس لحزب يمثله، أو تنظيم يتزعمه!

نعم، ففى الوقت الذى كانت الجماهير تولى عبدالناصر الولاء والحب، كانت تستخف بتنظيمه السياسى، وتسخر منه! لقد سخرت من هيئة التحرير، وسخرت من الاتحاد القومى، ثم سخرت من الاتحاد الاشتراكى. ولم يحدث أن مارس أحد هذه التنظيمات السياسية تأثيراً على الجماهير المصرية، أو استطاع تحريكها! مما ألجأها إلى استخدام المال لحشد الناس فى المناسبات، وإغرائها بترك العمل للاشتراك فى الاستقبالات وغيرها - خصوصاً بعد تضخم القطاع العام.

وقد ترتب على ذلك أن ضاعت قدسية العمل، وساد التسيب، وأصبح التنظيم السياسى من أسباب فساد الحياة السياسية وإفساد الناس. لأنه نفسه يتكون من عناصر فاسدة فى غالبيتها.

وقد أفصحت الجماهير عن رأيها فى التنظيم السياسى للثورة، حين تخطته فى أحداث ٩و١٠ يونية١٩٦٧، وسارعت إلى التمسك بعبدالناصر، تحدياً للهزيمة وللعدو الاسرائيلى، وإعلاناً عن عزمها على مواصلة النضال. وقد أثبتنا فى دراستنا عن «تحطيم الآلهة» أن مشاركة التنظيم فى الأحداث كانت تالية، وليست سابقة لتحركات الجماهير! ومع ذلك فإن هذه المشاركة قد أفسدت جلال تلك اللحظات التاريخية، لأنه لجأ فيها إلى الأساليب المبتذلة فى سوق الناس إلى اللوارى وعربات النقل، بعد تلقينهم الهتافات والشعارات، التى كان يتفنن فى تلحينها وتنغيمها!

أما المرة الثانية التى أعربت فيها الجماهير المصرية عن رأيها فى التنظيم السياسى فكانت فى أحداث مايو ١٩٧١. فقد عجز التنظيم السياسى فيها ـ الذى كان يقف ضد السادات ـ عن تحريك الجماهير ضد رئيس الدولة، فتجاهلت تحريضه ونداءاته وأسقطته من حسابها، وساندت السادات، الذى خاض المعركة باسم الديموقراطية ضد خصومه السياسيين، الذين عرفوا باسم «مراكز القوى».

الثورة ومراكز القوى!

مراكز القوى مصطلح يطلق على رجال الحكم الذين يستحوذون على قدر من السلطة يفوق مسئولياتهم السياسية، ويفلتون بذلك من المحاسبة الدستورية على أعمالهم! ومن المبادئ المقررة فى علم الإدارة العامة أن السلطة يجب أن تعادل المسئولية ـ أى أنها لايجب أن تنقص عنها فيستحيل تنفيذ المسئولية، ولا يجب أن تزيد عنها، فتتجاوز حدود مسئولية الوظيفة!

ولتقريب المعنى إلى الأذهان، فإن رئيس سكرتارية رئيس مجلس الإدارة فى أى مؤسسة من المؤسسات، هو مجرد رئيس سكرتارية! ولكنه إذا استغل قربه من رئيس مجلس الإدارة فى الحصول على قدر من النفوذ يزيد على متطلبات وظيفته، يصبح مركز قوة فى المؤسسة! ويستحوذ ـ بدون وجه حق ـ على سلطة تقترب من سلطة رئيس مجلس الإدارة، دون أن يتحمل مسئولياته، ولا يحاسب حسابه أمام الجهات العليا!

ولقد كان شمس بدران مديراً لمكتب المشير عبدالحكيم عامر برتبة عقيد، ولكن لواءات الجيش وفرقاءه كانوا يقفون أمامه كما لو

كانوا يقفون أمام المشير نفسه! لأنه كان يتمتع بسلطات المشير دون أن يتحمل مسئولياته! ومن هنا كان مركزاً من مراكز القوى ذات البأس والنفوذ!

ولم يكن شمس بدران وحده مركزاً من مراكز القوى، بل كان جميع أفراد دفعته العسكرية من مراكز القوى! وكان يدفع بهؤلاء الأفراد فى كل ركن من أركان السلطة والحكم والإدارة، فكانوا بمثابة «تنظيم سرى» داخل الجيش! وكانوا يحظون بالهيبة والنفوذ بين زملائهم.

ولذلك عندما تصاعدت المواجهة بين عبدالناصر والمشير فى أعقاب الهزيمة، وأراد تصفية جيش المشير، ألقى القبض على دفعة شمس بدران، وأبلغ أعضاء اللجنة التنفيذية العليا للإتحاد الاشتراكى يوم ٣أغسطس١٩٦٧، أنه «اعتقل ضباط التنظيم السرى الذى أقامه شمس بدران داخل القوات المسلحة، وأغلبهم من دفعته العسكرية خريجى ١٩٤٨»! وقال إنه عندما قابل شمس بدران قال له: «يا شمس! منحتك ثقتى بالكامل، ولكنك للأسف اشتغلت لمصلحتك ومصلحة المشير من خلف ظهرى»!

وكانت سكرتارية المشير الخاصة، وعلى رأسها على شفيق وعبدالمنعم أبو زيد، من مراكز القوى التى فرضت نفوذها على الحكم. وكانت مجموعة فاسدة باعتراف جميع المصادر التاريخية! وكان من المتعذر - إن لم يكن من المستحيل - اقتلاعها من مراكزها وسلطاتها التى اغتصبتها ظلماً وعدواناً، لولا أن دب الخلاف بين شمس بدران وهذه المجموعة، فقدمت للمحاكمة، ثم السجن!

ومع ذلك فقد كان المشير عامر حريصاً على إطلاق سراح هذه المجموعة الفاسدة فى نفس اليوم الذى وصل فيه الجنود الاسرائيليون

إلى شاطئ القناة. فقد اتصل بشمس بدران، وطلب منه اصدار الأمر لحمزة البسيوني، مدير السجن الحربى، لإطلاق سراح هذه المجموعة!

وقد روى شمس بدران قصة هذه الواقعة المخزية بطريقته الخاصة، فذكر أن المشير «أملانى كشفاً بأسماء الناس اللى يخرجوا من السجن، وكان ضمنهم ضباط متهمين بالتآمر، وأنا اللى كنت بحقق معاهم! فاتصلت بحمزة البسيونى، مدير السجن الحربى، وقلت له أن يخرج الناس دول!».

وقد اعترف شمس بدران بأنه راجع المشير فى هذه الأسماء، ومنهم زغلول عبدالرحمن، فقال له المشير: «أيوه، كلهم يخرجوا! قل لحمزة يخرجهم»!

ومن الطريف أن حمزة البسيونى نفسه استنكر هذا الأمر، فعندما أملى عليه شمس بدران كشف الأسماء المطلوب الإفراج عنهم. راجعه قائلاً: «ده فيه منهم ناس متهمين فى جناية! هل أفرج عنهم برضه؟ فقال له شمس بدران فى اقتضاب: «أيوه، نفذ اللى بقولك عليه!» فعاد حمزه البسيونى يراجع شمس بدران قائلاً: «حتى عبدالمنعم أبوزيد؟ فرد عليه شمس بالايجاب!

وبطبيعة الحال فإن مراكز القوى هذه كانت تحتفظ بنفوذها فى السجن الحربى، طالماً كانت تحظى بعطف المشير! لقد كان السجن الحربى، بالنسبة لجميع القوى الوطنية والتقدمية التى دخلته قطعة من العذاب، ولكنه بالنسبة لهذه العناصر كان منتجعاً تتوافر فيه الكماليات!

وعندما سقطت مراكز القوى من رجال الجيش التى كانت تلتف حول المشير، ظهرت مراكز قوى جديدة تتكون من الشخصيات التى التفت حول عبدالناصر فى ٩ و١٠ يونيو، واعتمد عليها فى التخلص من مراكز القوى القديمة!

وهذه المراكز الجديدة تختلف عن المراكز القديمة فى أنها مدنية، وإن كانت عسكرية المنشأ! بمعنى أنها لا تستند إلى الجيش فى تدعيم سلطتها، وإنما تستند إلى التنظيم السياسى. كما تختلف عن المراكز القديمة فى أن تلك المراكز القديمة كانت مراكز قوى على الشعب وعلى عبدالناصر نفسه! بينما المراكز الجديدة كانت تدين بالولاء لعبدالناصر، الذى أصبح يسيطر على الجيش، لأول مرة منذ قيام الثورة!

وربما كان الأقرب إلى الصحة والأكثر دقة فى وصف هذه العناصر، أنها كانت مراكز تجمع للقوى أكثر منها مراكز قوى بالمعنى الموجود فى العناصر القديمة، بمعنى أن كثيراً من المراكز القديمة كانت تستولى على سلطات تتجاوز مسئولياتها، ولكن المراكز الجديدة كانت تستولى على مسئوليات عديدة لمضاعفة سلطاتها ونفوذها، وتحرم بذلك العناصر الأخرى من مراكز السلطة هذه.

فقد كان على صبرى أميناً عاماً للإتحاد الاشتراكى، وقد استغل وضعه هذا فى اختيار عناصر قيادية تدين بالولاء له شخصياً، وقد بدأ عمله بإقرار مبدأ التفرغ للعمل السياسى وتكوين المكاتب التنفيذية،التى كان معظم أعضائها من «طليعة الاشتراكيين» - وهو التنظيم السرى للإتحاد الاشتراكى! - وأخذ يغدق المغانم على هؤلاء الأنصار.

فقد مرتب وزير للأمين فى كل محافظة ـ الأمر الذى نقلهم نقلة اجتماعية كبيرة وجعلهم يدخلون فى دائرة المستفيدين من العمل السياسى. كما قرر لكل من ينتدبون من وظائفهم للعمل فى الاتحاد الاشتراكى نسبة مئوية اضافية من مرتباتهم، مما خلق تكالباً على الالتحاق به ـ كما يقول أحمد حمروش. وعلى هذا النحو أصبح على صبرى صاحب نفوذ فعلى داخل الاتحاد الاشتراكى لحسابه الخاص.

وقد تكونت حول على صبرى مجموعة سيطرت على الأغلبية فى مجلس الأمة وفى الاتحاد الاشتراكى وجهاز المخابرات وطليعة الاشتراكيين ـ التى كان شعراوى جمعة وسامى شرف أعضاء فيها، وكان شعراوى جمعة هو المشرف عليها. ووفقاً لما ذكره محمد حسنين هيكل، فإن هذه المجموعة «كانت تجمع بينها مصلحة مشتركة فى الحيلولة دون أى شخص من خارجها تكون له سلطة حقيقية فى اتخاذ القرارات، لقد كانوا يريدون أن تبقى كل سلطة داخل الحكومة والحزب والجيش فى أيديهم. كانوا سكارى بحب السلطة» ـ كما يقول هيكل!

وكما سقطت مراكز القوى القديمة فى ١٩٦٧، بعد محاولتها الاستيلاء على السلطة والقيام بانقلاب عسكرى على عبدالناصر بقيادة المشير عبدالحكيم عامر، كذلك سقطت مراكز القوى الجديدة لنفس السبب، أى عندما حاولت اسقاط السادات.

فقد ساندت هذه القوى السادات فى تعيينه رئيساً للجمهورية عقب وفاة عبدالناصر، لاعتقادها بأنه سوف يكون رئيساً ضعيفاً، ولن تجد صعوبة فى التخلص منه إذا أرادت! ولما تبينت أنها لاتستطيع أن تضعه تحت وصايتها، قررت الدخول معه فى امتحان للقوى، معتمدة على مجموعة السلطات التى استحوذت عليها. فلم تكن تضم

فقط قيادات الاتحاد الاشتراكى واللجنة المركزية، بل كانت تضم أيضاً مجموعة من المسئولين فى أكثر المواقع حساسية فى الدولة، كرئاسة الجمهورية والمخابرات والإعلام والداخلية، بالإضافة إلى وزير الحربية والقائد العام للجيش المصرى.

واستناداً على سيطرتها على مجموعة مراكز السلطة هذه، قررت إحداث انهيار دستورى فى الدولة عن طريق تقديم استقالاتها، وإذاعة هذه الاستقالة المشتركة من وزير الحربية ووزير رئاسة الجمهورية ورئيس مجلس الشعب وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية العليا ومدير المخابرات العامة ـ فى الإذاعة، قبل وصولها إلى يد رئيس الجمهورية.

وقد توقع أفراد هذه المجموعة أن يُحدث هذا الانهيار الدستورى رد فعل واسع النطاق على المستوى الشعبى، فتتحرك الجماهير مطالبة بعودتهم إلى مناصبهم! ولكن الجماهير استقبلت هذه الاستقالات استقبالاً بارداً، وأثبت الاتحاد الاشتراكى أنه تنظيم مصطنع يتكون من منتفعين لا مناضلين، فدخلت قياداته الشقوق أثناء الأزمة، وسقطت مراكز القوى الجديدة فى قبضة السلطة الشرعية.

ومن الواضح أن ظاهرة مراكز القوى التى سادت فى تاريخ ثورة ٢٣ يوليو، إنما هى علامة من علامات فساد النظام السياسى الذى أرسته الثورة. ذلك أن مثل هذه المراكز لايمكن أن تظهر فى نظام ديموقراطى يأخذ بمبدأ فصل السلطات ومبدأ مسئولية الوزارة أمام البرلمان عن السياسة العامة للدولة.

وهذا ما اكتشفه عبدالناصر واعترف به فى أعقاب هزيمة يونيه وما تبعها من أحداث بينه وبين المشير عامر. ففى جلسة اللجنة

التنفيذية العليا للإتحاد الاشتراكى يوم ٣أغسطس١٩٦٧ قال: «إنى أعتقد أنه من متابعه الأحداث التى جرت أخيراً، وتحليلها بدقة، يتبين لنا أنه لم يكن لدينا نظام سليم»!

ويمكن فهم هذه النقطة بوضوح، إذا عرف أن النظام السياسى الذى أرسته ثورة ٢٣يوليو قد قام على إزدواجية السلطة! فهناك عبدالناصر على رأس الجهاز السياسى كحاكم مطلق، وهناك المشير عبدالحكيم عامر على رأس الجهاز العسكرى كحاكم مطلق أيضاً!

والسبب فى ذلك بسيط هو أن ثورة يوليو قامت على أكتاف الجيش، ثم انفصل جزء من الضباط الأحرار عن الجيش، وعلى رأسهم عبدالناصر، وخلعوا ملابسهم العسكرية، للتفرغ لعملية الحكم تحت اسم أن حكم الجيش قد انتهى، وأن الجيش قد عاد إلى ثكناته وأصبح الحكم مدنياً! فأعلنت الثورة انتهاء مجلس قيادة الثورة، وتوقف عمله بعد فترة الانتقال، وانتخب عبدالناصر رئيساً للجمهورية يوم ٢٥ يونيو١٩٥٦ بأغلبية ساحقة، وكان هو المرشح الوحيد، إذ لم يسمح لغيره بالترشيح، «لضمان استمرار النظام والثورة»، وتحول ضباط مجلس قيادة الثورة إلى وزراء لهم أسبقية على زملائهم المدنيين فى الوزارة الجديدة التى ألفها عبدالناصر يوم ٢٩يونية.

وبقى عبدالحكيم عامر على رأس الجيش،كقائد عام للقوات المسلحة، وعين فى نفس الوقت وزيراً للحربية. ولكنه لم يكن كأى قائد عام يمكن عزله، فقد بقى يشغل هذا المنصب لمدة تقرب من خمسة عشر عاماً. وقد تحول بفضل هذه الاستمرارية إلى شريك لعبدالناصر فى السلطة ـ شريك كامل! ـ بعد أن أقنع عبدالناصر ـ أو أقتنع عبدالناصر! ـ بأن الجيش هو السند الحقيقى للسلطة، وأن وجود

المشير على رأس الجيش هو حماية للنظام ضد أية انقلابات عسكرية كتلك التى كانت تسود المنطقة والعالم الثالث.

وفى ظل هذا المفهوم أصبح الجيش هو المصدر الرئيسى لتوريد الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس الادارة ووكلاء الوزراء والسفراء وغيرهم من أصحاب المناصب الرئيسية - كما يقول حمروش - وتحول ضباط الجيش إلى طبقة اجتماعية حلت محل الطبقة المالكة السابقة على الثورة فى الحكم والإدارة.

وقد كان معظم الذين تولوا السلطة العليا ضباطا فى المخابرات العامة أو الحربية: على صبرى وكمال رفعت وطلعت خيرى وعبدالقادر حاتم وشعراوى جمعه وأمين هويدى وتوفيق عبدالفتاح وعبدالمحسن أبو النور. وكان بقية العسكريين من المدربين فى أجهزة المخابرات والمتخرجين فيها.

وفى الوقت نفسه أخذت أجهزة الأمن والمخابرات تزداد فى العدد والعدة، بعد أن أصبحت السلطة العليا تعتمد عليها اعتماداً كلياً فى معرفة مايدور فى المجتمع. وكانت تقارير الأمن هى المصدر الرئيسى للمعلومات فى هذا الصدد!

ولما كانت قيادات أجهزة العمل السياسى فى مراحل تطورها المختلفة: هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى، هى قيادات عسكرية - فقد اعتمدت - بدورها على هذا الأسلوب فى جمع المعلومات، فتسابقت هذه الأجهزة السياسية الشعبية فى كتابة التقارير!

وفى الوقت نفسه، لما كانت قيادات المؤسسات الصناعية والتجارية، ورؤساء الإدارات المحلية، وكثير من المؤسسات الصحفية وغيرها، من ضباط الجيش، فقد اعتمدت بدورها على تقارير الأمن!

وهكذا سادت العقلية المباحثية جهاز الدولة الادارى والحكومى من أعلاه إلى أدناه، وتحولت الدولة إلى دولة مخابرات، واتسعت شبكة تجنيد الناس لأعمال الأمن فى كل موقع من مواقع العمل، على نحو أفقد الناس الثقة فى بعضهم البعض، فانعقدت ألسنتهم، وآثروا الصمت والسلبية حماية لأنفسهم من الأخطار.

وكان من الممكن أن يخف تأثير ذلك لو أن حكم القانون هو الذى كان يسود، ولكن القانون فى ذلك الحين كان «فى أجازة» - حسب تعبير سعد زايد، أحد المحافظين العسكريين! - فلم يعد لأجهزة النيابة العامة، ولم يعد لجهاز القضاء أية سلطة على المقبوض عليهم بواسطة أجهزة الأمن العسكرية، وبرز ما عرف باسم «المعتقلات» إلى جانب السجن الحربى لاحتجاز المسجونين السياسيين، وكل ذلك باسم حماية الثورة والتقدم! وقد زودت هذه المعتقلات والسجن الحربى بخبراء مختصين فى فن التعذيب، فكانت محنة رهيبة لحقوق الإنسانية وحرية الرأى والفرد.

وصحيح أن نسبة من دخلوا المعتقلات والسجن الحربى كانت نسبة ضئيلة من تعداد الشعب المصرى، ولكنها كانت كافية لبث الرعب الداخلى فى نفس كل فرد أن يلقى نفس المصير!

وقد أوقع هذا النظام الذى أرسته ثورة ٢٣ يوليو فى الحكم، الثورة فى تناقض حاد. ففى الوقت الذى عملت على تحرير الطبقات الجماهيرية من قيود علاقات الانتاج الاقطاعية والرأسمالية، كانت تفرض دكتاتورية ثقيلة على البلاد تسلب كل قيمة سياسية لهذه الحرية! وأسوأ من ذلك أن هذه الدكتاتورية لم تكن دكتاتورية طبقة تملك وسائل الانتاج رأسمالية كانت أو عمالية، وإنما كانت فقط دكتاتورية الجيش! الذى أصبح فى حد ذاته يشكل طبقة تزحف على

السلطة فى كل مكان، وتدعم نفسها فى كل ركن، وتستأثر بكافة المناصب المهمة فى البلاد ـ أى طبقة تملك البلاد!

ولقد كان المشير عبدالحكيم عامر قائداً عاماً للجيش، ونائباً لرئيس الجمهورية، ورئيساً للجنة الاقتصادية العليا، ورئيساً للجنة تصفية الإقطاع، ورئيساً لإتحاد كرة القدم، بل مشروفاً على الطرق الصوفية!

وهذا ما دعا بعض المفكرين إلى إطلاق اسم «المماليك الجدد» على هذه الطبقة العسكرية، من ناحية أنها كانت طبقة عسكرية ذات امتيازات تحكم البلاد، وتتميز عن غيرها من الطبقات، وتسعى لتثبيت سلطاتها وتأكيد دورها، وتتصارع فيما بينها على الحكم والسلطة، وتحمى نفسها فى نفس الوقت ضد أى تسرب إلى صفوفها من المدنيين، وتكون لنفسها فكرها الخاص الذى لاينتمى لنظرية اجتماعية معينة، بل ينتقى من كل فكر حسبما تتطلب الظروف والأحوال، وتحاول فرضه على الجماهير ـ كما حدث بالنسبة للميثاق، الذى كان يدرس فى كل المواقع الجماهيرية بطريقة جبرية، ويتلقنه الطلبة والعمال والفلاحون، ويرددونه كما تردد الببغاوات!

ونظراً لأن الجماهير حرمت من المشاركة الفعلية فى الحكم، فقد ركنت إلى السلبية فى مواقع الانتاج! فالقاعدة الأساسية والصحيحة أن الطبقة التى تملك وسائل الانتاج هى التى تتولى الحكم، وهذا هو السائد فى كل من المجتمعات الرأسمالية والاشتراكية، ففى المجتمعات الأولى تسيطر الطبقة الرأسمالية على وسائل الانتاج وتتولى بنفسها مهمة الحكم؛ وفى المجتمعات الثانية تسيطر الطبقة العمالية على وسائل الإنتاج ـ حيث لا توجد طبقة رأسمالية ـ وتسيطر بالتالى على الحكم.

على أن الحكم فى ثورة ٢٣ يوليو لم يكمن فى يد الطبقتين الفلاحية أو العمالية وإنما كان فى يد الجيش، ومن هنا فقدت الجماهير إحساسها بملكية وسائل الانتاج، فقل نشاطها، ونفذت إليها السلبية، فكانت ظاهرة التسيب وعدم المبالاة! الأمر الذى أفقد القطاع العام قدراً كبيراً من طاقاته البناءة.

على كل حال فلعل هذا العرض عن إنجازات ثورة يوليو وسلبيات ثوارها، يبرز هذه الحقيقة التى هى أشبه باكتشاف جديد، وهو أن ثورة يوليو كانت بلا ثوار حقيقيين! وأنه لولا وجود عبدالناصر على رأس هذه الثورة لانحرف مسارها إلى طريق آخر!

سياسة مصر الخارجية بعد كامب ديفيد

سياسة مصر الخارجية بعد كامب ديفيد

ربما كان خير ما يساعدنا على تفهم السياسة الخارجية التى اتبعتها مصر بعد كامب ديفيد، هو التعرف على الفلسفة التى تنطلق منها. ونقصد بالفلسفة هنا الأيديولوجية الاجتماعية التى تعتنقها مصر، والتى تحكم - بالضرورة - علاقاتها بالدول الأجنبية وتشكل نظرتها إلى الأحداث العالمية.

وهذا الكلام عن الفلسفة الاجتماعية التى تحكم علاقات مصر الخارجية قد يبدو بسيطاً لأول وهلة، ولكن الصعوبة لا تلبث أن تتبدى سريعاً حين نكتشف أن هذه الفلسفة الاجتماعية هى مزيج معقد التركيب تشترك فيه عناصر متناقضة ذات أصول تاريخية واقتصادية وسياسية.

ففى هذه الفلسفة تختلط الفلسفتان الاشتراكية والرأسمالية بحكم وجود اقتصاد يقوم على القطاع العام والقطاع الخاص، كما تختلط سياسة الانحياز وسياسة عدم الانحياز بحكم العلاقة الخاصة التى ربطت مصر بالولايات المتحدة على حساب العلاقة مع الاتحاد

السوفيتى من جهة، وبحكم وضع مصر فى حركة عدم الانحياز التى كانت ترى فى الاتحاد السوفيتى هو الحليف الطبيعى، وتستعين به لمقاومة سياسة الأحلاف التى كانت تتبعها الولايات المتحدة والدول الرأسمالية فى الأربعينيات والخمسينيات والستينيات من هذا القرن. كذلك يختلط فى هذه الفلسفة إنتماء مصر القومى إلى القومية العربية بكل موقفها التقليدى إزاء اسرائيل، وإنتماء مصر الوطنى إلى القومية المصرية الذى دفعها إلى شق طريقها الخاص فى التعامل مع اسرائيل بمبادرة السلام للرئيس السابق السادات واتفاقيات كامب ديڤيد ومعاهدة السلام المصرية الاسرائيلية.

هذه الأبعاد المتناقضة الثلاثة هى التى تستطيع وحدها أن تساعدنا على فهم نظرة مصر للأحداث العالمية، لأن هذه النظرية هى - فى نهاية الأمر - محاولة للتوفيق بين المتناقضات، أو ما يطلق عليه فى فلسفة الديالكتيك بالمرحلة الثالثة التأليفية (Synthesis).

ومن هنا فإن خطة هذا البحث هى البدء أولاً بدراسة سياسة مصر الخارجية، والانطلاق من ذلك إلى موقف هذه السياسة من أهم الأحداث العالمية التى وقعت فى الفترة الأخيرة.

لقد بنت الإدارة المصرية سياستها الخارجية على أساس تحقيق الأمن القومى، الذى رأت أنه يشتمل فى واقعه على ثلاثة مستويات مركبة ومتداخلة هى - وفقا للدكتور بطرس بطرس غالى الذى كان يشغل منصب وزير الدولة للشئون الخارجية - الأمن القومى المباشر، ويعنى به حدود مصر مع جيرانها، والأمن القومى الحيوى، وهو مايمتد إلى الحدود الدولية للجيران، على أساس أن الخطر إذا امتد إليها أصبح خطراً على الأمن القومى المباشر للدولة. ثم الأمن

القومى الاستراتيجى، وهو يمثل خطاً وهمياً يحيط بالحدود الدولية للدول المشتركة فى الحدود مع منطقة الأمن القومى الحيوى.

وقد اقتضى الأمر، وفقاً لهذا المفهوم للأمن القومى المصرى، أن تتوزع مجالات نشاط الدبلوماسية المصرية وتمتد اهتماماتها إلى دوائر أربع رئيسية هى: الدائرة العربية، والدائرة الأفريقية، والدائرة الاسلامية، والدائرة اللاانحيازية.

وقد خضعت السياسة المصرية الخارجية إزاء هذه الدوائر الأربع للفلسفة سالفة الذكر بأبعادها الثلاثة المتناقضة التى ذكرناها. ويتبدى ذلك فى الدائرة العربية حيث يتبدى التناقض بين انتماء مصر القومى العربى (القومية العربية) وانتمائها الوطنى المصرى (القومية المصرية) وقد ذكرنا أن الانتماء الأخير دفعها إلى الانفراد بعقد اتفاقيات كامب ديفيد وابرام المعاهدة المصرية الاسرائيلية.

فعلى الرغم من أن سياسة كامب ديفيد قد دفعت بغالبية البلاد العربية إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، بل وإلى تكوين جبهة مناهضة ضدها تحت اسم «جبهة الصمود والتصدى»، تتكون من كل من العراق وليبيا وسوريا والجزائر واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية - إلا أن هذا الموقف لم يدفع بالسياسة الخارجية المصرية إلى اتخاذ موقف عدائى ضد أى حق عربى، بل واصلت مصر موقفها القومى إلى جانب القضايا العربية، مع تمسكها فى الوقت نفسه بالتزاماتها فى المعاهدة المصرية الاسرائيلية، التى أسفرت عن تحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية من سيناء فى ٢٥ أبريل ١٩٨٢.

فقد ظلت السياسة المصرية الخارجية على موقفها من أن مشكلة فلسطين هى جوهر القضية العربية، وضرورة حصول الشعب

الفلسطينى على حقوقه المشروعة، وفى مقدمتها حق تقرير المصير، وإقامة وطن فلسطينى فوق أرضه، واعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعى للشعب الفلسطينى، وتبنى الموقف المبدئى والقانونى من مشكلة القدس، ورفض كل محاولات الضم القسرية أو اعتبار القدس عاصمة للدولة الاسرائيلية. وقد ذهبت السياسة المصرية فى ذلك إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية مع كوستاريكا والسلفادور اللتين نقلتا سفارتيهما إلى القدس.

كذلك فقد قاومت مصر سياسة اسرائيل فى إقامة المستوطنات الاسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة. ولم تتوقف عن التنديد بسياسة القمع العسكرية التعسفية التى تمارسها اسرائيل ضد السكان العرب الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة. وقد اعتبرتها انتهاكاً خطيراً لنص وروح اتفاقيات كامب ديفيد.

وعندما قامت اسرائيل بغارتها على المفاعل الذرى العراقى فى يونيو ١٩٨١ اتخذ رد الفعل المصرى الرسمى شكل استنكار وغضب شديدين، فقد أصدرت رئاسة الجمهورية بياناً أوضحت فيه أن هذا العمل يفتقر إلى الشرعية ويخالف أحكام القانون الدولى ويزيد الموقف المعقد فى الشرق الأوسط تعقيداً، وسلمت الخارجية المصرية مذكرة احتجاج إلى السفير الاسرائيلى رافضة كل مبررات الغارة الاسرائيلية. كما قادت مصر حملة التنديد باسرائيل فى الأمم المتحدة وفى منظمة الوحدة الأفريقية، وطلبت إدراج الهجوم الاسرائيلى على جدول أعمال مؤتمر وزراء الخارجية الذى بدأ عمله فى نيروبى يوم ٥ يونيو.

وعندما بدأ الغزو الاسرائيلى للبنان فى أوائل يونيو ١٩٨٢، طغى رد الفعل المصرى على ردود الفعل الصادرة من معظم الدول

العربية، فقد بادرت مصر بإدانة العدوان وتحذير اسرائيل من النتائج الخطيرة التى ستترتب عليه، وبعث الرئيس مبارك بأول رسالة إلى المستر بيجن يطالبه فيها بالانسحاب الفورى من لبنان. وأعلنت الخارجية المصرية يوم ٢ يوليو ١٩٨٢ لأول مرة «أن علاقة مصر باسرائيل تغيرت بعد عدوانها على الشعب الفلسطينى واللبنانى، فلقد هاجمت اسرائيل دولة عربية واعتدت على الشعب الفلسطينى مخالفة بذلك روح كامب ديفيد، ولذلك فقد توقفت العملية التالية للسلام، وهى التوصل لحل باقى المشلات القائمة». كذلك توقفت مصر عن اتخاذ أية إجراءات جديدة لدعم التطبيع منذ بداية الغزو الاسرائيلى للبنان، فقد أعلن وزيرالخارجية المصرى كمال حسن على يوم ٣أغسطس ١٩٨٢ تجميد عملية تطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية.

بل إنه على الرغم من توتر العلاقات بين مصر وسوريا منذ نهاية حرب ١٩٧٣، وتزعم سوريا لجبهة الصمود والتصدى ضد مصر، إلا أنه عندما أعلنت إسرائيل إخضاع هضبة الجولان السورية المحتلة للقانون والإدارة الاسرائيلية، أصدرت مصر فى ١٥ ديسمبر ١٩٨١ بياناً رسمياً أدانت فيه بشدة هذا القرار، ووصفته بأنه إجراء غير مشروع وإنتهاك للقانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، الذى تقوم عليه اتفاقيات كامب ديفيد والذى ينص على عدم جواز اكتساب الأراضى بالقوة واحترام سيادة ووحدة أراضى كل دولة فى المنطقة.

وقد صعدت السياسة الخارجية المصرية موقفها إلى جانب الحق العربى عندما تصاعدت العمليات العسكرية الاسرائيلية فى لبنان، وجرت مذابح مخيمى صابرا وشاتيلا، فقد قامت مصر باستدعاء سفيرها لدى اسرائيل فى ٢٠سبتمبر١٩٨٢، وحددت ثلاثة شروط

لعودته إلى تل أبيب، وهى: انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان، وتحديد المسئولية فى مذابح صابرا وشاتيلا، والسير بالقضية الفلسطينية إلى طريق الحل على أساس الاعتراف بحق المصير للشعب الفلسطينى. ثم أضافت إلى هذه الشروط استئناف المفاوضات بشأن مشكلة طابا، والسعى لحلها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها فى معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية واتفاق ٢٥أبريل ١٩٨٢. وظلت الدبلوماسية تتمسك بالعمل على حل القضية اللبنانية على أساس الانسحاب الاسرائيلى، والمحافظة على عروبة لبنان ووحدة أراضيه واستقلاله الوطنى، والتوصل إلى صيغة ديموقراطية للحكم تحظى بالاجماع الوطنى.

وعندما نشبت الحرب الأهلية الفلسطينية فى لبنان، وحوصر ياسر عرفات رئيس منظمة التحرير الوطنى الفلسطينية فى طرابلس، لم تتردد مصر فى الوقوف إلى جانب الشرعية الفلسطينية، وبذلت قصارى جهدها من أجل سلامة خروج ياسر عرفات من طرابلس مع بقايا قواته، وعملت على دعمه فى وجه الخارجين عليه عن طريق استقبال الرئيس حسنى مبارك له فى القاهرة يوم ٢٢ديسمبر ١٩٨٣، وأعلن أن الطائرات والأسطول المصرى يقومان بحماية السفن التى تحمل عرفات ورفاقه إلى موانى وصولهم. وقد اعتبرت اسرائيل هذا الاستقبال لياسر عرفات فى القاهرة «ضربة قاسية لعملية السلام»، واتهمت مصر بانتهاك معاهدتها مع اسرائيل.

وعلى هذا النحو كانت السياسة الخارجية المصرية تحاول التوفيق بين المصالح الوطنية المصرية، التى تحققت باسترداد سيناء من يد الاحتلال العسكرى الاسرائيلى، وبين المصالح القومية العربية. وكانت مصر تواجه البلاد العربية المعارضة للمعاهدة المصرية

الاسرائيلية، بأنها ليست الدولة الوحيدة التى استطاعت أن تحتفظ بعلاقات مع كل من اسرائيل والدول العربية فى آن واحد، فقد استطاعت تركيا، وهى دولة اسلامية، وقبرص، الاحتفاظ بعلاقات دبلوماسية مع اسرائيل ومنظمة التحرير، فضلاً عن هذا فإن الدول الأوروبية واللاتينية والولايات المتحدة لها علاقات ممتازة مع كل من الدول العربية ومع اسرائيل فى نفس الوقت، ولا يجب على العرب أن يرفضوا من دولة عربية شقيقة كمصر ما يقبلونه طواعية من الآخرين.

ولم تتوقف سياسة مصر العربية عند هذا الحد، بل وقعت ميثاق التكامل بين جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان فى ١٢أكتوبر١٩٨٢، ورحبت بمبادرة ملك الأردن فى سبتمبر ١٩٨٤ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الأردن ومصر.

هذا فيما يتصل بالدائرة العربية. أما ما يتصل بالدائرة الأفريقية، فمنذ قيام ثورة يوليو١٩٥٢ أدرك قادتها أن نطاق الأمن القومى المصرى يمتد فى أفريقيا بصورة مباشرة، لأنه من الصعب عليهم حماية الثورة المصرية مع وجود الاستعمار حولها من كل جانب، وهذا هو السبب فى المساعدات التى قدمتها لكافة حركات التحرير الوطنى فى أفريقيا.

وفى نفس الوقت فإن هناك عوامل ثابتة كانت تدفع بالسياسة الخارجية المصرية إلى الاهتمام بأفريقيا، فبالإضافة إلى أن مصر دولة أفريقية، فإنها بموقعها تعد البوابة الشمالية لأفريقيا، وفى الوق نفسه فهناك تسع دول أفريقية تطل على حوض النيل، مما يج منها امتداداً طبيعياً ومكوناً أصلياً لمقومات الأمن المصرى، هى - إلى جانب مصر -: السودان وأثيوبيا وأوغندا ورواندا وبوروندى

وكينيا وتنزانيا وزائير. وهناك فضلاً عن ذلك روابط من الدم والدين تربط مصر ببعض البلاد الأفريقية مثل الصومال وموريتانيا والنيجر.

وقد برزت هذه العوامل بصفة خاصة منذ قيام ثورة ٢٣يوليو. ففى كتاب «فلسفة الثورة» عبر عبدالناصر عن ذلك بقوله: «إننا فى أفريقيا، ونحن الذين نحرس الباب الشمالى للقارة، والذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجى. إن النيل شريان الحياة لوطننا يستمد ماءه من قلب أفريقيا، وإن السودان الشقيق الحبيب تمتد حدوده إلى أعماق أفريقيا». وفى الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ أكد أن الشعب المصرى «يعيش على الباب الشمالى لأفريقيا المناضلة، وهو لا يستطيع أن يعيش فى عزلة عن تطورها السياسى والاجتماعى والاقتصادى». وفى خطاب عبدالناصر أمام رئيس جمهورية الكاميرون بالقاهرة فى ١١أكتوبر١٩٦٢ قال «إن الشعوب العربية تعيش على أرض تمتد عمقاً فى القارة الأفريقية حتى تصل إلى قلبها، ومن ثم فإن مصير هذا الشعب العربى فى مصر، ومصير حركة القومية العربية مرتبطان عضوياً بنضال القارة الأفريقية ومصيرها».

ولهذا السبب قامت السياسة الخارجية المصرية على مساندة حركات التحرير الوطنى الأفريقية. ففى خطاب لعبدالناصر بعد حرب السويس فسر مساندة مصر لحركة التحرير فى الكونغو قائلاً: «إذا كنا اليوم نشغل أنفسنا بما يجرى فى الكونغو ، فليس ذلك عطفاً على كفاح شعبه الباسل وحده، وإنما ادراكا لحقيقة جغرافية تقول بأن حدود الكونغو ملاصقة لحدود السودان، ولحقيقة نضالية أخرى هى أن الكونجو المستقل فى قلب القارة الأفريقية سوف يرفض أن تتحول أرضه إلى قاعدة لتهديد شعوب القارة كلها واخضاعها للإرهاب الاستعمارى».

وفى خطابه أثناء زيارته لتنزانيا فى ٢٧ سبتمبر ١٩٦٦ قال: «إننا عندما نؤيد ونساند الكفاح الوطنى فى موزمبيق وأنجولا وروديسيا، وندين التفرقة العنصرية ونحاربها، فإننا نفعل ذلك من أجلب أمتنا وحياتنا ذاتها».

وقد اشتركت مصر فى مؤتمرات «جميع شعوب أفريقيا» (١٩٥٨ ـ ١٩٦١)، التى تمثل الأحزاب السياسية وحركات التحرير فى الدول الأفريقية المستقلة وغير المستقلة، وقد اجتمعت فى أكرا (٥ ـ ١٣ ديسمبر ١٩٥٨) وفى تونس (٢٥ ـ ٣٠ يناير ١٩٦٠) وفى القاهرة (٢٣ ـ ٣١ مارس ١٩٦١).

كذلك اشتركت فى مؤتمرات «الدول الأفريقية المستقلة» التى سبقت إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية فى ٢٥ مايو ١٩٦٣. وقد عقد أول مؤتمر فى أكرا (١٥ ـ ٢١ أبريل ١٩٥٨)، وعقد الثانى فى أديس أبابا (٢٥ ـ ٣٠ يناير ١٩٦٠). واشتركت مصر كعضو مؤسس فى «منظمة الوحدة الأفريقية» التى عقد مؤتمرها التأسيسى فى أديس أبابا فى مايو ١٩٦٣. وفى مؤتمر «القمة الأفريقى» بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٤ أكد عبدالناصر أنه «بقوة المنظمة يستطيع عملنا المشترك من داخلها وخارجها أن يشدد ضغطاً أكثر ضد البقايا الاستعمارية فى القارة حتى تنزاح آخر بقايا الظلام الاستعمارى عن أفريقيا، ونستطيع أن نستكمل الحصار من حول بقع التفرقة العنصرية البغيضة فى جنوب أفريقيا وفى روديسيا».

وقد اقتضت مساندة مصر لحركات التحرر الوطنى الأفريقية وحركة الوحدة الأفريقية، أن تتبنى سياسة احترام الحدود الأفريقية الموروثة من الاستعمار. ولذلك صدر القرار رقم ١٦ عن أول اجتماع لرؤساء «منظمة الوحدة الأفريقية» بالقاهرة فى يوليو ١٩٦٤، ينص

على احترام الحدود القائمة وعدم المساس بها تحت أى ظروف وسريان ذلك مسرى القداسة» .

وهذا الموقف يعد مناقضاً لحق تقرير المصير الذى كانت تتبناه مصر فى مواجهة الاستعمار. فمصر كانت تعترف بحق تقرير المصير للشعوب الأفريقية الخاضعة للإستعمار، ولا تعترف به للشعوب الأفريقية الخاضعة لشعب أفريقى آخر! خوفاً من تمزق الدول الأفريقية المستقلة التى كانت فى غالبيتها تضم شعوباً غير متجانسة ولم يجمعها سوى الخضوع للإستعمار.

ومن هنا كان موقف السياسة المصرية من الثورة الأريترية موقفاً متحفظاً، رغم التزاماتها القومية العربية إزاء شعب عربى، وذلك إلتزاماً بدبلوماسيتها الأفريقية القائمة على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأفريقية بما فيها أثيوبيا. وكذلك وقفت هذا الموقف المتحفظ من المطالب الصومالية التى تسعى إلى اقتطاع الجزء الشرقى من أثيوبيا (أوجادين) Ogaden والجزء الشمالى الشرقى من كينيا، فضلاً عن استعادة جيبوتى لتنضم إلى الصومال، تحقيقاً للصومال الكبير.

على أن هذا الموقف من جانب السياسة المصرية تأثر بحكم التحول المزدوج الذى طرأ على السياسة الخارجية لكل من مصر وأثيوبيا، أى بتحول مصر من الاتحاد السوفيتى إلى الولايات المتحدة بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتحول أثيوبيا من الولايات المتحدة إلى الاتحاد السوفيتى بعد الانقلاب العسكرى الذى حدث فيها فى عام ١٩٧٤ ، خصوصاً بعد استيلاء الكولونيل مانجستو على السلطة منفرداً فى مطلع عام ١٩٧٧ ، معبراً عن انتصار الجناح السوفيتى داخل المجلس العسكرى الحاكم فى أثيوبيا.

فبعد الموقف المتحفظ من جانب السياسة المصرية إزاء الثورة الأريترية، صدر عن الرئيس السادات فى مايو تصريح رسمى أكد فيه «حق أريتريا فى الحكم الذاتى»، ثم أخذت السياسة المصرية الخارجية تندفع لأبعد من ذلك فى جانب الثورة الأريترية.

أما بالنسبة للصومال، فعند اندلاع الصراع المسلح بينه وبين أثيوبيا فى أوائل عام ١٩٧٨ انحازت مصر لحق تقرير المصير، مؤثرة اياه على مبدأ قدسية الحدود. وكان اعتقادها أن القوة الصومالية قادرة على حسم الصراع لصالحها. ولكن عندما ظهر عجز القوة الصومالية عن حسم الصراع، ارتأت مصر أن مبدأ قدسية الحدود يهيئ السبيل إلى تسوية عادلة. وكان الموقف المصرى طوال مراحل الصراع مؤيداً للجانب الصومالى، مما دفع إلى الاعتقاد بوجود قوات مصرية فى الصومال، ولكن مصر أنكرت ذلك، وإن أبدت استعدادها الدائم لمساعدة الصومال على الدفاع عن حقوقها المشروعة وحدودها الدولية.

وعلى عكس هذا الموقف من الصومال، الذى تخلت فيه السياسة الخارجية المصرية فى المرحلة الأولى عن سياسة احترام الوحدة الوطنية لأثيوبيا لصالح الالتزام القومى العربى نحو الصومال، تحت تأثير علاقاتها الخارجية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، فإن موقف مصر من المشكلة التشادية كان على حساب الالتزام القومى العربى، تحت نفس التأثير لعلاقاتها مع القوى العظمى الذى تدخل فيه علاقة مصر المتغيرة مع اسرائيل.

فقد عارضت مصر التدخل الليبى فى تشاد، خصوصاً بعد أن تزعمت ليبيا جبهة الرفض ضد مصر فى أعقاب مبادرة السلام المصرية. فعندما وجه مجلس قيادة القوات المسلحة الشمالية فى تشاد

نداء رسمياً عاجلاً إلى جميع دول أفريقيا والعالم، فى ١٨نوفمبر١٩٨٠، لمساعدته على مقاومة الغزو الليبى لتشاد، أعلن وزير الخارجية المصرية، كمال حسن على، أن مصر تتابع بقلق بالغ هذا التدخل العسكرى (٩نوفمبر١٩٨٠). وقد اشتركت مصر فى مؤتمر القمة الفرنسى الأفريقى فى باريس فى ٤نوفمبر١٩٨١، وساندت فكرة تشكيل قوة من خمس دول أفريقية هى: السنغال وزائير والجابون ونيجيريا وبنين، لحفظ السلام فى تشاد بعد انسحاب القوات الليبية. وأعلنت استعدادها لتقديم المساعدات الفنية فى تشكيل هذه القوة، والنهوض بمهمتها فى مجالات التموين والامداد والعسكريين. وقد حلت هذه القوة، التى تعد أول قوة من نوعها تقوم بتشكيلها منظمة الوحدة الأفريقية، محل القواد، الليبية التى انسحبت فى ١٥نوفمبر١٩٨١.

وقد ظل موقف السياسة الخارجية المصرية إزاء مشكلة تشاد هو موقف التأييد لحسين حبرى، الذى يعد من أشد معارضى التدخل الليبى ومحاولات التوسع التى شرعت فيها ليبيا خلال عام ١٩٧٦، بعد أن احتلت جزءاً من شريط «أوزو»، وأخذت تتحرك جنوباً لاحتلال مزيد من الأراضى الصحراوية فى محاولة للوصول إلى الحدود السودانية. فقد اشتبكت قوات حسين حبرى مع القوات الليبية، ولقى لذلك تأييد السودان.

وقد باركت مصر استيلاء قوات حسين حبرى على العاصمة التشادية انجامينا، (Ndjamena) واستيلائه على السلطة، وتوليه مهام الرئاسة فى ٨ ـ ٢٢ يونيو ١٩٨٢، فى الوقت الذى أعلن فيه العقيد القذافى أن ليبيا لايمكنها أن تقف مكتوفة الأيدى أمام ما يجرى فى تشاد، وتحول تشاد إلى قاعدة عدوان ضد ليبيا (١٦يونية١٩٨٢).

وفى الوقت الذى أعلن فيه جوكونى عويضى، الرئيس السابق لتشاد، تشكيل حكومة جديدة فى المنفى مقرها الجزائر (٢أكتوبر١٩٨٢)، اعترف مؤتمر القمة الفرنسي الأفريقى التاسع فى كنشاسا، الذى عرف باسم قمة زائير، فى ٨ - ١٠أكتوبر١٩٨٢، بحسين حبرى رئيساً لتشاد، وأعلنت مصر أنها ماضية فى تأييدها للحكومة التشادية ضد المؤامرات المدبرة من الخارج، فضلاً عن مد يد العون لتشاد فى معركة البناء وإعادة التعمير.

ولذلك، ففى خلال عام١٩٨٣ زار وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى تشاد مرتين، الأولى فى رحلته فى شهرى يونيو ويوليو، والثانية فى رحلته فى شهر أغسطس. كما اشتركت مصر فى شهر أكتوبر١٩٨٣ فى مؤتمر أفريقى خماسى فى الخرطوم، اشتمل على كل من السودان وزائير وأفريقيا الوسطى.

وعلى الرغم من أن المشكلة التشادية كانت تتكون من شقين: الشق الأول هو التدخل الليبى، والشق الثانى هو الحرب الأهلية بين حكومة جوكونى عويضى الانتقالية وحكومة حسين حبرى - إلا أن مصر اعتبرت المشكلة التشادية هى مشكلة التدخل الليبى فى تشاد.

ونلاحظ أن التأييد لحكومة حسين حبرى كان يأتى من الدول الأفريقية المؤيدة للغرب ـ كما رأينا ـ بينما كان يأتى التأييد لحكومة جوكونى عويضى من الدول الأفريقية المؤيدة للاتحاد السوفيتى. ومن هنا استقبل الرئيس الأثيوبى جوكونى عويضى يوم ٨يناير ١٩٨٤ استقبالاً رسمياً، بينما استقبل الرئيس حسنى مبارك حسين حبرى فى القاهرة فى الفترة من ١٥ - ١٧ يوليو ١٩٨٤، باعتباره الرئيس الشرعى لتشاد، الذى حصل على اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بكونه رئيساً وممثلاً للحكومة التشادية.

وفى هذا الموقف وقفت السياسة الخارجية المصرية موقف التأييد لحكومة لا تسيطر على تشاد كلها، وإنما تسيطر فقط على الجنوب، الذى كانت تحتل جزءاً منه القوات الفرنسية، التى وصلت تشاد فى أغسطس ١٩٨٠ لمساندة حسين حبرى ضد خصومه، بينما كانت قوات جوكونى عويضى، الذى تسيطر عليه ليبيا بقواتها ـ تحتل شمال تشاد.

ويعتبر موقف السياسة الخارجية المصرية من مشكلة اقليم الصحراء الأسبانية، محاولة ناجحة للاحتفاظ بالتوازن وسط سياسات متناقضة تحيط بالمشكلة. لقد جعلت المغرب من استعادة هذا الأقليم مطلباً وطنياً، فى الوقت الذى كانت موريتانيا تعلن أن الصحراء جزء لا يتجزأ منها، بينما كانت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادى الذهب (البوليساريو) تطالب بحق الشعب الصحراوى فى الاستقلال، وكانت تلقى الدعم من الجزائر، التى ذهبت فى هذا إلى حد الاشتباك مع القوات المغربية.

وعندما أتمت أسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية فى ٢٦ فبراير ١٩٧٦، أعلنت جبهة البوليساريو قيام «جمهورية الصحراء الديموقراطية»، فى الوقت الذى أعلن المغرب أنه سوف يقطع علاقاته الدبلوماسية مع أية دولة تعترف بالجمهورية الجديدة، كما أعلنت موريتانيا ذلك أيضاً. وقد قامت الدولتان بقطع علاقاتهما مع الجزائر عندما اعترفت بجمهورية الصحراء فى ٦ مارس ١٩٧٦. ثم اتخذت موريتانيا قرارها فى أغسطس ١٩٧٩ بالتخلى عن دعاويها التاريخية حول أحقيتها فى ضم جزء من إقليم الصحراء إلى أراضيها، فى معاهدة وقعتها مع البوليساريو، وقامت بسحب قواتها من المنطقة التى تحتلها، فقامت المغرب باحتلالها، وأصبحت المواجهة بين المغرب والبوليساريو.

وازدادت تعقيدات المشكلة عندما انتقلت إلى صفوف منظمة الوحدة الأفريقية. فقد اعترفت ٢٦دولة من دول المنظمة الخمسين بالجمهورية الصحراوية، مما دفع بالسكرتير الادارى للمنظمة إلى اتخاذ قرار فى ٢٢فبراير١٩٨٢ بانضمام الجمهورية العربية الصحراوية إلى عضوية منظمة الوحدة الأفريقية.

وهنا وقع أخطر انقسام بين أعضاء المنظمة منذ إعلان ميثاقها وإنشائها فى ٢٥ مايو ١٩٦٣ . فقد أعلنت ١٨دولة مؤيدة للمغرب انسحابها من جلسات المؤتمر الوزارى العادى للمنظمة الذى عقد فى أديس أبابا، وهى: السنغال والكاميرون وساحل العاج وجمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وغينيا وزائير والنيجر وتونس وچيبوتى والصومال وجامبيا وجزر القمر وموريشيوس وغينيا الاستوائية والجابون وليبيريا وڤولتا العليا، فى الوقت الذى اتهمت فيه الدول المؤيدة لعضوية «البوليساريو» بزعامة الجزائر الدول المعارضة بأنها دول استعمارية تخضع للسيطرة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة. وقد اتخذ انقسام الدول الأفريقية حول عضوية البوليساريو ـ بذلك ـ شكل الانقسام بين الدول الصديقة للولايات المتحدة والدول الصديقة للاتحاد السوفيتى.

فى وسط هذا الموقف المعقد الذى وجدت السياسة المصرية الخارجية نفسها فيه، بين تأييد المغرب، الذى كانت تدفعها إليه ارتباطات الصداقة به والتقارب فى السياسة الخارجية ازاء اسرائيل والولايات المتحدة، وبين تأييد انضمام جمهورية الصحراء إلى عضوية المنظمة الذى كانت تتجه إليه غالبية الدول الأفريقية - وقفت السياسة المصرية الخارجية موقفاً محايداً،فلم تعترف بجمهورية الصحراء، ولم تعترض على انضمامها إلى منظمة الوحدة الأفريقية!

وجاءت ساعة الاختبار فى مؤتمر القمة العشرين للمنظمة الذى عقد فى أديس أبابا فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٤، حين أعلنت المغرب رسمياً انسحابها من المنظمة خلال الجلسة الافتتاحية، احتجاجاً على قبول الجمهورية العربية الصحراوية عضواً بالمنظمة، وأعلنت زائير بعدها قرارها بتعليق عضويتها فى المنظمة. فقد أعلنت مصر أنها «ليست مستعدة للتضحية بمنظمة الوحدة الأفريقية من أجل المغرب، وأنه إذا اختار المغرب الانسحاب من المنظمة بسبب مشكلة الصحراء، فسوف يكون هذا اختيار المغرب، ولكن مصر ستظل على موقفها فى تأييد ما تذهب إليه أغلبية الدول الأفريقية، مع عدم الاعتراف بجمهورية الصحراء.

وعلى كل حال فإن هذا الموقف هو الذى دعا مصر إلى تأييد القرار رقم ١٠٤ الصادر عن مؤتمر القمة الأفريقى التاسع عشر، الذى عقد فى أديس أبابا من ٦ـ ١١ يونيو ١٩٨٣، وهو الذى يحث كلا من المغرب وجبهة البوليساريو على الدخول فى مفاوضات مباشرة لإيقاف اطلاق النار، لخلق الظروف المواتية لإجراء استفتاء عادل وسلمى لتقرير مصير شعب الصحراء، دون أية معوقات ادارية وعسكرية، تحت اشراف الأمم المتحدة أو منظمة الوحدة الأفريقية.

لقد رأت مصر فى هذا القرار الصيغة التوفيقية التى تضمن لها الموقف الحيادى التى تريده بين كل من المغرب والجمهورية الصحراوية من جهة، وبين الدول الأفريقية التى تؤيد المغرب والدول الأفريقية الأخرى التى تؤيد الجمهورية الصحراوية من جهة أخرى. وفى الوقت نفسه يحقق انحيازها لجانب منظمة الوحدة الأفريقية ـ وهو الموقف الذى أكدته فى مؤتمر القمة العشرين للمنظمة الذى عقد فى أديس أبابا فى ١٢ نوفمبر ١٩٨٤ ـ كما أوضحنا.

ويعتبر موقف السياسة المصرية الخارجية من مشكلة ناميبيا NAMIBIA بين نظام جنوب أفريقيا العنصرى وأنجولا من جهة، وبين هذه المشكلة والولايات المتحدة من جهة أخرى - ذا وضع خاص يقترب من موقف هذه السياسة الخارجية المصرية من المشكلة الفلسطينية، نظراً لاقتراب موقف النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا من موقف اسرائيل، وتقارب الموقف الأمريكى تجاه كل منهما من جهة، وتجاه كل من مشكلة ناميبيا والمشكلة الفلسطينية من جهة أخرى.

ويمتد أصل مشكلة ناميبيا إلى المشكلة الأنجولية، نظراً لتأثر كل من المشكلتين بالأخرى تأثرا مباشرا. وكانت أنجولا قد حققت استقلالها من البرتغال فى ١١نوفمبر١٩٧٥، بعد حرب أهلية بين قوات المنظمات الثلاث التى قامت بحركة التحرير الوطنى، وهى: «الحركة الشعبية» (امبلا MPLA)*، و«الجبهة الوطنية» (افنلا FNLA)**، و«حركة اتحاد كل شعب أنجولا» (يونيتا UNITA)*** - حين انتصرت قوات (امبلا)، المدعومة من الاتحاد السوفيتى بالمعدات العسكرية، والتى تدفقت عليها القوات الكوبية، فى وجه قوات «افنلا» المدعومة من الولايات المتحدة، وقوات «يونيتا» المدعومة من حكومة جنوب أفريقيا، وأعلنت «امبلا» إقامة جمهورية أنجولا الشعبية فى لواندا LUANDA.

فلم تكد تعترف منظمة الوحدة الأفريقية بحكومة «امبلا» فى ١١فبراير١٩٧٦، حتى أخذت تساند علنا أقوى الحركات التحريرية

---

* Popular Movement for the Liberation of Angola.

** National Front for the Liberation of Angola.

*** National Union for the Total Independence of Angola.

الموجودة فى ناميبيا، وهى «منظمة شعب جنوب شرق أفريقيا» (سوابو SWAPO)**** الأمر الذى شكل تهديداً عسكرياً كبيراً لجنوب أفريقيا فى ناميبيا نتيجة استخدام أراضى أنجولا كقاعدة لهجماتها، ونتيجة حصولها على تدريبات من القوات الكوبية الموجودة فى أنجولا وإمداد الاتحاد السوفيتى بالسلاح.

وقد استغلت حكومة جنوب أفريقيا الوجود السوفيتى والكوبى فى أنجولا لتخويف الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة، من استقلال ناميبيا، خوفاً من ارتمائها فى أحضان المعسكر الشيوعى بعد استقلالها. وفى الوقت نفسه أقنعت حكومة الرئيس ريجان بأن أنجولا هى الموقع الذى تستطيع فيه الولايات المتحدة أن تلحق فيه ضربة خطيرة بالسوفييت، إذا هى تخلصت من القوات الكوبية وساندت حركة «يونيتا» ضد حكومة «امبلا» - واستطاعت بالتالى ترسيخ الاعتقاد لدى حكومة الرئيس ريجان بضرورة الربط دائماً بين انسحاب القوات الكوبية من أنجولا واستقلال ناميبيا.

وفى الوقت نفسه، عمدت حكومة جنوب أفريقيا إلى غزو الجزء الجنوبى من أنجولا مرات عديدة، سواء عن طريق «يونيتا» أو بدونها. للقضاء على قواعد «سوابو» فى هذا الإقليم، وإضعاف نظام الحكم فى لواندا، ووصلت هجمات قوات جنوب أفريقيا ذروتها فى أغسطس - سبتمبر ١٩٨١، حينما احتل ٥آلاف جندى من جنوب أفريقيا معظم مقاطعة كونين، واستطاعت خلال عام ١٩٨٢ أن تسيطر على جزء كبير من هذه المقاطعة، وفى عام ١٩٨٤ قامت بغزو مكثف آخر للأراضى الأنجولية، لدفع حكومة لواندا إلى وقف تأييدها لحركة «سوابو»، ودفعها إلى إجلاء القوات الكوبية من أراضيها.

**** South West African People's Organisation.

وقد نجحت «جنوب أفريقيا» بفضل ذلك كله فى اقناع الولايات المتحدة بعدم الاعتراف بحكومة أنجولا، إلا بشرط إخراج القوات الكوبية التى تمركزت فى أنجولا منذ الحرب الأهلية فى ١٩٧٦ . ومع اشتداد هجمات جنوب أفريقيا على الجنوب الأنجولى، وتصاعد نشاط حركة «يونيتا» التى تدعمها جنوب أفريقيا فى جنوب شرق ووسط أنجولا ـ تشددت الولايات المتحدة فى سياستها تجاه الاعتراف بأنجولا، وربطت بين مسألة خروج القوات الكوبية ومسألة انسحاب قوات جنوب أفريقيا من اقليم كونين، وأكثر من ذلك أنها علقت على مسألة الوجود الكوبى فى أنجولا حل مشكلة ناميبيا وقبول جنوب أفريقيا التفاوض مع «سوابو»، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ بخصوص استقلال ناميبيا ـ كما استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو لاجهاض قرار من مجلس الأمن يدين جنوب أفريقيا فى عملية احتلال جنوب أفريقيا مقاطعة كونين. ومنذ بداية الثمانينيات عكفت السياسة الأمريكية على ممارسة الضغط على أنجولا، بالتنسيق مع جنوب أفريقيا وحركة يونيتا من أجل إجلاء القوات الكوبية وتغيير نوع الحكم القائم فى لواندا.

وقد وقفت السياسة المصرية إزاء قضية استقلال ناميبيا موقفاً قريباً من اسرائيل ـ كما ذكرنا. فكما ظلت تؤيد منظمة التحرير الفلسطينية وتعتبرها الممثل الوحيد لشعب فلسطين،، فكذلك أعلنت تأييدها لمنظمة «سوابو»، رغم العلاقات التى تربط مصر بالولايات المتحدة، التى تؤيد كلا من اسرائيل وجنوب أفريقيا.

وكما أنها استغلت علاقاتها بالولايات المتحدة، لحمل اسرائيل على تسوية القضية الفلسطينية والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، فكذلك اتجه نشاط الدبلوماسية فى اتصالاتها مع

الدبلوماسية الأمريكية، للضغط عليها من أجل عدم ضرورة الربط بين انسحاب القوات الكوبية من أنجولا واستقلال ناميبيا، وضرورة تخلى الولايات المتحدة عن تصديها بالڤيتو لأية محاولات لاتخاذ أية اجراءات لمقاطعة نظام جنوب أفريقيا، لما يمثله هذا الموقف من استفزاز شديد لمشاعر شعوب القارة.

ولم تفتأ السياسة المصرية تعلن مواصلة تأييدها الكامل لمنظمة «سوابو» ولشعب ناميبيا، باعتبارهما قضية التحرير الأفريقى المحورية فى ذلك الوقت، وباعتبار أن استقلال ناميبيا يعنى بداية الانهيار الكامل للنظام العنصرى فى جنوب أفريقيا، الذى يجسد خطراً حقيقياً على مستقبل التقدم لشعوب القارة الأفريقية.

فقد كلف الرئيس حسنى مبارك وزير الدولة للشئون الخارجية فى يوليو ١٩٨٣ بزيارة أنجولا، ليعلن مساندته لها. واحتوت كل البيانات المشتركة للقاءات التى عقدها الرئيس محمد حسنى مبارك مع زعماء الصومال وكينيا وتنزانيا فى فبراير ١٩٨٤ على تأييد شعب ناميبيا فى كفاحه من أجل الاستقلال الوطنى بقيادة منظمة «سوابو» ممثله الشرعى والوحيد، ورفض كل محاولات الربط بأى شروط، وضرورة تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٤٣٥ لسنة ١٩٧٨ المتضمن لخطة استقلال ناميبيا، بإيقاف جميع الأعمال العدوانية من جميع الأطراف، وتنظيم انتخابات حرة وعادلة للجمعية التأسيسية، وإعداد دستور لناميبيا بواسطة الجمعية التأسيسية، والعمل بالدستور وحصول ناميبيا على استقلالها.

وفى الوقت نفسه، وكما كانت السياسة المصرية الخارجية تساند الدول العربية المحيطة باسرائيل، والتى تتعرض لعدوانها، فكذلك ساندت دول المواجهة مع جنوب أفريقيا، التى تتعرض لغاراتها

المستمرة، وهى موزمبيق وأنجولا. وعندما وقعت موزمبيق مع جنوب أفريقيا ميثاق عدم اعتداء فى مارس ١٩٨٤، أعلنت مصر أنها تقف بحزم وثبات مع مبادئ النضال الأفريقى فى مواجهة التفرقة العنصرية ومن أجل انتصار إرادة التحرر الوطنى فى ناميبيا، وأن الظروف الجديدة تقضى بصياغة استراتيجية جديدة فى التعامل مع المشكلات القائمة بما يؤدى إلى الوصول إلى تحقيق أهداف التحرر.

هذا على كل حال فيما يتصل بالدائرة الأفريقية فى السياسة الخارجية المصرية. أما بالنسبة للدائرة الإسلامية فإنها تتشابك مع الدائرة اللاانحيازية من جهة ومع الدائرة العربية من جهة أخرى. بل إنها تتشابك أيضاً مع الدائرة الأفريقية.

ويتضح هذا من المشاكل التى عالجها مؤتمر القمة الاسلامية الرابعة، الذى عقد بالدار البيضاء بالمغرب فى الفترة بين ١٦ و١٩ يناير ١٩٨٤، واشتركت فيه تركيا على مستوى عال بحضور الرئيس التركى. فقد كانت هذه المشكلات هى «المشكلة الأفغانية»، و«المشكلة الفلسطينية»، و«الحرب الإيرانية العراقية»، بالاضافة إلى القضية القبرصية وقضية شعب ناميبيا، والتمييز العنصرى فى جنوب أفريقيا.

ومن هنا نعرض السياسة المصرية الخارجية تجاه أبرز هذه القضايا التى لم نتناولها، وهى الحرب الأفغانية. فقد أثر على سياسة مصر إزاء هذه الحرب العامل الاسلامى، بالإضافة إلى عاملين متناقضين هما: علاقة مصر الخاصة بالولايات المتحدة من جهة، وانتماء مصر لدول عدم الانحياز من جهة أخرى.

وقد قاد العامل الأول الشعور العام الاسلامى فى مصر تجاه بلد إسلامى تعرض لغزو شيوعى، وقامت الجماعات الاسلامية بدور

كبير فى إثارة الرأى العام المصرى ضد التدخل السوفيتى، وعقدت الاجتماعات العامة للتنديد بهذا التدخل، على أساس أنه يستهدف إطفاء جذوة الاسلام القوية فى هذا الشعب الملاصق للأقاليم السوفيتية التى يعيش فيها المسلمون داخل الاتحاد السوفيتى. وقد اعتبر التدخل السوفيتى نقطة انطلاق للتدخل فى شئون إيران التى انتصرت فيها ثورة الخمينى، ثم السيطرة على باكستان. ولم تكن الحرب العراقية الإيرانية قد نشبت بعد، لأن التدخل السوفيتى وقع فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩.

وقد أفاد العامل الاسلامى السياسة المصرية الخارجية فى تبنى وجهة النظر الأمريكية تجاه التدخل السوفيتى، الذى اعتبرته مهدداً لأمن دول الخليج العربية، وأعلنت استعدادها للدفاع عن المنطقة بقوة السلاح إذا اقتضى الأمر. وهو ما أدى إلى توصية المكتب السياسى للحزب الوطنى الحاكم برياسة السادات بإلغاء كل العلاقات مع «النظام الماركسى» فى عدن وسوريا لتأييدهما الغزو السوفيتى لأفغانستان، والبحث فى إنشاء جامعة للشعوب العربية والاسلامية! وجرت تدريبات عسكرية مشتركة مع القوات الجوية الأمريكية فى الأجواء المصرية.

وقد عمدت السياسة المصرية فى ١٣ يناير ١٩٨٠ إلى تخفيض حجم وعدد أفراد البعثة الدبلوماسية السوفيتية فى مصر، واستمر تدهور العلاقات مع الاتحاد السوفيتى إلى أن انتهى فى ١٥ سبتمبر ١٩٨١ بابعاد السفير السوفيتى وستة من أعضاء السفارة السوفيتية، واعتبارهم أشخاصاً غير مرغوب فيهم، وإلغاء المكتب الحربى السوفيتى بالقاهرة، والمصرى بموسكو، وإلغاء جميع عقود الخبراء السوفييت الذين يعملون فى كافة المجالات، وتخفيض عدد العاملين فى السفارة المصرية ومكاتبها الفنية فى موسكو.

وكانت الحجة التى سيقت فى هذا الإجراء، هو تقارير نسبت للأجهزة السوفيتية فى مصر للقيام بتحركات تهدف إلى إحداث قلاقل واضطرابات داخل مصر. وبعد عشرين يوماً، أى فى يوم ٥أكتوبر١٩٨١، صرح السادات بأن السوفييت لديهم مخطط للسيطرة على المنطقة يشمل أفغانستان وباكستان وإيران والخليج ككل.

وفى ٨١/٦/٧، وتحت حجة حماية أية دولة عربية أو إسلامية حتى اندونيسيا، من الخطر الخارجى ـ الذى كان يرتبط فى أقوال السادات دائماً بواقعة التدخل السوفيتى فى أفغانستان ـ أعلن السادات أنه تطوع بعرض تسهيلات عسكرية فى الأراضى المصرية على الولايات المتحدة الأمريكية، دون أن تطلب منه ذلك، لمواجهة هذا الخطر، وأنه وضع قيدين على هذه التسهيلات: أولهما قيد قانونى، وهى أنها لاتساوى حلفاً مع الولايات المتحدة أو قاعدة دائمة لها، والثانى قيد جغرافى،وهو أنها لاتمتد إلى شبه جزيرة سيناء. وقد قصد السادات بالقيد الأول تفادى الاتهام بانتهاك مبادئ عدم الانحياز.

وقد استمر هذا المفهوم لإعطاء تسهيلات عسكرية فى الأراضى المصرية للولايات المتحدة، فى عهد الرئيس مبارك، ولكنه تقلص بسبب تغير المفهوم المصرى فى عهده لأمن الخليج. فقد كان مفهوم هذا الأمن فى عهد السادات مما يدخل فى إطار مسئولية الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك هاجم السادات تصريحات رئيس دولة الامارات العربية، الشيخ زايد، عن انبثاق الأمن فى منطقته من الداخل وليس من الخارج (تصريحات السادات يوم ١٩٨١/٦/٧). وقد تغير هذا المفهوم فى عهد مبارك، فأصبح مسئولية تتبناها دول الخليج العربية.

وفى إطار مفهوم «أمن الخليج» الجديد فى عهد مبارك، تولت مصر مسئولية تقديم المساعدات لدول الخليج فى حالة تعرضها

للخطر، ولكن الخطر الخارجي لم يعد يتمثل فى الخطر السوفيتى القادم من أفغانستان، وإنما من إيران بعد نشوب الحرب بينها وبين العراق.

فكأن هذه الحرب نقلت اهتمام مصر من الخطر السوفيتى إلى الخطر الإيرانى! ولذلك أعلن مبارك فى ١٩٨٢/٥/١١ أن مصر لا تقبل أى مساس بأمن الدول العربية فى الخليج وسلامة أراضيها، وتقف بحزم ضد التهديدات.

واستمرت السياسة المصرية فى مساندة العراق حتى انتهت الحرب بينها وبين إيران بعد ثمانى سنوات.

على أن السياسة الخارجية المصرية ما لبثت أن دارت دورة كاملة بعد اجتياح العراق للكويت فى ٢أغسطس١٩٩٠، فلم يعد الخطر الخارجى على الخليج يتمثل فى إيران، وإنما أصبح يتمثل فى العراق تحت نظام الرئيس صدام حسين.لقد أدركت السياسة المصرية أن غزو الكويت لن يكون نهاية المطاف بالنسبة للنظام العراقى، وأنه أدار ظهره لإسرائيل واتجه إلى ضم دول الخليج وتهديد المملكة العربية السعودية، فلم تتردد فى إعلان ادانتها للغزو، والتحرك لايقافه بالنسبة للدول الأخرى، وذهبت فى ذلك إلى حد إرسال قوات عسكرية مصرية إلى السعودية ودول الخليج لتقف فى وجه أى تهديد عراقى. وبذلك انقلبت التوازنات السياسية فى المنطقة رأساً على عقب، وقلبت السياسة صفحة ماقبل الغزو العراقى، لتفتح صفحة جديدة تواجه المستقبل الجديد.

العلاقات المصرية ـ المغربية في العصر الحديث



العلاقات المصرية ـ المغربية فى العصر الحديث

العلاقات المصرية المغربية جزء من العلاقات المصرية العربية، وهى ـ بالتالى ـ مؤثرة ومتأثرة بهذه العلاقات، كما حدث من قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلتزاماً بقرار قمة بغداد فى نوفمبر ١٩٧٨، رغم موقف المغرب الرسمى المحايد.

ومع ذلك فإننا نبسط الأمور تبسيطاً شديداً إذا نحن حصرنا نظرتنا للعلاقات المصرية المغربية فى حدود السنوات العشر الأخيرة، لأن العلاقة بين البلدين علاقة قديمة ممتدة على مدى التاريخ الاسلامى، ومتواصلة حتى وقتنا الحاضر. ومن هنا فمن الضرورى تناول هذه العلاقة فى إطارها التاريخى الصحيح.

وفى الواقع أن هناك سمات عامة جمعت بين مصر والمغرب فى التاريخ الحديث، وأولى هذه السمات الوضع الخاص لكل من البلدين الذى يميزهما عن بقية الأقطار العربية.

وبالنسبة للمغرب، فقد كانت الدولة العربية الوحيدة التى لم تخضع للحكم العثمانى فى العصر الحديث، وكانت تتعامل مع الدولة

العثمانية معاملة الند للند، كما كانت تشجع جميع الحركات الوطنية المناوئة للأتراك فى الجزائر. بل إنه عندما عجز الأتراك عن الدفاع عن الجزائر ضد الغزو الفرنسي، تولت الدولة المغربية مساعدة المقاومة الجزائرية فى تلمسان، واستمر تأييدها لهذه المقاومة على النحو الذى أدى إلى وقوع الحرب بين المغرب وفرنسا.

أما بالنسبة لمصر، فعلى الرغم من أنها كانت ايالة عثمانية، إلا أن امكاناتها المادية والبشرية كانت تغرى بعض حكامها على الاستقلال بها عن الدولة العثمانية، كما حدث بالنسبة لعلى بك الكبير، الذى تخلص من الباشا العثمانى فى أكتوبر ١٧٦٨، وتولى قائمقاميته عوضاً عن الباشا، وظل قائمقام حتى آخر عهده، ولم يسمح للباشوات العثمانيين بدخول مصر، وكان يقول لبعض خاصته «إن ملوك مصر كانوا مثلنا مماليك الأكراد، مثل السلطان بيبرس والسلطان قلاوون وأولادهم، وكذلك ملوك الجراكسة».

بل إن حاكما مثل محمد على تولى الحكم بإرادة زعماء الشعب ونزولاً على رأيهم فى ١٣ مايو ١٨٠٥ ،وكون من مصر دولة قوية، وأعلن استقلالها فى مايو ١٨٣٨، وخاض حرباً ضد الدولة العثمانية ألحق بها فيها هزيمة منكرة فى معركة نصيبين فى ٢٤ يونية١٨٣٩، وأعقبها تسليم الأسطول التركى له اختيارا!

أما السمة الثانية التى جمعت بين مصر والمغرب، فهى تركيز الاستعمار عليهما لاضعافهما، لكى يبتلع بسهولة بقية البلاد العربية.

ومن الأمور التى تسترعى النظر أن البلدين تعرضا للإعتداء من جانب الدول الأوربية الاستعمارية فى وقت واحد تقريباً، فقد تعرض الجيش المصرى فى سوريا لاعتداء قوات الحلفاء الأوروبيين، وأخلى

سوريا وغزة فى ١٩ فبراير ١٨٤١. وبعد ثلاث سنوات ونصف، كانت تقع معركة وادى ايسلى فى ١٤ أغسطس ١٨٤٤ بين المغرب وفرنسا، التى منيت فيها المغرب بالهزيمة.

وكما أن هزيمة القوات المصرية وما تلاها من معاهدة لندن سنة ١٨٤٠ وفرمانات ١٨٤١، قد وضعت مصر تحت الوصاية الأجنبية، التى استمرت حتى وقوع الاحتلال البريطانى فى ١٨٨٢ ـ فكذلك أدت هزيمة القوات المغربية فى واقعة ايسلى إلى تحول الوضع المغربى إلى الطريق الذى أدى إلى احتلال فرنسا للمغرب فى عام ١٩١٢، ونقل عاصمتها من اقليم فاس إلى مدينة الرباط على ساحل الأطلنطى.

والمدهش حقاً ارتباط البلدين: مصر والمغرب فى الوفاق الودي بين فرنسا وبريطانيا فى ٨ ابريل ١٩٠٤، الذى قسم مناطق النفوذ بين الدولتين الاستعماريتين. ففى هذا الاتفاق تعهدت الحكومة البريطانية بأنها لن تعترض عمل فرنسا في المغرب، وتعهدت الحكومة الفرنسية بأنها لن تعترض عمل بريطانيا العظمي فى مصر، لا بطلب تعيين أجل للاحتلال ولا بأمر آخر.

وقد اشتمل الجزء الخاص بالمغرب فى هذا الوفاق الودى على تسع مواد علنية وخمس سرية، وبمقتضى المواد العلنية أطلقت انجلترا يد فرنسا فى المغرب، وألقت على عاتقها مهمة «مساعدته»! فى الاصلاحات الادارية والاقتصادية والمالية والعسكرية. كما نصت على تحصين منطقة «مليلة». وفى الاتفاقية السرية نص على امكانية تقسيم المغرب بين فرنسا واسبانيا، وحددت منطقة النفوذ الاسبانية فى المنطقة المحيطة بمليلة وسبته وبعض الأملاك الاسبانية، وإسناد ادارة المنطقة الساحلية المحايدة فى منطقة مليلة إليها، على ألا تتصرف فى ذلك إلا بموافقة فرنسا.

وقد كانت آثار هذا الوفاق الودي فى كل من مصر والمغرب واحدة تقريبا. وبالنسبة لمصر، الذي كانت الحركة الوطنية تعتمد فيها على فرنسا بالدرجة الأولى فى إكراه انجلترا على الجلاء عن مصر، فقد أصيبت بصدمة شديدة، وفقدت أملها فى أوروبا، واتجه فريق منها الى الاعتماد على الشعب المصرى وتربيته التربية السياسية اللازمة التى تنيله فى النهاية الاستقلال التام - كما فعل حزب الأمة. والبعض الآخر اتجه الى مهادنة الاحتلال بعد أن أدرك أن أمده سيطول. وفى الوقت نفسه أخذت انجلترا تتصرف فى مصر على أساس أنها قد ثبتت أقدام الاحتلال البريطانى بالوفاق الودى، حتى لقد قرر اللورد كرومر، المعتمد البريطانى فى مصر، فى تقريره عن عام ١٩٠٤، أن مقام الحكومة البريطانية بعده «أصبح شرعيا من الجهة السياسية»!

وفى الحقيقة أنه لم يعد هناك منذ ذلك الحين ما يحول دون انتحال انجلترا حقوق السيادة الكاملة على مصر، سوى ذلك الخيط الشرعى الرفيع، الذى كان يربط مصر بالدولة العثمانية. وقد قامت انجلترا بفصمه بعد نشوب الحرب العالمية الأولى وانضمام تركيا الى جانب ألمانيا، وأعلنت حمايتها على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤.

أما آثار الوفاق الودى فى المغرب، فكانت مماثلة تقريبا، فقد خرجت فرنسا منه باعتراف أهم منافس لها فى المجال الاستعمارى، وهو بريطانيا، بمركزها الدولى فى المغرب.

وقد فجر ذلك المسألة المغربية، لأن امبراطور ألمانيا، على الرغم مما أبداه من اعتراض ومقاومة تمثلت فى زيارته لطنجة فى أول أبريل ١٩٠٥؛ الا أنه لم يستطع أن يمنع عقد مؤتمر الجزيرة فى ١٥ يناير إلى ١٧ ابريل سنة ١٩٠٦، الذى خرجت منه فرنسا

باعتراف دولى بمركزها الممتاز فى المغرب، فقد تبنى هذا المؤتمر جزءا هاما من برنامج السيطرة الفرنسية فى المغرب الذى أطلق عليه اسم «اصلاحات» ! وأسند اليها ـ مع اسبانيا ـ مهمة مكافحة تهريب الأسلحة والذخائر الى المغرب، وأسند قيادة قوة أمن الموانى الى ضباط فرنسيين واسبانيين، وانشاء مصرف للدولة يتبع القانون الفرنسى فى أعماله.

وكما أثر هذا الوفاق الودى على الحركة الوطنية فى مصر، فانه أثر عليها أيضا فى المغرب. ومن الأمور الجديرة بالملاحظة أن منهج الحركة الوطنية فى المغرب تأثر بمنهج الحركة الوطنية فى مصر، وهو الاعتماد على فكرة الجامعة الاسلامية، والاستفادة من تيار الجامعة الاسلامية.

وكان المولى الحسن (١٨٨٣ ـ ١٨٩٤) قد اهتدى الى هذا التيار بعد مؤتمر مدريد، وقرر التقرب من الدولة العثمانية، ولكن فرنسا وقفت فى وجه هذه السياسة، وأقنعت السلك الدبلوماسى فى طنجة بعدم قبول تسرب الدعوة للجامعة الاسلامية فى مراكش، فأبلغ هؤلاء السلطان أنهم يعتبرون هذه السياسة مع الدولة العلية عدائية لحلفاء المغرب.

وفى الوقت نفسه، فان تيارات المباديء السلفية والاصلاح الدينى فى المشرق العربى كانت قد وصلت إلى المغرب، وعاد المصلح السيد عبد الله السنوسى من الشرق يحمل مبادئ الدعوة الجديدة الى الاصلاح الدينى، وينعى على المغاربة خضوعهم لمشايخ الطرق، ويهيب بهم العودة الى ماكان عليه السلف الصالح. بينما اتجه المصلحون العلمانيون ـ من الناحية الأخرى ـ إلى تذكير الشعب المغربى بتاريخه المجيد وأسلافه العظام. وبذلك لم تعد الحركة

الوطنية فى المغرب قاصرة على الدفاع عن الوطن، بل وعلى بعث الشعور القومى واصلاح الشعب وإعادة بنائه.

وفى هذا المناخ المعادى للاستعمار قامت الثورة الحفيظية ١٩٠٧ - ١٩٠٨، وثورة ١٩١١. ولكن المد التاريخى فى ذلك الحين كان مع الاستعمار، فلم تكن المواجهة مجرد مواجهة سياسية، وإنما كانت مواجهة اجتماعية: أى مواجهة بين مجتمع أوروبى متقدم، انتقل من المرحلة الاقطاعية الى المرحلة الرأسمالية، ومجتمع عربى متخلف لايزال يعيش المرحلة شبه الاقطاعية والقبلية، ومثل هذه المواجهة تكون - تاريخيا - فى صالح الطبقة الجديدة.

ومن هنا فقد انتهى الصراع بين الشعب المغربى وفرنسا باعلان الحماية الفرنسية على المغرب فى ٣٠ مارس ١٩١٢. وصحيح أن هذه الحماية قد عبأت القوى الثورية فى المغرب للثورة، ولكن مع اختيار فرنسا الجنرال ليوتى Lyautey (الذى يعتبره البعض كرومر المغرب!) لشغل منصب المقيم العام فى المغرب وقائد عام القوات الفرنسية المسلحة بها، ووصوله إلى العاصمة فاس يوم ٢٤ مايو ١٩١٢، تقرر مصير المغرب لنصف القرن التالى تقريبا.

على هذا النحو - خصوصا بعد أن أعلنت بريطانيا حمايتها على مصر بعد عامين وتسعة أشهر تقريبا - تكون مصر والمغرب قد خضعتا لنظام استعمارى واحد مماثل، هو المتمثل فى نظام الحماية. ومع أن هذا النظام لا شبهة فى صبغته الاستعمارية، إلا أنه يختلف عن نظام الضم فى أنه لا يطبق إلا على الدول التى لها شخصية تستعصى على الضم، بمعنى الاهتضام فى المعدة الاستعمارية. فالحماية يستحيل قانوناً التعاقد عليها إلا إذا كانت الأمة الصغرى

مستقلة، أى ذات كيان خاص وشخصية متميزة، لأن استقلال الأمة - أى انفرادها بشخصية متميزة وخاصة - هو شرط أساسى فى أهليتها لمثل هذا التعاقد. وفى الوقت نفسه فإن الحماية لا تمحو شخصية الأمة ولا استقلالها، بل بالعكس، فأول غرض من أغراضها المفترضة هو المحافظة على هذه الشخصية وهذا الاستقلال!

وبالنسبة لمصر، فإن بريطانيا عندما انتهزت فرصة اشتراك تركيا فى الحرب إلى جانب ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى لانهاء السيادة العثمانية على مصر، كانت بين أحد أمرين: إما الضم، وإما الحماية .وقد رأت فى البداية، لحل مسألة تولى الخديو منصبه، إعلان الضم، ومنح المصريين الرعوية البريطانية! على أن القائم بأعمال المعتمد البريطانى (مستر تشيتام) كتب إلى حكومته يقول إنه إذا كان هذا الضم «يشمل - كما أفترض - إحلال حاكم بريطانى عام محل الادارات المصرية القائمة التى يمثلها الخديو، ووزارة مصرية تتولى باسمه - فإن التغيير سيكون أكبر بكثير من أى شئ قدرناه، وستتطلب الآثار التى ستترتب عليه أن يكون موضع اعتبار دقيق».

كذلك فإن رجال دار المعتمد البريطانى فى القاهرة لم يرحبوا بفكرة الضم، وقد اجتمعوا فى دار الوكالة - كما كتب رونالد ستورز فى كتابه شرقيات: Orientations، وتشاوروا فى الأمر، وبعثوا بوجهة نظرهم معترضين على الضم، مؤيدين الحماية، ومؤكدين أن قرار الضم يترتب عليه استقالة الوزراء المصريين جميعا».

وقد أخذت بريطانيا بفكرة الحماية إزاء هذه الإعتراضات، خصوصاً عندما اعترضت فرنسا حليفتها واقترحت الحماية. ولتنفيذ ذلك كان على بريطانيا اقناع المصريين بأن الحماية لا تتناقض مع الاستقلال الذى يسعون إليه، فرفعت لقب حاكم مصر من لقب

«خديوى» إلى لقب «سلطان مصر» ـ وهو نفس لقب السلطان العثمانى ـ وصرحت فى تبليغ الحماية للسلطان حسين كامل أنها تعتبر وديعة تحت يدها لسكان القطر المصرى جميع الحقوق التى كانت لسلطان تركيا ولخديو مصر السابق والتى سقطت عنهما وآلت إليها. وأعادت للسلطان الجديد الحق الذى كان للدولة العثمانية فى الانعام بالرتب والنياشين. وإيهاما بارتفاع وضع مصرالسياسى بالحماية، وكما فعلت من رفع لقب حاكم مصر إلى لقب «سلطان» ـ فقد عظمت من شأن الوزراء فى عهد الحماية، وخصتهم بألقاب تميزهم عن غيرهم من حملة الرتب والألقاب، كتلقيب الوزراء بأصحاب المعالى، بعد أن كانوا أصحاب سعادة فقط، وتلقيب رئيس الوزراء بصاحب دولة بعد أن كان صاحب عطوفة.

أما بخصوص المغرب، فإن الواقع الحضارى للمغرب فرض نفسه سواء عند فرض الحماية أو عند تطبيقها، وقد عبر عن ذلك الجنرال ليوتى تعبيراً بليغاً فى تصريح له فى مدينة ليون فى ٢٩فبراير ١٩١٦ بقوله:

«بينما وجدنا أنفسنا فى الجزائر إزاء مجتمع فى حكم العدم، وأمام وضعية مهلهلة قوامها الوحيد هو نفوذ الرأى التركى، الذى انهار بمجرد وصولنا، إذا بنا قد وجدنا بالمغرب ـ على العكس ـ امبراطورية تاريخية مستقلة تغار على استقلالها إلى أقصى حد، وتستعصى على كل استعباد. وكانت هذه الدولة حتى السنوات الأخيرة تظهر بمظهر دولة قائمة بذاتها، بموظفيها على اختلاف مراتبهم، وتمثيلها فى الخارج، وهيئاتها الاجتماعية التى لايزال معظمها موجوداً على الرغم مما لحق بالسلطة المركزية مؤخراً من تدهور. تصوروا أنه لايزال بالمغرب عدد من الشخصيات التى كانت منذ ست سنوات

سفراء للمغرب المستقل فى بطرسبورج وبرلين ومدريد وباريس، يحف بهم كتاب وملحقون، وكان هؤلاء السفراء رجالاً ذوى ثقافة عامة تفاوضوا مع رجال الدول الأوروبية كأنداد لهم، وكان لهم إطلاع على المسائل السياسية وتذوق لها.

«وإزاء هذا الجهاز السياسى توجد هيئة دينية لا يستهان بها. فوزير العدل الحالى سبق له أن ألقى منذ بضعة سنوات دروساً فى الجامع الأزهر بالقاهرة، وفى اسطنبول وبورسة (العاصمة القديمة للامبراطورية العثمانية) ودمشق، وهو يتراسل حتى مع علماء الهند. وهو ليس الوحيد الذى له علاقات مع النخبة الاسلامية فى الشرق.

«وأخيراً توجد جماعة من رجال الاقتصاد من الطراز الأول، تتألف من تجار كبار لهم دور تجارية فى مانشستر وهامبورج ومرسيليا، وكثير منهم ذهبوا إلى هذه المدن بأنفسهم. يضاف إلى ذلك أن الشعب المغربى له مقدرة فى الصناعات، ونشاط وذكاء واستعداد للتطور..» إلى آخره.

وفى تقرير ليوتى عام ١٩٢٠ كتب يقول: «لقد وجدنا هنا دولة وشعباً. ولئن كانت البلاد تجتاز حقاً أزمة فوضى، إلا أنها حديثة العهد نسبياً، وهى أزمة حكومية أكثر منها اجتماعية. وإذا كان المخزن (الحكومة) قد أصبحت مظهراً أكثر منه جوهر، إلا أنه لايزال على الأقل قائماً بذاته. ويكفى أن نرجع بضع سنوات إلى الوراء لنجد حكومة حقيقية تظهر فى العالم بمظهر دولة ذات وزراء كبار وسفراء احتكوا برجال الدول الأوروبية. وتحت المخزن كانت معظم مؤسسات الدولة لاتزال قائمة، وهى تختلف حسب النواحى، ولكنها تمثل حقائق ملموسة».

وفى ١٧ أبريل ١٩٢١ صرح بالدار البيضاء بقوله: «يجب ألا ننسى أننا فى بلد ابن خلدون الذى جاء من فاس وهو ابن عشرين، وفى بلد ابن رشد. ومازلنا لانعلم تماماً ما تضمه بين جدرانها تلك الدور العتيقة فى فاس والرباط ومراكش من رجال جعلوا منها مأوى للدراسة والتفكير والبحث. وفى كل مرحلة أكتشف من جديد رجالاً لهم شغف بخزائنهم العلمية، قد تفتحت عقولهم لكل ما يجرى فى العالم، واشتد طموحهم لمشاهدة بلادهم تساهم فى الحركة الفكرية».

وفى ٧ ديسمبر ١٩٢٢ لخص ملاحظاته بالرباط فى قوله: «كلما ازددت اتصالا بالمغاربة، وكلما طال مكثى فى هذه البلاد، ازددت اقتناعاً بعظمة هذه الأمة. وبينما لم نجد فى نواح أخرى من أفريقيا الشمالية سوى مجتمع يكاد يكون فى حكم العدم، نتيجة لما سبقه من فوضى وقصور أرباب السلطة، فقد وجدنا هنا امبراطورية قائمة بذاتها ومعها حضارة تجمع بين العظمة والروعة، بفضل استمرار السلطة التى تعاقبت على عرش المغرب، وبفضل بقاء مؤسسات جوهرية».

ولما كان شهادة الأعداء هى أفضل شهادة، فإن هذا يوضح المركز المتميز لكل من مصر والمغرب حتى فى ظل الحماية والاحتلال الأجنبى، بحكم تاريخ كل منهما الحضارى والسياسى والاجتماعى، الذى أجبر المحتلين على الاعتراف به. بل من الطريف تسمية الجنرال ليوتى بكرومر المغرب! لتشابه ظروف البلدين.



فى ذلك الوقت كانت الصلة التى تربط الشعب المصرى بالشعب المغربى صلة إسلامية، وليست صلة عربية! لأن مفهوم الفكرة

العربية لم يكن قد ظهرفى الفكر السياسى بعد، بل لم تكن قد ظهرت بعد فكرة وحدة شمال أفريقيا، أو وحدة المغرب العربى.

وكانت الصلة الاسلامية، أو الجامعة الاسلامية، هى التى حفظت العلاقة بين البلدين على طوال القرون السابقة، سواء على مستواها الثقافى أو الاقتصادى، بسبب المكانة المتميزة التى حظيت بها القاهرة باعتبارها المركز الثقافى الأساسى فى المشرق العربى خلال العصر العثمانى، ورسوخ الأزهر كمؤسسة علمية من أهم المؤسسات المتواجدة فى المشرق، وهى مؤسسة لها موارد مالية لا تتوقف تأتى من الأوقاف المحبوسة على التعليم. هذا فضلاً عن قافلة الحج المصرية التى كان ينضم إليها المغاربة كل عام، واستقرار عدد كبير من العلماء المغاربة بمصر، وكذلك عدد كبير من التجار الذين كونوا أسراً استقرت فى مصر وكونت ثروات كبيرة، وعاشت بالقاهرة وعدد من الموانى المطلة على البحر المتوسط - وعلى الأخص الاسكندرية ورشيد ودمياط.

ومع انهيار الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى، وانتهاء حركة الجامعة الاسلامية، وتقسيم البلاد العربية بين القوى الأوروبية العظمى، لم تعد تربط الدول العربية سوى رابطة اسلامية باهتة لم تكن صالحة فى حد ذاتها - لأنها تفتقر إلى قوة دولة تستند إليها، كما كان الحال فى الدولة العثمانية - لتكوين صلات وعلاقات قوية. وحلت الفكرة الوطنية محل الجامعة الاسلامية.

على أنه - مع ذلك - جرت محاولات لايجاد بديل للرابطة الاسلامية. وعندما ظهرت فكرة وحدة شمال أفريقيا، وظهرت جريدة «الأمة» لسان منظمة «نجم شمال أفريقيا» فى باريس سنة ١٩٢٦، اختلفت آراء الوطنيين حول توحيد شمال أفريقيا من المغرب

إلى مصر، وكان الخلاف حول ما إذا كانت مصر تدخل فى هذه الوحدة أم لا؟ وكانت المشكلة أن هذه البلاد تقع تحت أنظمة استعمارية مختلفة، فقد كانت مصر تحت الاحتلال البريطانى، وليبيا تحت الاحتلال الايطالى، وتونش والجزائر والمغرب تحت الاحتلال الفرنسى.

وفى تلك الأثناء كان المشرق العربى يرفع شعار الوحدة العربية، وتعقد المؤتمرات العربية، وتصدر الصحف، وتتكون النوادى والمنظمات الشعبية التى تعمل للوحدة العربية، وكان أهمها «الاتحاد العربى»، الذى تأسس فى مايو ١٩٤٢، ومن كبار شخصياته محمد على علوبة وعلى ماهر وتوفيق دوس وفؤاد أباظة وخليل ثابت، ودعا إلى حلف عربى يضم كلا من مصر والسعودية ولبنان وفلسطين والأردن والعراق وسورية واليمن وليبيا وتونس والجزائر ومراكش، وإلى تأسيس جمعية تعمل لهذا الحلف.

ثم تأسست جامعة الدول العربية التى ضمت الدول العربية المستقلة فى ذلك الحين، وهى مصر ولبنان وسوريا والعراق وشرق الأردن والسعودية واليمن، وأصبحت القاهرة مقر جامعة الدول العربية.

وهكذا تهيأت الفرصة لإقامة علاقات نضالية بين مصر والمغرب، ففى يناير ١٩٤٤ تأسس حزب الاستقلال على يد الوطنيين المغاربة، ليطالب باسقاط الحماية الفرنسية مباشرة كشرط للتفاوض مع فرنسا، واستقلال المغرب ووحدة أراضيه، كما طالب بتوثيق الروابط مع الدول العربية.

وفى أبريل ١٩٤٧ زار السلطان محمد الخامس طنجة، وخطب خطاباً هاماً فى تأييد الحركة الوطنية قال فيه: «لاشك أن مراكش،

وهى بلد يربطه بالبلاد العربية الأخرى فى الشرق الأوسط أوثق الوشائج، ترغب رغبة أكيدة فى تعزيز هذه الروابط،وخاصة بعد أن أصبحت الجامعة العربية عاملاً هاماً فى الشئون العالمية». وكان تأكيد السلطان على صفة مراكش العربية هدفه معارضة الفرنسيين فى أنهم ناشرو الحضارة فى مراكش، وإظهار حضارة وطنية عريقة متمثلة فى التراث العربى.

ومع اضطهاد الوطنيين فى المغرب على يد الإدارة الفرنسية، أصبحت القاهرة مركزاً هاماً للمقاومة المغربية والنضال التحررى المغربى، ليس فقط للمغرب وإنما لكل شعوب المغرب العربى. فقد أسس بورقيبة فى القاهرة مكتب الحزب الحر الدستورى التونسى، كما تأسست مكاتب أخرى تمثل حركة المقاومة الجزائرية والمقاومة المغربية.

وفى يوم ١٥فبراير١٩٤٧ عقدت هذه الحركات مؤتمراً للمغرب العربى، لدراسة شئون المغرب العربى وتوحيد المكاتب فى الخارج. وقد مثلت المغرب فى هذا المؤتمر «رابطة الدفاع عن مراكش»، ومعها الوفد المراكشى لدى رجال الجامعة. واستمر المؤتمر فى أعماله حتى يوم ٢٢فبراير١٩٤٧، وأصدر قرارات ببطلان الحماية على المغرب وتونس، وعدم الاعتراف بأى حق لفرنسا فى الجزائر، ومطالبة الجامعة العربية بإعلان بطلان معاهدتى الحماية على المغرب وتونس، وعدم شرعية احتلال الجزائر، وتقرير استقلال هذه الأقطار، وتعيين ممثلين عنها فى مجلس الجامعة، وتكوين مكتب موحد تحت اسم: «مكتب المغرب العربى».

فى ذلك الحين كان علال الفاسى قد فر من طنجة إلى القاهرة بعد أن أصبح من المستحيل مزاولة نشاطه داخل البلاد، كما فر عبدالخالق الطريسى، رئيس حزب الاصلاح فى المنطقة الأسبانية.

ولم تلبث أن سنحت الفرصة للجوء الأمير عبدالكريم الخطابى إلى القاهرة، حين نقلته السلطة الفرنسية من منفاه إلى فرنسا، ورست بميناء السويس فى يوم ٢٩ مايو١٩٤٧ السفينة التى تقله، فقد صعد إلى ظهر السفينة محافظ السويس يقدم التحية للأمير باسم الملك والشعب المصرى، وكان مع المحافظ مندوب عن جامعة الدول العربية، وممثل مراكش فى اللجنة الثقافية التابعة للجامعة العربية، وممثلا مكتب المغرب فى القاهرة. وعندما سأله الصحفيون عن أى بلد يختاره ليعيش فيه غير بلده، قال: «أعيش فى مصر أو الشام».

وعندما رست السفينة فى بورسعيد، كان فى استقبال الأمير علال الفاسى رئيس حزب الاستقلال المغربى، وعبدالخالق الطريسى رئيس حزب الاصلاح، والحبيب بورقيبة. وعندما نزل الأمير إلى المدينة فى ٣٠مايو للتجول فيها، اتصل بالمحافظ وطلب حق اللجوء السياسى إلى مصر. وفى صباح اليوم التالى صعد محافظ بورسعيد إلى السفينة ليبلغه بقبول طلبه، ونزل من الباخرة ليتجه إلى القاهرة حيث استقبل بحفاوة كبيرة، وذهب لزيارة بيت المغرب فاستقبله الشباب المغربى بالقاهرة بانشاد النشيد المغربى الذى كانت الجيوش المغربية تنشده أثناء ثورة عبدالكريم.

وقد شنت الصحف الفرنسية حملة عنيفة ضد مصر، واتهمتها بأنها تريد أن تتزعم العالم العربى، وأنها هى المحرض الأول والأكبر لشعوب المغرب العربى على الثورة ضد فرنسا.

وسرعان ما تكونت لجنة تحرير المغرب العربى من سائر الأحزاب الاستقلالية فى أقطار المغرب، فى ديسمبر ١٩٤٧، وأنشئ مكتب مؤقت برئاسة الأمير عبدالكريم الخطابى ووكالة أخيه الأمير محمد، وأصدر ميثاقاً يوم ٥ يناير ١٩٤٨ باعتبار المغرب جزءاً من

بلاد العروبة والاسلام، واعتبار الاستقلال التام لكافة أقطاره هو الاستقلال المأمول للمغرب العربى، ولا مفاوضة مع المستعمر إلا بعد إعلان الاستقلال. وفى ١٠ مايو ١٩٤٨ عقدت الجمعية العامة للجنة، وأسفر التصويت عن انتخاب علال الفاسى أميناً عاماً، والدكتور الحبيب تامر التونسى أميناً للصندوق.

فى ذلك الحين كان الملك محمد الخامس يصطدم بالاحتلال الفرنسى بعد أن أسفر عن عروبته من جهة، وتأييده للحركة الوطنية من جهة أخرى، خصوصاً بعد أن زار باريس وقدم مذكرة تتضمن فكرة تغيير الحماية، فقد أصر المقيم العام الجنرال جوان على أن يصدر الملك بياناً يعلن فيه استنكاره لأعمال حزب الاستقلال، وهدد الملك بخلعه عن العرش. ورفعت مسألة مراكش إلى هيئة الأمم المتحدة، وتجمدت العلاقات بين فرنسا والسلطان.

وبعد حوادث الدار البيضاء سنة ١٩٥٢ بُعثت المشكلة المراكشية على الصعيد الدولى من جديد، وكانت المظاهرات قد اندلعت احتجاجاً على اغتيال الزعيم النقابى التونسى فرحات حشاد فى ٧ديسمبر١٩٥٢ ، وكانت الحكومة الفرنسية مقتنعة بأن السلطان محمد الخامس هو ركيزة المقاومة، فاستعانت بتهامى الجلاوى، صاحب النفوذ فى الجنوب، فى تجميع العرائض التى تطالب بخلع السلطان، وعاونه عبدالحى الكتانى رئيس الطريقة الكتانية، وحمل العرائض إلى باريس فى يونيو ١٩٥٣ . وفى ٢٠أغسطس توجه المقيم العام جيوم إلى القصر الملكى وطلب إلى السلطان التنازل عن العرش، وقد رفض السلطان هذا التنازل، فأعلن المقيم خلعه، وحملته طائرة إلى كورسيكا قيل أن ينقل إلى منفاه النهائى فى جزيرة مدغشقر. وتولى بن عرفة العرش مكانه.

فى ذلك الحين كانت ثورة يوليو ١٩٥٢ قد استولت على السلطة فى مصر، واستمرت فى تأييد حركات التحرر الوطنى العربية. وفى يوم ١٦أغسطس١٩٥٣ نشرت الصحف المصرية أن علال الفاسى قد استنجد بمحمد نجيب لوقف مؤامرة فرنسا لخلع السلطان محمد الخامس. ولم يتردد محمد نجيب فى إعلان تأييد مصر للسلطان. وفى الوقت نفسه أدلى جمال عبدالناصر بحديث إلى الأهرام أعلن فيه أن مصر تناصر الشعب المراكشى فى جهاده المقدس، ولن تقف مكتوفة الأيدى أمام هذا العدوان، وعلى الشعب المراكشى أن يصمد أمام هذا العدوان ويقاومه، ومصر لن تغفل عن هذه القضية، وستقوم بالتشاور مع باقى الدول العربية فى الموقف الموحد الذى سيتخذ فى هذا الشأن، وستبحث اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية هذا الأمر الذى يعتبر من أهم المسائل العاجلة التى ستبحثها اللجنة عند اجتماعها.

ثم أشار عبدالناصر إلى خيانة الجلاوى قائلاً «إن المستعمر يحاول دائماً أن يستغل بعض الخونة لإرساء أقدامه فى البلاد التى يحتلها. وها هى ذى القصة التى مثلت فى مصر تتكرر فى مراكش. إن مراكش لن تستقل وتتحرر إلا بعد أن يتحد شعبها ويطهر نفسه من الخونة، فإن الإستعمار لا تقوم له قائمة فى بلد يطهر صفوفه من أعدائه الخونة المستضعفين. فعلى شعب مراكش أن يتحد ويؤمن جبهته الداخلية».

وفى يوم ٢٦أغسطس ١٩٥٣ ندد عبدالناصر بخيانة الجلاوى فى افتتاح المؤتمر العربى الإسلامى الذى عقد فى المقر الرئيسى لهيئة التحرير، وعقد مقارنة بين ما فعله الجلاوى ومافعله يوسف خنفس فى مصر عندما كان الانجليز يغزون مصر، فقال:

«لو حاولنا أن نتساءل كيف تمكن الاستعمار منا، لوجدنا الحقيقة المؤلمة تبرز أمامنا، وهى أننا الذين مكنا الاستعمار منا، فلم يكن هذا الاستعمار يعتمد على سلاحه وبطشه، لأنه يعلم أن السلاح والبطش لا يجديان شيئا أمام إرادة شعب حريص على حريته وعزته، ولكنه كان يعتمد على الخونة والمنافقين من أبناء البلاد. وإذا ما قلبنا صفحات التاريخ ثانية، ووقفنا عند الصفحة السوداء، لوجدنا الاستعمار ينجح ويدخل مصر، لا بقوة السلاح ولا بكثرة جنده، ولكن بفضل الخونة والمنافقين من أمثال يوسف خنفس ورجال الحكم فى ذلك الوقت، وعلى رأسهم الخائن الأول توفيق. وإن ماترويه قصة الاستعمار فى مصر هو نفس ماترويه فى كل مكان وفى كل زمان. واليوم نرى التاريخ يسطر نفس السطور على أرض مراكش، وما الجلاوى الذى باع نفسه للشيطان، وابتغى العزة عند المستعمر ـ إلا واحداً من كثيرين، ففى كل بلد أكثر من جلاوى».

على أن نضال الشعب المغربى الوطنى لم يلبث أن أعاد السلطان محمد الخامس مرة أخرى إلى عرشه بعد عامين فقط من نفيه، إذ اضطرت فرنسا إلى تعيين مقيم عام جديد فى صيف عام ١٩٥٥، وهو جلبرت جرانفال، وكان يرى من الضرورى أن يعود محمد بن يوسف إلى عرشه، وكان ادجار فور وزير خارجية فرنسا من هذا الرأى، فعزل محمد بن عرفة، وأبعد إلى طنجة فى أول أكتوبر ١٩٥٥.

وتجلى انصراف قبائل البربر عن الجلاوى فى صيف هذا العام حينما انضمت إلى الحركة الوطنية، وبذلك انتهت سياسة «الظهير البربرى». ولم يجد الجلاوى بداً من التسليم بالأمر الواقع، فأعلن فى يوم ٢٦أكتوبر أنه يشارك الأمة المراكشية فى المطالبة بعودة سلطانها

إلى العرش، واضطرت فرنسا إلى إعادة السلطان محمد الخامس إلى المغرب بعد مباحثات معه فى باريس، انتهت بتصريح فى ٦ نوفمبر ١٩٥٥ يعلن فيه الملك موافقته على قيام ملكية دستورية فى مراكش. وعاد الملك إلى المغرب ليستقبل استقبال الأبطال، وتقدم نحوه الجلاوى بخضوع يلتمس منه الصفح والغفران. وبعد أشهر قليلة ـ أى فى ٢ مارس ١٩٥٦ ـ انتهت المفاوضات بين الملك محمد الخامس وفرنسا بعقد اتفاقية نصت على إلغاء الحماية، والاعتراف باستقلال المغرب.

استقلت المغرب فى الوقت الذى كانت الجزائر ماتزال تناضل من أجل حريتها، وكانت مصر مرتبطة بتأييدها ومساندها على نحو أدى إلى تعرضها للعدوان الثلاثى الذى اشتركت فيه فرنسا مع بريطانيا واسرائيل فى الهجوم على مصر فى ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦.

وقد اتجهت المغرب فور استقلالها إلى تحقيق الوحدة المغربية، التى كانت ترى أنها تستطيع أن تحتل فيها مكانة الزعامة المهيأة لها بحكم امكانياتها البشرية والاقتصادية والعسكرية. وكان اختيار اسم المملكة المغربية للدولة الجديدة، بدل كلمة مراكش التى كانت شائعة فى عهد الحماية، مما اتخذه البعض دليلاً على رغبة المملكة فى أن تجعل اسمها قريباً لاسم المنطقة كلها التى تشمل تونس والجزائر وليبيا. ولهذا الغرض عقدت الأحزاب السياسية الرئيسية: الاستقلال فى المغرب، وجبهة التحرير فى الجزائر، والحزب الدستورى الجديد فى تونس، مؤتمراً فى طنجة فى أبريل سنة ١٩٥٨، وضع مشروعاً لاتحاد فيدرالى بين الأقطار الثلاثة.

وفيما يبدو أن هذا الموقف أتاح الفرصة للبعض للدس بين القاهرة والمغرب على اعتبار أن هذه الوحدة الاقليمية إنما تعمل على تفتيت

القومية العربية، خصوصاً ولم تكن المغرب قد قدمت بعد طلباً للانضمام إلى جامعة الدول العربية رغم مرور عامين على استقلالها. على أنه حين قدمت المغرب طلبها بالانضمام إلى الجامعة فى سبتمبر ١٩٥٨، قدمت فى الوقت نفسه الدليل على انتمائها العربى ورغبتها فى تحمل مسئولياتها داخل الأسرة العربية الكبيرة. ولذلك ففى ٢٦نوفمبر١٩٥٨ تناول عبدالناصر المغرب فى خطابه فى المؤتمر التعاونى قائلا:

«المغرب، علاقتنا مع المغرب، حاولوا الوقيعة بيننا وبين المسئولين فى المغرب بخلق الدسائس وبخلق الأساليب، ولكن أعلنا دائماً أننا نساند المغرب. والمغرب حينما طالبت بطرد القوات الأجنبية، وحينما طالبت بتصفية القواعد الأمريكية، وجدت من شعب الجمهورية العربية المتحدة كل تأييد، لأن هذا هو طريق الاستقلال، وهذا هو الطريق الوطنى الذى يتبعه ملك المغرب ويتبعه قادة المغرب فى سبيل تخليص بلدهم من الاحتلال الأمريكى ومن الاحتلال الفرنسى ومن مناطق النفوذ. ولم تنفع الدسائس فى التفريق والوقيعة بيننا وبين المغرب».

على أنه مع قرارات التأميم فى مصر فى يولية ١٩٦١، وتحول مصر إلى الطريق الاشتراكى، أخذت القاهرة تفرز علاقاتها مع الدول العربية على أساس أيديولوجى بالدرجة الأولى، وهو ما عبر عنه عبدالناصر بتجاوز الأمة العربية وحدة الصف إلى وحدة الهدف. وقد تناول «الميثاق» الصادر فى ٢١ مايو سنة ١٩٦٢ هذا بتفصيل أكثر، بقوله:

«إن مفهوم الوحدة العربية تجاوز النطاق الذى كان يفرض التقاء حكام الأمة العربية ليكون من لقائهم صورة للتضامن بين

الحكومات. إن مرحلة الثورة الاجتماعية تقدمت بهذا المفهوم السطحى للوحدة العربية، ودفعت به خطوة إلى مرحلة أصبحت فيها وحدة الهدف هى صورة الوحدة. إن وحدة الهدف لابد أن تكون شعار الوحدة العربية فى تقدمها من مرحلة الثورة السياسية إلى الثورة الإجتماعية».

ولم يخف الميثاق عزم مصر على تصدير الثورة إلى البلاد العربية غير الاشتراكية، فذكر أن «الجمهورية العربية المتحدة، وهى تؤمن بأنها جزء من الأمة العربية، لابد لها أن تنقل دعوتها والمبادئ التى تتضمنها لتكون تحت تصرف كل مواطن عربى، ولا ينبغى الوقوف لحظة أمام الحجة البالية القديمة التى قد تعتبر ذلك تدخلاً منها فى شئون غيرها! كذلك فإن الجمهورية العربية المتحدة مطالبة بأن تفتح مجال التعاون بين جميع الحركات الوطنية التقدمية فى العالم العربى».

ثم أعلن «الميثاق» عزم مصر على تخطى جامعة الدول العربية للوصول إلى تحقيق أهدافها الاشتراكية، فقال: «إن الجامعة العربية قادرة على تنسيق ألوان ضرورية من النشاط العربى فى المرحلة الحاضرة، لكنها فى نفس الوقت، تحت أى ستار وفى مواجهة أى إدعاء، لايجب أن تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله وضرب المستقبل به»!

وعلى هذا الأساس، أصبحت المغرب بنظامها الملكى واقتصادها الرأسمالى مصنفة فى رأى القاهرة فى جانب الدول المحافظة أوالرجعية، فى الوقت الذى أصبحت الجزائر، بعد حصولها على الاستقلال فى يولية ١٩٦٢، وتولى بن بلا رئاستها، مصنفة فى جانب الدول التقدمية التى تلتزم القاهرة بمساعدتها فى أى نزاع.

وهذا هو السبب فى أنه عندما رفضت الجزائر تنفيذ المعاهدة السرية التى أبرمت فى ٦ يولية ١٩٦١ بين الملك الحسن وفرحات عباس (رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة) والتى تقضى بتأجيل قضية الحدود بين البلدين إلى ما بعد إنهاء الصراع المسلح ضد فرنسا، ورأى الملك الحسن حسم المسألة عسكريا فيما بين ٨و٩أكتوبر١٩٦٣ ، واستطاعت القوات المغربية، التى كانت أكثر تنظيماً وتسليحاً وكفاءة، أن تستولى على أرض النزاع ـ لم يتردد عبدالناصر فى إتخاذ موقفه إلى جانب الجزائر، وأرسل إليها مساعدات عسكرية تمثلت فى طائرات ومعونة فنية، خصوصاً بعد أن اتهمت الجزائر الملك الحسن بأنه إنما يرمى من وراء هذا الهجوم المسلح إلى القضاء على الثورة الاشتراكية الجزائرية!

وقد أثر هذا الموقف الذى اتخذه عبدالناصر ليس فقط على العلاقات بين مصر والمغرب، بل وعلى العلاقات بين المغرب والجامعة العربية، التى اعتبرها الملك الحسن خاضعة للنفوذ المصرى، ولم يطمئن ـ بالتالى ـ إلى تدخلها فى النزاع.

وقد طرحت المغرب وجهة نظرها فى الدورة الاستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية فى ١٥ديسمبر١٩٦٣ ، فشرح مندوبها كيف أن الجزائر تعهدت بمناقشة مشكلة الحدود بين البلدين فى اتفاق تم بين الملك الحسن والسيد فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة، ولكن الجزائر تجاهلت هذا التعهد بعد استقلالها. ثم أشار إلى تدخل دولة ثالثة فى النزاع، لم يصرح بإسمها ولكن الجميع عرفوا أنها مصر. وتحدث عن المساعدات العسكرية التى قدمتها والحملات الصحفية والإذاعية التى قامت بها قاصدة بذلك تعميق النزاع واتساعه. وقد تنصل مندوب الجزائر فى الدورة من تنفيذ تعهد

الجزائر بالمفاوضة لتسوية مشكلة الحدود عقب الاستقلال، بحجة أن هذا التعهد تم نتيجة ضغط فرض على الجزائر.

والمهم هو أن هذه المساعدات العسكرية من جانب مصر للجزائر فى نزاعها مع المغرب قد ترك اثاره على العلاقات المصرية المغربية لفترة طويلة،حتى انتهى النزاع بين المغرب والجزائر بعقد معاهدة التضامن والتعاون بينهما فى ١٥ يناير ١٩٦٥، وهى التى هيأت للبلدين الاتفاق على تشكيل لجنة فنية لرسم الحدود بينهما بصفة نهائية فى مايو ١٩٧٠.

على أنه فى تلك الأثناء وقعت هزيمة يونيو ١٩٦٧ لتنقل العلاقات بين مصر والمغرب إلى مرحلة جديدة. فقد انتهت بهذه الهزيمة العسكرية مرحلة تصدير الثورة الاجتماعية إلى البلاد العربية، التى بدأت مع الميثاق، وتطلبت الظروف العودة إلى سياسة توحيد الصف لإزالة آثار العدوان. وفى ذلك لعبت المغرب دوراً هاماً، لا يتمثل فقط فى الاشتراك فى مؤتمر الخرطوم المشهور (المعروف باسم مؤتمر اللاءات الثلاث)، حيث حضر أحمد بن هيمة رئيس وزراء المغرب مندوباً عن الملك الحسن الثانى، وإنما تمثل أيضاً فى استضافة الرباط لمؤتمر القمة العربى فى يوم ٢٠ ديسمبر١٩٦٩.

ومع الاعداد لحرب أكتوبر دخلت العلاقة بين مصر والمغرب فى دور تعاون عسكرى. فقد زار اللواء سعد الدين الشاذلى المغرب فى ٩فبراير١٩٧٢، بصفته الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون العسكرية، ورئيس اللجنة الاستشارية العسكرية للجامعة، تنفيذاً لتوصيات مجلس الدفاع المشترك، بعد موافقة السادات، وقابل الملك الحسن الثانى للحصول على مساعدة المغرب العسكرية. ويقول

الفريق سعد الدين الشاذلى إن الملك الحسن الثانى أنصت إلى كلامه ثم علق فى النهاية قائلاً: «إن القوات المسلحة المغربية جميعها تحت تصرفك. إن كل فرد فى المغرب سوف يكون سعيداً عندما يرى قواتنا المسلحة تقاتل من أجل القضية العربية. وهنا قال الشاذلى: ياصاحب الجلالة، قبل أن أحضر إلى هنا كان لدى فكرة عامة عن القوات المغربية، من حيث الحجم والتنظيم، وإنى أود أن تتاح لى الفرصة لزيارة تلك الوحدات للتعرف على مستواها التدريبى وقدراتها القتالية. قال الملك: اعتباراً من باكر يمكنك أن تزور أية وحدة ترغب فى زيارتها، وبعد أن تنتهى من زياراتك كلها تعال لمقابلتى مرة أخرى وقل لى ماذا تريد.

وقد اشتركت القوات المغربية بالفعل فى حرب أكتوبر، ولكن على الجبهة السورية، التى وصلت إليها قوات مغربية ابتداء من يونية ١٩٧٣ . وبعد نشوب القتال بالفعل فى ٦أكتوبر ١٩٧٣ أعلن الملك الحسن الثانى أن قوات نظامية أخرى سترسل إلى سورية لتعزيز القوات المغربية الموجودة. كذلك أعلن الملك أنه بإمكان الراغبين فى التطوع للقتال الالتحاق بالجيش، وأعلن فى المغرب فى اليوم نفسه (٧ أكتوبر) أن الخطوط الجوية المغربية أوقفت رحلاتها، وذلك لنقل الجنود إلى جبهات القتال.

وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨، بعث الملك الحسن بتاريخ ٢٤ أكتوبر رسالة عاجلة إلى الملوك والرؤساء العرب وإلى الأمين العام للجامعة العربية يدعو فيها لعقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية والدفاع فى الرباط أو فى أية عاصمة أخرى،«للإتفاق على موقف مشترك فى المستقبل عقب المعارك التى حققتها الجيوش العربية المجيدة.

وعندما استقبل الملك الحسن الثانى وزير الخارجية الأمريكى هنرى كسينجر فى الرباط يوم ٥نوفمبر،أوضح له أن موقف المغرب من قضية الشرق الأوسط يتلخص فى نقطتين أساسيتين هما: الانسحاب الاسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة فى سنة ١٩٦٧، وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى.

وفى السنوات التالية لحرب أكتوبر، لم تشارك المغرب فى المزايدات العربية التى رفضت الانقلاب الدبلوماسى الكبير الذى حول به السادات وجه السياسة المصرية من الشرق إلى الغرب، ولم تهاجم إتفاقيتى فك الاشتباك الأول أو الثانى - كما وقع من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية والعراق وسوريا وليبيا واليمن الجنوبى - فى الوقت الذى أخذت المغرب تقوم بدور قيادى فى الصراع العربى الاسرائيلى باستضافتها فى الرباط مؤتمر القمة العربى السابع فيما بين ٢٦و٢٩أكتوبر١٩٧٤، حيث لعب الملك الحسن الثانى، باعتباره رئيس المؤتمر، دوراً فى التعجيل بإقرار مشروع الدعم المالى لدول المواجهة، بعد أن كان الاتجاه تأجيل هذا الموضوع إلى اجتماع يعقده وزراء المالية العرب - فقد طرح الموضوع على الملوك والرؤساء وتقررت مساعدة بلغت ١٣٧٠مليون دولار، لكل من مصر وسوريا والأردن ومنظمة التحرير، بلغ نصيب مصر منها ٥٧٥مليون دولار، وبلغ نصيب سوريا المثل.

وكان هذا المؤتمر هو الذى اتخذ مبدأ خطيراً كان له تأثيره فى القضية الفلسطينية، وهو أن تكون منظمة التحرير الفلسطينية هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى، الأمر الذى نقل مسئولية تحرير الضفة الغربية وغزة إلى منظمة التحرير، بعد أن كانت مسئولية الأردن التى كانت قد ضمت الضفة الغربية من قبل. وقد

اعتبر الملك الحسين وقليل من العقلاء فى ذلك الحين هذا القرار مما لايخدم مصالح القضية الفلسطينية.

والمهم أن حرص المغرب على عدم الزج بنفسها فى الصراع الذى قام بين مصر وبين ماعرفت باسم دول الرفض فى ذلك الحين، كان دليلاً على ابتعادها عن المزايدة الضارة بالصراع العربى الاسرائيلى.

وتأكد هذا الموقف البناء عندما أعلن السادات مبادرته المشهورة لزيارة القدس التى تمت يوم ١٩ نوفمبر ١٩٧٧، ففى حين سارعت دول الرفض إلى شجب هذه الزيارة والتنديد بها، وعقدت اجتماع طرابلس فى ٢ ديسمبر لتجميد علاقاتها مع مصر، وعدم المشاركة فى اجتماعات الجامعة العربية ومنظماتها التى تعقد فى مصر- فقد أيد الملك الحسن الثانى هذه المبادرة، وأرسل فى ٣ ديسمبر ١٩٧٧ مبعوثين إلى مصر حملا رسالة منه إلى الرئيس السادات أيد فيها مبادرته، وأعرب عن تأييد الحكومة المغربية والشعب المغربى.

وقد مضى الملك الحسن الثانى خطوة أخرى، فأعلن فى يوم ١٥ ديسمبر ١٩٧٧ أمام مؤتمر وزراء العدل العرب أن الرئيس السادات ظل بمبادرته هذه وفيا لقرارات مؤتمر الرباط. ووصف فرصة السلام المتاحة بأنها فرصة فريدة يمكن أن تتوج كفاح الأمة العربية من أجل تحريرها. وأورد أن السادات فى خطابه أمام الكنيست تمسك بتحرير الأرض العربية المحتلة، وإقامة الدولة الفلسطينية. وأضاف الملك الحسن الثانى أن تحرير جزء ولو محدود، أو الحصول على اعتراف ولو بقسط قليل من حقوق الفلسطينيين، يعد مكسباً للحق العربى. وأوضح أن التضامن العربى يقتضى الوقوف إلى جانب مصر لأسباب تتعلق بالأخلاقيات العربية.

ومن المعروف على كل حال مما أورده موشيه ديان فى كتابه: «اختـراق» Breakthrough أن مبادرة القدس قد سبقتها محادثات فى المغرب فى ٤ سبتمبر بين الملك الحسن الثانى وموشيه ديان،ثم فى ١٦ سبتمبر بين نائب رئيس الوزراء المصرى حسن التهامى وموشيه ديان، مهدت لمبادرة القدس.

وهكذا انفردت كل من مصر والمغرب بموقف من الصراع العربى الاسرائيلى يتميز بالابتعاد عن المزايدة، والاقتراب من الواقعية، وتقبل المحادثات المباشرة مع المسئولين الاسرائيليين.

ولذلك، على الرغم من اتجاه الدول العربية الرافضة لاتفاقيات كامب ديفيد فى مؤتمر بغداد، الذى عقد فى الفترة من ٣ - ٥ نوفمبر ١٩٧٨، إلى تجميد عضوية مصر، ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس - اعترض وزير خارجية المغرب، لمخالفة ذلك للميثاق الذى ينص على أن القاهرة هى المقر الدائم لجامعة الدول العربية.

وكانت ملاحظة وزير خارجية المغرب سليمة تماماً من الناحية القانونية - كما يقول محمود رياض - فلا يوجد فى الميثاق نص يسمح بتجميد عضوية دولة، وإنما هناك نص يسمح بالفصل من عضوية الجامعة، ولكن تنفيذه يحتاج إلى إجماع الأصوات، وهو ما لم يطلبه أحد إطلاقاً. أما بالنسبة لمقر الجامعة، فلا يمكن تغييره إلا عن طريق تعديل الميثاق. ولذلك فالقرار الذى وافقت عليه أغلبية الدول الأعضاء، لم يكن له الصفة القانونية،لأن الاجتماع لم يتم فى نطاق جامعة الدول العربية، كما أن قرار تجميد عضوية مصر ونقل المقر، كان يقتضى تعديل الميثاق وإدخال نصوص جديدة عليه تسمح بتنفيذ هذه الاجراءات. إلا أن ذلك لم يقلل من قوة القرار من الناحية السياسية، خاصة أن الأغلبية كانت بجانبه.

وبناء على ذلك، فلم يكن فى وسع المغرب إلا الموافقة على قرار سحب السفراء العرب من مصر وقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية، وتعليق عضوية مصر فى جامعة الدول العربية، مع نقل مقر الجامعة بصفة مؤقتة إلى تونس - عندما وقعت مصر معاهدة السلام مع اسرائيل فى ٢٦ مارس١٩٧٩ ،حفاظاً على وجودها فى الصف العربى.

على أن هذا الموقف لم يمنع الملك الحسن الثانى من متابعة سياسته الواقعية تجاه اسرائيل، التى تقبل المحادثات المباشرة مع حكومتها، وتمثل ذلك فى لقائه مع شيمون بيريز فى يوليو ١٩٨٦ فى المغرب، لدفع عملية السلام - وهو الموقف الذى عرضه لنفس النقد الذى وجه إلى السياسة المصرية فى تعاملها المباشر مع اسرائيل، إذ استنكرت هذا اللقاء كل من سوريا والعراق والسودان والجزائر واليمن الشمالية واليمن الجنوبية ولبنان وليبيا، بينما رحبت به مصر، وأعربت الكويت عن الدهشة، وفضلت تونس التريث، واستقال الملك الحسن من رئاسة مؤتمرات القمة العربية.

وقد كان هذا الموقف الواقعى والشجاع مما مهد لقرار إعادة العلاقات مع مصر، فى مؤتمر عمان فى نوفمبر ١٩٨٧ ، بعد مضى نحو تسع سنوات من قطع العلاقات، سيطر فيها المزايدون والمهيجون وثوار الكلام العرب. وكان الدور الذى لعبته المغرب، سواء فى كسر حدة الرفض العربى للمفاوضات المباشرة مع الحكومة الإسرائيلية، أو فى إعادة الدول العربية علاقاتها الدبلوماسية مع مصر، انتصاراً لسياسة العقلانية فى مواجهة سياسة التطرف غير المسئول الذى أخر حل القضيةالفلسطينية واستدام الاحتلال الإسرائيلى فى الجولان والضفة الغربية وغزة.

مشوار التقدم السياسى والاقتصادى بين مصر واليابان

(١) التطور السياسى والاقتصادى فى اليابان

كانت زيارة الرئيس مبارك لليابان فى أوائل عام ١٩٨٩ ، مادفعنا إلى عقد المقارنة بين ما حققته مصر وما حققته اليابان، ليس بغرض إثارة المواجع، أو الاجحاف بما حققته مصر، وإنما لدق جرس إنذار عالياً للصناعة المصرية لكى تفهم أن الوقت قد حان لوقف التدهور الذى طرأ على كثير من صناعاتنا الوطنية، قبل أن نمسى ذات يوم ونصبح، فإذا بنا قد فقدنا ثقة مواطنينا من جانب، وثقة العالم الخارجى من جانب آخر، ونكون قد حكمنا على مستقبلنا الاقتصادى بالخراب والدمار.

ونظراً لأهمية الموضوع، ولأن مصر كانت قد سبقت اليابان فى التقدم الصناعى فى القرن التاسع عشر، ثم تخلفت عنها فى القرن العشرين، ثم اتسعت هوة التخلف بعد الحرب العالمية الثانية، حتى انعدم مجال المقارنة بين الصناعة اليابانية والصناعة المصرية - فمن هنا آثرنا أن يتخذ هذا العرض شكل دراسة علمية نستعرض فى الجزء الأول منها تطور اليابان فى القرن التاسع عشر والعشرين، وما واجه هذا التطور من عقبات، وكيف تغلبت عليه، ونستعرض فى الجزء

الثـانى تطور مـصـر فى نفس الفـتـرة، ومـا عـاق هـذا التطور من معوقات، وكيف انتهت مصر إلى ما انتهت إليه، وكيف يمكن لها الخروج من المأزق الذى تندفع إليه.

وبالنسبـة لليابان، يمكن أن نميـز فى تاريخـهـا الحـديث ثلاث مراحل: المرحلة الأولى، هى مرحلة العزلة، وتبدأ منذ طرد البعثات التبشيرية المسيحية فى القرن السابع عشر حتى منتصف القرن التاسع عشر. وتتميز هذه المرحلة بأن اليابان قد عاشت فيها فى عزلة عن العالم الخارجى، عدا مركز تجارى هولندى محدود فى نجازاكى.

أما المرحلة الثانية، فتبدأ منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى انقلاب ٣يناير١٨٦٨، الذى نقل السلطة من الدكتاتورية العسكرية التى كانت ممثلة فى حكومة الشوجن (SHOGUN) - وهو الاسم الذى يعنى: دكتاتور عسكرى، وكان يطلق على سلسلة من الحكام العسكريين الذين حكموا البلاد حكماً عسكرياً منذ عام ١١٩٢ - إلى يد الامبراطور، الذى كانت وظيفته حتى ذلك الحين وظيفة شعائرية فقط، بينما كان الحكم يستند على طبقة من المحاربين الفرسان يعرفون باسم «الساموراى» SAMURAI.

وتعتبر هذه المرحلة الثانية هى مرحلة التعرض للغزو الاستعمارى.ففى أوائل هذه المرحلة كانت الدول الغربية،التى فتحت أبواب الصين بالقوة بعد حرب الأفيون، قد فكرت فى الحصول على ميزات وتسهيلات مماثلة فى اليابان، تتمثل فى اتفاقيات تجارية، وإمكانية رسو السفن فى الموانى اليابانية. وكانت دول شمال المحيط الهادى، وهى الولايات المتحدة (بعد حربها مع المكسيك)، وروسيا - على رأس الدول التى أظهرت اهتماماً بهذه الامتيازات.

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية هى الأسبق فى التحرك. ففى عامى ١٨٥٣ و١٨٥٤ زارت السفن الحربية الأمريكية اليابان، وانتزع الكومودور بيرى Perry فتح مينائين للتجارة الأمريكية وتأسيس أول قنصلية أجنبية. وفى سنة ١٨٥٨ فتحت خمسة موانى جديدة، من بينها يوكوهاما، علاوة على حق الدخول فى علاقات تجارية مباشرة مع الأهالى، وحق التمتع بالامتيازات الأجنبية. ثم حصلت انجلترا وروسيا وهولندا على اتفاقيات مشابهة. وبذلك انفتحت اليابان للنفوذ الغربى، وانتهت سياسة العزلة التى انتهجتها مدة قرنين من الزمان.

وفى الفترة التالية دار الصراع الداخلى فى اليابان بين أنصار العزلة وأنصار الانفتاح. فبينما رأى كبار الاقطاعيين أن الانفتاح يهدد استقلال اليابان، وأن التعامل مع الدول الأجنبية سيحرم الأهالى من المواد الأولية اللازمة لمعيشتهم - كانت حكومة «الشوجن» تخشى أن تؤدى مقاومة الانفتاح إلى الدخول فى حرب مع الدول الاستعمارية، تنتهى باليابان إلى مصير الصين، نظراً لتفوق الغرب فى البحرية وامتلاكه أسلحة متقدمة.

على أن جماهير الشعب حسمت الخلاف، بسبب ما أحست به من مساوئ فتح الأبواب للأجانب فى المجال الاقتصادى خاصة، فقد أخذت تختفى المواد الخام، ويختفى الذهب الذى كان الأجانب يشترونه بسعر رخيص ويبيعونه فى أوروبا والولايات المتحدة بضعف الثمن - فارتفعت الصيحات تطالب حكومة «الشوجن» بطرد الأجانب، ووقعت حوادث اغتيالات للوزراء، ثم انتقلت الحوادث إلى الأجانب، فوقعت اثنتى عشرة عملية اغتيال فيما بين عامى ١٨٥٩ و١٨٦٢، كما أحرق الشعب سفارتين. وأخيراً أعطى الامبراطور فى

٥يونيو١٨٦٣ أمره للشوجن بطرد «البرابرة»! من البلاد، وحدد للتنفيذ يوم ٢٥يونية.

على أن الدول الغربية كانت أسبق، فقام الأسطول الانجليزى بضرب مدينة «كاجوشيما» Kagoshima، وتوغلت الأساطيل الفرنسية والأمريكية فى مضيق «سيمونوسيكى» Shimonoseki، الذى كان قد أصبح محظوراً على السفن التجارية الأجنبية، وقامت بضرب القلاع وتحطيمها.

وإزاء هذا الاعتداء اضطر الامبراطور إلى سحب مرسوم طرد الأجانب فى ٣٠سبتمبر١٨٦٣، ولكنه رفض التصديق على معاهدات عام ١٨٥٨، فقامت الأساطيل الغربية بمظاهرة بحرية جديدة أمام أوساكا، أجبرته على التصديق، مع اضافات أخرى للمعاهدات، فى ٢٤نوفمبر ١٨٦٤.

على أن هذا الصراع مع الغرب أدى إلى إنهيار النظام القديم، أى نظام حكام الشوجن المتوارث، ليفسح الطريق أمام استيلاء العرش على السلطة.

ففى ٣يناير ١٨٦٨ استقال «الشوجن» فيما يشبه الانقلاب، وتنازل قادة الجيوش الإقطاعية عن سلطاتهم شبه المستقلة، وألغى نظام «الشوجنية». وبعد الانقلاب مباشرة صدر مرسوم امبراطورى يأمر الشعب اليابانى بالاعتراف بالحقوق والامتيازات الأجنبية.

وهكذا تكون إحدى النتائج الهامة للتدخل الاستعمارى فى اليابان هى سقوط نظام الشوجنية، الذى ظل فى أسرة توكوجاوا من سنة ١٦٠٠، وعودة السلطة الفعلية إلى الامبراطور.

وفى ظل حكم الامبراطور «ميجى» Meiji (١٨٦٧ - ١٩١٢) انتهجت اليابان سياسة الانفتاح على الغرب، وأصبحت طوكيو

عاصمة البلاد. وصدر فى عام ١٨٨٩ دستور جديد يعطى اليابان نظاماً برلمانياً تحت حكم الامبراطور المقدس.

ويلاحظ على سياسة الانفتاح على الغرب فى اليابان أنها لم تكن مثل سياسة الانفتاح على الغرب فى الصين. ففى الصين كانت هذه السياسة تعنى فتح أبواب البلاد للنفوذ الأجنبى، مع احتفاظ البلاد بحياتها الاجتماعية والاقتصادية التقليدية، ولكن الانفتاح فى اليابان كان شيئاً آخر، فقد كان عبارة عن تجديد حياة البلاد كلها،وانتهاج أسلوب الحياة الغربية، والأخذ بالنظم الغربية، واستيحاء طرق الغربيين ووسائلهم التقنية، والانتقال من مستوى التخلف إلى التقدم.

وقد أقبلت اليابان على ذلك بمثابرة غريبة، وبسرعة فائقة نقلتها - فى أقل من ربع قرن - من العصور الوسطى إلى العصور الحديثة، ومن دولة مستضعفة تتعرض للعدوان الاستعمارى، إلى دولة عظمى استعمارية!

فقد أعيد تنظيم الأسطول اليابانى على نمط الأسطول البريطانى، ودرس قادة الجيش الأساليب البروسية وساروا عليها، واقتبس رجال التربية الطرق الأمريكية، وطبقت المحاكم الاجراءات الفرنسية والألمانية، وأصبحت فى عام ١٨٨٩ دولة دستورية لها مجلس منتخب للأمراء شبيه بالبرلمانات الأوروبية، وأعيد تنظيم الصناعة اليابانية بسرعة فائقة،وأرسلت بعثات من الطلبة إلى الخارج لدراسة الأساليب الفنية الغربية،ولما عادت أخذت تخطط للسكك الحديدية وترسانات صناعة السفن والمصانع والبنوك والفنادق والمخازن الحكومية والصحف. وقلما شهد التاريخ أمة كرست نفسها للتغيير بمثل هذه المثابرة والدأب والسرعة.

ولم تلبث اليابان أن أخذت تحذو حذو الدول الاستعمارية، وتنتهج نفس الأساليب التى قاستها على أيديها. وكان وجود الروس بقربهم فى سيبريا الشرقية وفى المناطق البحرية قد دفعهم إلى المزيد من الاهتمام بالقوات المسلحة. وقد انصب اهتمامهم على إنشاء جيش وأسطول حديثين، حتى بلغ عدد الجيش فى عام ١٨٩٠ نحو ٢٤٠ ألف جندى فى وقت السلم، أما البحرية ـ التى كانت غير موجودة تقريباً فى سنة ١٨٦٩ ــ فقد أنشئت فى عشرين عاماً. وفى ١٨٨٦ أنشأ مهندس فرنسى أحواض صناعة السفن اليابانية.

ثم أخذت اليابان تتجه نحو التوسع والغزو تحت حجة دواعى الأمن! ونجحت فى الاستيلاء على الجزر التى يمكن أن تصبح قواعد عمليات ضد الأرخبيل اليابانى (الأرخبيل = مجموعة جزر) فى حالة وقوعها فى أيدى إحدى الدول العظمى.فقامت فى سنة ١٨٧٣ باحتلال جزر «أوجا ساوارا»، التى كانت تحت العلم الأمريكى. وتخلت الولايات المتحدة عن هذا الأرخبيل بدون صعوبة للسيادة اليابانية.

وفى سنة ١٨٧٥ سيطرت اليابان على جزر «ريوكيو» Ryukyu، التى كانت تابعة فى أوائل القرن السابع عشر لأحد كبار الاقطاعيين اليابانيين، وأعلنت ضمها بعد أربع سنوات، رغم احتجاج الحكومة الصينية.

وفى سنة ١٨٧٥ حصلت الحكومة اليابانية عن طريق المفاوضات على جزر كوريل، التى كان للروس عليها بعض المنشآت، وتخلت الحكومة اليابانية ـ فى نظير ذلك ـ عن كل جزيرة سخالين لروسيا، والتى كانت خاضعة لنظام حكم مشترك روسى يابانى منذ سنة ١٨٦٧، وكان هذا الحكم مصدر مشاكل مختلفة.

وفى كوريا استخدمت اليابان الأساليب التى انتهجها الاستعماريون الأوروبيون نحوها قبل عشرين عاماً. فقد حصلت فى فبراير ١٨٧٦ - تحت تهديد مظاهرة بحرية - على معاهدة تجارية مع ملك كوريا، تضمن لليابانيين الوصول إلى موانى كوريا الثلاثة، وتمنحهم نظاماً للإمتيازات القضائية فى يوليو ١٨٩٤. وانتهزت اليابان فرصة وقوع اضطرابات فى كوريا كى تقوم بإنزال قواتها فى هذه المملكة الخاضعة للإمبراطورية الصينية. وفى هذه الحرب اليابانية الصينية ظهر تفوق جيش اليابان وبحريتها فى عام ١٨٩٥.

وبعد أن احتل اليابانيون كوريا، وكذلك منشوريا الجنوبية، ونجحوا فى النزول فى فرموزا، أخذوا يستعدون للهجوم على بكين. فاضطرت الحكومة الصينية إلى توقيع معاهدة مع اليابان، تخلت فيها عن سيادتها الاسمية على كوريا، وتنازلت عن فرموزا، وشبه جزيرة «لياوتونج» فى منشوريا الجنوبية.

على أن وجود اليابان فى شبه جزيرة «لياتونج» وضعها فى مواجهة المشروعات الروسية. ولذلك قررت حكومة القيصر - بتأييد فرنسا وألمانيا - إعادة النظر فى المعاهدة بالقوة، فبقيت شبه الجزيرة مفتوحة للتوسع الروسى.

على أن اصطدام مصالح كل من اليابان وروسيا فى منشوريا وكوريا لم يلبث أن أدى إلى قيام الحرب بينهما فى سنة ١٩٠٤ - ١٩٠٥. وفى هذه الحرب، وخوفاً من حصول الروس على تأييد القوات البحرية الفرنسية لوجود علاقات تحالف بينهما - دخلت اليابان فى تحالف مع بريطانيا فى يناير ١٩٠٢، ثم قامت بالهجوم على الأسطول الروسى فى بورت آرثر فى ٨فبراير ١٩٠٤، فضمنت السيطرة البحرية عدة أشهر، وتفوقت الجيوش اليابانية فى العمليات

الحربية فى منشوريا، وقضت على الأسطول الروسى الذى كان قد حضر من أوروبا فى ٢٧ مايو ١٩٠٥ فى مضيق كوريا. وكان الجيش الروسى فى حالة لا تسمح له بمواصلة المقاومة. ولكن ثورة ١٩٠٥ فى روسيا أجبرت القيصر على طلب الصلح، وهو ما تم بواسطة الولايات المتحدة. وبمقتضاه أعطت معاهدة «بورتسموت» اليابان ميناء بورت آرثر، والخط الحديدى فى جنوب منشوريا، وكذلك جنوب سخالين، وسمحت لها بفرض حمايتها على كوريا.

وكان هذا أول انتصار يحصل عليه شعب أصفر على شعب أبيض، منذ بداية التوسع الأوروبى. وقد سمح لليابان بأن تضع أقدامها بثبات على القارة الآسيوية.

وفى عام ١٩١٣ كان الأسطول اليابانى يعد رابع أسطول فى العالم، وأخذت اليابان فى ذلك الحين تتجه إلى الصين.

وبقيام الحرب العالمية الأولى دخل التوسع اليابانى مرحلة جديدة، فقد استولت اليابان على معظم ممتلكات ألمانيا فى الشرق الأقصى، وأيد مؤتمر فرساى حق اليابان فى أن ترث ألمانيا فى جزر المحيط الهادى الواقعة شمال خط الإستواء.

وفى الوقت نفسه اتجهت اليابان إلى الصين لوضعها تحت السيطرة الاقتصادية والسياسية، فانتهزت فرصة انشغال أوروبا فى الحرب ووجهت انذاراً إلى الصين فى سنة ١٩١٥ يتضمن واحداً وعشرين مطلباً تكفل لها هذه السيطرة.

ومع التنافس الاستعمارى الذى أعقب الحرب العالمية الأولى، والذى كان يهدد الصناعة اليابانية، وجدت اليابان فى الشرق الأقصى سوقاً رائجة لتصريف منتجاتها الصناعية بكميات هائلة،

وكانت الصين هى أكبر هذه الأسواق، فأخذت فى السيطرة عليها بالقوة العسكرية، وفى سنتى ١٩٣١ و١٩٣٢ هجمت - فى عهد هيروهيتو الذى تولى الحكم فى ١٩٢٦- على «منشوريا» واحتلتها دون مقاومة، وفى سنة ١٩٣٣ هجمت على «جيهول» واحتلتها. وفى سنة ١٩٣٧ أخذت فى الاستيلاء على جميع سواحل الصين، وفى وقت قصير تمكنت القوات اليابانية من احتلال بكين ونانكين ومعظم الموانى الهامة مثل كانتون وشنغهاى،وانسحبت حكومة شانج كاى شيك إلى شان تونج وهى موقع حصين بالداخل.

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية، دخل اليابانيون الحرب إلى جانب هتلر، وحققوا بهجومهم على ميناء «بيرل هاربور» فى ٧ديسمبر١٩٤١، التفوق الجوى والبحرى فى المحيط الهادى، وبعد إغراق أكبر بارجتين فى الأسطول البريطانى «برنس أوف ويلز» و «ريبالس» أصبح اليابانيون بلا منافس فى المحيط.

وسرعان ما فتحوا جبهات متعددة لتحقيق أهداف استراتيجية واقتصادية معلنة، فقاموا بغزو شبه جزيرة الملايو فى مايو ١٩٤٢، وفى مارس ١٩٤٢ كانوا قد أتموا غزو غينيا الجديدة وجزر سليمان، كما قاموا بغزو جزر الفليبين وجزر الهند الشرقية، ثم فتحوا جبهة أخرى فى بورما، ووقف اليابانيون على حدود الهند فى مايو ١٩٤٢.

(٢) اليابان بعد الحرب العالمية الثانية :
من النكسة إلى النهضة

فى مقالنا السابق أوضحنا كيف أن اليابان كانت حتى بداية الثلث الأخير من القرن الماضى - أى قبل مائة عام تقريباً فقط - دولة ضعيفة تتظاهر أمامها أساطيل الدول الاستعمارية،وتفرض عليها معاهدات الامتيازات وتضرب القلاع على سواحلها، ثم قررت تغيير أسلوب حياتها القديم، فانفتحت على الغرب، وانتهجت أسلوب حياته، وأخذتِ بنظمه، وتبنت طرقه ووسائله، فإذا بها تنتقل فى سرعة هائلة - أى فى أقل من ربع قرن - من دولة مستضعفة تعيش فى العصور الوسطى إلى دولة عظمى استعمارية، وإذا بها تهزم روسيا القيصرية فى سنة ١٩٠٥ ، وتحقق أول انتصار لشعب أصفر على شعب أبيض، ثم تمضى قدما حتى تصبح قبيل الحرب العالمية الأولى ذات رابع أسطول فى العالم، وتدخل الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء، فترث ممتلكات ألمانيا الاستعمارية فى جزر المحيط الهادى فى الشرق الأقصى، فى الوقت الذى تأخذ فى احتلال الصين تدريجيا لتجعل منها سوقاً لتصريف منتجاتها الصناعية، ثم تدخل الحرب إلى

جانب ألمانيا النازية فى الحرب العالمية الثانية، وتوجه ضربة قاصمة للأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور، وتأخذ فى التوسع فى الشرق الأقصى حتى تقف على أبواب الهند فى مايو ١٩٤٢، وبلغت بذلك ذروة امتدادها، حيث صارت تحتل مجموعة ضخمة من الجزر تمتد على مسافة ثلاثة آلاف ميل فى الاتجاه الجنوبى الشرقى.

على أن هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية أفقدتها كل شىء. لقد بدأ الأمريكيون طريقهم الطويل إلى اليابان باسترداد جزر سليمان، ثم أخذوا يختارون المجموعات الكبيرة من الجزر، مثل جزر «أدميرالتى» و«ماريان»، فغزوها فى طريق زحفهم نحو اليابان بفضل تفوقهم البحرى، وخسروا فى ذلك خسائر باهظة فى الأرواح بسبب شدة مقاومة اليابانيين، حتى إنهم فقدوا فى استرداد جزر «أوكيناوا» وحدها ٤٩ ألف جندى.

لهذا السبب لم يتردد الأمريكيون فى استخدام القسوة فى الغارات الجوية على اليابان، حتى ليقدر أن ٤٠ فى المائة من مدن اليابان قد دمر قبل التسليم. وفى الوقت نفسه كان له تأثيره فى ضرب اليابان بالقنبلة الذرية قبل إنذارها بهذا السلاح الجديد. ففى يوم ١٧يوليو١٩٤٥ كان قد تم تجربة القنبلة الذرية بنجاح فى صحراء «نيومكسيكو»، وفى يوم ٦أغسطس١٩٤٥ ألقت الولايات المتحدة أول قنبلة ذرية على هيروشيما. وبعد ثلاثة أيام، أى فى يوم ٩أغسطس١٩٤٥، ألقت القنبلة الثانية على ناجازاكى. وفى اليوم السابق ٨أغسطس أعلن الاتحاد السوفيتى الحرب على اليابان.

وعلى هذا النحو عادت اليابان إلى نقطة الصفر من جديد قبل قرن من الزمان، بل إلى ما وراء الصفر! فقد كان لليابان قوات هائلة لم تمس فى الصين واندونيسيا، فقضت الأوامر بأن تسلم القوات

المرابطة فى منشوريا إلى السوفييت أو الصين، أما فى بقية الصين فتسلم لممثلى حكومة تشانج كاى شيك، وتسلم القوات فى اندونيسيا إلى جميع الحلفاء، وفى كوريا للأمريكيين والسوفييت وحدهم، وانفردت الولايات المتحدة باحتلال اليابان.

وفى الوقت نفسه كانت معظم المدن الكبرى فى اليابان قد خربت أثناء الحرب، وغرق الشطر الأكبر من أسطولها البحرى فى قاع البحار، وأصاب الدمار قدرتها الصناعية فأصبحت من قبيل «الخردة»، وتحطم بشدة نظامها فى النقل والمواصلات. وكان لضياع الامبراطورية تأثير نفسى ومادى كبير، فبضياع الممتلكات الواسعة فيما وراء البحار ضاعت الثروة المعدنية الطائلة، والأسواق التى يصرف فيها اليابانيون مصنوعاتهم، وفقدت اليابان موارد كبيرة من الفحم وخام الحديد والخشب والأرز وفول الصويا وغيرها من المواد التى كانت تحصل عليها من امبراطوريتها القديمة، وخسرت أيضاً الاستثمارات الكبيرة فى هذه الامبراطورية بما فيها منشوريا. وأصبح ضياع الامبراطورية يعنى أن اليابان قد أصبحت مفلسة بصورة تبعث على اليأس، وأنها صارت عاجزة عن أن تنشئ نظاماً وجهازاً صناعيا كبيراً، وساعد على ذلك سياسة الاحتلال الأمريكى فى الفترة الأولى التى عمل فيها على إنزال العقاب باليابان.

كذلك كانت عودة اليابان إلى إمكانياتها الذاتية بعد فقد امبراطوريتها، معناه اعتمادهاعلى هذه الامكانيات وحدها، وقد كانت هذه الامكانيات فقيرة للغاية فى الموارد الطبيعية، فاليابان فقيرة فى موارد الطاقة، وتفتقر إلى المقادير الكافية من جميع المعادن الفلزية الكبرى، وتعتمد على المصادر الخارجية لتزويدها بمعظم ما تحتاج إليه من القطن والصوف والمطاط والملح والفوسفات،

وبالإضافة إلى هذا تستورد اليابان ما بين ١٥ إلى ٢٠في المائة من احتياجاتها الغذائية، حتى لتشكل هذه المواد الغذائية والمواد الخام، بما فيها أنواع الوقود، حوالى ٨٠ فى المائة من مجموع واردات اليابان. وكان هذا الاعتماد على المواد الخام المستوردة والاعتماد على الأسواق الخارجية لسداد ثمن المواد الخام، من المشكلات الأساسية التى تواجهها التنمية الاقتصادية فى اليابان. وقد أدت ضروب النقص فى الخامات والاسكان والغذاء إلى تضخم خطير وظهور الأسواق السوداء فى اليابان بشكل خطير حتى عام ١٩٤٧ و١٩٤٨.

على أن الأمر لم يلبث أن تغير لصالح اليابان مع نشوب الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، وسقوط الصين الوطنية وقيام الصين الشيوعية، ونشوب الحرب الكورية. فقد استطاع اليابانيون اقناع الولايات المتحدة بأن استعادة اليابان لقواتها الاقتصادية هو الأمر الوحيد الذى يعيد توازن القوة إلى آسيا والمحيط الهادى. وقد ضرب اليابانيون للأمريكيين المثل على صدقهم أثناء الحرب الكورية، حين اضطرت الولايات المتحدة إلى سحب الكثير من قوات الاحتلال فى اليابان، حتى لم يبق لها سوى ٥٠٠٠جندى فقط، فلم يقم اليابانيون بأى اضطراب أو محاولة للتخلص من الاحتلال.

وهنا غير الأمريكيون سياستهم فى صالح انعاش اليابان،ونفذوا مشروع «دودج» للحد من التضخم، وتشجيع الانتعاش الاقتصادى وتوسيع نطاق التجارة، وبدأت الصناعة فى اليابان نهضتها من جديد.

والأمر المذهل فى هذه النهضة بعد الحرب العالمية الثانية، هو نفسه الأمر المذهل فى النهضة السابقة فى الثلث الأخير من القرن

التاسع عشر - وهو السرعة الفائقة التى تمت بها النهضة! ولكن السرعة فى هذه المرة فاقت - بحكم التقدم العلمى والتقنى - السرعة السابقة بكثير. فبحلول عام ١٩٥١ كانت الصناعة فى اليابان قد عادت بوجه عام إلى مستويات ما قبل الحرب العالمية الثانية، وأصبحت اليابان من جديد شعباً صناعياً رئيسياً ومنتجاً كبيراً للصلب، والسفن، والسيارات، والطائرات، والكيماويات والمواد البتروكيماوية، والمنسوجات،والمعدات الالكترونية والبصريات، وما إلى ذلك!

وقد أقيمت دراسات كثيرة للإجابة على سؤال: كيف استطاعت اليابان أن تنهض بهذه السرعة الخرافية؟ وفى ذلك قدمت تقديرات تقريبية، تتمثل أولاً فى النفقات الباهظة التى صرفتها الولايات المتحدة على قواتها فى اليابان، وصراعها مع الكتلة السوفيتية الصينية من أجل السيطرة على الجزء الغربى من المحيط الهادى.

وفى الوقت نفسه لجأت اليابان إلى الغرب لمدها بالمعونات المالية والتكنولوجية لتجديد صناعاتها، حتى إنه بحلول عام ١٩٦١ كان قد تم التوقيع على حوالى ١٥٠٠ من عقود المعونة الفنية الأجنبية، منها حوالى الثلثين مع الولايات المتحدة، كما وقعت عقوداً مع شركات فى ألمانيا الغربية وإيطاليا وبريطانيا وسويسرا وغيرها، واستوردت التكنولوجيا من الغرب فى مجال واسع من الصناعات، ودعت الخبراء إلى مساعدتها بإعداد البرامج وإقامة المراكز حتى تزيد من إنتاجية المصانع والعمال.

أما السبب الثالث فيتمثل فى تحرير اليابان من تكاليف التسليح وإقامة جيش قوى، بل لقد طلبت اليابان من الولايات المتحدة بقاء القوات الأمريكية فى اليابان مؤقتا، لأنها لا تملك الوسائل الخاصة

بالدفاع، ووقعت معها معاهدة للدفاع المشترك. وبذلك تفرغت للنهضة الإقتصادية دون أن تتحمل النفقات الفادحة التى تتحملها الدول عادة فى إنشاء جيشها.

ولما كانت صناعة الصلب هى أساس القوة الصناعية، وكانت هذه الصناعة فى اليابان عند انتهاء الحرب العالمية الثانية فى حالة توقف بالفعل، فقد أعدت الخطط التى تكفل عودة الصلب فرعاً رئيسياً من فروع الصناعة. وفى عام ١٩٥٠ كان إنتاج اليابان من الصلب قد بلغ حوالى أربعة أمثال ما كان عليه من قبل، وتجاوزت اليابان فرنسا وبريطانيا لتصبح رابع دولة كبرى تنتج الصلب. والطريف أن تخريب المصانع اليابانية أثناء الحرب أفاد اليابان فى نهضتها الصناعية، إذ أقامت مصانع جديدة على أساليب أحدث. كما حققت ثورة زراعية كبيرة عن طريق الربط بين الزراعة الكثيفة فى المزارع الصغيرة والتكنولوجيا الحديثة والآلات.

وهكذا عادت اليابان فى سنوات قلائل لتصبح قوة إقتصادية كبرى فى العالم، تمسك فى يدها بمفتاح توازن القوة فى أكثر قارات العالم سكاناً، وأظهرت أن فى الامكان بناء صناعة قوية بموارد طبيعية قليلة، وإقامة زراعة ناجحة فى مساحة صغيرة جداً من الأرض. كما أظهرت أن التقدم الاقتصادى لا يتطلب نظاماً دكتاتورياً فى الحكم، ولا يتطلب غزواً تاريخياً وتوسعاً عسكرياً، بل إنه يمكن للصناعة المتقدمة الحديثة أن تفتح أسواق العالم بأكثر مما تفتحها المدافع والجيوش الجرارة.

(٣) مشوار التقدم فى مصر فى عصر محمد على واسماعيل

هذا - على كل حال - فيما يتصل بمشوار التقدم فى اليابان، ونلاحظ أنه مشوار متواصل، لم ينقطع إلا مرة واحدة بعد هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية، ثم استأنف مسيرته من جديد بعد فترة وجيزة لاتتجاوز خمس سنوات، وانطلق إلى آفاق أبعد مما يتصور أى فرد بالنسبة لبلد ضربت بالقنابل الذرية لأول مرة فى التاريخ!

أما بالنسبة لمصر، فقد بدأت مسيرة التقدم فيها قبل اليابان بنصف قرن تقريباً! واتخذت أدواراً متعاقبة يفصل بينها التدخل الاستعمارى، وتشابهت مع مسيرة التقدم فى اليابان فى بناء الإمبراطورية فى أعقاب كل دور.

وقد بدأ الدور الأول فى عصر محمد على، بعد أن استطاع أن يجمع فى يده السلطة ويقيم حكماً قوياً مستتباً. فقد أدرك أن حكمه لن يدوم ما لم ينشئ جيشاً قوياً وأسطولاً كبيراً يجعله بمأمن من أى غزو عثمانى أو بريطانى، كما أدرك أن الاحتفاظ بجيش نظامى يزود

بالأسلحة الحديثة، يتطلب السيطرة على المرافق الاقتصادية، وإنتاج الأسلحة والعتاد محلياً، فأخذ يوجه اهتمامه إلى الصناعات التى تمت إلى الحرب بصلة وثيقة. وقد بدأ التصنيع سنة ١٨١٦ عقب محاولته الأولى لتكوين جيش نظامى، ومضى فيه قدماً بعد فراغه من حملة الوهابيين ومن غزو السودان.

فقد أنشأ الترسانة لتزويد الأسطول بالسفن، وأقام حولها عدداً كبيراً من الصناعات الفرعية. وأنشأ مصانع الأسلحة والذخيرة، وكان إنشاء هذه المصانع سبباً فى إنشاء المسابك. وتوسع فى صناعة الحديد لسد حاجة الجيش والأسطول. كما توسع فى صناعة الغزل والنسيج لازدياد حاجة القوات المحاربة إلى الملابس القطنية والصوفية والأغطية والسجاجيد، «ولرغبة الباشا فى أن يلبس الجنود «من صنع بلادهم».

ولم يكتف محمد على بالصناعات الحربية، بل أنشأ بعض الصناعات الخفيفة بوصفها مكملة للصناعات الحربية. كما أن توسعه الزراعى وزيادة الصادرات الزراعية دعاه إلى إنشاء مصانع على الطراز الحديث لتجهيز الحاصلات، فأدخلت التحسينات والتجديدات على الصناعات التجهيزية، كحلج القطن، وكبسه باستخدام الآلات الأمريكية والإنجليزية .كما أدخلت الآلات البخارية فى مضارب الأرز ومصانع السكر لتوفير النفقات، وتم التوسع فى بناء السفن لنقل المحصولات إلى مراكز الاستهلاك وموانى التصدير.

وقد استعان محمد على فى نهضته الصناعية بالغرب، وفى ذلك لم يجلب فقط الخبراء والمهندسين، بل جلب أيضاً العمال المهرة. فقد استعان بسيريزى Cérisy فى إنشاء ترسانة الاسكندرية، كما استعان بروبرتسون فى إدخال التحسينات على صناعة السكر، واستعان

بجونون Gonon فى إنشاء مصنع الأسلحة بالقلعة، وجالوى Galloway فى صناعة الحديد، وجومل Jumel وموريل فى صناعة الغزل والنسيج، وباتى وكوستى فى إنشاء مصانع البارود فى البدرشين ومصر العتيقة.

وفى الوقت نفسه، وفيما يختص بالجيش، استعان محمد على بالغرب أيضاً، فاستدعى الاخصائيين والعسكريين من الإيطاليين والأسبان والبرتغاليين والفرنسيين لتنظيم جيشه النظامى، وكان على رأس هؤلاء: شاتى، وسيفان، ودارجون، ومارى، ثم سيف (الذى أصبح اسمه سليمان باشا) ، ثم استقدم البعثة العسكرية الفرنسية، وعلى رأسها الجنرال بواييه والكولونيل جودان.

وبفضل هذه النهضة الصناعة والزراعية، وبفضل هذا الجيش النظامى القوى، استطاع محمد على حتى عام ١٨٤٠ بناء إمبراطورية واسعة تمتد فى إفريقيا، وفى شبه جزيرة العرب، وفى الشام، وفى البحرين الأحمر والأبيض المتوسط، بل تهدد الدولة العثمانية ذاتها!

على أنه من سوء حظ محمد على أن هذا التوسع كان يختلف عن التوسع الذى جرى فى اليابان فيما بعد، فى أنه توسع فى قلب العالم وليس فى أطرافه، وأنه يهدد الدول الأوروبية الاستعمارية بقيام دولة إسلامية عظمى ترث دور الدولة العثمانية، التى تطرق إليها الضعف والوهن، فى البحرين المتوسط والأحمر. فاتحدت ضده كل من انجلترا وروسيا وبروسيا والنمسا، وفرضت عليه تسوية لندن ١٨٤٠ - ١٨٤١ ، التى جردته من جزء كبير من قوته العسكرية والبحرية، وانتزعت منه امبراطوريته، بل أفقدته بعض استقلاله الادارى الداخلى، وفرضت عليه الوصاية الأجنبية.

وبذلك انتهى الدور الأول من أدوار النهضة المصرية، وتوقف مشوار التقدم فى مصر. وفى الفترة التالية أصبحت مصر مستباحة للمصالح الأوروبية المالية والتجارية، التى أخذت تتطلع إلى مصر باعتبارها مطمعاً مثالياً لاستثمار فائض رءوس الأموال وتصدير فائض البضائع. وفى خلال عشرة أعوام من تسوية لندن ١٨٤٠ - ١٨٤١ فارق محمد على الحياة، وتدهور الوضع فى عهدى عباس الأول وسعيد.

على أنه فى عهد اسماعيل الذى تولى فى عام ١٨٦٣، بدأ الدور الثانى من أدوار النهضة المصرية، واستأنفت مصر مشوار التقدم فى فترة زمنية تواكب مشوار التقدم الذى بدأته اليابان. فقد انتعشت البعثات التعليمية إلى أوروبا، واستأنفت المؤسسات التعليمية التى أسسها محمد على نشاطها، وهى مدارس الطب والطب البيطرى والحقوق والزراعة والحربية والبحرية. وقام اسماعيل بتزويد مصر بالبناء التحتى اللازم لقيام دولة حديثة، واستعادة مصر مركزها الاقتصادى والمالى، فقام بحفر الترع الجديدة وبناء القناطر ومصانع السكر وميناء الاسكندرية وأحواض السويس وتوسع فى بناء السكك الحديدية، وأنشأ أعظم قناة عالمية وهى قناة السويس، وزادت مساحة الأرض الزراعية فى عهده فقط بمقدار الثلث! - أى زادت من ٤,٠٢٥,٠٠٠ فدان إلى ٥,٤٢٥,٠٠٠ فدان. وزادت قيمة الصادرات السنوية من ٤,٤٥٤,٠٠٠ جنيه إلى ١٣,٨١٠,٠٠٠ جنيه، وأخذت الحياة الاجتماعية فى مصر تنتقل من النمط الشرقى والطراز التركى التقليدى إلى النمط الغربى، وأخذت البيوت والقصور والمبانى الحكومية تبنى على الطراز الأوربى، ومضت عملية صبغ البلاد بالصبغة الأوروبية التى بدأت فى عهد سعيد، تمضى حثيثاً، وبنيت دار للأوبرا على الطراز الفرنسى، وأخذت الطبقة الحاكمة تستخدم

اللغة الفرنسية بطلاقة مثل التركية، وحل الفراك محل القفطان كرداء رسمي للوزراء!

وفى جنوب شرقى حديقة الأزبكية بنى قصر عظيم جديد كمقر للوالى هو قصر عابدين، كما بنيت قصور أخرى كبيرة، مثل قصر النيل، والجزيرة على ضفة النيل وفى جزيرة الزمالك على التوالى، وحتى حديقة الأزبكية نفسها انكمشت بسبب بناء حى أوروبى جديد على قطعة منها فى الجانب الشرقى ـ فقد كان إسماعيل مصمماً على أن يجعل مصر قطعة من أوروبا!

وفى ظل هذه النهضة انتعشت أحلام التوسع من جديد، وأثبت إسماعيل أنه يملك رؤية استراتيجية لا يملكها إلا أصحاب العقليات الإمبراطورية الكبرى ـ كما سوف نرى.

(٤) إمبراطورية إسماعيل الأفريقية

رأينا كيف بدأ مشوار التقدم فى مصر قبل نصف قرن من بدايته فى اليابان،وكيف تماثل معه فى نتائجه، وهى تأسيس امبراطورية واسعة، ولكن بينما كان مشوار التقدم فى اليابان مستمراً ومتواصلاً، فإن هذا المشوار كان فى مصر متقطعاً، بسبب التدخل الاستعمارى، فقد كانت مصر تعيش فى قلب العالم القديم، بينما كانت اليابان تعيش فى أطراف هذا العالم، ومن هنا فإن قيام إمبراطورية مصرية فى قلب هذا العالم كان يهدد الدول الاستعمارية بقيام دولة إسلامية عظمى، ترث دور الدولة العثمانية فى البحرين الأبيض والأحمر، بينما قيام امبراطورية يابانية فى المحيط الهادى لا يهدد فقط سوى الولايات المتحدة التى لم تكن قد أصبحت فى ذلك الحين دولة عظمى تخضع لقواعد التوازن الدولى.

وقد تدخلت الدول الاستعمارية لضرب الامبراطورية المصرية فى عهد محمد على، وفرضت عليه معاهدة لندن ١٨٤٠ - ١٨٤١، التى بدأت ما عرف باسم عصر الوصاية الدولية (الذى انتهى باعتراف

مؤتمر الصلح فى باريس فى مايو ١٩١٩ بالحماية البريطانية على مصر) وبذلك انتهى الدور الأول من أدوار النهضة المصرية، وتوقف مشوار التقدم فى مصر.

على أن هذا الدور لم يلبث أن استأنف مسيرته من جديد فى عصر إسماعيل، ولكن فى ظروف مختلفة هى ظروف الوصاية الدولية. وفى ظل هذه النهضة الجديدة انتعشت أحلام التوسع مرة أخرى، وقد أثبت إسماعيل أنه يملك عقلية لا يملكها سوى أصحاب العقليات الإمبراطورية الكبرى.

ففى ذلك الحين كان النشاط الاستعمارى لأوروبا قد أخذ يتركز فى أفريقيا بسبب الثورة الصناعية وما أخذت تتطلبه من ضرورة السيطرة على مصادر المواد الخام، وأخذ الاستعمار بالتالى ينتقل من المرحلة الأولى التجارية، وهى مرحلة الاستيلاء على سواحل أفريقيا، إلى المرحلة الثانية الصناعية، وهى مرحلة الاستيلاء على الداخل.

وقد أدرك إسماعيل هذا الاتجاه مبكراً بذكاء شديد، فركز جهوده الامبراطورية فى أفريقيا من قبل أن تبدأ الدول الأوربية تسابقها الذى أدى إلى تقسيم أفريقيا فى مؤتمر برلين عام ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥. وكان الموقف فى أفريقيا بالنسبة لمصر فى ذلك الحين يتمثل فى الآتى:

لقد توقفت الامبراطورية المصرية الأفريقية فى عصر محمد على، على حدود الجنوب، ولم تفلح فى مد حكمها بعيداً عن الأقاليم العربية الرئيسية فى شمال ووسط السودان، أما فى الغرب فقد ظلت سلطنة دارفور مستقلة، وفى الشرق أدى التقدم المصرى داخل إقليمى كسلا والفونج إلى الصدام مع الحبشة على طول منطقة تمتد سبعمائة ميل من البحر الأحمر إلى نهر السوباط. وبقى الجنوب مستعصيا

بسبب صعوبة الملاحة فى منطقة المستنقعات التى تغض بالنباتات فى منطقة أعالى النيل، وعداء القبائل التى تعيش على جانبى النهر.

وعندما انتهى عصر محمد على، وجاء عهد عباس الأول، ضعف اهتمام مصر بالسودان، وتزايد ذلك فى عصر سعيد، حتى إنه فكر بعد زيارته للسودان فى شتاء ١٨٥٦ ـ ١٨٥٧ فى التخلى عنه كلية، ثم عدل عن ذلك، وبذلك بقى الوضع فى السودان بالنسبة لمصر على ما هو عليه.

وقد كان على إسماعيل تطوير هذا الوضع بما يناسب ظروف النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وتوسيع الممتلكات المصرية فى السودان لتكوين إمبراطورية كبرى فى أفريقيا. ومن هنا رسم استراتيجية طموحة تستهدف تحقيق الآتى:

١ ـ الوصول إلى خط حدود قصير مع الحبشة يمكن الدفاع عنه، وذلك عن طريق احتلال الهضاب المنخفضة بين نهر السوباط والبحر الأحمر. وفى نفس الوقت إخضاع القبائل المسلمة التى تقطن هذه المناطق للحكم المصرى، لتكون بمثابة حاجز بين السودان الأصلى والسكان المسيحيين الذين يقطنون فى مرتفعات الحبشة الوسطى.

٢ ـ ضم منابع النيل الأزرق فى بحيرة تانا إلى الأراضى المصرية.

٣ ـ فصل الحبشة عن البحر الأحمر عن طريق احتلال ساحل البحر الأحمر والأراضى الداخلية له، فيما بين مصوع ومضيق باب المندب من جهة، وفيما بين مضيق باب المندب ورأس غردفوى من جهة أخرى.

٤ ـ مد الحكم المصرى بصفة فعالة جنوب النيل الأبيض حتى يصل إلى البحيرات العظمى، بهدف ضم حوض النيل بأكمله داخل الحدود المصرية.

٥ ـ فتح طريق آخر مختصر يؤدى إلى البحيرات العظمى من المحيط الهندى، عن طريق احتلال الساحل الصومالى كله والأراضى التى تمتد جنوباً من رأس غردفوى حتى نهر جوبا وتمتد غرباً إلى البحيرات العظمى، ثم إنشاء طريق يصل المحيط الهندى بالبحيرات العظمى تحت السيطرة المصرية ـ وذلك حتى يستكمل الحلقة حول الحبشة، ويتفادى الاعتماد على طريق النيل الطويل الملئ بالأخطار بين مصر والبحيرات العظمى.

٦ ـ حماية طريق النيل الطويل من جهة الغرب، عن طريق السيطرة المصرية على بحر الغزال ودارفور.

والغريب أنه رغم أن الإمكانيات الإدارية والعسكرية والمالية التى كانت تحت تصرف إسماعيل كانت تقل بكثير ـ وبما لا وجه للمقارنة ـ عن إمكانيات الدول الأوربية الاستعمارية، إلا أن هذا البرنامج التوسعى الطموح لم يبق كله فى حيز الخيال، بل تحقق معظمه تقريباً!

وفى الواقع أن الباعث على هذا البرنامج لم يكن مجرد أحلام امبراطورية، بل مصالح مصرية صميمة. وعلى سبيل المثال، وبالنسبة للحبشة، فلم تكن بواعث إسماعيل على حصارها بواعث عدوانية، وإنما كانت هذه الدولة فى ذلك الحين تمثل بالنسبة لمصر جاراً مشاغباً على الدوام، وكانت أطماعها فى التوسع تصطدم على الدوام بالمصالح المصرية، فقد كانت أطماع الامبراطور تيودور،

الذى كان يحكم الحبشة عند اعتلاء إسماعيل العرش، ترمى إلى امتداد حكم الحبشة إلى جميع أراضى السودان الواقعة شرقى النيل.

ومن جانب آخر، فإن توقع افتتاح قناة السويس فى ذلك الوقت كان يعنى أن البحر الأحمر سوف يصبح فى القريب العاجل طريقاً دولياً على جانب عظيم من الأهمية، وسوف تنمو المصالح الأوروبية والتنافس الاستعمارى فيه. وبالفعل فلم تكد فرنسا تحصل على امتياز شركة قناة السويس فى ١٨٥٤ حتى كانت انجلترا تحتل جزيرة بريم فى باب المندب فى عام ١٨٥٧ - أى بعد ثلاث سنوات! وحرص الفرنسيون على الحصول على مواطئ قدم لهم على البحر الأحمر، فى شكل موانى للفحم ومحطات لتموين سفنهم بالفحم، وذلك لموازنة الزعامة البريطانية التى تحققت بالاستيلاء على عدن. وبطبيعة الحال إذا تأسست المحطات الأوروبية على هذا الساحل، فإن التجارة الخارجية مع الحبشة سوف تتم عن طريقها، وسينمو النفوذ الأوروبى فى الحبشة بما يهدد مصلحة مصر.

أما بالنسبة للبحيرات العظمى، فإن أطماع إسماعيل فى هذه المنطقة كان لها ما يبررها، وهى أطماع دفاعية أيضاً - إذا صح القول - لحماية المصالح المصرية. ففى ذلك الحين كانت عمليات الكشوف الجغرافية فى أفريقيا الوسطى - التى كانت مستعمرة فى ذلك الوقت - تهدد بضم المناطق المحيطة بالبحيرات العظمى إلى إحدى الدول الكبرى أو إلى غيرها، وكان امتلاكها - بالتالى - يعطى هذه الدولة القدرة على ممارسة الضغوط على مصر، وكان على إسماعيل الاستعداد لذلك وعدم إخضاع مصر له، ومن هنا كانت محاولته لفتح مدخل آخر إلى البحيرات العظمى عن طريق الساحل الشرقى، وتأمين مد المدخل من جهة الغرب عن طريق احتلال دارفور.

وقد انطلق التوسع المصرى فى البحر الأحمر وخليج عدن منذ سنة ١٨٦٦ ، عندما وقعت مصوع فى يد مصر كنتيجة لفرمان ١٨٦٦ الذى ألحق بمصر قائمقاميتى مصوع وسواكن، فأصبح لمصر موطئ قدم فى تلك المنطقة، وتأسست محافظة مصرية فى منطقة الساحل الشرقى لأفريقيا من السويس إلى رأس غردفوى، وأرسل أسطول مصرى يطوف فى البحر الأحمر وخليج عدن. وفى سنة ١٨٧٠ أعلنت الحكومة المصرية رسمياً أنها تعتبر منطقة مصوع وسواكن وملحقاتهما تشمل الخط الساحلى الأفريقى كله بين السويس ورأس غردفوى! وفى سنة ١٨٧٣ كانت مصر تحتل بربرة، وفى سنة ١٨٧٥ خرجت حملة مصرية صغيرة من زيلع وقامت باحتلال هرر.

أما التوسع فى الجنوب فإن أبعد نقطة كانت تمتد إليها السلطة المصرية الفعالة جنوباً، فى بداية عهد إسماعيل، لم تكن تتجاوز «الكوة» على النيل الأبيض، التى تبعد ١٥٠ ميلاً جنوب الخرطوم، وإلى الجنوب من هذه النقطة كانت تجارة الرقيق التى يقوم بها تجار الخرطوم، وبعضهم من الأوروبيين، الذين كانوا يستخدمون النهر كوسيلة للمواصلات بين أراضى الرقيق وصيد الأفيال الشاسعة فى الجنوب.

وعن طريق مكافحة تجارة الرقيق مد إسماعيل الحدود المصرية من النيل الأبيض شمالاً حتى «غوندوكرو» على خط العرض (٥) مال خط الاستواء. وفى سنة ١٨٦٤ أوصت الجمعية الجغرافية كية البريطانية الحكومة البريطانية بتشجيع إسماعيل على احتلال طقة بين غوندوكرو وبحيرة فيكتوريا لإخماد تجارة الرقيق فيها، حتى يجلب إليها بعض النظام والإدارة. ولم يتردد إسماعيل، فدعا سير صمويل بيكر، الرحالة البريطانى الذى اكتشف بحيرة ألبرت، لقيادة حملة لضم المنطقة بين غوندوكرو وبحيرة فكتوريا إلى مصر.

وقد جعل بيكر مقره فى غوندوكرو، وقاد حملة على الجنوب، وصلت إلى ماسندى بين بحيرة ألبرت وبحيرة فكتوريا، وأعلن ضم المنطقة التى تمتد إلى الحدود الشمالية للأراضى التى يملكها حاكم أوغندا إلى مصر، والتى تصل إلى شمال بحيرة فيكتوريا بقليل، ولكن حملته لم تحرز نتائج دائمة، فيما عدا امتداد الحدود المصرية جنوباً إلى «فاتيكو» فى منتصف الطريق بين غوندوكرو وبحيرة فكتوريا، حيث أقيمت حامية دائمة.

ثم عين إسماعيل الكولونيل غوردون مكان بيكر فى منصب حاكم الاقليم الذى يقع جنوب غوندوكرو، الذى أطلق عليه اسم «مديرية خط الاستواء»، ولم يكد يصل غوردون إلى غوندوكرو حتى أمر بنقل مقره منها إلى لادو على الضفة المقابلة للنهر، وأخذ يمد الحدود المصرية جنوباً ناحية البحيرات العظمى، وأدخل «أونيورو» وجزءاً من أوغندا بين بحيرة ألبرت وبحيرة إبراهيم (كيوجا) فى دائرة النفوذ المصرى، وأسس حامية قصية فى «نياميانجو» على بعد ستين ميلاً من بحيرة فكتوريا فى سبتمبر ١٨٧٦، ولم يتقدم أكثر من ذلك حتى لايدخل فى نزاع مع ملك أوغندا.

فى ذلك الحين كان إسماعيل يوسع الامبراطورية المصرية فى الغرب بضم إقليم بحر الغزال ودارفور. ففى عام ١٨٧٠ قرر إسماعيل ضم بحر الغزال تحت ادارته، وانتهت الحملة العسكرية التى قامت من الخرطوم لهذا الغرض - على الرغم من هزيمتها! - بإعلان إقليم بحرالغزال مديرية مصرية، وتعيين الزبير حاكماً عليها. وبعد ثلاثة أعوام، أى فى عام ١٨٧٣، كان الزبير يغزو سلطنة دارفور من الجنوب، بينما كان إسماعيل أيوب، حاكم عام السودان يغزوها من

الشرق، وتم إحتلال الفاشر عاصمة دارفور فى نوفمبر١٨٧٤، وتحولت دارفور إلى مديرية مصرية.

على أن تركيز غوردون على مكافحة تجارة الرقيق، لم يلبث أن أدى إلى فقد عطف الأهالى المسلمين تدريجياً، وتمهيد الطريق للثورة المهدية التى اقتلعت مصر من السودان.

ولكن قبل ذلك كانت تكاليف هذا التوسع قد أثقلت المالية المصرية بالديون، إلى جانب الأسباب التاريخية الأخرى التى ترتبط بالنهب الاستعمارى لمصر. وعندما أدركت الدول الاستعمارية خطر إسماعيل على مشاريعها فى أفريقيا، التى كانت تتأهب لاقتسامها، أقنعت السلطان العثمانى بخلع إسماعيل عن العرش. ثم جاءت الثورة العرابية لتهدد المصالح الاستعمارية فى مصر وتدفع بريطانيا إلى القضاء عليها عن طريق احتلال مصر، فى الوقت الذى كانت الثورة المهدية تشتعل فى السودان. وكان فى ذلك بداية انهيار الامبراطورية المصرية فى أفريقيا.

ومع الاحتلال البريطانى تكون النهضة المصرية، التى حاول إسماعيل إحياءها قد انتكست، فقد تحولت الصناعات الكبيرة إلى صناعات صغيرة، بل أخذت تتدهور الحرف والصناعات اليدوية لتى كانت من قبل على جانب من الرواج، لقد كان الاحتلال لبريطانى حارساً للاحتكارات الأجنبية فى مصر! حتى إذا ما كان عام ١٩٠٥ كتب اللورد كرومر فى تقريره يقول:

«من يقارن الحالة الراهنة بالحالة التى كانت منذ خمس عشرة سنة، يرى بونا شاسعاً وفرقاً مدهشاً، فالشوارع التى كانت مكتظة بحوانيت أرباب الصناعات والحرف، من غزالين وحاكة وصباغين

وخيامين وصانعى أحذية، إلى آخره، قد أصبحت الآن مزدحمة بما قام على أنقاض هذه الحوانيت من المقاهى والمحال الخاصة بالبضائع الأوروبية. أما الصانع المصرى فتضاءل شأنه وانحطت كفايته على مر الزمن، وأصبح ميالاً إلى الدعة، نفوراً من بذل الجهد، وفسد لديه الذوق الفنى الذى طالما أخرج فى العصر القديم المعجزات من مفاخر الصناعة، وكنت إذا تأملت فى عمله، ألفيته لا يفقه معنى الاتقان، بل يقنع ويرضى بكل ما قارب الغاية!».

وعلى هذا النحو توقف مشوار التقدم فى مصر مرة أخرى.

معركة الفكر الدينى السياسى المعاصر

معركة الفكر الدينى السياسى المعاصر*

على الرغم من أن قضية التطرف الدينى فى مصر تعد من القضايا التى تشغل بال الرأى العام المصرى، خاصة بعد أحداث الاعتداء على وزيرى الداخلية السابقين حسن أبوباشا والنبوى اسماعيل والصحفى مكرم محمد أحمد، واعتقال الجناة - إلا أن هذه القضية أثيرت مرة أخرى بصورة حادة بمناسبة ظهور كتاب المستشار محمد سعيد العشماوى: «الاسلام السياسى»، وكتاب آخر ألفه كل من الدكتور صفوت حسن لطفى والدكتور محمد عبدالعظيم على وجلال يحيى كامل تحت عنوان: «فتنة العصر الحديث: تطبيق الشريعة الاسلامية بين الحقيقة وشعارات الفتنة» - والأولان طبيبان، والثالث محاسب.

فقد تعرض الكتابان عند ظهورهما لهجوم ضار من الكاتب الاسلامى فهمى هويدى على صفحات جريدة «الأهرام»، بينما تصدينا للدفاع عنهما على صفحات مجلة «أكتوبر». ويلاحظ أن كلا من «الأهرام» و«أكتوبر» من الصحف المعروفة باسم «الصحف

* نشبت هذه المعركة السياسية فى يناير - مارس ١٩٨٨.

القومية»، وهى الصحف المؤممة التى تتبع مجلس الشورى فى مصر اسمياً، وتتبع النظام السياسى القائم فى مصر من الناحية الفعلية. وهذه الملاحظة ذات مغزى فى ابراز ليبرالية النظام من جهة، وخصوصية هذه الصحف القومية التى من المفروض أنها - فى النظم الشمولية - تعبر عن فكر هذه النظم، ولكنها فى مصر التى يقوم فيها نظام يجمع بين الشمولية والليبرالية، تعبر عن أفكار متنوعة تمتد على ساحة الفكر السياسى من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار.

ففى يوم ١٩ يناير ١٩٨٨ حظى كتاب المستشار محمد سعيد العشماوى بنقد شرس من الكاتب الاسلامى فهمى هويدى تحت عنوان: «حديث الافك»، وصف فيه ما ورد فى كتاب «الاسلام السياسى» بأنه كلام «أوله افك وآخره افك»!، وأن العنوان الذى وضعه الكاتب على غلاف الكتاب هو «عنوان مغلوط» وكان يجب أن يكون «حديث الافك»! واستعان الكاتب بمعجم «المنجد» ليفسر معنى «حديث الافك»، وهو «الذى لا أصل صحيح له»، وقال إن هذا الوصف «هو الحد الأدنى الذى يمكن أن يوصف به هذا الكتاب المريب، الذى صدر محملاً بجرعات من السم الردىء، أريد بها اغتيال الشريعة الاسلامية وكافة المؤمنين بها والداعين إليها، بلغة مقطوعة النسب بالعلم، ومشكوك فى نسبتها إلى الأدب»!

وبعد هذا الهجوم الصاعق، مضى الكاتب فهمى هويدى فى تفنيد ما وصفه بأنه «إفك» فى كتاب المستشار محمد سعيد العشماوى، فنعى عليه أولاً قوله فى الأسطر الأولى من كتابه أن: «تسييس الدين أو تديين السياسة لا يكون إلا عملاً من أعمال الفجار الأشرار أو عملاً من أعمال الجهال غير المبصرين»، ووصف هذا الكلام بأنه «وابل من الأوحال والحجارة»! ثم انطلق إلى مناقشة ما اعتبره «المقولة

الأساسية فى الكتاب»،وهى أن «الاسلام دين روحانى وأخلاقى لا علاقة له بشئون الحكم والسياسة، وأن الشريعة التى ينادى بها البعض شئ مبتدع لا أصل له فى القرآن». وقال إن هذه الفكرة «لاجديد فيها ولا إضافة، فقد أطلقها الشيخ على عبدالرازق فى كتابه: «الاسلام وأصول الحكم» الذى صدر فى عام ١٩٢٥، وقد أضاف إليها المستشار محمد سعيد العشماوى - على حد قوله - «تجريح التجربة الاسلامية فى مجموعها،والتعريض والتحريض على التيار الاسلامى القائم حالياً بكافة فصائلة المعتدلة قبل المتطرفة»!

ثم قال فهمى هويدى إن المستشار محمد سعيد العشماوى أورد فى صدد انفصال الاسلام عن الحكم، «أن رسالة النبى محمد ﷺ ليست كرسالة موسى رسالة تشريع، وإنما هى رسالة رحمة، ورسالة أخلاق أساساً، بحيث يعد التشريع صفة تالية، ثانوية، غير أساسية»، فضلاً عن أن لفظ الشريعة لم يرد فى القرآن بمعنى النظام القانونى، ولم يتجاوز معناه فى القرآن وفى المعاجم حدود «الطريق» أو «السبيل» أو «المنهج». ثم إن الاسلام لم يحدد شكلاً للحكم، وإنما حدد له العدل أساساً. ولم يرد لفظ الحكم فى القرآن بمعنى الادارة السياسية، وإنما هو يعنى القضاء بين الناس والفصل فى الخصومات أو الرشد والحكمة. كما أن الاشارات القرآنية التى اعتبرت من لم يحكم بما أنزل الله (فى سورة المائدة) كافراً مرة وظالماً مرة، وفاسقاً مرة ثالثة - قد نزلت فى أهل الكتاب (اليهود خاصة) ولا شأن للمسلمين بها. وأن عبدالله بن عباس دعا إلى تفسير الآيات القرآنية فى ضوء أسباب نزولها.

وقد رد فهمى هويدى على ما استند إليه المستشار سعيد العشماوى، عند تدليله على أن الاسلام ليس رسالة تشريع وإنما هو

رسالة رحمة وأخلاق أساساً، من أن عدد آيات الأحكام والتكاليف لايتجاوز مائتى آية من ستة آلاف آية - فقال إن هذا الاستناد إنما هو «هزل فى موضع الجد»، وأن حصر آيات الأحكام فى مائتى آية لايخلو من تبسيط وتحكم، لأنه من العسير أن تفصل تلك الآيات عن مختلف قواعد السلوك المبسوطة فى القرآن كله، والصحيح أن يقال بأن الاسلام رسالة هداية حقاً، ولكن التشريع جزء أصيل فيها. لأن القول بأن رسالة الإسلام ليست رسالة تشريع «يفرغ الرسالة من مضمونها، ويلغى مبررها من الأساس، إذ لو كان الهدف منها هو الرحمة والأخلاق فرسالة المسيح تسد هذه الثغرة، ولا حكمة فى أن ينزل دين آخر ويبعث رسول آخر ليؤدى الوظيفة ذاتها.

أما قول المستشار العشماوى بأن لفظ الحكم فى القرآن قد ورد بمعنى الفصل فى الخصومات وليس الادارة السياسية، فقد رد فهمى هويدى على ذلك بأن هذا القول «من مبتدعات الشيخ على عبدالرازق، التى نقلها عنه مؤلف الكتاب بغير علم ولا هدى». لأن ممارسات النبى ذاته تكذب هذا الإدعاء، وقد عرض الشيخ محمد بخيت فى كتابه الذى نقض فيه كتاب الشيخ على عبدالرازق: «الاسلام وأصول الحكم» - بتفصيل دقيق لصيغة الحكومة النبوية آنذاك.

وتناول فهمى هويدى ماذكره المستشار العشماوى من أن آيات الحكم بما أنزل الله فى القرآن مقصورة على أهل الكتاب، فوصف هذا القول بأن «إفك من الوزن الثقيل»! كما وصف الدعوة إلى تفسير آيات القرآن فى ضوء أسباب التنزيل بأنها «جهل من الوزن ذاته»! - أى الوزن الثقيل - وعلى حد قوله: «لا نعرف كيف ساغ لعقل رجل يزعم انتماء إلى العلم، أن يقول بأن الله سبحانه وتعالى ألزم أهل

الكتاب بتطبيق أحكامه، وأعفى المسلمين من ذلك الالزام؟ صحيح أن الآيات نزلت فى أهل الكتاب، لكن كافة المفسرين والراشدين من المسلمين اعتبروها أحكاماً عامة»! أما كلام ابن عباس عن التفسير فى ضوء التنزيل «الذى يتشبث به صاحبنا بأسنانه وأظافره» - يقصد المستشار العشماوى - «فهو لا ينصب على عموم آيات القرآن، ولكنه يخص الآيات الموصوفة بالمتشابهات، وهى غير المحكم من آيات الله .والقول بأن أسباب التنزيل هى المرجع الأول والأخير فى التفسير إدعاء لا دليل عليه، ونسبة الدليل إلى ابن عباس هو «نماذج الخلط بين الإفك والجهل» .

واختتم فهمى هويدى هجومة على المستشار العشماوى بقوله إنه فوجئ بأن المستشار «مصرى ومسلم واسمه محمد!، وكانت المفاجأة الثانية أنه رئيس محكمة أمن الدولة العليا، أما المفاجأة الثالثة، فإنه أيضاً أستاذ محاضر فى أصول الدين والشريعة التى ينكرها - وهى مفاجأة لا يملك المرء إزاءها إلا أن يفغر فاه وينفجر ضاحكاً، لكنه ضحك كالبكا!» .

وقد رددنا على هذا الهجوم الذى شنه الكاتب الاسلامى فهمى هويدى يوم ٣١يناير١٩٨٨ فى مجلة «أكتوبر» فى مقال كتبناه تحت عنوان: «التطرف الدينى ومحاكمة الشيخ على عبدالرازق مرة أخرى» . أبرزنا فيه أهمية كتاب «الاسلام السياسى» ، الذى «يناقش فكر الجماعات الدينية المتطرفة من موقع العالم المتفقه فى الدين، العارف بالنصوص وبتفسيرها الصحيح وأسباب وحكمة نزولها» ، وأبرزنا منها - بصفة خاصة - معالجة المستشار العشماوى لقضية الحاكمية، التى يستند إليها دعاة تسييس الدين للوصول إلى الحكم بالتطرف والعنف والارهاب، والتى انتهى منها المستشار العشماوى

إلى القول بأن «مقولة أن الحكم إلا لله»، أو «الحاكميه لله وحده» بالصورة السياسية وبالمنطق الأعوج الذى تقال به «لا يعرفها القرآن الكريم ولا السنة النبوية». وقلنا إن هذه المعالجة من جانب المستشار العشماوى توضح سبب الاعتراضات التى قامت فى وجهة من جانب بعض المفكرين الاسلامينن الذين ـ كما قلنا نصبوا بهذه المناسبة محاكمة جديدة للمرحوم الشيخ على عبدالرازق ولكتابه «الاسلام وأصول الحكم» ـ وهى محاكمة تختلف هذه المرة عن المحاكمة القديمة التى قامت على يد القصر الملكى وأعوانه الذين كانوا يطمعون فى الخلافة الاسلامية، فى أنها تقوم على يد قوى شعبية اختارت التطرف فى تفسير النصوص الدينية وفى فهمها، إلى حد أنه لم يعد هناك فارق كبير بينهم وبين مفكرى التكفير والحاكمية المتطرفين الذين اغتالوا الشيخ الذهبى واغتالوا السادات وكادوا يغرقون بلادنا فى بحر من الفوضى والدماء».

وتناولنا ما هاجم به فهمى هويدى المستشار سعيد العشماوى من التشكيك فى مصريته ودينه وعلمه، فقلنا إن ذلك «يعيد إلى الأذهان محاكم التفتيش والإرهاب الفكرى تشنه الجماعات الدينية المتطرفة على خصومها فى الرأى».

وقلنا إن دفاع فهمى هويدى عن فكر التكفير فى مقاله، بتوسيع مفهوم الآية الكريمة: «ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون» ليشمل المسلمين واليهود، قد نقله بالضرورة إلى معسكر التكفير. وفى الوقت نفسه فإن وصفه لمن قالوا بهذا التفسير بأنهم «كافة المفسرين الراشدين من المسلمين» غير صحيح، فمن المعروف أن جميع المفكرين الاسلاميين المستنيرين عبر التاريخ قد أخذوا بالتفسير الثانى، ولدينا مفكر اسلامى مرموق هو الأستاذ أحمد بهجت

الذى نسب ـ بدون أى التواء ـ أسباب التطرف الدينى إلى ما ذكره الإمام الشاطبى من «الجهل بمقاصد الشريعة»، واستشهد بابن عمر عندما سئل عن رأيه فى الخوارج، فقال: «هم شرار خلق الله، إنهم انطلقوا إلى آيات أنزلت فى الكفار فجعلوها على المؤمنين». ولا يستطيع الأستاذ فهمى هويدى أن يصف الأستاذ أحمد بهجت بالخلط بين الإفك والجهل، كما وصف المستشار العشماوى.

واختتمنا المقال «بأنه من حق كل إنسان أن يختلف مع عالم أو مفكر فى الرأى، ولكن ليس من حقه أن يشن عليه إرهاباً فكرياً بأن يتهمه فى مصريته وإسلامه وعلمه، خصوصاً إذا كان يستخدم فى هذا الإرهاب فكراً يعزز ـ للأسف الشديد ـ دعاوى المتطرفين فى حمل المدافع الحديثة والاعتداء بها على حرية الفكر وقتل الحكام والمواطنين الأبرياء، واشعال نار الفتنة فى البلاد باسم الدين، والدين براء».

وفى يوم ١٩٨٨/٢/٢٢ نشر «الأهرام» رد المستشار محمد سعيد العشماوى على مقال الكاتب فهمى هويدى، تحت عنوان: «حديث الروح»، وفيه تناول قضية لفظ الشريعة، فنفى أولاً أن يكون كتابه قد ورد فيه العبارة التى ذكر فهمى هويدى إنها «المقولة الأساسية فى الكتاب»، وهى عبارة «أن الشريعة التى ينادى بها البعض شئ مبتدع لا أصل له فى القرآن الكريم»، وقال إن هذه العبارة تتعارض مع قوله إن لفظ الشريعة لم يرد فى القرآن الكريم بمعنى النظام القانونى، وهو ما يدل على اعترافه أن لفظ الشريعة موجود فى القرآن، وإنما أراد تحديد لفظ الشريعة لا إنكارها، حتى لا تختلط بأفكار ليست من الدين فى شئ. فقد ورد معنى الشريعة فى القرآن الكريم وفى مفاهيم اللغة العربية بما يفيد المنهج ـ الطريق ـ السبيل،

وليس بمعنى الأحكام القانونية «التشريعية» أو «الفقه»، ثم تطور اللفظ إلى هذا المعنى الأخير عبر التاريخ، فاستخدم بهذا المعنى فى القانون المدنى المصرى عام ١٩٤٨ ثم فى الدستور ١٩٧١ . وقال إن غرضه من تحديد معنى لفظ «الشريعة» على هذا النحو إنما كان تحديد دعوى تقنين الشريعة، وهل هى تقصد ماانزل من الله (القرآن الكريم) أو أنها تعنى ما صدر عن الناس من الفقه، وبين الاثنين فارق عظيم.

وقال المستشار العشماوى إن هذا التحديد يبين أن الذين يتلاعبون باللفظ لإيهام الناس بأنه يعنى ما نزل من الله لتحقيق أغراض سياسية معينة، إنما هم الذين يسيئون إلى معنى اللفظ كما أراده الله ونزل به القرآن، وأن المشرع عندما أورد فى الدستور أن «مبادئ الشريعة الإسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع»، كان يقصد بها «المبادئ الكلية المشتركة بين مذاهب الفقة الاسلامى». فالأمة الاسلامية على مدى التاريخ هى التى قامت بالتشريع لنفسها من خلال الفقهاء والحكام والقضاة على أساس من عموميات ما ورد فى القرآن الكريم.

ودافع المستشار العشماوى عما لجأ إليه من «التناسب الكمى» فى آيات القرآن لتعزيز فكرة اقتصاد القرآن فى بيان الأحكام التشريعية، واقتصاره على العام منها - وهو الذى هاجمه عليه فهمى هويدى بحجة أن العبرة بمضمون الآيات بصرف النظر عن عددها - فقال إنه لم يكن أمامه سوى التناسب الكمى يتخذه أساساً لتعزيز وجهة نظره، وإن ما يقوله فهمى هويدى من أن العبرة بمضمون الآيات بصرف النظر عن عددها يفتح باب فتنة خطيرة، لأن ما نعرفه ويعرفه كل مسلم أن آيات القرآن الكريم جميعها تنزلت من عند الله،

وأنها متماثلة فى القيمة متساوية فى الكيف، بصرف النظر عما تحتويه من موضوعات، وكل ما يمكن أن يقام من تفرقة بينها هو بيان المحكم من المتشابه، وهى مسألة خلافية. وحتى على فرض تحديد هذه الآيات من تلك، فإن الآيات جميعها، المحكم منها والمتشابه حين يعرف تفسيره، كلها متساوية القيمة موحدة الكيف، فإذا أخذ المعيار الرقمى (التناسب الكمى) أساساً لتحديد الموضوعات التى تتناولها هذه الآيات، فهو معيار سديد اتبعه كل العلماء الأجلاء.

وقال المستشار العشماوى إنه عندما قال إن أساس رسالة الاسلام هو الرحمة والأخلاق، فلأن النبى بنفسه هو الذى حدد أساس رسالته حين قال: «أنا نبى الرحمة»، وحين قال: «إنما بعثتم لأتمم مكارم الأخلاق»، وقد ورد لفظ الرحمة فى القرآن الكريم ٧٩ مرة، خلافاً لتصريفاته، بينما ورد لفظ «الشريعة» مرة واحدة، وورد بتصريفاته أربع مرات. فهل هناك أبلغ من القرآن؟ وهل هناك من هو أصدق من النبى ﷺ فى بيان أساس رسالته وأنها الرحمة؟

واستطرد المستشار العشماوى قائلاً إن الخلط فى فهم لفظ الشريعة هو الذى يخلق الفتن، حين يزعم زاعم أن المجتمع المصرى كافر لأنه لا يطبق الشريعة، مع أن التحديد يرد الشريعة إلى الأخلاق، كما أنه من جانب آخر يثبت أن أحكام المعاملات الواردة فى القرآن الكريم مطبقة فى مصر. فأغلب هذه الأحكام يتعلق بمسائل الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وعدة ونفقة ووصية ومواريث، وكلها نافذ فى مصر من خلال مجموعات القوانين الخاصة بتلك الموضوعات. أما المعاملات المدنية فلم ترد إلا آية واحدة: «وأحل الله البيع وحرم الربا»، وقد قال الفقهاء بشأنها إنها من مجملات القرآن الكريم وعمومياته التى يعرف بها حلال من حرام، وإنه لابد فى

تحديد الربا من الرجوع إلى سنة النبى ﷺ. ويرى جمع الصحابة، ومنهم ابن عباس وغيره، أن الربا المحظور فى القرآن الكريم هو ربا الجاهلية الذى ينتهى باسترقاق المدين إن عجز عن الوفاء بدينه.

أما العقوبات(الحدود) فلم يرد فى القرآن الكريم منها إلا حد السرقة، وحد قذف المحصنات، وحد الزنا، وحد الحرابة (قطع الطريق). وهذه الحدود ـ فى التقدير العادل ـ لا تطبق إلا بعد تحقيق العدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع، وضمان استقلال العدالة القضائية وحيادها، حتى لا تتخذ الأحكام الشرعية سبيلاً لأغراض غير شرعية، ولا تستخدم العقوبات باسم الاسلام ضد المسلمين من خلال حكومات ظالمة، أو حكام ظالمين فاسقين، أو محاكم استثنائية، أو تطبق اعتسافاً وظلماً ـ كما حدث فى كثير من التطبيقات على مدى التاريخ الاسلامى، وفى التطبيقات المعاصرة على وجه خاص.

وفيما عدا هذه الأحكام، وأحكام القصاص فى القتلى، والدية فى القتل الخطأ، فإن الأمة الاسلامية شرعت لنفسها كل أحكام المعاملات المدنية والتجارية وجميع أحكام البيوع والايجارات والحكر والانتفاع والرهن والقسمة والعمل والزراعة، كما أنها وضعت شروط تطبيق كل حد، ووضعت نظام التعزير، وهو نظام يجيز للأمة أن تضع أى عقوبة ـ ولو كانت الأعدام ـ لأى فعل ترى أنه يهدد أمن الأفراد أو أمن المجتمع.

وفى يوم ٢٩ فبراير ١٩٨٨ استأنف المستشار محمد سعيد العشماوى رده على فهمى هويدى، فتناول ما عابه الأخير عليه من أنه «يتشبث بأسنانه وأظافره بمنهج ابن عباس فى تفسير القرآن»، ورد عليه قائلاً:

«لست أدرى ما وجه العجب وسبب التهكم فى أن نتشبث بمنهج معين - لابن عباس أو غيره - إذا كان ذلك العلم، كان يحفظ القرآن وآياته من أن يعبث بتفسيرها ذوو الأغراض السياسية والحزبية. والكاتب (أى فهمى هويدى) يعلم أن علماء أصول الفقه جميعاً يفخرون - وحق لهم أن يفخروا - بمنهج واحد هو المنهج الأصولى، والمسلمون جميعاً يدلون على الحضارة العالمية بأنها تقوم أساساً على منهج واحد هو المنهج الأصولى، الذى نقله إلى الغرب فرنسيس بيكون فيما يعرف باسم « المنهج التجريبى الجديد»، والحضارة المعاصرة كلها فى التقدير الصحيح قامت على أساس هذا المنهج، ولم يتفكه أحد ليقول إن أصحاب الحضارة تشبثوا بأسنانهم وأظافرهم بمنهج واحد لاغير!

ومنهج ابن عباس فى تفسير القرآن - وهو المنهج الذى أقره الصحابه جميعاً - لأنه تقرير للواقع - يفسر آيات القران بعد معرفة أسباب نزولها، وعلى أساس هذه الأسباب نفسها التى تعد بمثابة مذكرة تفسيرية للنص. وأول من خالف هذا المنهج السديد كان الخوارج الذين كانوا أول من اقتطع آيات من السياق القرآنى وفصلها عن أسباب نزولها وفسرها على عموم ألفاظها. ومن أجل ذلك قال عبدالله بن عمر فيهم: «هم شرار خلق الله، إنهم انطلقوا إلى آيات نزلت فى الكفار فجعلوها على المؤمنين». وبعد الخوارج قام الفقهاء فى عهود الظلام الحضارى والانحطاط العقلى بتنظير هذا الاتجاه فى قاعدة تقول: «العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»، وأصبح من الجائز لأى جماعة ولأى فرد أن يستعمل آية قرآنية على عموم لفظها لا على خصوص تنزيلها. وكان نتيجة ذلك أن اختلف المسلمون فى تفسير بعض الآيات، كل يفسر حسب فهمه أو غرضه.

ثم قال المستشار العشماوى إن فهمى هويدى حين يرى أن منهج ابن عباس فى فهم القرآن وتفسيره لا ينصب على عموم آيات القرآن، ولكنه يخص الآيات الموصوفة بالمتشابهات، ابتدع بدعة غريبة وشاذة، هى أن يقوم تفسير القرآن على منهجين، وهو مالم يحدث من قبل أبداً، فجعل منهج ابن عباس خاصاً بالآيات المتشابهات، وجعل منهج الخوارج خاصاً بالآيات المحكمة! غير أنه لم يحدد المحكم والمتشابه من آيات القرآن، خاصة وأنه لابد يعلم أن فى ذلك خلافاً كبيراً بين علماءالتفسير.

ثم رد على ما قرره فهمى هويدى من أن الحديث عن الاسلام كدين روحانى وأخلاقى لا علاقة له بشئون الحكم «يفرغ الرسالة من مضمونها، ويلغى مبررها من الأساس»، فقال إن هذا هو «مربط الفرس ومكمن الداء ومقطع الخلاف بيننا وبينه. فالاسلام عند فهمى هويدى لا يعدو أن يكون سياسة وأحزاباً وحروباً وفتنا وصراعات وقتلا وإرهابا، أما الأخلاقيات والروحانيات فهى أمور غير أساسية!- هذا مع أن النبى ﷺ يقول: «أنا نبى الرحمة»،ويقول: «بعثت لأتمم مكارم الأخلاق»! وإذا كان الكاتب لايرى أن الروحانيات والأخلاقيات أساس الإسلام، مع أن أكثر آيات القرآن وأحاديث النبى ﷺ تتعلق بها وتنصب عليها، فكيف تعد السياسة والحزبية أساساً للإسلام، بينما لم يرد فى القرآن أى نص عنهما بالمعنى الذى يقصده الكاتب؟

«إن السياسة ضرورة للمجتمع، والحكم لازم له، غير أنهما أعمال بشر. واعتبارهما ركنا من الدين أو جزءاً من الشريعة تعابث وتخابث يفتح بابا كبيراً للفتن والاضطرابات والصراعات والحروب والخلافات والقلاقل، إذ يجيز لكل زاعم أن يزعم أنه وحده - دون سواه - هو

الذى ينفذ حكم الله ويطبق شريعته! فيوحى بأن ما يصدر عنه عمل دينى، وبذلك تختلط السياسة بالدين».

وأوضح المستشار العشماوى أن هناك فارقاً بين كتابه وكتاب الشيخ على عبد الرازق (الاسلام وأصول الحكم). فالشيخ على عبدالرازق قال فى كتابه ما مفاده أن النبى ﷺ كان مبشراً وهادياً ونذيراً، وأنه عندما مارس الحكم فى المدينة حكم كملك لا كنبى. بينما جاء فى كتاب «الاسلام السياسى» أن حكومة النبى ﷺ كانت حكومة من نوع خاص جداً، إنها حكومة الله، لأن النبى عندما ساس أمور المؤمنين كان يفعل ذلك بارشاد الوحى ورقابته فى كل قول أو فعل أو تصرف، ومن ثم فهذه الحكومة لاتوجد إلا حيثما يوجد نبى، ولا نبى بعد محمد ﷺ. وهذا الكلام يختلف تماماً عن رأى الشيخ على عبدالرازق.

وفى يوم ١٩٨٨/٢/٢٣ رد الأستاذ فهمى هويدى على مقالنا السالف الذكر والمنشور فى عدد ٣١يناير من مجلة «أكتوبر»، وذلك فى مقال بجريدة «الأهرام» تحت عنوان: «من الظالم ومن المظلوم؟» بدأه بالقول بأنه «ليس أقسى من ظلم ذوى القربى إلا ظلم أهل العلم، فظلم الأولين يدمى القلب، وعسف الآخرين يجرح القلب والعقل معاً. أقول ذلك بعد مطالعة ما كتبه الدكتور عبدالعظيم رمضان، أستاذ التاريخ القدير، تعقيباً على ما نشرته فى هذا المكان قبل أسابيع ثلاثة حول كتاب «الاسلام السياسى» بما تضمنه من آراء تناولت الشريعة والمنتسبين إلى التيار الاسلامى على جملتهم بالانتقاص والتجريح. ولم يكن جديداً على قارئ الدكتور رمضان انحيازه إلى مقولة فصل الدين عن السياسة، ولاحساسيته الملحوظة تجاه فصائل المشتغلين بالعمل الاسلامى، فذلك اختياره الذى نحترمه، والذى لا نرى فيه ما

ينتقص من قدره أو علمه أو دينه، إنما الجديد الذى طالعنا به فى مقاله الذى نشرته له مجلة «أكتوبر» فى عدد ٣١ يناير أنه فى تناوله للموضوع، وفى غمرة حماسه لفكر صاحب الكتاب، تخلى عن الكثير من قواعد البحث العلمى وضوابطه، التى هو أعرف بها وأقرب إليها منا. لذا ليعذرنا الدكتور عبدالعظيم رمضان إذا احتكمنا إلى معايير العلم وضوابطه فى قراءة خطابه الذى كتب، فهو عندنا وعند كثيرين عالم قبل أن يكون كاتباً، وبالتالى فبعض ما نقبله من غيره لا يجوز له، كما أن بعض ما نغفره لغيره قد يحزننا أو يصدمنا أن صدر منه، ليس تعنتا أو عسفاً، ولكن لأن تقديرنا له أكبر وأملنا فيه أعظم».

ثم تساءل عما إذا كان يجوز للمستشار العشماوى أن يستخرج مقولة لابن عباس أكد فيها أهمية تفسير الآيات المتشابهات فى ضوء أسباب تنزيلها، ليعمم كلامه على كافة الأحكام الشرعية، لاغيا فى أسطر قليلة كل البناء الفقهى والعقلى فى التاريخ الاسلامى؟ وهل يجوز من الناحية المنهجية أن يعمم أحكامه بالصورة المذهلة التى مارسها، فكل دعاة تطبيق الشريعة فجار وأشرار، وكلهم دعاة عنف وتطرف وتكفير وتخريب، وكل خلفاء المسلمين بعد النبى وسيدنا عمر ظلمه عاملوا الناس باعتبارهم قطيعاً لا مواطنين، وكل فقهاء المسلمين إما خدم للسلاطين أو معزولون عن الواقع؟ وقد نسمح لأنفسنا بأن نسأل الدكتور عبدالعظيم رمضان عما يكون عليه رأيه لو أن باحثاً فى التاريخ جاءه بورقة تخللتها مثل تلك الأخطاء العلمية والمنهجية، هل يجيز البحث أم لا؟

ثم قال الأستاذ فهمى هويدى: إن الدكتور عبدالعظيم رمضان قد تبنى رأى المستشار العشماوى بأن لافتة حاكمية الله هى «المقولة الأساسية التى يستند إليها دعاة تسييس الدين للوصول إلى الحكم

بالتطرف والعنف والإرهاب، «ونحن نحتكم إلى الضمير العلمى للدكتور عبدالعظيم رمضان فى الإجابة على السؤال التالى: «هل هذه هى خصائص كل دعاة إقامة النظام الإسلامى، أم أنها سمات تجوز فقط بحق فصائل محدودة من الشباب ظهرت فى العقدين الأخيرين، بينما يرفض هذه السمات جميعها وبدون استثناء المحيط الأعظم من الاسلاميين.

«وليأذن لنا فى أن نستطرد ونطرح سؤالاً آخر هو: ما رأيك يا سيدى فيمن يجعلون من المشروع الحضارى الاسلامى هدفاً لهم، يسعون إلى بلوغه فى أى أجل مقدور، يطول أو يقصر، ويتمنون أن يقتربوا منه خطوة خطوة، بغير تكفير أو تفسيق أو عنف، ومن دون وكالة من الله أو احتماء بشعارات العصمة ووعاء حزب الله؟

«إن الدكتور عندما يؤيد إدعاء مؤلف الكتاب بأن شعار حاكمية الله هو المقولةالأساسية لتيار الاسلام السياسى، يغالط نفسه قبل أن يغالطنا، لأنه كتب عن تجربة حركة الاخوان، ولابد أنه يدرك جيداً أن المصطلح لم يطرح على صعيد الحركة طوال الستين عاماً الماضية، وإنما تبناه الأستاذ سيد قطب فى أواخر الخمسينات، وروج له فى بعض كتبه، ولكن قيادة الاخوان عارضت هذا الاتجاه بشدة، والاعتراض مسجل فى كتاب: «دعاة لا قضاة»، الذى يحمل اسم الأستاذ حسن الهضيبى، وهو يضم مجموعة أبحاث وآراء للقيادة عممتها على أفراد الجماعة فى السجون خلال الستينات. ونحن نحيله إلى الفصل الخاص بنقد مصطلح الحاكمية».

ثم تناول الأستاذ فهمى هويدى آيات سورة المائدة التى تدين من لم يحكم بما أنزل الله، فاعترف بأن الآيات نزلت فى أهل الكتاب، ولكنه قال إنه «من المقطوع به عند كافة أهل العلم المعتبرين أن

الحكم فيها عام يشمل المسلمين أيضاً. غير أننا نطمئن الدكتور عبدالعظيم رمضان إلى أن وصمة الكفر لا تثبت بحق كل من تقاعس عن الحكم بما أنزل الله، وإنما هى من نصيب من كان دافعه إلى التقاعس هو الجحود والإنكار، وأما من تقاعس تقصيراً وتراخياً وتردداً، أو لأى سبب غير الجحود والإنكار، فهو يعد عاصياً وليس كافراً، ويسرى بحقه الكفر بمعناه اللغوى للتغليط، وليس بمعناه الشرعى الذى هو الخروج من الملة - هو كفر بالنعمة وليس كفراً بالله. وليس هذا الكلام من عندى ولكنه شائع فى مختلف كتب التفسير. وليس لى من رجاء هنا سوى أن يراجع الدكتور رمضان أيا من تلك الكتب، ليقف على مدى فداحة الخطأ الذى أوقع نفسه فيه. ولعله إذا ما راجع نفسه فى هذه النقطة، يعدل عن الظلم الآخر الذى ألحقه بشخصى الضعيف عندما نسب إلى الانتقال إلى معسكر التكفير لمجرد أننى ارتكبت جريمة تصحيح مفهوم الآية بعد الرجوع إلى كتب التفسير. ورجائى ألا يورط الدكتور نفسه فى مزيد من التأييد لدعوة قصر تفسير الآيات على ضوء أسباب التنزيل دون غيرها، لأن سبب التنزيل يمثل أحد العناصر التى تفيد فى فهم النص القرآنى، أما أن يكون سبب التنزيل عنصراً أوحد يقوم عليه التفسير فذلك مالم يقل به أحد من أهل العلم».

وقد رددنا على مقال الأستاذ فهمى هويدى فى مجلة «أكتوبر» يوم ٦ مارس ١٩٨٨ تحت عنوان: «بالتى هى أحسن!»، وفيه أكدنا موقفنا من ضرورة فصل الدين عن الدولة، وقلنا إن هذا الرأى «ينطلق من احترام أكبر للدين، ولا ينطلق من انتقاص من شأن الدين، وهو ينطلق أيضاً من اعتقاد بأن الدين ينبغى أن ينبع من القلب، ولايفرض بالسيف، وأنه فى وسع كل مسلم أن يمارس شعائر دينه ويلتزم بمبادئه وأخلاقه وآدابه فى ظل أية حكومة، سواء أكانت

حكومـة بوذيـة أم ملحـدة أم مـؤمـنة، فـمـا بال الأمـر إذا كـانـت هذه الحكومة تشرع قوانين تتفق فى جوهرها مع الشريعة الاسلامية ولا تسن مـا يـتناقض مع الـشـريـعـة، مـثل الحكومـة المصرية التـى يـتـفق القانون المدنى فيها مع الشريعة الاسلامية ويقوم قانونها الجنائى على التعازير التى هى من حق الحاكم!

ثم قلنا إن تنصل الأسـتـاذ فـهـمى هويدى من فكرة التكفـيـر والحاكمية تطمئننا على موقفه المستنير الذى نعرفه عنه، خصوصاً عندمـا قرر أن المحيط الأعظم من الاسلامـيين يرفضـون هـذا الفكر وهذا الاتجـاه، ونرحب بما أورده فـهـمى هويدى من أنه فى تفسيـر الآية الكريمة فإن سبب التنزيل يمثل أحد العناصر التى تفيد فى فهم النص القـرآنى، بعد أن كـان يأخـذ بعمـوم اللفظ وحـده فى رده على المستشار العشماوى.

فى تلك الأثناء اشتـرك فى المعـركـة الدكتـور مـحـمـد سليم العـوا بخطاب نشره الأستاذ أحمد بهجت فى عموده اليومى فى الأهرام فى يومى ٢٤ و٢٥فـبـرايـر ١٩٨٨ ،حـذر فـيـه المتنازعين جـمـيـعـاً فى هذا الحـوار بعدة قواعـد جـوهرية، نسيت أو أغفل ذكرها عمداً فى كـثير مما كـتب، وهى أن «التـفسيـر القرآنـى علم له قواعد وأصول، والفقه علم له قواعـد وأصول، والسنة علم له قواعـد وأصول، والعقـائد كذلك، ولا يجوز لأحـد أن يحكم فيما لم يتـخصص علمياً فيه، وإلا أبحنا كل العلوم لكل أصحاب الأقلام».

وتناول مـسألة استـشـهادنا بكلام المرشد العام للإخوان المسلمين، محمد حسن الهضيبى، فقال إن الاسلام حجة على الكافة، وليس أحد حـجـة علـى الاسلام ولو كـان هو المرشد الـعـام، «فإذا كـان المسـتـشـهـد بكلامه يختار منه ما قاله وهو واقـف أمام محكمة الثورة سنة ١٩٥٤،

فلك أن تدرك مدى ما فى هذا الاستشهاد بكلام متهم معرض للحكم عليه وعلى عشرات ممن هو مرشدهم بالإعدام - من دقة، وما للكلام من حجة علمية أو دينية».

ثم تناول مسألة تفسير النص القرآنى فأكد أن «المفسرين لا يختلفون فى أن العبرة فى النص القرآنى والنبوى «بعموم اللفظ لا بخصوص السبب»، وليرجع من شاء إلى مقدمة إبن تيمية فى أصول التفسير، ومقدمات حسن البنا لتفسير القرآن الكريم، وكتاب السيوطى فى التفسير: «معترك الأقران فى تفسير القرآن» وعشرات غيرها من المصادر التى تنص على اتباع هذه القاعدة».

وقد رددنا على ما كتبه الدكتور محمد سليم العوا فى مقال بمجلة «أكتوبر» يوم ٦ مارس١٩٨٨، أثناء ردنا على الأستاذ فهمى هويدى. فاستشهدنا بما ذكره فهمى هويدى من أن سبب التنزيل يمثل أحد العناصر التى تفيد فى فهم النص القرآنى بعد أن كان يأخذ بعموم اللفظ وحده، وقلنا إن فهمى هويدى بذلك إنما «يرد على الزعم الذى زعمه الدكتور محمد سليم العوا بأن المفسرين لايختلفون فى أن العبرة فى النص القرآنى والنبوى إنما يكون بعموم اللفظ لا بخصوص السبب - وهو زعم جرئ ليس من العلمية فى شئ، لأنه ينكرخلافاً معروفاً وليس مجهولاً، ولست أدرى من أين استقاه الدكتور العوا؟

وقلنا إننا كنا نود لو رد الأستاذأحمد بهجت على الدكتور العوا بما يصحح معلوماته، فقد كان الأستاذ أحمد بهجت هو الذى أورد فى بحثه لمعهد القادة لضباط الشرطة أن من أسباب التطرف الدينى الجهل بمقاصد الشريعة، واستند فى ذلك إلى الإمام الشاطبى، كما نقل عن ابن عباس قوله: «إنما أنزل علينا القرآن فقرأناه، وعلمنا فيما أنزل، وإنه سيكون بعدنا أقوام يقرأون القرآن ولا يدرون فيما أنزل،

فيكون لكل قوم فيه رأى. فإذا كان كذلك اختلفوا، فإذا اختلفوا اقتتلوا».
فإذا جاء الدكتور العوا لينكر اختلاف المفسرين حول هذه القضية الخطيرة، وليزعم اتفاقاً فى القول بأن العبرة فى النص القرآنى والنبوى إنما هى بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فلا نملك إلا أن نحيله إلى رد الصديق فهمى هويدى السالف الذكر، وإلى بحث الأستاذ أحمد بهجت، وإلى الإمام الشاطبى، وإلى ابن عباس، ليعرف أينا أكثر إلتزاماً بقواعد وأصول علم التفسير القرآنى، وأينا أكثر حرصاً على الدين الاسلامى الحنيف».

أما التشكيك فى شهادة المرشد العام الهضيبى، فقدأبدينا دهشتنا لأن هذه الشهادة لم تعد تعجب البعض، بعد أن سكت عليها ربع قرن كامل! وقلنا انه سواء أدلى بها المرشد السابق مختاراً أو مكرها، أو لم يدل بها أصلا،فإنها حقيقة قائمة يعرفها كل من درس القانون المدنى، خصوصاً بعد أن جعل القانون الشريعة الاسلامية من المصادر الرسمية للقانون المصرى إذا لم يجد القاضى نصاً تشريعياً يمكن تطبيقه، وبذلك أصبح القاضى فى أحكامه بين اثنتين: إما أن يطبق أحكاماً لا تتناقض مع مبادئ الشريعة الاسلامية، وإما أنه يطبق أحكام الشريعة ذاتها. واستندنا فى هذا القول إلى مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدنى. (أنظر «أكتوبر» عدد ١٣ مارس١٩٨٨).

وكان الدكتور محمد اسماعيل على قد اشترك فى الحوار برسالة بعث بها إلينا ونشرناها بعدد أكتوبر السالف الذكر، شكك فيها أيضاً فى شهادة الهضيبى، ورد على ماذكرناه من أن قضية تطبيق الشريعة الاسلامية قضية مفتعلة، بالقول بأن القضية أكبر من القانون المدنى والقانون الجنائى. وأنه: «من الظلم البين أن يتم تحجيد

الاسلام فى مجموعة من العقوبات، كأن مثل هذه القوانين هى لب الاسلام، وإنما القضية إن هذه القوانين هى «وسيلة لبناء مجتمع متحضر يعرف الصدق والإخلاص والعمل والوفاء وكل القيم التقدمية الجميلة التى تسهم فى الارتقاء بالإنسان».

وقد رددنا على الدكتور محمد اسماعيل، فقلنا إن كلامه يدل على أنه «لم يقرأ التاريخ السياسى الاسلامى أو تاريخ المجتمعات الاسلامية عبر العصور، وإلا فليدلنا على أى عصر من هذه العصور - فيما عدا عصرالراشدين وعصر عمر بن عبدالعزيز - ساد فيها هذا المجتمع المثالى الذى يعرف الصدق والإخلاص والعمل والوفاء وكل القيم التقدمية الجميلة التى تسهم فى الارتقاء بالإنسان» ؟ نعم فى أى عصر من العصور الاسلامية ساد فيه هذا المجتمع الخيالى الجميل الذى يبشر به ؟ أخشى أن الدكتور قد انخدع بوعود قتلة الذهبى والسادات وخلفائهم من أنصار التكفير والحاكمية، الذين يوهمون الجماهير الاسلامية المصرية بأنهم سوف يبنون هذا المجتمع، وأنهم سيعيدون أمجاد عهد أبى بكر وعمر بن الخطاب وعمر بن عبدالعزيز، عندما يقفزون إلى الحكم، ناسين أن أيا من خلفاء بنى أمية والعباسين، ومن جاء بعدهم من الخلفاء حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، قد عجزوا عجزاً مخزيا عن إقامة مثل هذا المجتمع .. فالمبادئ التى علمنا إياها الاسلام لم تطبقها دولة إسلامية من الدول الاسلامية التى تعاقبت على مر العصور بعد عصر الخلفاء الراشدين، فقد تحولت الخلافة بعد الراشدين إلى ملك آل إلي صاحبه بقوة السيف والسياسة والمكائد. وفى عصر الخلافة ضرب الأئمة الأربعة جميعهم بالسياط أو الهراوات، دون أى اعتبار لمبدأ حرية الرأى الذى علمه الاسلام. فلننزه الدين - إذن - عن اقحامه فى السياسة إذا كانت وجهتنا خالصة لله والوطن».

بقيت نقطة هامة فى هذه المعركة الهامة، تتصل بتفسير النص القرآنى فى ضوء أسباب التنزيل. فقد كتب الأستاذ فهمى هويدى يوم أول مارس ١٩٨٨ مقالاً تحت عنوان: «كلمة أخيرة» وصف فيه مثل ذلك النهج بأنه يقود إلى أن القرآن قد استنفد غايته، فقال:

«لأن لكل آية سببا نزلت من أجله، فتعميم ذلك النهج المفتعل، والمنسوب إلى ابن عباس زوراً وبهتاناً، يقودنا إلى نتيجة لانعرف إن كان المؤلف (المستشار العشماوى) قد سعى إليها أم لا، وهى إن القرآن كله قد استنفد غايته، وانتهت حجيته، وانقضت أحكامه، بمجرد انتهاء أسباب النزول»!

وقد رد المستشار العشماوى على هذا الاستنتاج، فوصفه بأنه: «مغالطة واضحة أو فهم خاطئ، فانتهاء أسباب النزول لا يعنى أبداً أن القرآن قد استنفد غايته وانتهت حجيته وانقضت أحكامه. لقد عاد الكاتب بهذا القول إلى الأسلوب الارهابى الفظيع ليخيفنا ويستعدى علينا بمغالطة مفضوحة. ذلك أن انتهاء أسباب النزول يعنى انتهاء التنزيل واكتمال القرآن، ولا يعنى تجريده من حجيته كما يقول. لقد استمر نزول القرآن ما استمرت أسباب التنزيل، وعندما انتهت هذه الأسباب وقف التنزيل واكتمل القرآن، وأصبحت أسباب التنزيل شرطاً لتفسير الآيات. فبيان أسباب التنزيل ضرورية لاستكناه قصد الله سبحانه وتعالى، وما إذا كان يوجه الخطاب أو التكليف للمسلمين أو لغيرهم. فإن كان الخطاب للمسلمين التزموا به وصار حكماً، ويكون عموم اللفظ عند التمسك به مقصوراً على المخاطبين بالحكم أو القول وحدهم دون سواهم، وإن كان الخطاب لأهل الكتاب اقتصر عليهم وحدهم، ويكون عموم اللفظ مع التمسك به مقصوراً عليهم

دون أن يمتد إلى المسلمين. فقاعدة عموم اللفظ حتى مع صحتها لا تلغى خصوص التنزيل، إنما هى تجىء بعد بيان سبب التنزيل».

على كل حال فقد كان هذاالمقال للمستشار محمد سعيد العشماوى هو نهاية الحوار حول كتاب: الاسلام السياسى، وهو ما أعلنته جريدة «الأهرام» فى نفس المقال. ولكن الحوار حول القضايا التى أثارها الكتاب لم ينته.

الكشافات

١ـ كشاف الأعلام
٢ـ كشاف الهيئات
٣ـ كشاف البلاد والأماكن
٤ـ كشاف الحوادث
٥ـ كشاف الدوريات

★ قام بإعداد هذه الكشافات:

الأستاذ / **سامى عزيز فرج**

الأستاذة / **استيرة غالى**

١ ـ كشاف الأعلام

- ت -

- ث -

- ج -

ـ ى ـ

٢ ـ كشاف الهيئات

- ح -

- د -

٣ ـ كشافات البلاد والأماكن

- ل -

- م -

٤ ـ كشاف الحوادث

- ت -

- ث -

- ح -

٥ـ كشاف الدوريات

* أولاً المجلات:

* الجرائد :

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة : دار الكاتب العربى ١٩٦٨) .

٢ - تطور الحركة الوطنية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدات . (بيروت : دار الوطن العربى ١٩٧٣) .

٣ - الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٧٥) .

٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ - الجيش المصرى فى السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ - صراع الطبقات فى مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

٨ - الفكر الثورى فى مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولى ١٩٨١) .

٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية فى البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

١٠ – الاخـوان المسلمـون والتنظيم السـرى . (القـاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
١١ – الصـراع بين العـرب وأوروبا ، من ظهور الاسـلام إلـى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
١٢ – حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤).
١٣ – مذكرات السيـاسيين ، الزعماء فى مصـر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
١٤ – تحطيم الآلهـة ، حـرب يونيـو ١٩٦٧ . (جـزءان) (القـاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
١٥ – الغـزوة الاسـتعمـارية للعالـم العـربى ؛ وحـركـات المقـاومـة . (القاهرة : دار المعارف) .
١٦ – مصـر فى عـصـر السـادات (الجزء الأول) (القـاهرة : مكتـبة مدبولى ١٩٨٦) .
١٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
١٨ – مـصطفى كـامل فى مـحكمـة التـاريخ . (القـاهرة : الهـيئـة المصرية العامة للكتاب) .
١٩ – أكذوبة الاسـتعمـار المصـرى للسـودان . (القـاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
٢٠ – مذكرات سـعد زغلول ، تحقـيق ، الجزء الثانـى . (القـاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
٢١ – مذكرات سعد زغلول ، تحقـيق ، الجزء الثـالث . (القـاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .
٢٢ – مصـر فى عصـر السـادات ، الجزء الثانـى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .
٢٤ – الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .
٢٥ – حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء– ١٩٩٠) .
٢٦ – العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ – ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .
٢٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .
٢٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
٢٩ – تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
٣٠ – تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٣) .
٣١ – أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
٣٢ – قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).
٣٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
٣٤ – الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
٣٥ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٦ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).
٣٧ - الصراع الاجتماعي والسياسي في عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
٣٨ - جماعات التكفير في مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
٣٩ ـ مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
٤٠ ـ أوراق في تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

مع آخرين :

١ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدي والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .
٢ - تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .
٣ - تاريخ أوروبا في عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

١ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر ، (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦)

من أهم الأعمال العلمية المنشورة للمؤلف

١ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦) (القاهرة : دار الكاتب العربي ١٩٦٨) .

٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدات . (بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣) .

٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر من ثورة يوليو إلى أزمة مارس ١٩٥٤ . (القاهرة : مكتبة مدبولي ١٩٧٥) .

٤ - عبد الناصر وأزمة مارس . (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .

٥ - الجيش المصري في السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

٦ - صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) . (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .

٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٦ - ١٩٣٩) . (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .

٨ - الفكر الثوري في مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو . (القاهرة: مكتبة مدبولي ١٩٨١) .

٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .

١٠ – الاخـوان المسلمـون والتنظيم السـرى . (القـاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
١١ – الصـراع بين العرب وأوروبا ، من ظهور الاسـلام إلى انتهاء الحروب الصليبية . (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
١٢ – حـرب أكتوبر فى محكمة التاريخ . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤).
١٣ – مذكرات السـياسيين ، الزعماء فـى مصـر . (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
١٤ – تحطيم الآلهـة ، حـرب يونيـو ١٩٦٧ . (جـزءان) (القـاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٤) .
١٥ – الغـزوة الاسـتعمـارية للعـالـم العـربى ؛ وحركـات المقـاومـة . (القاهرة : دار المعارف) .
١٦ – مصـر فى عـصـر السـادات (الجـزء الأول) (القـاهرة : مكتبـة مدبولى ١٩٨٦) .
١٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .
١٨ – مـصطفى كـامل فى مـحكمـة التـاريخ . (القـاهرة : الهـيئـة المصرية العامة للكتاب) .
١٩ – أكذوبة الاسـتعـمـار المصـرى للسـودان . (القـاهرة : الهـيئـة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
٢٠ – مذكرات سـعد زغلول ، تحـقـيق ، الجزء الثانـى . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
٢١ – مذكرات سـعد زغلول ، تحـقـيق ، الجزء الثالث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .
٢٢ – مصـر فى عصـر السـادات ، الجزء الثانى . (القاهرة : مكتبة مدبولى ١٩٨٩) .

٢٣ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الرابع . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠) .
٢٤ – الاجتياح العراقى للكويت فى الميزان التاريخى (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٠) .
٢٥ – حرب الخليج فى محكمة التاريخ . (القاهرة : الزهراء– ١٩٩٠) .
٢٦ – العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ – ١٩٧٩) (القاهرة : سلسلة تاريخ المصريين ٤٩ سنة ١٩٩١) .
٢٧ – مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الخامس . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٢) .
٢٨ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
٢٩ – تاريخ الاسكندرية فى العصر الحديث . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣) .
٣٠ – تاريخ مصر والمزورون . (القاهرة : الزهراء – ١٩٩٣) .
٣١ – أوهام هيكل وحقائق حرب الخليج. (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
٣٢ – قصة بناء المواطنة الخليجية. (القاهرة : مركز المنار للنشر والدراسات الاعلامية ١٩٩٣).
٣٣ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثانى (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
٣٤ – الإخوان المسلمون والتنظيم السرى، الطبعة الثانية (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٣).
٣٥ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الثالث (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤)

٣٦ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الرابع، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٤).
٣٧ – الصراع الاجتماعى والسياسى فى عصر مبارك، الجزء الخامس، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
٣٨ – جماعات التكفير فى مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
٣٩ ـ مصر قبل عبدالناصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).
٤٠ ـ أوراق فى تاريخ مصر (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٥).

مع آخرين :

١ – مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق (القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .
٢ – تاريخ أوروبا فى عصر الرأسمالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود . رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

٣ – تاريخ أوروبا فى عصر الامبريالية ، مع الدكتور يونان لبيب رزق ود. رءوف عباس . (القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢).

كتب مترجمة :

١ – تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ، (١٧٩٨ – ١٨٨٢) تأليف جون مارلو . (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦)

فهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٩٥/٧١٢١

I.S.B.N 977-01-4477-0

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التاريخية المعمقة فى تاريخ مصر الحديث، تمتد على مساحة القرنين التاسع عشر والعشرين، وتتناول فكرة محاكمة عرابى فى الوثائق البريطانية، والتجربة الديموقراطية فى مصر. والفكر الثورى فى مصر قبل ثورة يوليو، واليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، والبحر الأحمر فى الصراع بين مصر واسرائيل، وثورة يوليو فى الميزان التاريخى، وسياسة مصر الخارجية بعد كامب ديفيد، ومعركة الفكر الدينى المعاصر،وغيرها من الدراسات التاريخية العلمية.



د . عبد العظيم رمضان

* عميد كلية التربية السابق بجامعة المنوفية .
* أستاذ التاريخ المعاصر بكلية الآداب جامعة المنوفية .
* كاتب سياسى بمجلة «أكتوبر» وصحيفة «الوفد» بالقاهرة .
* عضو مجلس الشورى المصرى .
* عضو المجلس الأعلى للثقافة .
* عضو المجلس الأعلى للصحافة .
* رئيس لجنة التاريخ والآثار بالمجلس الأعلى للثقافة .
* رئيس مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر .
* عضو مجلس إدارة هيئة الكتاب .
* رئيس تحرير سلسلة «تاريخ المصريين» التى تصدر من هيئة الكتاب .
* أعماله العلمية تتجاوز ثلاثين كتابا فى تاريخ مصر والعرب .

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

تصميم الغلاف أحمد عبد الغفار

عشرون جنيهاً